



شَرْحُهَا وَحَقُّقُ أَحَادِيثِهَا
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ كَمَالُ بْنُ ثَابِتٍ الْحَمُودِيُّ الْعَدَنِيُّ

الْبَيْبَرَاتُ عَلَى شَيْخِ الْوَاسِطِيَّةِ لِلْمَهَّاسِ

تَفْسِيرُ فَصِيحِ الشَّيْخِ الْمَلَامَةِ
يَحْيَى بْنِ عَمْرِو بْنِ أَبِي جَبْرٍ



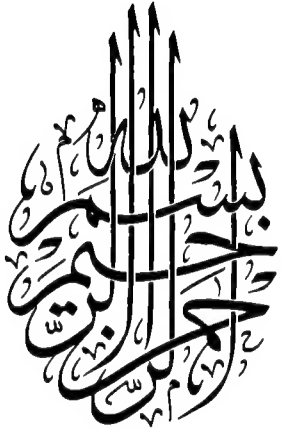
الْبُرَّاءَاتُ
عَلَى شَرَحِ الْوَاسِطِيَّةِ لِلْهَاشِمِيِّينَ

الْبَيْرُاقُ عَلَى شَيْخِ الْوَاسِطِيَّةِ لِلْهَرَسِيِّ

شَرَحَهَا وَحَقَّقَ أَحَادِيثَهَا
الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى عَفْوَرَبِهِ
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ كَمَالُ بْنُ ثَابِتٍ الْحَمُودِيُّ الْعَدَنِيُّ

قَدَّمَ لَهُ فُضَيْلَةُ الشَّيْخِ
يَحْيَى بْنُ عَلِيٍّ الْحَجُورِيُّ
حَفَظَهُ اللَّهُ

دارُ الإِسْلاَمِ
للنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ



مقدمة الناشر

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ، وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا

وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ، وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ

ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد: أخي في الله، إن من أراد الله به خيرًا فقه في دينه، كما قال ﷺ: «مَنْ يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين»، لاسيما إن كان هذا الفقه قائمًا على الدليل، والتفقه على العلماء الربانيين، لا على أدعياء العلم، والسؤال عن الدليل لا عن الرأي فحسب.

فإن هذا هو الطريق السليم الذي فيه النجاة، وفي دون ذلك من اتباع الهوى من الخسارة والهلاك ما فيه.

وليعلم أنه ليس ثمة طريق سليم يوصل إلى الله سبحانه وتعالى إلا الاستمسك بالكتاب والسنة بفهم سلف الأمة، كما قرر ذلك العلماء الربانيون، وها نحن نقدم لك كتاب «النبراس على شرح الواسطية للهراس» إضافة جديدة لمطبوعاتنا، علمني ربي وإياك ونفعنا بما نعلم، إنه جواد كريم.

الناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة فضيلة الشيخ

يحيى بن علي الحجوري حفظه الله تعالى

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله الملك الحق المبين، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، سيد الناس في الدنيا ويوم الدين.
أما بعد:

فقد تصفحت ما علق أخونا الفاضل المفيد الشيخ كمال بن ثابت العدني من الشرح المسمى بالنبراس على شرح الواسطية للهراس، فأريتته شرحًا مفيدًا مأخوذًا من كتب عديدة كما هي مثبتة بأرقامها تحت كل فائدة يفيدها من تلك المصادر مما يزيد الواسطية مع شرحها جمالًا ونفعًا.

فجزى الله خيرًا أخانا الشيخ كمال بن ثابت العدني على تدريسها وتدوينها ليتنفع لها كثير من طلبة العلم إن شاء الله، وبالله التوفيق.

كتبه

يحيى بن علي الحجوري

في شهر جماد الثاني ١٤٢٨ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض، وجعل الظلمات والنور، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون.

والحمد لله الذي لا يؤدي شكر نعمة من نعمه إلا بنعمة منه، أحده حمداً كما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله، وأستعينه استعانة من لا حول ولا قوة إلا به، وأشهد بهديه بهداه الذي لا يضل من أنعم به عليه، وأستغفره لما أزلفت وأخرت، استغفار من يقر بعبوديته ويعلم أنه لا يغفر ذنبه ولا ينجي منه إلا هو.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، صلى الله على نبينا كما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون، وصلى الله عليه في الأولين والآخرين.

فسأل الله المبتدئ لنا بنعمه قبل استحقاقها، والمديمها علينا، مع تقصيرنا في الإتيان على ما أوجب به من شكره بها، أن يرزقنا فهماً في كتابه ثم سنة نبيه، وقولاً وعملاً يؤدي به عناً حقه، ويوجب لنا نافلة مزيمة^(١).

أما بعد: فهذا شرح يسير على شرح العقيدة الواسطية للشيخ الفاضل محمد خليل هراس رحمه الله، راعيت فيه عدم الإسهاب والإطالة، وإلا فإن مقام بعض المسائل يحتاج إلى أكثر مما ذكر، ولكن ربما يكون باليسير الخير، مما يكثر ولا خير فيه، وأحب أن أقدم ضمن هذا الشرح مقدمة حول أربع نقاط:

١- نبذة عن العقيدة، واقتراق الأمة.

٢- نبذة مختصرة عن أهم الفرق، التي ستمر معنا في الشرح.

(١) مقتبسة من مقدمة الإمام الشافعي في رسالته.

٣- نبذة عن شيخ الإسلام رحمه الله.

٤- نبذة عن الشيخ محمد خليل هراس رحمه الله.

فإن قلت: ما فائدة هذه النبذة؟

فالجواب: أن الخوض في هذه العقائد لا بد من معرفة يسيرة بنسبة بعض الفرق، حتى إذا قيل: قالت الجهمية...، قالت المعتزلة...، قالت الأشاعرة...، نكون على علم سبق بهم.

* النبذة الأولى:

إن حرص كل إنسان على معرفة عقيدته، العقيدة السلفية يجعله يتساءل: لماذا المسلمون وصلوا إلى هذه الحالة التي هم عليها من التمزق؟ فيجيب عن هذا بأمرين:

أ- أن هذا لا يخرج عن قدر الله الكوني، الذي لا مفر منه، بل يجب الرضا به^(١)، والانقياد، مع العمل على توحيد أهل الإسلام، وذلك لقول النبي ﷺ: «وستفترق هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة...».

ب- بُعد هؤلاء كلهم عن الكتاب والسنة على فهم السلف رحمهم الله، فكل واحد من هذه الفرق يفهم فهمًا، ولا يتقيد بفهم السلف، وأما أهل السنة فهم يميزون عمن سواهم بأنهم متبعون لفهم السلف.

وهكذا كانت الأمة سائرة على الطريق القويم، حتى بزغ أول داعية إلى الضلال، وهو ذلك الرجل الذي قال: (هذه قسمة ما أريد بها وجه الله، اعدل يا محمد) وخرجت من ضنضته فرقة الخوارج، ثم تعاقبت الفتن: فتنة التشيع، والقدر، والاعتزال، والتجهم... وهكذا دواليك.

ولئن سألت: ما هو السبيل إلى الخروج من هذه الفتن، وجمع المسلمين؟

(١) يكون الرضا به من حيث القدر لا من حيث الرضا بالمقدور.

يجاب عنه: الاعتصام بالكتاب والسنة على فهم السلف الصالح، لا مزيد عليهم.

* النبذة الثانية: أهم الفرق وأكثرها شهرة، وهي:

(١)- الجهمية: نسبة إلى الجهم بن صفوان، وما هو إلا تلميذ للجعد بن درهم، وأهم معتقداتهم الفاسدة: أن الجنة والنار لم تخلقا، وأنهم إذا خلقتا بييدان ويفنيان، وأن الإيمان هو المعرفة فقط، ومذهبهم في الصفات هو: التعطيل لجميع الصفات، فهم أول من حفظت عنهم مقالة التعطيل، كما قال شيخ الإسلام.

(٢)- المعتزلة: وتنسب إلى واصل بن عطاء الغزال، وعمرو بن عبيد بن باب، ومذهبهم قائم على خمسة أصول -ظاهاها على خلاف باطنها- وهي:

١- العدل، ومعناه نفي القدر.

٢- الوعد والوعيد، ومعناه: يجب إثابة المطيع، ويجب عقوبة العاصي، فإن تجاوز الله عن المذنب؛ فهذا عندهم ظلم، فتعالى الله عن قولهم علواً كبيراً.

٣- التوحيد، ومعناه: نفي الصفات والقول بخلقها.

٤- المنزلة بين المنزلتين، ومعناه أن صاحب الذنب مسلوب عنه اسم الإيمان، وليس بكافر في الدنيا، وهو خالد في النار في الآخرة.

٥- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومعناه: الخروج على الحكام بالسيف، وإن لم يروا كفراً بواحا.

(٣) - الأشاعرة: وهم أتباع أبي الحسن الأشعري، وهو علي بن إسماعيل بن إسحاق، إمام المتكلمين.

ومذهبهم هو نفي الصفات جميعاً إلا سبع صفات، ومع ذلك فهذه السبع الصفات ليس إثباتهم لها على ما هو ظاهر النصوص، بل بمجرد العقل، وتسمى صفات المعاني، وهذه الصفات هي: (السمع، والبصر، والكلام، والإرادة، والقدرة، والحياة، والعلم).
(٤) الخوارج: وهم الذين خرجوا على علي بن أبي طالب، وقتلوا الصحابة وكفروهم،

واستحلوا سبي نسائهم، وهم الذين وصفهم النبي ﷺ: «أنهم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم»، و«هم كلاب النار».

(٥) المرجئة: وهم الذين يؤخرون العمل عن مسمى الإيثار، فعندهم إيمان آدم وإبليس سواء، وأنه لا يضر مع الإيمان معصية.

* النبة الثالثة: ترجمة مختصرة لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله^(١).

هو: أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام الحارثي رحمه الله.

لقبه: لقب بتقي الدين، وبشيخ الإسلام، وهو شيخ الإسلام حقاً.

وتيمية يقال: إنها أم جده محمد، وكانت واعظة.

ولد شيخ الإسلام بحران يوم الاثنين سنة (٦٦١هـ) في شهر ربيع الأول.

علمه: وهذا ما لا نستطيع حصره في ذكر علومه، وتأليفاته.

قال الإمام الذهبي في العقود الدرية ص (٤، ٥): نشأ في تصون تام، وعفاف وتآله

وتعبد، واقتصاد في الملبس والمأكل، وكان يحضر المدارس والمحافل في صغره، وينظر ويفهم الكبار، يأتي بها يتحير منه أعيان البلد في العلم.

تواضعه: قال الحافظ البزار: وأما تواضعه فما رأيت ولا سمعت بأحد من أهل

عصره مثله في ذلك، كان يتواضع للكبير والصغير، والجليل والحقير، والغني الصالح والفقير، وكان يذني الفقير الصالح ويكرمه ويؤنسه ويباسطه بحدیثه. انظر الأعلام العلية ص (٤٨).

عجائبه: قال عنه البزار: ومن أعجب الأشياء في ذلك أنه في محنته الأولى بمصر لما

أخذ وسجن، وحيل بينه وبين كتبه؛ صنف عدة كتب صغاراً وكباراً، وذكر فيها ما احتاج إلى ذكره من الأحاديث والآثار، وأقوال العلماء وأسماء المحدثين والمؤلفين، وعزا كل شيء من ذلك إلى ناقله... كل ذلك بديهة من حفظه.

(١) مصادر الترجمة: البداية والنهاية (١٤/١٣٥)، ودول الإسلام (٤٢٠)، وتذكرة الحفاظ

(٤/١٤٩٦)، والدرر الكامنة (١/١٥٤)، والوفاء بالوفيات (٧/١٥)، وذبول العبر (٨٤).

وفاته: لما كان شيخ الإسلام متجرد إلى الدليل، ويفتي بحسب الدليل، وما بلغ فيه اجتهاده، فكان مما أفتى به (التكفير في الحلف بالطلاق) فتحزب ضده الفقهاء وحرشوا عليه الوالي، حتى أصدر مرسوم بمنع ابن تيمية في الفتوى في هذه المسألة، ثم جد جديد فأفتى ابن تيمية (بتحريم شد الرحال إلى القبور) فسجن بسبب هذه الفتوى، ثم اتخذ شيخ الإسلام السجن مدرسة علمية، يكتب ويعلم ويفتي، حتى منع من ذلك بمرسوم في جمادى الآخرة سنة (٧٢٨هـ)، فأقبل شيخ الإسلام على العبادة وتلاوة القرآن، حتى أنه ختم القرآن ثمانين ختمة، حتى كانت وفاته عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ ﴿٥١﴾ فِي مَقْعَدٍ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقَدِّرٍ ﴿٥٢﴾﴾ [القمر: ٥٤، ٥٥] وذلك في ذي القعدة سنة (٧٢٨هـ).

فرحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته وفي الدرجات العلى منزلته ومقامه، اللهم آمين.

* النبة الرابعة: ترجمة الشيخ محمد خليل هراس.

قال الشيخ الجامي وهو تلميذ الشارح الهراس: أخبرنا الشيخ الهراس أنه كان مدرساً بارعاً في الفلسفة والمنطق في الأزهر، ثم عُرض عليه أن يرد على ابن تيمية -عدو الفلسفة كما زعم الناس عنه- فأخذ الهراس كتب شيخ الإسلام حتى يجردها ويتمكن من الرد عليه.

فقال الهراس: بعد قراءتي لكتب شيخ الإسلام علمت أني لم أعرف الإسلام على حقيقته، وأخذت في الدفاع على ابن تيمية فكتبت رسالة بعنوان (ابن تيمية السلفي) ووزعتها على طلبة الجامعة في الفصل الدراسي، وله ترجمة واسعة في شرحه على النونية. قلت: رحم الله الشاعر إذ قال:

ما يردع النفس اللجوج عن الهوى إلا حازم الرأي كامله

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ: فَلَمَّا كَانَتْ (الْعَقِيدَةُ الْوَاسِطِيَّةُ)^(١) لِسَيِّدِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أَجْمَعٍ مَا كُتِبَ فِي عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، مَعَ اخْتِصَارٍ فِي اللَّفْظَةِ، وَدَقَّةٍ فِي الْعِبَارَةِ، وَكَانَتْ تَحْتَاجُ فِي كَثِيرٍ مِنْ مَوَاضِعِهَا إِلَى شَرْحٍ يُخَيِّلِي غَوَامِضَهَا، وَيُزَيِّحُ السُّتَارَ عَنْ مَكْنُونِ جَوَاهِرِهَا، وَيَكُونُ مَعَ ذَلِكَ شَرْحًا بَعِيدًا عَنِ الْإِنْشِهَابِ وَالتَّطْوِيلِ وَالْإِمْلَالِ بِكَثْرَةِ النُّقُولِ، حَتَّى يُلَاقِيَهُ مَذَارِكُ النَّاشِئِينَ، وَيُعْطِيَهُمْ زُبْدَةَ الْمَوْضُوعِ فِي سَهُولَةٍ وَيُسْرٍ. فَقَدْ اسْتَحَرْتُ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَأَقْدَمْتُ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ، رَغْمَ كَثْرَةِ الشَّوَاعِلِ، وَرَحْمَةِ الصَّوَارِفِ، سَائِلًا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ كُلَّ مَنْ قَرَأَهُ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ، إِنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ.

مُحَمَّدٌ خَلِيلُ هَرَّاسٍ

(١) سبب تسمية هذه (العقيدة الواسطية) قيل: إن رجلاً جاء يسأل عن عقيدة السلف، وطلب من شيخ الإسلام أن يكتب له بذلك كتاباً، فكتب شيخ الإسلام بعد العصر إلى قبيل المغرب هذه العقيدة، وكان الرجل من واسط فسميت بالعقيدة الواسطية، وهذا ما ذكره شيخ الإسلام في مناظرته العقيدة الواسطية [وقال العلامة الجامي في شرحه للواسطية الوجه الأول من الشريط الأول، وانظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٤)]، وقيل: سميت بالواسطية؛ لأنها توسطت العقائد فهي عقيدة الوسط، ﴿جَمَلْتُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾.

وقد اهتم كثير من العلماء بشرح هذه العقيدة، من هذه الشروح: الروضة الندية لابن فياض، والتنبيهات السنية لعبد العزيز بن ناصر الرشيد، والكواشف الجليلة لعبد العزيز السلطان، وشرح للفوزان، ولابن باز، والسعدي، والعثيمين، وغيرهم.

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

اختلف العلماء في البسملة؛ هل هي آية من كل سورة افتتحت بها؟ أو هي آية مستقلة أنزلت للفصل بين السور وللتبرك بالابتداء بها؟ والمختار: القول الثاني^(١).

(١) اختلف أهل العلم في البسملة، هل هي آية مستقلة أم هي آية من الفاتحة، أم هي آية من كل سورة،

أم ليست بآية من الفاتحة ولا غيرها، أم هي آية في بعض الحروف السبعة دون بعض؟

وقبل بيان الصواب من هذه الأقوال لابد أن نوضح مذاهب القوم حتى يتجلى لنا الصواب.

(أ) فقد ذهب الجمهور كابن عباس وابن عمر وابن الزبير وأبي هريرة، وعطاء وطاوس وسعيد بن جبير، ومكحول والزهري وابن المبارك والشافعي في رواية، وأحمد في رواية وغيرهم، قالوا: البسملة آية من كل سورة إلا براءة.

(ب) وذهب الشافعي في المشهور، وهي رواية لأحمد وإسحاق وجماعة من أهل الكوفة، وجماعة من أهل العراق؛ أن البسملة آية من الفاتحة فقط.

(ت) وذهب مالك وأصحابه، وأبو حنيفة وأصحابه أنها ليس آية من الفاتحة ولا من غيرها.

(ث) وذهب داود الظاهري وأصحابه، وهي رواية عن أحمد أنها آية مستقلة، وليست من السور، بل هي قرآن مستقل جيء بها للفصل بين السورة كسورة صغيرة.

(ج) أن البسملة مثبتة في بعض الأحرف دون بعض، وهذا سائغ كما هو حذف بعض الحروف من بعض القراءات ومثبت في البعض الآخر، كقوله تعالى: ﴿تَجَسَّى تَحْتَهَا﴾ وفي قراءة (مِنْ تَحْتِهَا).

وبعد استعراض هذه الأقوال نبين القول الصواب.

[الرد على قول الجمهور] وقول الجمهور هو أقرب الأقوال إلى الصواب، بعد القول الصحيح،

وذلك لأنه يرد عليه، أن البسملة غير مثبتة في بعض الحروف فكيف هي آية من كل سورة؟

[الرد على قول مالك] ويرد عليه أن الصحابة جردوا القرآن من كل شيء، حتى أنهم لم يثبتوا (آمين) فكيف هي مثبتة في القرآن؟

[وقيل: إنها غير متواترة] وهذا تبع لمذهب مالك ومن معه.

وبجواب عنه: أن عدم تواترها ممنوع، لأن بعض القراءات أثبتتها وهي متواترة.

واستدل أصحاب هذا القول، بحديث أبي هريرة القدسي: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين... الحديث».

قالوا: إنه لم يذكر البسملة في الحديث.

وبجواب عن ذلك: أنه أراد فإذا انتهى العبد إلى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ولم يرد ابتداء القراءة =

= (١) وأنه نص على ما كان الله ثم ما كان للعبد، ولم يكن له بعد قراءة العبد للبسملة شيء من ذلك فلم يذكره.

وقالوا: وقع الإجماع على أن الفاتحة سبع آيات و﴿أَمْسَتْ عَلَيْهِمْ﴾ هي السابعة، على ترجيحهم؛ لأنه به يحصل التنصيف للفاتحة.

ويجاب عن هذا:

(١) أنه لم يرد حقيقة التنصيف، وإنما أراد فريقاً كبيراً منهم، كقولك: (أصبحت ونصف الناس علي غضاب).

(٢) أنه أراد بالتنصيف قسم الثناء والدعاء من غير نظر إلى عدد الآي.

(٣) أن الفاتحة إذا قسمت باعتبار الكلام والحروف والبسملة فيها، كان الشطران فيها متقاربين، أقرب منهما إذا قسمت على الآي.

[الرد على من قال أنها آية من الفاتحة فقط] واستدل هؤلاء بقوله تعالى: ﴿سَبْعًا يَنْزِلُ الْفَاتِحَةَ﴾، واستدلوا بحديث أبي هريرة: «وبسم الله أحد آياتها» والحديث صححه الشيخ الألباني رحمه الله في الصحيحة (١١٨٣).

ويجاب عن هذا بأن الآية غير مسلم الاستدلال بها، فإنه قد وقع خلاف على ما هي الآية السابعة. ويجاب عن الحديث: أن هذا الحديث قد أعل بالوقف، وهو ما قاله البيهقي في السنن الكبرى (٤٤ / ٢) وصوب فيه الوقف.

[الرد على من جعلها آية مستقلة للفصل بين السور وللتبرك، وهو ما رجحه المراس] ويجاب عنه من جهتين: (أ) على من جعلها آية مستقلة. (ب) على من جعلها للتبرك. الجواب عن الأول:

(١) أن هذا تغرير ولا يجوز ارتكابه لمجرد الفصل.

(٢) لو كانت للفصل فلما كتبت في الفاتحة مع أنها أول السور.

(٣) ولو كانت للفصل لكتبت بين الأنفال والتوبة.

(٤) أن الفصل كان ممكناً بغير البسملة، كتراجم السور.

والجواب عن الثاني:

(١) لو كانت للتبرك كان يكفي ذكرها في أول سورة ولا داعي لتكرارها بتكرار السور.

(٢) أن بعض السور في أولها ذكر الله والتحميد ما يكفي التبرك به، مثل: أول الأنعام وسبحان والكهف... فلم تدع الحاجة إلى التسمية في أولها لأن ذلك خاص بدونها.

(٣) أن كثيراً من الآيات عند نزولها فيها البسملة، منها آيات التبركة في حق عائشة رضي الله عنها، مع أن ذكرها أولى.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا جُزْءٌ مِنْ سُورَةِ النَّملِ^(١)، وَعَلَى تَرْكِهَا فِي أَوَّلِ سُورَةِ (بِرَاءة)؛
لِأَنَّهَا جُعِلَتْ هِيَ وَالْأَنْفَالُ كَسُورَةٍ وَاحِدَةٍ^(٢).

= وبعد أن وضع أقوال العلماء في هذه المسألة وكيف الرد على أصحابها فالقول الصواب: هو أن
البسمة أنها في بعض الحروف السبعة دون بعض، وإلى هذا أشار الإمام الشنقيطي رحمه الله فقال:
واعلم أن الصحابة لم يكتبوا (بسم الله الرحمن الرحيم) في سورة براءة هذه في المصاحف العثمانية.
انظر أضواء البيان (٣٨١ / ٢).

ومعنى هذا أن البسمة قد توجد في حرف دون آخر.
وكذا ذكر الرازي في رده على من زعم عدم تواتر البسمة، فقال: (إن بعض القراء أثبتها) ومعنى هذا
أن بعض القراءات لم تثبتها.

وهذا ما ذهب إليه شيخنا مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى.
المراجع: أحكام البسمة للرازي، المغني لابن قدامة (٤٨٠ / ١) ومجموع الفتاوى (٢٢ / ٢٧٧)
وتفسير ابن كثير، وتفسير القرطبي، وتفسير ابن جزئ، ونيل الأوطار (١ / ٢٠١) وأضواء البيان
(٢ / ٣٧٩) والمذكرة للشنقيطي (٥٦).

(١) ومن نقل هذا الاتفاق القرطبي في التفسير (٩٣ / ١) والبغوي في معالم التنزيل (١٩ / ١) وابن كثير
في تفسيره (١٧٧ / ١) وشيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٢٢ / ٢٧٦) والمذكرة للشنقيطي (٥٥).
(٢) وهذا أحد الأقوال المذكورة في المسألة، راجع: البرهان في علوم القرآن (١ / ٢٦٢) وأحكام القرآن
لابن العربي (٢ / ٨٩١) وأضواء البيان (٢ / ٤٢٦).

وهناك أقوال أخرى منها:

(١) أنها حذفت في براءة لأنها سورة فيها السيف، والبسمة فيها الرحمة.
(٢) لأن جبريل لم ينزل بها، وصوب هذا القول القشيري كما نقله عنه القرطبي.
(٣) أن النبي ﷺ قبض ولم يبين لهم ذلك، واختاره الشنقيطي.
والصواب في ذلك أن يقال: (أن الصحابة لم يكتبوا «بسم الله الرحمن الرحيم» في هذا المصحف
العثماني، أي: يعود الأمر إلى الحروف السبعة)، كما تقدم بيانه عن الشنقيطي في أضواء البيان
(٢ / ٣٨١).

والجواب عما اختاره الشنقيطي: أنه اعتمد على حديث عند أحمد في مسنده وأبي داود والنسائي
والترمذي وابن حبان والحاكم كلهم عن ابن عباس قال: قلت لعثمان: ما حملكم على أن عمدتم إلى
الأنفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المثين، فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بينهما سطر (بسم الله
الرحمن الرحيم) ووضعتموهما في السبع الطوال فما حملكم على ذلك؟ =

وَالْبَاءُ فِي (بِسْمِ) لِلْإِسْتِعَانَةِ^(١)، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ، قَدَرُهُ بَعْضُهُمْ فِعْلًا، وَقَدَرُهُ بَعْضُهُمْ اسْمًا^(٢)، وَالْقَوْلَانِ مُتَقَارِبَانِ، وَبِكُلٍّ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ

= فقال عثمان رضي الله عنه: إن رسول الله ﷺ كان إذا أنزل عليه شيء يدعو بعض من يكتب عنده فيقول: «ضعوا هذا في السورة التي فيها كذا وكذا» وكانت الأنفال من أوائل ما أنزل بالمدينة، وبراءة من آخر ما أنزل من القرآن، وكانت قصتها شبيهة بقصتها، وقبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أنها منها، فظننت أنها منها، فمن ثم قرنت بينهما، ولم أكتب بينهما سطر (بسم الله الرحمن الرحيم) فوضعتها في السبع الطوال، وهذا الحديث من رواية يزيد الفارسي وهو مختلف فيه، وحكم عليه بالجهالة، والحديث ضعيف جدًا لمخالفته شيء معلوم من الدين بالضرورة.

وقد ضعفه الشيخ الألباني رحمه الله في ضعيف سنن أبي داود (٧٨٦-٧٨٧) وفي ضعيف الترمذي رقم (٣٢٩٤) وضعفه جدًا أحمد شاكر في تحقيق المسند (١/٣٣٠) رقم (٣٩٩).

(١) وهذا هو قول أهل السنة، وذهب بعض المتكلمين إلى أنها للمصاحبة، وقيل: للإلصاق، وقيل: للملاسة، وقيل غير ذلك.

قال القرطبي: وفيها الرد على القدرية وغيرهم ممن يقول أن أفعالهم مقدورة لهم، وموضع الاحتجاج عليهم من ذلك، (أن الله سبحانه أمرنا عند الابتداء بكل فعل أن نفتتح بذلك ويكون المعنى أي: بالله وقدرته ومشيئته يوصل إلى ما يوصل إليه. اهـ راجع: مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام (١٠١/١) وتفسير القرطبي (٩١/١) والبحر المحيط لأبي حيان (١٤/١).

(٢) اختلف أهل اللغة في المحذوف، فذهب البصريون إلى أن المقدر اسم، وذهب الكوفيون إلى أن المقدر فعل.

والصواب: هو قول الكوفيين وذلك لأمر:

(١) أن الفعل هو الأصل في التقدير، ويعمل بغير شرط بخلاف الاسم.

(٢) أن الاقتداء بالكتاب والسنة، كقول الله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ وقوله ﷺ: «باسمك اللهم وضعت جني... الحديث.

(٣) أن هذا هو القول المشهور عند العلماء من أهل التفسير واللغة، كما نقله ابن هشام رحمه الله.

(٤) يصير التقدير يفيد التجدد والاستمرار، والبسمة عبادة مطلوب تجدها واستمرارها، بخلاف الاسم فإنه يفيد الدوام.

وذكر ابن القيم رحمه الله أسبابًا لحذف الفعل:

(١) أنه موطن لا ينبغي فيه سوى ذكر الله، فلو ذكرت الفعل -وهو لا يستغني عن فاعله- كان ذلك منافيًا للمقصود.

رَبِّكَ ﴿[العلق: ١]، وَقَالَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ تَجْرِيهَا﴾ [هود: ٤١].

وَيَحْسُنُ جَعْلُ الْمُقَدَّرِ مُتَأَخِّرًا^(١) (لِأَنَّ الْإِسْمَ أَحَقُّ بِالتَّقْدِيمِ، وَلِأَنَّ تَقْدِيمَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ يُفِيدُ اخْتِصَاصَ الْإِسْمِ الْكَرِيمِ بِكَوْنِهِ مُتَبَرِّكًا بِهِ، وَالْإِسْمُ هُوَ اللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لِمَعْنَى تَعْيِينًا لَهُ أَوْ تَمْيِيزًا).

وَاخْتَلَفَ فِي أَصْلِ اسْتِثْقَائِهِ، فَقِيلَ: إِنَّهُ مِنَ السَّمَةِ؛ بِمَعْنَى: الْعَلَامَةِ، وَقِيلَ: مِنَ السُّمِّ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ^(٢).

= (٢) أن الفعل إذا حذف صح الابتداء بالتسمية في كل عمل وقول وحركة، وليس فعل أولى من فعل.

(٣) أن حذف الفعل أبلغ؛ لأن المتكلم بهذه الكلمة كأنه يدعى الاستغناء بالمشاهدة والحال على أن هذا وكل فعل فإنها هو باسمه تبارك وتعالى.

(١) الفعل المحذوف لا بد أن يكون مضارعًا خصوصًا مؤخرًا، وذلك لأن الفعل لا يصح إلا أن يكون مضارعًا، فلا تقول (بسم الله قرأت)؛ لأنه ما حصل المقصود من الاستعانة وطلبها للقراءة. ولا تقول: (بسم الله أقرأ) بفعل أمر، لأن المتكلم هو صاحب الفعل فلزم أن يكون الفعل المحذوف مضارعًا.

وكونه مخصوصًا؛ لأن الخاص أول على المقصود من العام، كأن تقول: (بسم الله أبتدي) فهذا ليس خاصًا بخلاف إذا قلت: (بسم الله أقرأ) فإنه أدل على المقصود.

وكونه مؤخرًا وذلك تبركًا (بسم الله)؛ ولأن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر، فكأنك جعلت استعانتك بالله وحده، وحصرتها به، وهذا من تمام التوحيد، راجع: حاشية الخضري (٤) وبدائع الفوائد (١/ ٢٤)، وتفسير ابن جزئ (٨).

(٢) هل هذا الذي ذكره الهراس له تعلق بالعقائد.

نعم وله ثمرة عقديّة في مبحث الأسماء والصفات من جهة الإنبات والنفي، وهي أن من جعل الاسم بمعنى السمو، أي العلو، قال: إن الله عز وجل لن يزل موصوفًا قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وعند فنائهم، ولا تأثير لهم في أسمائه وصفاته، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، ومن جعل الاسم بمعنى السمة، أي العلامة، قال: كان الله عز وجل في الأزل بلا اسم ولا صفة، فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء وصفات، فإذا أفناهم بقي بلا اسم ولا صفة، وهذا قول المعتزلة وهو خلاف ما جمعت عليه الأمة وعلى هذا وقع الخلاف في اشتقاق الاسم.

قال الزجاج: أجمع العلماء البصريون، ولا أعلم من الكوفيين خلافاً محصلاً مستنداً إلى من يوثق به أن =

وَهَمْزُهُ هَمْزَةٌ وَصَلٍ^(١).

وَلَيْسَ الْإِسْمُ نَفْسُ الْمُسَمَّى كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ^(٢)، فَإِنَّ الْإِسْمَ هُوَ اللَّفْظُ الدَّالُّ، وَالْمُسَمَّى هُوَ الْمَعْنَى الْمَذْلُومُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الْإِسْمِ.

=اشتقاق (اسم) من سموت سمو، أي علوت، الدليل على ذلك قولهم في الجمع (أسماء) وفي التصغير (سمي) وقد جمع الجمع فقيل (أسماء وأسام) وهذا بين واضح.

ثم قال: والدليل على صحة ما قلنا أنه لو كان من وسمت، لكان أصله: (وسم) وكان يقال في تصغيره (وسيم وأسيمة) فاجتماع الجماعة كلها في التصغير على (سمي) وفي الجمع على (أسماء) يدل على بطلان هذا المذهب، والاشتقاق يعد دليل واضح، راجع: الاشتقاق للزجاجي (٢١٥) والإنصاف للأنباري (٨/١) ومعالم التنزيل (١٧/١) ومجموع الفتاوى (٢٠٧/٦).

(١) حصل فيه إبدال، وأصله سمو حذف حرف العلة، وهو لام الكلمة، وأبدل همزة وصل، ودليل الواو جمعه على (أسماء) و(أسامي) وتصغيره (سمي) والأصل (أسماء، وسامو، وسموي) فجرى فيها الإعلال بالقلب، راجع: تفسير القرطبي (٩٩/١).

(٢) تعتبر هذه المسألة من فضول علم الكلام، وكان سبباً في ذكرها هم الجهمية، وذلك عندما قاموا بتجديد قولهم بخلق القرآن، لكن بأسلوب آخر، وهو أن الاسم غير المسمى وأسماء غيره، وما كان غيره فهو مخلوق. فأرادوا أن يصلوا إلى هذا: وهو أن القرآن من كلامه وكلامه غيره وما كان غيره فهو مخلوق) وتعالى الله عز وجل عن قولهم علواً عظيماً.

والناس في هذه المسألة على خلاف:

(١) أن الاسم هو المسمى، وهذا ما ذكره ابن بطلال، وإليه ذهب كثير ممن يتنسب إلى السنة، كأبي القاسم واللالكائي.

(٢) الاسم غير المسمى، ونفس التسمية، وهذا قول المعتزلة.

(٣) قال الإمام الشافعي: من قال الاسم غير المسمى فاشهدوا عليه بالزندقة، انظر مناقب الشافعي للبيهقي (٤٠٥/٢).

(٤) الاسم هو نفس المسمى وغير التسمية، وهذا قول الحشوية والكرامية والأشاعرة.

(٥) لا هو هو، ولا هو غيره.

(٦) الاسم للمسمى، وهذا هو قول أهل السنة والجماعة، والأدلة عليه من الكتاب والسنة، قال تعالى:

﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ و﴿فَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ وحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «إن الله تسعاً وتسعين

اسماً...» انظر مجموع الفتاوى (١٨٥/٦) وبدائع الفوائد (١٨/١) وتفسير ابن كثير (١٩/١) وشرح

العقيدة الطحاوية (١٠٢/١) وشرح كتاب التوحيد للغنيمان (٢٢٠/١).

وَلَيْسَ هُوَ كَذَلِكَ نَفْسَ التَّسْمِيَةِ؛ فَإِنَّهَا فِعْلُ الْمُسَمَّى؛ يُقَالُ: سَمَّيْتُ وَلَدِي مُحَمَّدًا، مَثَلًا.

وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنَّ لَفْظَ الْإِسْمِ هُنَا مُفَحَّمٌ^(١)؛ لِأَنَّ الْإِسْتِعَانَةَ إِنَّمَا تَكُونُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا بِاسْمِهِ، لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ ذِكْرُ الْإِسْمِ الْكَرِيمِ بِاللِّسَانِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿سَبِّحْ اسْمَهُ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(٢) [الأعلى: ١].

أَيُّ: سَبَّحَهُ نَاطِقًا بِاسْمِ رَبِّكَ، مُتَكَلِّمًا بِهِ، فَالْمُرَادُ التَّبَرُّكُ بِالْإِبْدَاءِ بِذِكْرِ اسْمِهِ - تَعَالَى - وَاسْمُ الْجَلَالَةِ: قِيلَ: إِنَّهُ اسْمٌ جَامِدٌ غَيْرُ مُشْتَقٍّ^(٣)؛ لِأَنَّ الْإِشْتِقَاقَ يَسْتَلْزِمُ مَادَّةً

(١) القائل هو أبو عبيدة معمر بن المثنى كما في مجاز القرآن، فقد قال: (بسم الله) إنما هو بالله؛ لأن اسم الشيء بعينه، قال ليبد:

إلى الحمول ثم اسم السلام عليكما ومن ييك حولاً كاملاً فقد اعتذر
راجع: مجاز القرآن لأبي عبيدة (١/١٦) وإملاء ما من به الرحمن (٤) وبدايع الفوائد (١/١٩-٢٠)
وجامع البيان (١/١٢١).

وهذا القول من أبي عبيدة ليس بشيء، لمخالفته للسان العربي وإجماع العرب.
قال ابن جرير الطبري في جامع البيان: إن هذا التأويل غير مستجاز في لسان العرب، ولو جاز لصح أن يقال (أكلت اسم العسل) وهذا خلاف إجماع اللسان العربي؛ لأن هذا محال، ولا خلاف بين الجميع من علماء الأمة أن قائلًا لو قال عند التذكية (بالله) ولم يقل: (باسم الله) أنه مخالف بتركه (بسم الله) ما سن له عند التذكية، وفي هذا دليل واضح على فساد ما ادعى من التأويل في قول القائل: (بسم الله) أنه مراد به (بالله).

وبين ابن جرير معنى كلام ليبد، فقال: فإن قال لنا قائل: فما معنى قول ليبد؟ قيل له: يحتمل ذلك وجهين كلاهما غير الذي قاله من حكينا.
قوله -أي قول أبي عبيدة-:

(١) أن السلام من أساء الله عز وجل فجاز أن يكون ليبد عنى بقوله (ثم اسم السلام عليكما) ثم الزموا اسم الله وذكره.

(٢) ثم تسميتي الله عليكما، كما يقول القائل للشيء يراه فيعجبه (اسم الله عليك) يموذه بذلك من السوء، فكانه قال: اسم الله عليكما من السوء، والأول أشبه بقول ليبد. اهـ

(٣) زعم السهيلي وشيخه أبو بكر بن العربي أن اسم الله غير مشتق؛ لأن الاشتقاق يستلزم مادة يشق منها، واسمه تعالى قديم، والقديم لا مادة له، فيستحيل الاشتقاق.

يُسْتَقْتُ مِنْهَا^(١)، وَاسْمُهُ تَعَالَى قَدِيمٌ، وَالْقَدِيمُ لَا مَادَّةَ لَهُ، فَهُوَ كَسَائِرِ الْأَعْلَامِ الْمَخْصِيَةِ، الَّتِي لَا تَتَصَمَّنُ صِفَاتٍ تَقُومُ بِمُسَمِّيَاتِهَا.

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مُسْتَقْتٌ. وَاخْتَلَفَ فِي مَبْدَأِ اسْتِقْاقِهِ^(٢)، فَقِيلَ: مِنْ آلِهَ يَأْلَهُ أُلُوهَةٌ وَإِلَاهَةٌ وَأُلُوهِيَّةٌ، بِمَعْنَى: عَبْدَ عِبَادَةٍ.

= قال ابن القيم: ولا ريب أنه إن أريد بالاشتقاق هذا المعنى، وهو تولد فرع عن أصل، فهو باطل، ولكن الذين قالوا بالاشتقاق لم يريدوا هذا المعنى، ولا ألم بقلوبهم وإنما أرادوا أنه دال على صفة له تعالى، وهي الإلهية كسائر أسماؤه الحسنى، أي الاشتقاق هو ملاقة الاسم لمصادره، وبهذا المعنى لا يكون هناك محذور، راجع: تفسير الزجاج لأسماء الله الحسنى (٢٥) وبدائع الفوائد (١/ ٢٢).

(١) الاشتقاق لغة: هو افتعال من الشق، بمعنى الاقتطاع من انشقت العصا إذا تفرقت أجزاؤها. واصطلاحاً: هو رد لفظ إلى آخر لموافقته له في حروف أصلية، ومناسسته له في المعنى، ولا بد من تفسير في زيادة أو نقصان حرف، أو حركة، أو كليهما أو زيادة أحدهما، أو نقصانه بزيادة الآخر، ونقصانه أو زيادتهما ونقصانهما.

وأقسامه ثلاثة: صغير: وهو يقصد عند الإطلاق، وكبير: وهو ما اختلف فيه الترتيب، والأكبر: وهو ما اختلف فيه الموافقة والترتيب، راجع: البحر المحيط (١/ ٧١) ونهاية السؤل (٢/ ٦٧) وتيسير التحرير (١/ ٦٧).

(٢) ذهب يونس بن حبيب والكسائي والفراء والأخفش أنه مشتق، وأصله (الإله) ثم حذفت الهمزة تخفيفاً (الإله) فاجتمع لامان فأدغمت الأولى في الثانية، فقيل (الله) فإنه فعال، بمعنى مفعول كأنه مألوه، أي معبود مصدر من آله يألوه إذا عبد، والمصدر في موضع المفعول، أي المعبود إنما هو اسم مفعول من عبد فهو معبود.

وهذا ما رجحه وارتضاه شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم. وذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى أن أصله (ولاه) من العلة والتحير، وقد أبدلت الواو همزة لانكارها فقيل: (إله) كما قيل في (وعاء): (إعاء) ثم أدخلت عليه الألف واللام وحذفت الهمزة، فقيل (الله).

وذهب سيبويه في رأي له آخر، قال: وجائز أن يكون أصله (الاه) على وزن (فعل) ثم أدخلت عليه الألف واللام للتعريف، فقيل: (الله).

وذهب أبو عثمان المازري إلى أن قولنا: (الله) إنما هو اسم هكذا موضوع لله عز وجل ليس أصله (إله) ولا (ولاه) ولا (لاه)، راجع: بدائع الفوائد (١/ ٢٢) وإملاء ما من به الرحمن (٥) وتفسير القرطبي (١٠٢/ ١) واشتقاق الأسماء الحسنى (٢٣) وتفسير الأسماء الحسنى (٢٥).

وَقِيلَ: مِنْ آلِهِ - بِكَسْرِ اللَّامِ - يَأْتُهُ - يَفْتَحُهَا - أَلَهَا؛ إِذَا تَحَيَّرَ.
وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ، فَهُوَ إِلَهٌ، بِمَعْنَى مَالُوهُ؛ أَيُّ مَعْبُودٍ، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ
اللهُ عَنْهُمَا: ذُو الْإِلَهِيَّةِ وَالْعُبُودِيَّةِ عَلَى خَلْقِهِ أَجْمَعِينَ^(١).
وَعَلَى الْقَوْلِ بِالِاشْتِقَاقِ يَكُونُ وَصْفًا فِي الْأَصْلِ، وَلَكِنْ غَلَبَتْ عَلَيْهِ الْعَلَمِيَّةُ^(٢)،
فَتَجَرَّى عَلَيْهِ بَقِيَّةُ الْأَسْمَاءِ أَخْبَارًا وَأَوْصَافًا، يُقَالُ: اللهُ رَحْمَنٌ رَحِيمٌ سَمِيعٌ عَلِيمٌ، كَمَا
يُقَالُ: اللهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ.. إلخ.
وَ (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ): اسْمَانِ كَرِيمَانِ مِنْ أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى، دَالَانِ عَلَى اتِّصَافِهِ تَعَالَى
بِصِفَةِ الرَّحْمَةِ، وَهِيَ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ لَهُ سُبْحَانَهُ، عَلَى مَا يَلِيْقُ بِجَلَالِهِ، وَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِأَنَّ
الْمُرَادَ بِهَا لَازِمُهَا، كَرَادَةِ الْإِحْسَانِ وَنَحْوِهِ، كَمَا يَزْعُمُ الْمُعْطَلَةُ، وَسَيَأْتِي مَزِيدُ بَيَانٍ لِمِثْلِ
إِنْ شَاءَ اللهُ.

وَاخْتُلِفَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا^(٣): قِيلَ: الْمُرَادُ بِ (الرَّحْمَنِ) الَّذِي وَسِعَتْ رَحْمَتُهُ كُلَّ

- (١) رواه ابن جرير في تفسيره (١٢٣/١) و(١١٣/١) وفيه ثلاث علل:
(١) بشر بن عمار متروك، قال البخاري في التاريخ الكبير (٨١/٢): تعرف وتنكر.
(٢) انقطاع بين الضحاك بن مزاحم وابن عباس.
(٣) عثمان بن سعيد الزيات الأحول، قال ابن أبي حاتم: قال أبي: لا بأس به، انظر الجرح والتعديل
(١٥٢/١/٣).

وقال ابن كثير: هذا الأثر غريب، إنما ذكرناه ليعرف، في سنده ضعف وانقطاع.
(٢) ومعنى هذا أن اسم الجلالة يكون وصفًا في الأصل دال على صفة الألوهية، ولم يجر قط تابعًا لغيره،
فكان اختصاص لفظ الجلالة (الله) لفظًا، أي: لا يضاف إلى غيره، ومعناه أي: لا يطلق على غيره وقد
رتب بعض العلماء (بسم الله الرحمن الرحيم) على الاختصاص: (الله) اختص لفظًا ومعنى، (الرحمن)
اختص معنى، (الرحيم) لم يختص لفظًا ولا معنى، راجع: تفسير الطبري (١٣٤/١) وتفسير
القرطبي (١٠٢/١) ومدارج السالكين (٦٤/١).

(٣) ذكر السهيلي فائدة الجمع بينهما، وهي: الإنابة عن رحمة عامة ورحمة خاصة، ورحمة عاجلة وأجلة.
قال ابن القيم رحمه الله: أما الجمع ففيه معنى أحسن من المعنيين اللذين ذكرهما - أي السهيلي - وذكر
فقال: إن الرحمن دال على الصفة القائمة به سبحانه، والرحيم دال على تعلُّقها بالمرحوم، فكان الأول
= للوصف، والثاني للفعل.

شَيْءٌ فِي الدُّنْيَا؛ لِأَنَّ صِبْغَةَ (فَعْلَان) تَدُلُّ عَلَى الْإِمْتِلَاءِ وَالْكَثْرَةِ، وَ (الرَّحِيم) الَّذِي يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْآخِرَةِ، وَقِيلَ الْعَكْسُ.

وَقَدْ ذَهَبَ الْعَلَامَةُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَنَّ (الرَّحْمَنَ) دَالٌّ عَلَى الصِّفَةِ الْقَائِمَةِ بِالذَّاتِ، وَ (الرَّحِيمِ) دَالٌّ عَلَى تَعَلُّقِهَا بِالْمَرْحُومِ، وَهَذَا لَمْ يَجْنِ الْإِسْمُ الرَّحْمَنُ مُتَعَدِّيًا فِي الْقُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ (١٣) [الأحزاب: ٤٣]، وَلَمْ يَقُلْ: رَحْمَانًا. وَهَذَا أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا.

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: (هُمَا اسْمَانِ رَقِيقَانِ، أَحَدُهُمَا أَرْقُ مِنْ الْآخَرِ) (١). وَمَتَعَ بَعْضُهُمْ كَوْنُ (الرَّحْمَنِ) فِي السَّمَلَةِ نَعْتًا لِاسْمِ الْجَلَالَةِ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ آخِرُ، لَا يُطْلَقُ عَلَى غَيْرِهِ، وَالْأَعْلَامُ لَا يُنْعَتُ بِهَا (٢).

= فالأول دال على أن الرحمة صفة، والثاني دال على أنه يرحم خلقه برحمته، وإذا أردت هذا فتأمل قوله: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ راجع: بدائع الفوائد (١/ ٢٣).

(١) رواه البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ١٣٩) وفي سنده: محمد بن مروان السدي عن محمد بن السائب الكلبي، وهذه السلسلة تسمى بسلسلة الكذب، وجاء بنحوه عن مقاتل بن سليمان، وهو وضاع كذاب.

(٢) قال ابن القيم: استبعد قوم أن يكون الرحمن نعتًا لله تعالى من قولنا: (بسم الله الرحمن الرحيم) وقالوا: الرحمن علم، والأعلام لا ينعت بها، ثم قالوا: هو بدل. قال السهيلي: والبدل عندي فيه مجتمع، وكذلك عطف البيان؛ لأن الاسم الأول لا يفتقر إلى تبين فإنه أعرف المعارف كلها وأبينها، ولهذا قالوا: وما الرحمن، ولم يقولوا: وما الله.

قال ابن القيم: أسماء الرب تعالى: هي أسماء ونعوت، فإنها دالة على صفات كماله، فلا تنافي فيها بين العلمية والوصفية، فالرحمن اسمه تعالى ووصفه، لا تنافي اسميته وصفيته، فمن حيث هو صفة جرى تابعًا على اسم الله، ومن حيث هو اسم ورد في القرآن غير تابع بل ورد الاسم العلم....
تمة لما يتعلق بالسلسلة: السلسلة في الشعر، ووصل الرحمن الرحيم بالحمد، وإعراب (بسم الله الرحمن الرحيم).

* السلسلة في الشعر: قال الحافظ ابن حجر في الفتح: اختلف القدماء فيما إذا كان الكتاب كله شعرًا، فجاء عن الشعبي منع ذلك، وعن الزهري قال: مضت السنة أن لا يكتب في الشعر (بسم الله الرحمن الرحيم). وعن سعيد بن جبير جواز ذلك، وتابعه على ذلك الجمهور، وقال الخطيب: هو المختار. =

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ نَعَتْ لَهُ بِإِغْتِبَارِ مَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْوَضِيعَةِ، قَدْ (الرَّحْمَنُ) اسْمُهُ تَعَالَى
وَوَضَعُهُ، وَلَا تُنَاقِي اسْمِيَّتُهُ وَضِيعَتُهُ، فَمِنْ حَيْثُ هُوَ صِفَةٌ جَرَى تَابِعًا عَلَى اسْمِ اللَّهِ، وَمِنْ
حَيْثُ هُوَ اسْمٌ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرَ تَابِعٍ، بَلْ وَرُودُ الْإِسْمِ الْعَلَمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى
الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

= وقال الشيخ أحمد بن عيسى في شرح النونية لابن القيم: وقال بعض العلماء: الراجح عند الجمهور
طلب البسملة في ابتداء الشعر ما لم يكن محرماً أو مكروهاً.

• وصل البسملة بأول الفاتحة:

اختلفوا في وصل (الرحيم) بالحمد عند القراءة.

قال بعضهم: تسكن الميم في (الرحيم) ويوقف عليها، ويتبدأ بالألف المقطوعة، وقال الكسائي عن
بعض العرب: أنها تقرأ (الرحيم) بالفتح مع الوصل، قال ابن عطية: ولم ترو هذه القراءة عن أحد
فيما علمت، ردّاً على الكسائي.

وذهب الجمهور إلى أن (الرحيم) تقرأ بالخفض ووصله بالألف (الحمد).

• إعراب البسملة: قال الكفراوي: فجملة ما يتحصل في البسملة تسعة أوجه:

الأول منها: يجوز عربية ويتعين قراءة، والسته بعده تجوز عربية لا قراءة، والوجهان الآخران ممتنعان
عربية وقراءة كما علمت.

قال النور الأجهوري:

إن ينصب الرحمن أو يرتفع	فالجر في الرحيم قطعاً مُتَعَيِّناً
وإن يجز فاجز في الثاني	ثلاثة الأوجه خذ بياني
فهذه تضمنت تسماً منع	وجهان منها فادر هذا واستمع

ويكون إعرابها:

(باسم) الباء حرف جر، و(اسم) مجرور بالباء، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره، والجار والمجرور
متعلق بمحذوف تقديره أوّل أو نحوه، و(اسم) مضاف و(الله) مضاف إليه، واسم الجلالة مجرور
وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره.

(الرحمن) صفة لله، مجرور تابِعاً للموصوف.

(الرحيم) صفة ثانية لله مجرور تابِعاً أيضاً.

وهذا هو الوجه الذي يجوز عربية ويتعين قراءة.

راجع: بدائع الفوائد (٢٣/١)، الفتح (١٤/١)، شرح النونية لابن عيسى (١١/١)، تفسير
القرطبي (٩٧/١)، إعراب القرآن للدرويش (١٧/١)، شرح الكفراوي على الأجرمية (٨-١٠).

الحمد لله^(١) الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً.

(الحمد لله): روي عن النبي ﷺ أنه قال: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ فَهُوَ أَقْطَعُ، أَتَبَرُّ، تَمْحُوقُ الْبَرَكَةِ»^(٢).
وَوَرَدَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْبَسْمَلَةِ.

وَلِهَذَا جُمِعَ الْمُؤَلَّفُ بَيْنَهُمَا عَمَلًا بِالرَّوَايَتَيْنِ^(٣)، وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا، فَإِنَّ الْإِبْتِدَاءَ قِسْمَانِ: حَقِيقِي وَإِضَافِي^(٤)،.....

(١) قرأ السبعة بالرفع، وروى عن ابن عينة ورؤية بن الحجاج بالنصب على إضمار فعل، وقرأ ابن أبي عبله بضم الدال مع اللام إبتاعاً للثاني الأول، وهو شاذ، وقيل غير ذلك.

قال سيويه: إذا قال الرجل الحمد بالرفع فإنه يخبر أن الحمد منه، ومن جميع الخلق، والذي ينصب يخبر أن الحمد منه وحده.

قال الزمخشري المعتزلي: الأصل في المصدر النصب، وعدل عنه في الحمد إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام، والثبات المستفاد من الجملة الإسمية.

راجع: البحر المحيط (١٨/١)، تفسير القرطبي (١٣٥/١)، تفسير ابن كثير (٤٧/١)، إعراب القرآن (١٦/١)، فتح القدير (١٩/١)، الكشاف للزمخشري المعتزلي (٩/١).

(٢) حديث موضوع، في سننه إسماعيل بن أبي زياد الكوفي قاضي الموصل، متروك كذبوه، وفيه أيضاً أحمد بن محمد بن عمران ليس بشيء، وانظر الضعيفة للشيخ الألباني رحمه الله (٩٠٢/٢) والتيسير للمناوي (٣٣، ٣٢/٥).

(٣) أي جمع بين البسملة والحمد، حيث جاءت الروايات «كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد» و«لا يبدأ فيه بذكر الله» و«لا يبدأ باسم الله والحمد»، فأراد الهراس أن شيخ الإسلام جمع بين الابتداء بالبسملة والحمد؛ جمعاً بين الروايتين.

قلت: لا يحتاج إلى مثل هذا التوفيق، وخاصة أن عمدة ذلك أحاديث ضعاف.

قال الشيخ الألباني رحمه الله في الإرواء (٣١/١): ولقد أضاع السبكي جهداً كبيراً في محاولته التوفيق بين هذه الروايات، وإزالة الاضطراب عنها، فإن الرجل ضعيف -أي أحمد بن محمد بن عمران- فلا يستحق حديثه مثل هذا الجهد.

(٤) قال الجرجاني في التعريفات: الابتداء يطلق على الشيء الذي يقع قبل المقصود، فيتناول الحمد بعد البسملة.

..... وَالْحَمْدُ ضِدُّ الدَّمِّ^(١)، يُقَالُ: حَدَّثَ الرَّجُلُ أَحْمَدُهُ حَمْدًا وَنَحْمَدًا وَنَحْمَدُهُ، فَهُوَ نَحْمُودٌ وَنَحْمِيدُ.

وَيُقَالُ: حَمَدَ اللَّهُ بِالتَّشْدِيدِ: أَثْنَى عَلَيْهِ الْمَرَّةَ تَعَدُّ الْأُخْرَى، وَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ. وَالْحَمْدُ^(٢): هُوَ الثَّنَاءُ بِاللِّسَانِ عَلَى الْجَمِيلِ الْإِخْتِيَارِيِّ^(٣)، نِعْمَةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا،

= وقال العيني في عمدة القاري: والأولية أمر نسبي، فكل كلام بعده كلام هو أول بالنسبة إلى ما بعده، فمن سمي ثم حمد يكون بادئًا بكل واحد من البسمة والحمد، أما البسمة فلأنها وقعت أول الكلام، وأما الحمد فلأنه أول إلى ما بعده من الكلام.

راجع: التعريفات للجرجاني (٧)، عمدة القاري (١٢).

(١) هذا ما نص عليه أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، راجع: مختار الصحاح (١٥٣)، تفسير ابن كثير (٢٦).

(٢) الحمد لغة: هو الثناء باللسان على الفعل الجميل الاختياري.

واصطلاحًا: فعل ينشأ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعمًا سواء كان ذلك الفعل اعتقادًا بالجنان، أو قولًا باللسان، أو عملًا وخدمة بالأركان.

وقيل في الحمد: هو الوصف الجميل على الجميل الاختياري للتعظيم.

وقيل: الحمد يتضمن المدح والثناء على المحمود بذكر محاسنه، سواء كان الإحسان إلى الحامد أو لم يكن.

وقيل: الحمد إخبار عن محاسن المحمود مع حبه وإجلاله وتعظيمه.

جعل هؤلاء العلماء الحمد هو الثناء، وقد فرق ابن القيم رحمه الله بينهما، بأن الإخبار عن المحاسن إذا تكرر فهو ثناء، وإلا فهو حمد، فإن الثناء مأخوذ من الثني وهو العطف، ورد الشيء على بعضه.

ويجاب عما استشكله ابن القيم: بأن الحمد إخبار عن المحاسن ويتكرر بالقلب فهو ثناء، وهذا ما عبر به شيخ الإسلام حيث قال: (الحمد إنما يكون بالقلب واللسان).

راجع: العذب الفاضل شرح عمدة الفاراض (٨/١)، نيل الأوطار (٢٨/١)، مجموع الفتاوى (١٣٣/١١ - ١٣٤)، بدائع الفوائد (٨٢/٢)، (٨٤).

(٣) قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: فيه قصور إذ أن الحمد لله يكون على إحسانه وعلى أفعاله الاختيارية وعلى صفاته الذاتية اللازمة، ولعل قصده الحمد بالنسبة إلى الخلق. انظر تعليقاته على شرح الهراس.

وقال الشوكاني رحمه الله في فتح القدير: حتى يخرج المدح لأنه يكون على الجميل إن لم يكن المدح مختارًا. راجع: فتح القدير (١٩/١)، نيل الأوطار (٢٨/١) ومجموع الفتاوى (١٣٣/١١).

يَقَالُ: حَدَّثَ الرَّجُلُ عَلَى إِنْعَامِهِ، وَحَدَّثَهُ عَلَى شَجَاعَتِهِ^(١).
وَأَمَّا الشُّكْرُ فَعَلَى النِّعْمَةِ خَاصَّةً، وَيَكُونُ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالْجَوَارِحِ^(٢)، قَالَ
الشَّاعِرُ:

أَفَادَتْكُمْ النِّعْمَاءُ مِنِّي ثَلَاثَةً يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ الْمُحِبِّجَا
وَعَلَى هَذَا قَبِينَ الْحَمْدِ وَالشُّكْرِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ^(٣)، يَجْتَمِعَانِ فِي الثَّنَاءِ

(١) قال البيهقي رحمه الله في معالم التنزيل (١/٢٧): الحمد يكون بمعنى الشكر على النعمة، ويكون بمعنى الثناء عليه بما فيه من الخصال الحميدة، يقال: حمدت فلان على ما أسدى لي من نعمة، والحمد أعم من الشكر إذ لا يقال: شكرت فلاناً على علمه، فكل حامد شاكر، وليس كل شاكر حامد. راجع: فتح القدير (١/١٩)، نيل الأوطار (١/٢٨).

(٢) قال السيد شريف: وهذا استشهد معنوي على أن الشكر يطلق على الموارد الثلاثة. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: مذهب أهل السنة والجماعة أن الشكر يكون بالاعتقاد والقول والعمل، راجع: مجموع الفتاوى (١١/١٣٥)، بدائع الفوائد (٢/١٩).

(٣) ذهب بعض العلماء من أهل العلم بالتفسير أن الحمد بمعنى الشكر، والشكر بمعنى الحمد، ومن هؤلاء المبرد وابن جرير الطبري وغيرهما.

وعلموا ذلك: لو لم يكن كذلك لما جاز أن يقال: الحمد لله مصدر شكر؛ لأن الشكر لو لم يكن بمعنى الحمد كان خطأ أن يصدر من الحمد غير معناه وغير لفظه.

وتعقب هذا الكلام من ابن كثير في تفسيره حيث قال: ما ادعاه ابن جرير فيه نظراً؛ لأنه اشتهر عند كثير من العلماء من المتأخرين أن الحمد هو الثناء بالقول على المحمود بصفاته اللازمة والمتعدية، والشكر لا يكون إلا على التعدية ويكون بالجنان واللسان والأركان ثم تعقب كلام ابن كثير الإمام الشوكاني في فتح القدير حيث قال: لا يخفى أن المرجع في مثل هذا إلى معنى الحمد في لغة العرب لا إلى ما قاله جماعة من العلماء المتأخرين، فإن ذلك لا يرد على ابن جرير ولا تقوم به حجة. قال أحمد شاكر في تعليقه على ابن جرير: والذي قاله الطبري أقوى حجة وأعرف عربية من الذين ناقضوه.

ويذكر من أن للحمد متعلقات غير متعلقات الشكر.

فالحمد مورده القلب واللسان فقط، ومتعلقه النعمة وغيرها.

والشكر مورده القلب واللسان والأركان ومتعلقه النعمة.

قال الشوكاني: ومن هاهنا تلوح صحة ما قاله الجمهور من أن الحمد أعم من الشكر في المورد وزيادته عليه بكونه أعم متعلقاً.

بِاللِّسَانِ عَلَى النِّعْمَةِ، وَيَنْفَرِدُ الْحَمْدُ فِي الشَّأْنِ بِاللِّسَانِ عَلَى مَا لَيْسَ بِنِعْمَةٍ مِنَ الْجَمِيلِ
الِاخْتِيَارِيِّ، وَيَنْفَرِدُ الشُّكْرُ بِالشَّأْنِ بِالْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ عَلَى حُصُوصِ النِّعْمَةِ. فَالْحَمْدُ أَعْمُ
مُتَعَلِّقًا، وَأَخْصُ آلَةٍ، وَالشُّكْرُ بِالْعَكْسِ.

وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ الْحَمْدِ وَالْمَدْحِ ^(١) فَقَدْ قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: (إِنَّ الْحَمْدَ إِنْجَارٌ عَنْ تَحَاسِنِ
الْمَحْمُودِ، مَعَ حُبِّهِ، وَتَعْظِيمِهِ، فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ اقْتِرَانِ الْإِرَادَةِ بِالْحَتَرِ، بِخِلَافِ الْمَدْحِ، فَإِنَّهُ
إِنْجَارٌ جُرْمٌ، وَلِذَلِكَ كَانَ الْمَدْحُ أَوْسَعَ تَنَاوُلًا؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ لِلْحَيِّ وَالْمَيِّتِ وَلِلْمَجَادِ أَيْضًا.
وَ(أَل) فِي الْحَمْدِ لِلِاسْتِفْرَاقِ ^(٢)؛ لِيَتَنَاوَلَ كُلُّ أَفْرَادِ الْحَمْدِ الْمُحَقَّقَةِ وَالْمُقَدَّرَةِ، وَقِيلَ:

= راجع: بدائع الفوائد (١٩/٢)، تفسير القرطبي (١٣٤/١)، تفسير ابن كثير (٤٨/١)، تفسير
الكشاف (٩/١)، مجموع الفتاوى (١٣٣/١١)، نيل الأوطار (٢٨/١).

(١) قال علي البغدادي: الحمد والمدح أخوان، وقيل بينهما فرق، وهو أن المدح قد يكون قبل الإحسان
وبعده، والحمد لا يكون إلا بعد الإحسان، وقيل: إن المدح قد يكون منهياً عنه، وأما الحمد فمأمور به.
وقال ابن القيم في بدائع الفوائد: فالصواب في الفرق بين الحمد والمدح، أن يقال: الإخبار عن محاسن
الغير، إما أن يكون إخباراً مجرداً من حب وإرادة أو مقروناً بحبه وإرادته، فإن كان الأول فهو المدح،
وإن كان الثاني فهو الحمد، راجع: تفسير الخازن (٢١/١)، بدائع الفوائد (٩٣/١).
(٢) قال أبو حيان: و(ال) في الحمد، للعهد، أي الحمد المعروف بينكم لله، أو لتعريف الماهية، كالدينار
خير من الدرهم.

وأما لتعريف الجنس فيدل على استغراق الأحمدة كلها، بالمطابقة والظاهر أنها لتعريف الجنس، فيدل
على استغراق الحمد كله بالمطابقة.

وقال الفريسي الحنبلي: و(ال) في الحمد، للاستغراق أو للجنس أو للعهد، وعلى كل منها تفيد جنس
الحمد مختص بالله تعالى، فال(ال) فرد منه لغيره، وأما على العهد فعلى معنى أن الحمد الذي حمد به الله
نفسه وحمده به نبيه وأولياؤه مختص بالله تعالى.

تمة: ورود الحمد جملة إسمية:

فأما ورودها جملة إسمية لمجيء الكتاب والسنة بها، ولأن القصد من الحمد هو ذكر إحسان الله
علينا، وإحسانه غير منقطع، والجملة الإسمية تفيد الدوام فكان الأنسب أن تكون إسمية.

تضمن الحمد ردوداً على أهل البدع:

قال ابن القيم رحمه الله:

(١) رد على الجهمية - معطلة الصفات -، فإن إثبات الحمد الكامل لله يقتضي ثبوت كل ما يحمد عليه =

لِلْجَنَسِ، وَمَعْنَاهُ: (أَنَّ الْحَمْدَ الْكَامِلَ ثَابِتٌ لِلَّهِ، وَهَذَا يَقْتَضِي ثُبُوتَ كُلِّ مَا يُحْمَدُ عَلَيْهِ مِنْ صِفَاتِ كَمَالِهِ وَنُعُوتِ جَمَالِهِ، إِذْ مَنْ عَدِمَ صِفَاتِ الْكَمَالِ، فَلَيْسَ بِمَحْمُودٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَلَكِنْ غَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ مُحْمُودًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَبِكُلِّ اغْتِيَابٍ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْحَمْدِ، إِلَّا مَنْ حَارَزَ صِفَاتِ الْكَمَالِ جَمِيعَهَا.

الرَّسُولُ فِي اللُّغَةِ^(١) هُوَ مَنْ بُعِثَ بِرِسَالَةٍ، يُقَالُ: أَرْسَلَهُ بِكَذَا إِذَا طَلَبَ إِلَيْهِ تَأْدِيتَهُ وَتَبْلِيغَهُ. وَجَمْعُهُ: رُسُلٌ يَسْكُونُ السَّيْنِ، وَرُسُلٌ بِضَمِّهَا. وَفِي لِسَانِ الشَّرْعِ^(٢): إِنْسَانٌ، ذَكَرٌ، حُرٌّ، أَوْ حَيٍّ إِلَيْهِ بِشَرْعٍ، وَأَمْرٌ بِتَبْلِيغِهِ.

= من صفات كماله ونعوت جلاله، إذ من عدم صفات الكمال فليس بمحمود على الإطلاق.
(٢) رد على الجبرية: من إثبات عموم حمده سبحانه، فإنه يقتضي أن لا يعاقب عبده على ما لا قدرة لهم عليه، ولا هو من فعلهم، فحمده عليها يأبى ذلك أشد الإباء، وينفيه أعظم النفي، فتعالى من له الحمد كله، بل إننا يعاقبهم على نفس أفعالهم التي فعلوها حقيقة. وإثبات رحمته ينفي ذلك.
(٣) رد على الفلاسفة: القائلين بأن الله يعلم بالكلييات دون الجزئيات، كيف يستحق الحمد من لا يعلم شيئاً من العلم عن أحوال وتفصيل، وهذا يستحيل أن يكون إلهاً وأن يكون رباً، فلا بد لله المعبود وللرب المدبر من أن يعلم عابده ويعلم حاله.
(٤) رد على منكري النبوات: أخبر أن من أنكر الرسالة والنبوة أنه ما عرفه حق معرفته، ولا عظمه حق تعظيمه، ولا قدره حق تقديره.

راجع: البحر المحيط (١٨/١)، بدائع الفوائد (٩٢/٢)، شرح عمدة الفاراض (٨/١)، أضواء البيان للشنقيطي (٣/١)، الكشف (٩/١)، إعراب القرآن للدرويش (١٦/١)، مدارج السالكين (١/٦٤).
(١) أشار المهراس رحمه الله إلى تعريف الرسول لغة، ولم يتعرض لتعريف النبي.

قال أهل اللغة في الرسول: مشتق من رسل، وأصل الرسل الانبعاث على التؤدة، يقال: ناقة رُسلة أي سهلة، وإبل مراسيل منبعثة انبعاثاً سهلاً.

والنبي: هو مشتق من النبأ فهو منبئ عن الله، أي: مخبر، وقيل مشتق من النبوة، وهو ما ارتفع من الأرض، راجع: لسان العرب (١/١٦٣)، القاموس المحيط (مادة: رَسَل)، مختار الصحاح.
(٢) ما قاله الشارح رحمه الله ينسب إلى جمهور العلماء وقد اختلف فيها العلماء في ضابط الرسول والنبي، فقيل:
(١) إن النبي والرسول مترادفان، وهذا ظاهر كلام أبي حنيفة وجماعة.

(٢) الرسول صاحب الوحي بواسطة الملك، والنبي هو الذي تكون نبوته إلهاماً أو مناماً، قال به الفراء وآخر هو الحسن الأعرج.

فَإِنْ أَوْحِيَ إِلَيْهِ وَلَمْ يُؤْمَرْ بِالتَّبْلِيغِ فَهُوَ نَبِيٌّ. فَكُلُّ رَسُولٍ نَبِيٍّ، وَلَا عَكْسَ (١)، فَقَدْ

= (٣) النبي من أتاه الوحي من الله عز وجل، ونزل عليه الملك بالوحي، والرسول من يأتي بشرع الابتداء بعض الأحكام من شريعة الذي قبله، فالنبي أعم من الرسول وهذا ما عليه عبدالقاهر البغدادي صاحب الفرق بين الفرق.

(٤) الرسول من الأنبياء فجمع إلى المعجزة كتاباً منزلاً عليه، والنبي من لا كتاب له كيوشع عليه السلام، وهذا عليه الزمخشري صاحب الكشاف وهو معتزلي.

(٥) الرسول المبعوث إلى الأمة، والنبي هو المحدث الذي لا يبعث إلى أمة، وهذا عليه قطرب صاحب المثلثة، وهو معتزلي المعتقد.

(٦) الرسول أعم فهو من البشر أو من الملائكة، والنبي أخص فهو من البشر خاصة.

(٧) الرسول من أوحى إليه بشرع وأمر بالتبليغ، والنبي من أوحى إليه بشرع ولم يؤمر بالتبليغ. والصواب من هذه الأقوال والله أعلم أن يقال:

الرسول من أوحى إليه وأمر بالتبليغ، سواء بشرية جديدة أو قديمة.

والنبي من أوحى إليه وأمر بالتبليغ ويقرر شريعة من قبله.

هذا ما قرره العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة.

وأما قول الجمهور وشيخ الإسلام في كتابه النبوات حيث قال: والنبي هو من ينشئه الله وهو ينبيء بها أنبأ الله به، فإن أرسل مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليلبغه رسالة من الله إليه فهو رسول، وأما إذا كان إنما يعمل بالشريعة من قبله، ولم يرسل هو إلى أحد يلبغه عن الله رسالة فهو نبي وليس برسول.

ويرد على هذا القول أنهم جعلوا النبي غير مأمور بالتبليغ، وهذا مخالف للأدلة، كيف يكون النبي غير مبلغ ألا يكون هذا من كتمان العلم، ثم هو يتعارض مع النصوص، كقوله تعالى: ﴿يَنْهَوْنُ مَا مَنَعَكَ إِذْ ذَرَيْتَهُمْ سَلُوكَ﴾ (١٢) ومعلوم أن هارون بنص القرآن كان نبياً، قال تعالى: ﴿وَوَعَيْنَاهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا﴾ (١٣) وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَى وَأَخَاهُ هَارُونَ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾ (١٤) وغيرها.

وقوله ﷺ: «كانت بنو إسرائيل توسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي» متفق عليه عند البخاري (٤٩٥/٦) ومسلم (١٤٧/٣).

فكيف يكون هارون نبياً، وقد أرسل إلى فرعون ليلبغ رسالة الله عز وجل، قال تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ مَوْلَايَ إِنَّنَا﴾ فتأمل.

راجع: النبوات لابن تيمية (٢٥٥)، الفتاوى (٧/١٨)، تفسير القرطبي (١٢/٨٠)، روح المعاني (١٧/١٧٣)، شرح العقيدة الطحاوية (١/١٥٥)، أضواء البيان (٥/٧٣٥).

(١) تقدم معنا أن كلاً من الرسول والنبي يشتركان في الإيجاء والتبليغ، فمن هذا الباب فكل رسول نبي وكل نبي رسول، فهما مترادفان.

يَكُونُ نَبِيًّا غَيْرَ رَسُولٍ، وَالْمُرَادُ بِالرَّسُولِ الْمُضَافِ إِلَى صَمِيرِ الرَّبِّ هُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ.
وَ (الْهُدَى) فِي اللُّغَةِ (١): الْبَيَانُ وَالذَّلَالَةُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا نُمُودُ فَمَهْدَتُهُمْ

= وأما من جهة اختصاص كل واحد، فالرسول خاص بأن قد بدعو إلى شريعة جديدة أو قديمة، بينما النبي فهو مقرر لشريعة من قبله، فعل هذا كل رسول نبي ولا عكس، وهذا المراد من كلام الأئمة.
قال ابن تيمية رحمه الله: وكل رسول نبي، وليس كل نبي رسول.
وقال القاضي عياض نحو ما قاله ابن تيمية في الشفاء، وكذا القرطبي ونقله عن المهدي.
قال الشيخ الألباني رحمه الله: وعلى ذلك جرى عامة المفسرين من ابن جرير الطبري إلى خاتمة المحققين الألوسي.

تنمة: مسألة إن قيل أيها أفضل النبوة أم الإرسال؟

قال العز بن عبد السلام: فنقول الأفضل النبوة، لأن النبوة إخبار عما يستحقه الرب من صفات الجمال، ونعوت الكمال وهي متعلقة بالله من طرفيها، والإرسال دونها أمر بالإبلاغ إلى العباد، فهو متعلق بالله من أحد طرفيه، وبالعباد من الطرف الآخر، ولا شك أن ما يتعلق من طرفيه، أفضل مما يتعلق به أحد طرفيه، والنبوة سابقة على الإرسال، فإن قول الله لموسى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢٠) مقدم على قوله: ﴿أَنزِلْنِي بِرُوحٍ مُّبِينٍ﴾ (١٧) فجميع ما تحدث به قبل قوله ﴿أَنزِلْنِي بِرُوحٍ مُّبِينٍ﴾ نبوة، وما أمره بعد ذلك من التبليغ فهو إرسال، والحاصل أن النبوة راجعة إلى التعريف بالإله وبما يجب به، والإرسال إلى أمر الرسول بأن يبلغ عنه إلى عباده أو إلى بعض عباده ما أوجبه عليهم من معرفته وطاعته واجتناب معصيته، وكذلك الرسول عليه السلام لما قال له جبريل: ﴿اقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (١) إلى قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ الْأَرْحَمَ الرَّحِيمِينَ﴾ (٨) كان هذا نبوة، وكان ابتداء الرسالة حين جاء جبريل به ﴿بِأَنبَاءِ الْمُرْسَلِينَ﴾ (١) ﴿فَرَأَيْنَاهُ﴾ (٢).
قلت: فلعل العز بن عبد السلام يريد أن يوصل إلى أن النبي لم يؤمر بالبلاغ والدعوة فالنبوة خاصة فيها بين النبي والله عز وجل، وهذا كما هو معلوم قول ضعيف كما تقدم.

والأدلة على رده ما يلي:

قوله في الإرسال أنه لا يتأخر عن النبأ فهذا لا يدل على أفضلية الرسول على النبي، بل إن قلنا يتأخر بالعكس فهو الصواب، لتضمن الإرسال على النبوة، والله أعلم. راجع: الفتاوى (١٠/ ٢٩٠)، السلسلة الصحيحة (١/ ٣٦٤)، قواعد الأحكام للعلامة ابن عبد السلام (٢/ ٢٣٧).

(١) الهداية لها عدة معاني: منها: إخراج شيء إلى شيء، وقيل: ضد الضلال، وقيل: الإلهام، وقيل: المعرفة، وقيل غير ذلك.

والخلاصة: أن الهداية هي الإرشاد وكل متصرف فيه، قاله ابن عطية، وتابعه الفيروزآبادي صاحب القاموس المحيط.

فَاسْتَحَبُّوا الْمَعْنَى عَلَى الْهَدَى ﴿ [فصلت: ١٧]. فَإِنَّ الْمَعْنَى: بَيْنَا هُمْ. وَكَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا هَدَيْنَا السَّبِيلَ إِنَّمَا شَاكِرًا وَإِنَّمَا كَفُورًا﴾ ﴿ [الإنسان: ٣].

وَالْهَدَى بِهَذَا الْمَعْنَى عَامٌّ لِجَمِيعِ النَّاسِ، وَهَذَا يُوصَفُ بِهِ الْقُرْآنُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ ﴿ [الإسراء: ٩].

وَيُوصَفُ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ﴿ [الشورى: ٥٢].

وَقَدْ يَأْتِي الْهَدَى بِمَعْنَى التَّوْفِيقِ وَالْإِهَامِ^(١)، فَيَكُونُ خَاصًّا بِمَنْ يَشَاءُ اللَّهُ هِدَايَتَهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ ﴿ [الأنعام: ١٢٥].

وَهَذَا نَفَاهُ اللَّهُ عَنْ رَسُولِهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ ﴿ [القصاص: ٥٦].

وَالْمُرَادُ بِالْهَدَى هُنَا: كُلُّ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْإِنْجَارَاتِ الصَّادِقَةِ، وَالْإِيمَانِ الصَّحِيحِ، وَالْعِلْمِ النَّافِعِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ.

وَالَّذِينَ يَأْتِي لِعِدْوَةٍ مَعَانِ^(٢) مِنْهَا: الْجَزَاءُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ﴿ [١] ﴾،

= وشرعاً: أن الهداية مجرد الدلالة على طريق يوصل إلى المطلوب سواء وصل الإهداء أو لم يصل. والمشهور في مذهب المعتزلة أن الهداية هي الدلالة الموصلة إلى المطلوب. راجع: لواضع الأنوار للسفاريني (٣٣٥/١).

(١) ذكر المؤلف نوعين من أنواع الهداية، وهما: (١) هداية بيان ودلالة. (٢) هداية: توفيق وإهام.

وبقي نوعان هما:

(١) هداية عامة للخلق، ودليها: ﴿الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ ﴿ [٥٠] ﴾.
(٢) هداية أخروية إما إلى الجنة أو إلى النار، ودليها: ﴿تَحْسَبُهُمُ الْآلَةُ الَّتِي هَدَيْنَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَيْنَا اللَّهَ﴾، ودليل آخر: ﴿فَأَعْتَوْهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُبِينٍ﴾ ﴿ [٢٢] ﴾. راجع: بدائع الفوائد (٣٥/٢)، مدارج السالكين (٩/١)، تفسير ابن كثير (٥٧/١).

(٢) ومن معانيه ما ذكره ابن الجوزي في نزهة الأعين والنواظر:

(١) الإسلام ومنه قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ﴾.

(٢) التوحيد ومنه ﴿وَأَدْعُوهُ تَخْلِيسًا لَهُ الَّذِي﴾.

وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: كَمَا يَدِينُ الْفَتَى يَدَانِ^(١).

وَمِنْهَا: الْخُضُوعُ وَالْإِقْبَادُ، يُقَالُ: دَانَ لَهُ بِمَعْنَى: دَلَّ وَخَصَّصَ، وَيُقَالُ: دَانَ اللَّهُ بِكَذَا، أَوْ كَذَا بِمَعْنَى اتَّخَذَهُ دِينًا يَعْبُدُهُ بِهِ.

وَالْمُرَادُ بِالذِّينِ هُنَا: جَمِيعُ مَا أَرْسَلَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالشَّرَائِعِ اعْتِقَادِيَّةً كَانَتْ، أَمْ قَوْلِيَّةً، أَمْ فِعْلِيَّةً.

وَأَصَافَتْهُ إِلَى الْحَقِّ مِنْ إِصَافَةِ الْمُوصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ^(٢)؛ أَيِ: الدِّينِ الْحَقِّ، وَالْحَقُّ:

(٣) الحساب: ومنه ﴿يَوْمَ يُؤْتِيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ﴾.

(٤) الحكم ومنه: ﴿مَا كَانَ لِأَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ﴾.

(٥) والملة ومنه: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾.

(٦) الحدود ومنه: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِمَا رَأَيْتُمْ فِي دِينِ اللَّهِ﴾.

(٧) العادة ومنه: ﴿قُلْ أَتَمَلِكُومُكَ اللَّهُ بِدِينِكُمْ﴾.

(٨) العدد ومنه: ﴿ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾. راجع: نزهة الأعين والنواظر (٢٩٧).

(١) جاء عن ابن عمر ولم يصح عن النبي ﷺ، رواه البيهقي في الزهد ولم يصح، ولفظه: «البر لا يبلى، والإثم لا ينسى، والديان لا يموت، فكن كما شئت، كما تدين تدان» أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (١١/١٧٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات، وابن الجوزي في ذم الهوى من طريق معمر عن أيوب عن أبي قلابة مرسلًا.

وله علة أخرى، وهي الوقف، فقد أخرجه أحمد في الزهد، ورواه المروزي في زوائده على الزهد وهو منقطع مع وقفه، كما قال المناوي.

ورواه الدبلي في مكروم بن عبدالرحمن مجهول، وفيه محمد بن عبدالملك وضاع للحديث.

انظر السلسلة الضعيفة للعلامة الألباني رحمه الله (٤/١٧٧) رقم (١٥٧٦).

(٢) وهذه الإضافة تسمى الإضافة المحضة، أي: خالصة من تقدير الانفصال، وتفيد أمرًا معنويًا، وإذا كان المضاف إليه معرفة كما هو الحال هنا؛ فإنها تفيد تعريف المضاف، وقد قال ابن عقيل: وأما ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته فمؤول على حذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصفة. اهـ. فيكون المعنى هنا: الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الإسلام الحق، فحذف المضاف إليه (الإسلام) وقامت الصفة مقامه وهي (الحق).

قال ابن القيم رحمه الله: ويجسّن إذا حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه بشرطين:

(١) أن تكون الصفة خاصة يعلم ثبوتها لذلك الموصوف بعينه لا لغيره.

مَصْدَرٌ حَقٌّ يَحِقُّ إِذَا ثَبَتَ وَوَجَبَ، فَالْمُرَادُ بِهِ: الثَّابِتُ الْوَاقِعُ، وَيُقَابِلُهُ الْبَاطِلُ الَّذِي لَا حَقِيقَةَ لَهُ.

اللَّامُ فِي قَوْلِهِ: (لِيُظْهِرَهُ) لَمْ التَّغْلِيلِ، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِ (أَرْسَلَ)، وَهُوَ مِنَ الظُّهُورِ بِمَعْنَى: الْعُلُوِّ وَالْعَلَوِيَّةِ؛ أَيْ: لِيَجْعَلَهُ عَالِيًا عَلَى الْأَذْيَانِ كُلِّهَا بِالْحُجَّةِ وَالْبُرْهَانِ.
وَ (أَل) فِي (الدِّينِ) لِلْجِنْسِ^(١)، فَيَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ دِينٍ بَاطِلٍ، وَهُوَ مَا عَدَا الْإِسْلَامَ.
وَالشَّهِيدُ: فَعِيلٌ، وَهُوَ مُبَالِغَةٌ مِنْ شَهِدَ، وَهُوَ إِمَّا مِنَ الشَّهَادَةِ بِمَعْنَى الْإِخْبَارِ وَالْإِعْلَامِ، أَوْ مِنَ الشَّهَادَةِ بِمَعْنَى الْحُضُورِ، وَالْمَعْنَى: وَكَفَى بِاللَّهِ^(٢) شَهِيدًا^(٣)، مُخْبِرًا بِصَدْقِ رَسُولِهِ، أَوْ حَاضِرًا مُطْلَعًا لَا يَغِيبُ عَنْهُ شَيْءٌ.

= (٢) أن تكون الصفة قد غلب استعمالها مفردة.

وإذا رأينا ما ذكره ابن القيم من الشرطين فهما متعينين فيما ذكرنا، والله أعلم.

راجع: بدائع الفوائد (٢٦/٣)، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك (٤٨/٢)، الكواكب الدرية (٤٥٤).

(١) يتكرر في كثير من الكتب لفظ الجنس، فما هو الجنس؟

فالجنس: كلي معقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة في جواب ما هو؟ من حيث هو كذلك، مثال: أن يقال: ما هو الإنسان؟ وما هو الفرس؟ فالجواب: بالقدر المشترك بينهما وهو الحيوان. راجع: التعريفات للجرجاني (١٠٧)، الكليات (٣٣٨).

(٢) الباء في (بالله) متعلقة بما تضمنه الخبر عن معنى الأمر بالاكتفاء؛ لأنك إذا قلت: كفى بالله أو كفاك الله زيدًا، فإنها تريد أن يكتفي هو به، فصار اللفظ لفظ الخبر، والمعنى معنى الأمر، فدخلت الباء لهذا السبب، فليست زائدة في الحقيقة، وإنما هي كقولك: حبك بزيد، ألا ترى أن حبك مبتدأ وله خبر، ومع هذا فقد يجزم الفعل في جوابه، فتقول: حبك ينم الناس، فلا ترى أن حبك مبتدأ وله خبر، الذي في ضمن الكلام، حكى هذا سيويه عن العرب. راجع: بدائع الفوائد (٦٨/٢).

(٣) الشهيد هو من أساء الله عز وجل، لدلالة الآية عليه: ﴿قُلْ اللَّهُ شَهِيدٌ...﴾ وقوله ﷺ في حكاية عن رجل من بني إسرائيل وفيه: «انتي بالشهداء أشهدهم»، فقال: كفى بالله شهيدًا رواه البخاري في صحيحه برقم (٢٢٩١).

ومعنى الشهيد: المطلع على جميع الأشياء، يسمع جميع الأصوات خفيها وجليها، وأبصر جميع الموجودات دقيقها وجليها، صغيرها وكبيرها، الذي شهد لعباده وعلى عباده بها عملوه.

وَالْمَعْنَى الْإِنْجَالِي لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ جَمِيعَ أَوْصَافِ الْكَمَالِ نَابِتَةٌ لِه عَلَى أَكْمَلِ الْوُجُوهِ وَأَتَمِّهَا.
وَمَا يُحْمَدُ عَلَيْهِ شُبْحَانَهُ نِعْمُهُ عَلَى عِبَادِهِ الَّتِي لَا يُخْصِي أَحَدٌ مِنَ الْخَلْقِ عَدَمَهَا،
وَأَعْظَمُهَا إِزْسَالُهُ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْهَدَى وَدِينِ الْحَقِّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، وَيُسْرَى لِلْمُتَّقِينَ؛ لِيُظْهِرَهُ
عَلَى جَمِيعِ الْأَدْيَانِ بِالْحُجَّةِ وَالْبُرْهَانِ، وَالْعِزِّ وَالتَّمَكُّنِ وَالسُّلْطَانِ، وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا عَلَى
صِدْقِ رَسُولِهِ وَحَقِيقَةِ مَا جَاءَ بِهِ.

وَشَهَادَتُهُ شُبْحَانَهُ تَكُونُ بِقَوْلِهِ وَفِعْلِهِ وَتَأْيِيدِهِ لِرَسُولِهِ بِالنَّصْرِ وَالْمُعْجَزَاتِ وَالْبَرَاهِينِ
الْمُتَوَعِّعَةِ عَلَى أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ.
وَأَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ إِفْرَارًا بِهِ وَتَوْجِيدًا.

(الشَّهَادَةُ): الْإِنْجَارُ بِالشَّيْءِ عَنْ عِلْمٍ بِهِ، وَاعْتِقَادٍ لِصِحَّتِهِ وَثُبُوتِهِ، وَلَا تُعْتَبَرُ الشَّهَادَةُ
إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَضْحُوبَةً بِالْإِفْرَارِ وَالْإِذْعَانِ، وَوَاطَأَ الْقَلْبُ عَلَيْهَا اللَّسَانُ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ
كَذَّبَ الْمُنَافِقِينَ فِي قَوْلِهِمْ: «تَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ» [المنافقون: ١]، مَعَ أَتَيْتُمْ قَالُوا
بِالسِّيْتِمْ.

وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ: هِيَ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ، الَّتِي اتَّفَقَتْ عَلَيْهَا كَلِمَةُ الرُّسُلِ صَلَوَاتُ اللَّهِ
وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ؛ بَلْ هِيَ خُلَاصَةُ دَعَوَاتِهِمْ وَرُبْدَةُ رِسَالَاتِهِمْ، وَمَا مِنْ رَسُولٍ
مِنْهُمْ إِلَّا جَعَلَهَا مُفْتَتَحَ أَمْرِهِ^(١)، وَقُطِبَ رَحَاهُ، كَمَا قَالَ نَبِينَا ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ
حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا،
وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^(٢).

(١) كما أخبر الله تعالى عنهم: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ»
(٥٥) وقال تعالى يحكى قول نوح: «أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ»، وقال عن هود: «يَنْقُورِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا
لَكُمْ مِنَ الْإِغْوَاءِ»، وقال عن صالح: «يَنْقُورِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنَ الْإِغْوَاءِ». وقال عن
شعيب: «يَنْقُورِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنَ الْإِغْوَاءِ». وهكذا دعوة جميع الرسل والأنبياء عليهم
الصلاة والسلام من أولهم نوح إلى آخرهم محمد ﷺ.

(٢) رواه البخاري رقم (٢٥) ومسلم رقم (٢٢) من حديث ابن عمر رضيهما، وجاء عن أنس عند البخاري
رقم (٣٩٢) وفي الباب عن أبي هريرة وجابر وأوس بن أوس وابن عباس، وهذه أحاديث متواترة =

وَدَلَّاهُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ عَلَى التَّوْحِيدِ بِاعْتِبَارِ اسْتِمَالِهَا عَلَى النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ الْمُفْتَضِي لِلْحَصْرِ^(١)، وَهُوَ أُبْلَغُ مِنَ الْإِثْبَاتِ الْمَجَرَّدِ كَقَوْلِنَا: اللَّهُ وَاحِدٌ، مَثَلًا فَهِيَ تَدُلُّ بِصَدْرِهَا عَلَى نَفْيِ الْإِلَهِيَّةِ عَمَّا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتَدُلُّ بِعَجْزِهَا عَلَى إِثْبَاتِ الْإِلَهِيَّةِ لَهُ وَحْدَهُ. وَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ إِضْطِرَارٍ خَيْرٍ تَقْدِيرُهُ: لَا مَعْبُودَ بِحَقٍّ مَوْجُودٌ إِلَّا اللَّهُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ) فَهُوَ تَأْكِيدٌ لِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ. وَقَوْلُهُ: (إِفْرَازًا بِهِ) مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ لِمَعْنَى الْفِعْلِ: (أَشْهَدُ)، وَالْمُرَادُ: إِفْرَازُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ.

وَقَوْلُهُ: (تَوْحِيدًا)؛ أَيُّ: إِخْلَاصًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْعِبَادَةِ، فَالْمُرَادُ بِهِ التَّوْحِيدُ الْإِرَادِيُّ الطَّلَبِيُّ الْمُبَيَّنُّ عَلَى تَوْحِيدِ الْمَعْرِفَةِ وَالْإِثْبَاتِ^(٢).

كما قاله السيوطي في الأزهار المتناثرة ص (٦).

(١) الحصر على نوعين:

(١) حصر حقيقي ومعناه: أن يحصر ما يصدق فيه الحصر مثل: لا شمس إلا هذه، أي: لا يوجد في الوجود إلا هذه الشمس.

(٢) حصر إضافي، وهو ما لا يصدق فيه الحصر، لعدم تفرد الشيء المحصور حقيقة، مثل: لا إله إلا الله، فالحصر هنا مشارك فيه الآلهة الباطلة كالأشجار والأصنام. وقد تكون الشهادة حصر حقيقي إذا زيد فيها (لا إله حق إلا الله) فهذا يصدق فيه الحصر. راجع: شرح التدمرية للعيمين - مفرغًا من الأشرطة - (٤).

(٢) التوحيد الإرادي الطلبي هو توحيد الألوهية وهو إفراد الله تعالى بالعبادة كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَّبِعُوا آلَ الْكِتَابِ يَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي هُوَ أَوْلَىٰ بِنَفْسِهِ مِنِّي وَلِأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ فَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ وقوله: ﴿قُلْ إِنِّي صَلَاتِي وَإِنَّمَاءٌ وَمَنَاسِكِي وَمَعَاذِي لِوَجْهِ الْعَلِيِّ﴾.

وتوحيد المعرفة والإثبات هو توحيد الربوبية والأسماء والصفات، وهو إفراد الله عز وجل بالخلق والملك والتدبير وإفراده بأسمائه وصفاته.

فيكون توحيد الألوهية مبني على توحيد الربوبية؛ لأنه لا يتأتى موحدًا في الألوهية وهو منكر لتوحيد الربوبية، وهكذا لا يكون الإنسان موحدًا في الربوبية وهو مشرك في الألوهية فيسمى موحدًا بل هو مشرك فكلاهما متلازم، ذكر بنحو هذا الصنعاني رحمه الله في تطهير الاعتقاد من أدران الإلحاد.

(وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ^(١)) وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم تَسْلِيمًا مَزِيدًا^(٢).

وَجَعَلَ الشَّهَادَةَ لِلرَّسُولِ ﷺ بِالرَّسَالَةِ وَالْعُبُودِيَّةِ مَقْرُونَةً بِالشَّهَادَةِ لِلَّهِ بِالتَّوْحِيدِ؛ لِلإِسَارَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كُلِّ مِثْمَا، فَلَا تُغْنِي إِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى، وَهَذَا قَرَنَ بَيْنَهُمَا فِي الْأَذَانِ، وَفِي التَّشَهُّدِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾^(٣) [الشرح: ٤]: يَغْنِي: لَا أَذْكَرُ إِلَّا ذُكِّرْتَ مَعِيَ^(٤)، وَإِنَّمَا جَمَعَ لَهُ بَيْنَ وَصْفِي الرِّسَالَةِ وَالْعُبُودِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا أَعْلَى مَا يُوصَفُ بِهِ الْعَبْدُ.

(١) محمد ﷺ هو ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، إلى هنا اتفق النسابة عليه. راجع: مجموع النووي (٢١/١) وانظر كلام ابن القيم في النسب من زاد المعاد طبعة دار ابن رجب (٤٩/١).

(٢) والحكمة من تأكيد الأمر بالسلام دون الصلاة في قوله: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٥) ذلك؛ لأن الصلاة قد أخبر الله أنه هو وملائكته يصلون على النبي، فإذا استشعرت النفوس هذا بادرت إلى الصلاة عليه، وإن لم تؤمر فكيف وقد أمرت به، فإذا لا نحتاج إلى هذا التأكيد، بخلاف السلام فإنه خلا من هذا المعنى وجاء في حيز الأمر دون الخبر، فلما خلا حسن تأكيده. راجع: بدائع الفوائد (١٦٢/٢).

(٣) جاء هذا التفسير عن أبي سعيد بن مرفوعاً، وفيه ضعف ففي السند دراج أبي السمع: ضعيف. وجاء عن مجاهد، أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣٨٠/٢)، والشافعي في الرسالة (٣)، وفي أحكام القرآن (٥٨-٥٩/١)، وابن جرير في تفسيره (٤٩٤/٢٤)، والبيهقي في مناقب الشافعي (٣٢/١)، وفي دلائل النبوة (٦٣/٧)، كلهم من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد به، وذكرنا تحريج هذا الأثر مستوفياً والكلام عليه في تحقيق كتاب الرسالة والحمد لله.

وتكلم بعض الحفاظ في هذه السلسلة كالقطن وغيره، راجع: جامع التحصيل ص (١٩٠)، والثقات لابن حبان (٣٣١/٧)، والمعرفة والتاريخ للفسوي، وميزان الاعتدال (٥٢٧/٢).

قال الشافعي في أحكام القرآن: يعني -والله أعلم- ذكره عند الإتيان بالله والأذان، ويحتمل ذكره عند تلاوة القرآن وعند العمل بالطاعة، والوقوف عن المعصية. راجع: أحكام القرآن للشافعي (٥٨/١)، زاد المسير (٢٨٤/٨).

وَالْعِبَادَةُ: هِيَ الْحِكْمَةُ الَّتِي خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ لِأَجْلِهَا^(١)، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(٢) [الذاريات: ٥٦].

فَكَيْفَ الْمَخْلُوقُ فِي تَحْقِيقِ تِلْكَ الْغَايَةِ، وَكُلَّمَا ازْدَادَ الْعَبْدُ تَحْقِيقًا لِلْعُبُودِيَّةِ؛ ازْدَادَ كَيْمَالُهُ، وَعَلَتْ دَرَجَتُهُ، وَهَذَا ذَكَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ بِلَقَبِ الْعَبْدِ^(٣) فِي أَسْمَى أَخْوَالِهِ وَأَشْرَفِ مَقَامَاتِهِ؛ كَالْإِسْرَاءِ بِهِ، وَقِيَامِهِ بِالدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ، وَالْإِيْحَاءِ إِلَيْهِ، وَالتَّحْدِي بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْهِ^(٤).

وَبَنَى بِوَصْفِ الْعُبُودِيَّةِ أَيْضًا إِلَى الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْعُلُوِّ الَّذِينَ قَدْ تَجَاوَزُوا بِالرَّسُولِ - ﷺ - قُدْرَهُ، وَتَرَفَعُونَهُ إِلَى مَرْتَبَةِ الْأُلُوهِيَّةِ، كَمَا يَفْعَلُ ضَلَالُ الصُّوفِيَّةِ - قَبْحُهُمُ اللَّهُ^(٥) -، وَقَدْ

(١) العبادة: هي التذلل، وتنقسم باعتبار المفعول والفعل:

(١) فهي باعتبار المفعول: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأعمال والأقوال الظاهرة والباطنة.

(٢) وباعتبار الفعل: ما أمر به شرعاً من غير اطراد عرفي واقتضاء عقلي.

وقيل العبادة: ما جمعت أربع مراتب: (أ) قول القلب، (ب) قول اللسان، (ج) عمل القلب، (د) عمل اللسان.

راجع: مدارج السالكين (١/ ١٠٠)، العبودية لابن تيمية (٧).

(٢) وهذه العبودية هي من إضافة الخلق والتشريف، كبيت الله الحرام، وناقة الله، وكل ما أضيف لقصد التشريف، ومنه عبده ورسوله، وتقتضي هذه العبودية أن لا حق له في شيء من شؤون الربوبية إطلاقاً، فهو عبد فلا يعبد، ورسول فلا يعصى.

(٣) فالإسراء كقوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَيْنَا عَبْدَهُ لَيْلًا﴾، وقِيَامُهُ بِالدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ كقوله تعالى: ﴿لَأَنَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا أَنْ يَبْكُوا وَعَلَيْهِ لَيْكَا﴾^(٦)، والإيْحَاء كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِي مَا أَوْحَىٰ﴾^(٧)، والتَّحْدِي كقول الله تعالى: ﴿وَلَنْ كُنْتُمْ فِي رَبِّ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾.

فهذه عبودية خاصة متضمنة للعبودية العامة؛ لأن كل ذي عبودية خاصة ففيه عبودية عامة، أخذه المهراس بمضمونه من كلام ابن أبي العز عند شرحه على (وأن محمداً عبده المصطفى) على الطحاوية.

(٤) إن الله سبحانه وتعالى ابتلى الإسلام والمسلمين بطاقتين: الشيعة الحمقى، والصوفية البلدي، فإن من بلادهم أن يرفعوا منزلة العبد منزلة الرب - سبحانه وتعالى عن فعلهم علواً كبيراً - بل يزعم بعضهم أن النبي ﷺ يعلم الغيب ويده الضر والنفع ويده الدنيا والآخرة، كما قال شاعرهم البوصيري في برده:

صَحَّ عَنْهُ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «لَا تُظْرُونِي كَمَا أَظُرْتُ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، وَإِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ».

وَالْمَقْصُودُ أَنَّ هَذِهِ الشَّهَادَةَ تَتَضَمَّنُ اعْتِرَافَ الْعَبْدِ بِكَمَالِ عُبُودِيَّتِهِ عليه السلام لِرَبِّهِ، وَكَمَالِ رِسَالَتِهِ، وَأَنَّهُ فَاقَ جَمِيعَ الْبَشَرِ فِي كُلِّ خَصَلَةٍ كَمَالُهُ.

وَلَا تَنِمُّ هَذِهِ الشَّهَادَةُ حَتَّى يُصَدِّقَهُ الْعَبْدُ فِي كُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ، وَيُطِيعُهُ فِي كُلِّ مَا أَمَرَ بِهِ، وَيَنْتَهِي عَمَّا نَهَى عَنْهُ.

الصَّلَاةُ فِي اللُّغَةِ: الدُّعَاءُ^(١)؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾، وَأَصَحُّ

= يا أكرم الخلق مالي من ألوذ به
وإن لم تكن في معادي آخذًا بيدي
فإن من جودك الدنيا وضرتها
فهذا هو الكفر البواح، والشرك العظيم ولا حول ولا قوة إلا بالله.
قال المناوي أيضًا:

لولا ما كان ملك الله منتظمًا
قد كان نورًا ولا لوح ولا قلم
ولا جنان ولا نار الجحيم ولا
ولا نجوم ولا شمس ولا قمر
ولا جبال ولا بحر ولا شجر
ولا دواب ولا إنس ولا مملك
فالكل من نوره الرحمن أوجده
دنيا وأخرى به كل قد افتتحت
ولا سماء به إلا وقد رفعت
عرش وفرش ولا حجب قد انتصبت
ولا سحب ولا أرض قد انبسطت
ولا رياح جرت في سهلها وسرت
ولا وحوش سمعت في وعرها ودبت
لولا ما كانت الأفلاك قد نظمت

فأي مسلم يقول مثل هذا الإفراط سبحانهك اللهم هذا بهتان عظيم.

(١) نسب ابن القيم هذا التعريف إلى الجمهور كما في جلاء الأفهام، ومع هذا لم يرتضيه في بدائعهم ورد عليه بردود:

(أ) أن الدعاء يعدى باللام والصلاة تعدى بعل، فمعنى الآية ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ أي: ادعوا عليهم، ولا يكون المعنى مستقيمًا، واختلاف المبني يدل على اختلاف المعنى.

(ب) أن الدعاء أعم فهو للخير والشر، والصلاة لا تكون إلا للخير، فهم يضطرون إلى قاعدة تضمين الحرف آخر، وهي قاعدة مرجوحة قاعدة ظاهرية النحاة.

مَا قِيلَ فِي صَلَاةِ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ هُوَ مَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (صَحِيحِهِ) عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ: صَلَاةُ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ: تَنَاوُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَلَانِكَةِ^(١).

وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الصَّلَاةَ مِنَ الْمَلَانِكَةِ الْاسْتِغْفَارُ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «وَالْمَلَانِكَةُ يُصَلُّونَ عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي تَحْلِيلِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، يَقُولُونَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، وَمِنَ الْأَدَمِيِّينَ: التَّصَرُّعُ وَالِدُّعَاءُ.

وَأَلِ الشَّخْصِ هُمْ مَنْ يَمُتُّونَ إِلَيْهِ بِصَلَاةٍ وَثِيقَةٍ مِنْ قَرَابَةٍ وَنَحْوِهَا^(٢).

(ج) أن معنى الحنو أبلغ فيه النصرة والتأييد والحفظ والحماية.

(د) أن الدعاء يحتاج إلى مدعو وداعين بخلاف الصلاة.

(هـ) أن الصلاة إذا كانت بمعنى الحنو والعطف كانت سهلة التقدير وأبلغ معنى، بينما إذا كانت بمعنى الدعاء فهي تحتاج إلى تقدير ثم تضمين حرف جر بحرف آخر.

والخلاصة: أن الصلاة معناها الحنو والعطف، أي: ﴿وَوَصَّلِي عَلَيْهِمْ﴾ واحنو واعطف عليهم. راجع: جلاء الأفهام (٨١)، بدائع الفوائد (٢٦/١).

(١) رواه البخاري معلقاً في تفسير سورة الأحزاب، قال الحافظ: وصله أبو حاتم وأبو إسحاق، وقيل: الصلاة على نبيه معناها: صلاة الله: مغفرته، وصلاة الملائكة: الاستغفار، قاله مقاتل، وقيل: صلاته: رحمة، وصلاة الملائكة: الدعاء، قاله الضحاك.

راجع: فتح الباري (١١/١٦٠)، زاد المستقنع (٣/٢٢٩)، شرح النونية (١/٢٠).

(٢) اختلف العلماء في آل النبي ﷺ، فقيل: الذين حرمت عليهم الصدقة، وقيل: آله هم ذريته وأزواجه خاصة حكاه ابن عبد البر في التمهيد، وقيل: أتباعه إلى يوم القيامة، حكاه ابن عبد البر عن بعض أهل العلم، وقيل: إن آله هم الأتقياء من أمته، حكاه القاضي حسين والراغب وجماعة.

والصحيح القول الأول: ولكن من هم الذين حرمت عليهم الصدقة، فقيل: بنو هاشم وبنو المطلب، وهذا مذهب الشافعي وأحمد، وقيل: بنو هاشم خاصة، وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد، وقيل: بنو هاشم وبنو المطلب وبنو أمية وبنو نوفل إلى بني غالب وهو اختيار أشهب من أصحاب مالك، وروي عن أصبغ.

وذهب ابن القيم إلى أن أقرب الأقوال هو مذهب الشافعي ومن معه، ثم الثاني.

راجع: شرح مسلم (٣/١٢٥)، المغني لابن قدامة (٣/٦٥٥)، طرح التثريب (٤/٣٥)، زاد المعاد

(٦/٢٥٦)، الإنصاف (٣/٢٢٩)، الاستذكار (٩/٢٢٦)، الاختيارات الفقهية (٤/١٠٤)، جلاء

الأفهام (١٠٤).

وَأَلَّهُ ﷺ يُرَادُ بِهِمْ أَحْيَانًا مَنْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ، وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ، وَيُرَادُ بِهِمْ أَحْيَانًا كُلُّ مَنْ تَبِعَهُ عَلَى دِينِهِ.

وَأَصْلُ (آل): أَهْلٌ ^(١)، أَبْدَلَتْ الْمَاءَ هَمْزَةً، فَتَوَالَتْ هَمْزَتَانِ، فَقَلْبَتِ الثَّانِيَةُ مِنْهُمَا أَلِفًا، وَيُصَغَّرُ عَلَى أَهَيْلٍ أَوْ أَوَيْلٍ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا شُرُفٌ غَالِيًا، فَلَا يُقَالُ: آلُ الْإِسْكَافِ وَآلُ الْحَجَّامِ.

وَالْمُرَادُ بِالصَّخْبِ أَصْحَابُهُ ﷺ، وَهُمْ كُلُّ مَنْ لَفِيَهِ حَالُ حَيَاتِهِ مُؤْمِنًا، وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ ^(٢).

(١) وهذا الذي ذهب إليه المهراس، استضعفه أهل العلم.

وفي اشتقاق (آل) قولان: فقليل إن أصل (آل) أهل ثم قلبت المَاءَ هَمْزَةً، فقليل (آل) ثم سهلت على قياس أمثالها، وقيل: إن أصل (آل) أول، وذكره صاحب الصحاح في باب الهمزة والواو واللام، وعند هؤلاء هو مشتق من آل يؤول إذا رجع.

وقال ابن القيم في رده على القول الأول: وهذا القول ضعيف من وجوه:

(١) أنه لا دليل عليه.

(٢) أنه يلزم منه القلب الشاذ من غير موجب مع مخالفة الأصل.

(٣) أن الأهل تضاف إلى العاقل وغيره، والآل لا تضاف إلا إلى العاقل.

(٤) أن الأهل تضاف إلى العلم والنكرة، والآل لا يضاف إلا لمعظم من شأنه.

(٥) أن الأهل تضاف إلى الظاهر والمضمر، والآل من النحاة من منع إضافته إلى المضمر.

(٦) أن الرجل حيث أضيف إلى آله دخل فيه، والأهل بخلاف ذلك فإنك لو قلت: جاء أهل زيد لم يدخل زيد في الأصل.

ولهذا تعلم خطأ من قال: إن أصل (آل) هو أهل بل أصل (آل) هو (أول). راجع: فتح الباري:

(١١/١٦٤) جلاء الأفهام (١١٤).

(٢) وي زاد في حده هذا: (ولو تخللت ردة على الأصح) ليدخل في ذلك من ارتد ثم تاب فهذا لا يذهب عليه شرف الصلبة على الأصح.

راجع: نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر (١٤٨).

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: مراده (مؤمنًا بالرسول ﷺ) لأن إطلاق الإيذان ينصرف إلى الإيمان بالرسول ﷺ ولو قيد ذلك به لكان أحسن. اهـ.

وَالسَّلَامُ: اسْمٌ مُضَدَّرٌ مِنْ سَلَّمَ تَسْلِيمًا عَلَيْهِ^(١)، بِمَعْنَى طَلَبَ لَهُ السَّلَامَةَ مِنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ، وَهُوَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى^(٢)، وَمَعْنَاهُ: الْبَرَاءَةُ وَالْخَلَاصُ مِنَ النَّقَائِصِ وَالْعُيُوبِ، أَوِ الَّذِي يُسَلَّمُ عَلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْآخِرَةِ^(٣).
وَمَزِيدًا صِفَةً لِـ (تَسْلِيمًا)^(٤)، وَهُوَ اسْمٌ مَفْعُولٍ مِنْ (زَادَ) الْمُتَعَدِّي، وَالتَّقْدِيرُ: مَزِيدًا فِيهِ.

أَمَّا بَعْدُ؛ فَهَذَا اغْتِقَادُ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ الْمَنْصُورَةِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ: أَهْلِ الشُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.
(أَمَّا بَعْدُ): كَلِمَةٌ يُؤْتَى بِهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الشُّرُوعِ فِي الْمَقْصُودِ^(٥)، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَعْمِلُهَا كَثِيرًا فِي خُطْبِهِ وَكُتُبِهِ^(٦)، وَتَقْدِيرُهَا عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ

(١) قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مِفْتَاحِ الْحَصَنِ: وَأَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ فَهُوَ الْأَوَّلَى وَالْأَكْمَلُ وَالْأَفْضَلُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٧) وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا جَازَ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ، فَقَدْ جَرَى عَلَيْهِ جَمْعُ، مِنْهُمْ مُسَلِّمٌ فِي صَحِيحِهِ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيَّةِ، وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا نَصَّ عَلَى الْكِرَاهَةِ، حَتَّى الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ نَفْسُهُ اقْتَصَرَ عَلَى الصَّلَاةِ دُونَ التَّسْلِيمِ فِي خُطْبَةِ الرِّسَالَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. رَاجِعْ: شَرْحُ النُّونَةِ لِأَحْمَدَ بْنِ عَيْسَى (١/٢٢).

(٢) السَّلَامُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَسَلْتُمْ أَتُؤْمِنُونَ﴾ وَمِنْ السَّنَةِ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ رَقْمَ (٦٢٣٠).

(٣) وَقِيلَ: السَّلَامُ الَّذِي سَلَّمَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، وَبَرٍّ مِنْ كُلِّ آفَةٍ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، ذَكَرَ مَعَانِيهَا الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ. رَاجِعْ: فَتْحُ الْبَارِي (١٣/٣٦٦)، جَامِعُ الْأَصُولِ (٤/١٧٦)، الْأَسْأَاءُ وَالصِّفَاتُ لِلْبَيْهَقِيِّ (٧/١٠١)، شَأْنُ الدُّعَاءِ (٤١)، تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ (٤/٣٤٣)، رُوحُ الْمَعَانِي (٢٨/٦٢)، الْإِعْتِقَادُ لِلْبَيْهَقِيِّ (٥٥)، تَفْسِيرُ الْأَسْأَاءِ لِلزَّجَّاجِ (٣١)، الْمَقْصَدُ الْأَسْنَى (٦٧).

(٤) وَالْحِكْمَةُ مِنْ تَأْكِيدِ الْأَمْرِ بِالسَّلَامِ دُونَ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٨) ذَلِكَ لِأَنَّ الصَّلَاةَ قَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّهُ هُوَ وَمَلَائِكَتُهُ يَصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فِإِذَا اسْتَشْعَرَتِ الْفُؤُوسُ هَذَا بَادَرَتْ إِلَى الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ تَزْمُرْ، فَكَيْفَ وَقَدْ أَمَرَتْ بِهَا، فِإِذَا لَا نَحْتَاجُ إِلَى هَذَا التَّأْكِيدِ فَإِنَّهُ خِلَا مِنْ هَذَا الْمَعْنَى، وَجَاءَ فِي حَيْزِ الْأَمْرِ دُونَ الْخَبَرِ، فَلَمَّا خِلَا حَسَنَ تَأْكِيدِهِ. انْظُرْ: بِدَائِعُ الْفَوَائِدِ (٢/١٦٢).

(٥) وَقِيلَ: يُؤْتَى بِهَا لِلانْتِقَالِ مِنْ أَسْلُوبٍ إِلَى آخَرٍ اسْتِحْبَابًا فِي الْخُطْبِ وَالْمَكَاتِبَاتِ. وَقِيلَ: هِيَ فَصْلُ الْخُطْبِ الَّذِي أَتَيْهِ دَاوُدَ.

(٦) وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ تَغْلِبٍ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِهَالٍ أَوْ سَبِي فَقَسَمَهُ، فَأَعْطَى رَجُلًا =

بَعْدُ^(١)، وَالْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: (هَذَا)^(٢) إِلَى مَا تَصَمَّنَهُ هَذَا الْمُؤَلَّفُ مِنَ الْعَقَائِدِ^(٣) الْإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي أَجْمَلَهَا فِي قَوْلِهِ: (وَهُوَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ...).

وَالْاِعْتِقَادُ: مَصْدَرٌ اِغْتَقَدَ كَذَا؛ إِذَا اتَّخَذَهُ عَقِيدَةً لَهُ؛ بِمَعْنَى عَقَدَ عَلَيْهِ الضَّمِيرَ وَالْقَلْبَ، وَدَانَ اللَّهُ بِهِ، وَأَصْلُهُ مِنْ (عَقَدَ الْحَبْلَ)، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ فِي التَّصْمِيمِ وَالْاِعْتِقَادِ الْجَازِمِ.

= وترك رجلاً، فبلغه أن الذين تركوا عتبوا، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أما بعد...» رواه البخاري (٩٢٣) وجاء من حديث حميد الساعدي، وعن المسور بن مخرمة وعن ابن عباس وعن أساء بنت أبي بكر، وكلها في البخاري.

(١) (أما بعد) هي نائبة عن اسم شرط وفعله، وقد ذكر ابن مالك في ألفيته:

أما كمها ياك من شيء وفا تلوو تلوهما وجوياً ألقا

واختلف العلماء في أول من قالها، فقيل: داود عليه السلام، رواه الطبراني مرفوعاً، وفي إسناده ضعف، وروى عبد بن حميد والطبراني عن الشعبي موقوفاً أنها فصل الخطاب الذي أعطاها داود، وأخرجه سعيد ابن منصور من طريق الشعبي فزاد فيه عن زياد بن سمية، وقيل: يعقوب، رواه الدارقطني بسند وإيه في غرائب مالك، وقيل أول من قالها: يعرب بن قحطان، وقيل: كعب بن لؤي، أخرجه القاضي أبو أحمد الفسائي من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بسند ضعيف، وقيل: سبحان بن وائل، وقيل: قس بن ساعدة.

وقد أشار الميداني في أبيات إلى هذه الأقوال:

جرى الخلاف (أما بعد) من كان بادئاً بهأعدة أقوال وداود أقرب

ويعقوب أبوب الصبور وآدم وفس سبحان وكعب ويعرب

راجع: فتح الباري (٢٠ / ٥٢٠)، لوامع الأنوار البهية (٥٦)، كشف القناع (١ / ١٤).

(٢) قال الجامي: إذا كانت هذه الديباجة بعد كتابة هذا الكتاب، فيكون المشار إليه هذا الكتاب المحسوس الموجود، وإذا كانت الديباجة كتبت قبل الكتاب المشار إليه ما في ذهنه من المعلومات.

(٣) مفرداً (عقيدة) وقال بعض الباحثين: إن أول من وردت عنه هذه اللفظة (عقيدة) هو الغزالي، وهذا فيه نظر، فقد وجد من سبق الغزالي بهذه اللفظة، وهو من أئمة السلف، وهو أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (٣٧٣ - ٤٤٩ هـ) وهو متقدم على من ذكر بحقبة من الزمن.

والعقيدة: هي مأخوذة من العقد، وهو يكون من اليقين في القلب، ويتبعه عليه العمل، وهو إما اعتقاد صحيح، وهو ما وافق الشرع، وإما اعتقاد فاسد وهو ما خالف الشرع.

(الْفِرْقَةُ) بِكَسْرِ الْفَاءِ الطَّائِفَةُ مِنَ النَّاسِ.

وَوَصَفَهَا بِأَنَّهَا (النَّاجِيَةُ الْمَنْصُورَةُ) ^(١) أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ مَنْصُورَةٌ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَدَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ» ^(٢).
وَمِنْ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «سَتَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً: كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي» ^(٣).

(١) وهذا هو الحق أن الطائفة المنصورة هي الناجية خلافاً لبعض الحركيين المميعين لمذهب السلف، وقصدوا بذلك إدخال فرق البدع والأهواء والأحزاب أنهم من الطائفة الناجية، استدل مثل هؤلاء: أن النبي ﷺ قال: «ستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة» وقال: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين»، وقالوا: إن اختلاف الاسم يدل على اختلاف المسمى والقول بتوحيد المسمى يحتاج إلى دليل.

والجواب عما قاله هؤلاء المبتدعة: نسلم جداً أنه ﷺ سمي هذه ناجية وتلك منصورة، فهل تكون النجاة من النار خاصة بالفرقة الناجية، وتكون المنصورة من المهلكة؛ لأن الظهور والغلبة والنصر لا يستلزم النجاة ولو كان يلزم، للزمه أن يقال بنجاة الأمم الكافرة الملحدة، لأنها ظهرت وغلبت ونصرت ولكنها ليست بناجية.

ويجيب عن قولهم: (اختلاف الاسم يدل على اختلاف المسمى) هذا وإن كان قاعدة (اختلاف المبنى يدل على اختلاف المعنى) صحيحة لكن لا يمنع قط أن بعض الألفاظ لفظ (الملّة) ولفظ (الجماعة) ولفظ (السواد الأعظم) فعل زعم هذا الغاش تكون هذه الأمم مختلفة، والقول بتوحيدها يحتاج إلى دليل ظاهر.

وعلى هذا فإننا نقول: إن الطائفة المنصورة هي الفرقة الناجية.

راجع: حوار هادئ مع سلمان العودة لفضيلة العلامة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي.

وقال الجامي: لا فرق بينها ولا فلسفة أن بينهما عمومًا وخصوصًا، وكذا أهل السنة كلها بمعنى واحد. اهـ.

(٢) الحديث عن معاوية بن أبي سفيان رحمه الله، رواه البخاري رقم (٧٤٦٠) ومسلم (١٠٣٧).

(٣) هذا هو حديث الافتراق وهو حديث مشهور، قال شيخ الإسلام: الحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد.

فقد جاء عن عدة من الصحابة: عن معاوية وأنس وجابر وأبي أمامة، وابن مسعود، وعوف بن مالك، وسعد بن أبي وقاص، وعن أبي هريرة أخرجه أبو داود في سننه رقم (٤٥٩٦) والترمذي (٢٦٤٠) وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه (٣٩٩١) وأحمد في المسند (٣٣٢/٢) وأبو يعلى =

وَقَوْلُهُ: (أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ) بَدَلٌ مِنَ الْفِرْقَةِ.
وَالْمُرَادُ بِالسُّنَّةِ: الطَّرِيقَةُ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ قَبْلَ ظُهُورِ الْبِدْعِ
وَالْمَقَالَاتِ^(١).

وَالْجَمَاعَةُ فِي الْأَصْلِ: الْقَوْمُ الْمُجْتَمِعُونَ، وَالْمُرَادُ بِهِمْ هُنَا سَلَفُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنَ
الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، الَّذِينَ اجْتَمَعُوا عَلَى الْحَقِّ الصَّرِيحِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ رَسُولِهِ
ﷺ^(٢).

= (٥٩١٠) وابن حبان كما في الموارد (١٨٣٤)، وابن نصر في السنة رقم (٥٨) وابن أبي عاصم (٦٦)

وابن بطة (٢٧٣) والشرعية ص (١٠).

وانظر طرق الحديث في السنة لابن أبي عاصم، وأصول السنة للالكائي (١/١٠٠) والصحيحة
للعلمة الألباني رحمه الله (٢٠٣).

وأما هذه الزيادة «ما أنا عليه وأصحابي» فهي لا تصح من طريق عبدالرحمن بن زياد بن أنعم
الأفريقي، أخرجه الحاكم في المستدرک (١/١٢٨) وقال: تفرد به زياد وهو لا تقوم به حجة. ووافقه
الذهبي، وهو من حديث عبد الله بن عمرو.

وقيل: إن هذه اللفظة شواهد، وقد سمعت شيخنا الوادعي يقول: وليس فيها شاهد يصح، والله أعلم.

(١) قال المعلمي في الأنوار الكاشفة: تطلق السنة لغة وشرعاً على وجهين:

الأول: الأمر ببتدئه الرجل فيتبعه فيه غيره، ومنه ما في صحيح مسلم في قصة الذي تصدق بصره
فتبعه الناس فتصدقوا....

الوجه الثاني: السيرة العامة، وسنة النبي ﷺ بهذا المعنى هي التي تقابل الكتاب، وتسمى المهدي،
وهذا وكل شأن من شئون النبي ﷺ الجزئية المتعلقة بالدين من قول أو فعل أو كف أو تقرير سنة
بالمعنى الأول، وبمجموع ذلك هو السنة بالمعنى الثاني.

راجع: الأنوار الكاشفة للمعلمي (٢٠).

(٢) قول الشارح: (والمراد بهم) هذا ما ذهب إليه بعض العلماء ولكن خصوصهم بالصحاب، وهو اختيار

عمر بن عبدالعزيز والشاطبي وصديق حسن خان وغيرهم، وذهب بعضهم إلى أن الجماعة هم السواد
الأعظم، وقيل: هم جماعة أهل الإسلام، وقيل: هم جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير.

والصواب أن الجماعة هم أهل الحديث والأثر، الطائفة المنصورة، الفرقة الناجية، هذا ما عليه يزيد
ابن هارون وأحمد والشافعي وابن المديني والبخاري وابن المبارك وأحمد بن غسان، والخطيب وكثير
من السلف.

وَهُوَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْبَعِثُ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْإِيمَانُ بِالْقَدْرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ.

هَذِهِ الْأُمُورُ السَّنَةُ هِيَ أَرْكَانُ الْإِيمَانِ^(١)، فَلَا يَتِمُّ إِيْمَانُ أَحَدٍ إِلَّا إِذَا آمَنَ بِهَا جَمِيعًا عَلَى

= قال الإمام أحمد: إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أعرف الله أبداً.

وقال الشافعي: عليكم بأصحاب الحديث فإنهم أكثر الناس صواباً.

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في الصحيحة: وقد يستغرب بعض الناس تفسير هؤلاء الأئمة للطائفة الظاهرة والفرقة الناجية وأنهم أهل الحديث ولا غرابة في ذلك، ثم ذكر مميزات أهل الحديث... ثم قال: فلا عجب بعد هذا البيان أن يكون أهل الحديث هم الطائفة الظاهرة والفرقة الناجية.

راجع: شرف أصحاب الحديث (٢٦)، مجموع الفتاوى (٣/٣٤٧)، الاعتصام للششاطبي (١/٢٦١)، فتح الباري (١٣/٣١٦)، عون المعبود (١٢/٣٤٢)، تحفة الأحوذى (٦/٣٨٤)، عارضة الأحوذى (٦/٣٨٤)، معارج القبول (١/١٩)، العزلة (٥٧)، موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١/١٧)، لزوم الجماعة (٨٨)، تليس إبليس (٢٤)، السلسلة الصحيحة للشيخ الألباني (١/١١٦) رقم (٢٧٠).

(١) الإيمان لغة: الإقرار والتصديق.

وشرعاً: هو قول واعتقاد وعمل.

قال ابن عبد البر: أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل ونية، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والطاعة عندهم إيمان.

قال الآجري: القول بأن الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح، لا يكون مؤمناً إلا أن تجتمع فيه هذه الخصال الثلاث.

قولهم: (قول باللسان) ذلك أنه من لم يقر ويصدق بلسانه مع القدرة لا يسمى مؤمناً كما اتفق على ذلك سلف الأمة، ومن لم ينطق بلسانه دون تقية فهو كافر عند الله وعند المسلمين.

وقولهم: (اعتقاد بالجنان) فمن لم يعتقد بقلبه وإن نطق بلسانه فهو منافق، خلافاً للكرامية، وإذا كان مصداقاً بقلبه غير ناطق بلسانه فليس بمؤمن خلافاً للجهمية والفلاسفة.

وقولهم: (عمل بالأركان) ترك العمل بالكلية يُعد كفراً بإجماع العلماء، نقله ابن تيمية عن الحميدي والشافعي وغيرهم أن تارك العمل يعد كافراً

فلذلك مذهب السلف من أهل السنة أن الإيمان قول وعمل كما تقدم في نقل الإجماع عند ابن عبد البر وكذا ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى، وكذا أبو يعلى في الإيمان.

راجع: الإيمان (٢٧٥)، الفتاوى (٧/٢٩٠، ٥٢٩-٥٣٤)، (٧/٦٣٧)، زيادة الإيمان ونقصانه =

الْوَجْهَ الصَّحِيحَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَمَنْ جَحَدَ شَيْئًا مِنْهَا أَوْ آمَنَ بِهِ عَلَى غَيْرِ هَذَا الرَّجْحِ فَقَدْ كَفَرَ.

وَقَدْ ذُكِرَتْ كُلُّهَا فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ الْمَشْهُورِ حِينَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي صُورَةِ أَغْرَابٍ يَسْأَلُهُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَالْإِحْسَانِ، فَقَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَبِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرُّهُ حُلُوهُ وَمُؤَرُّهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى»^(١).
وَالْمَلَائِكَةُ: جَمْعُ مَلَكٍ، وَأَصْلُهُ مَأْلَكٌ، مِنَ الْأَلْوَكَةِ، وَهِيَ الرِّسَالَةُ، وَهُمْ تَوَعَّدُ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٢)، أَسْكَنَهُمْ سَمَاوَاتِهِ، وَوَكَّلَهُمْ بِشُؤْنِ خَلْقِهِ، وَوَصَفَهُمْ فِي كِتَابِهِ بِأَتَمِّمْ لَا

=ص (١٨)، التمهيد (٢٤٨/٩)، لوامع الأنوار (٤١٦/١)، الشريعة (١١٩)، أصول السنة للالكاني (٨٣٣/٤)، المحلى (٥٠/١)، الإبانة (١٧٦)، فتح الباري (٤٧/١)، الإبان لأبي يعلى (١٥٢).

(١) حديث جبريل جاء عن عمر بن الخطاب، وقيل له حديث جبريل لأن فيه قصة جبريل في تعليمه للدين، وقد أخرجه مسلم في الإيمان (٨) وأبو داود (٤٦٩٥) وابن ماجه (٦٣) والنسائي (٩٧/٨) وأحمد في المسند (٢٨١/١) وغيرهم.

وجاء هذا عن جرير بن عبدالله عند الشيخين، رواه البخاري (٤٧٧٧) ومسلم (٩).

وأما زيادة (حلوه ومرو من الله تعالى) فقد جاءت من حديث أنس: «لا يجد العبد حلوة إلا بان» حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومرو» أخرجه الحاكم في المعرفة في علوم الحديث (٣٢، ٣١) والمناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة (٦٦١) وفيه يزيد الرقاشي متروك الحديث، لا تقوم بمثله حجة. وجاءت في حديث عدي بن حاتم عند ابن ماجه (٨٧) والسنة لابن أبي عاصم (١٣٥) والطبراني كما عزاه إليه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٩٩/٧) وفيه عبد الأعلى مولى أبي زهير، وهو ابن أبي المساور متروك، كذبه ابن معين، وفيه الحسين بن الأسود صدوق يخطئ كثيرا.

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٦٩/١١) من طريق ابن أبي المساور، وهو في ضعيف الجامع (٦٣٩٩) قال الشيخ الألباني رحمه الله: ضعيف جداً.

وجاء عند ابن حبان في صحيحه، وفيه الحسن بن سفيان شيخ ابن حبان، قال ابن معين: لا أعرفه. وسألت شيخنا الوادعي رحمه الله عن هذا الحديث: فقال: أعرف أن فيه مجهولاً، فجعلته الحديث أنه لا يصح بهذه الزيادة، والله أعلم.

(٢) خلق الله عز وجل الملائكة من نور، كما جاء عن النبي ﷺ: «وُخِّلَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ» وقد زعم قوم من المتفلسفة أن الملائكة هي العقول والنفوس المجردات وهي الجواهر العقلية.

وزعم قوم منهم أن الملائكة هي القوى العاملة التي في النفوس، كما يقولون: إن جبريل عليه الصلاة

والسلام هو القوى العالة التي ينفث في نفس محمد ﷺ، وهذا ضلال مبين، بل هو ملك منفصل عن الرسول يسمع كلام الله من الله وينزل به على رسول الله كما تدل عليه الأدلة والإجماع من المسلمين.

تمة: مسألة تفاضل الملائكة وصالحى البشر.

قال بعضهم وهو تاج الدين الفزاري: اعلم أن هذه المسألة من بدع علم الكلام، التي لم يتكلم فيها الصدر الأول من الأمة.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: كنت أحسب أن القول فيها محدث حتى رأيتها أثرية سلفية صحابية. اهـ.

ويؤيد كلام ابن تيمية أن هذه المسألة جاءت عن عمر بن عبدالعزيز في نقاش مع أحد الحاضرين حول أيها أفضل، رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٠٣/٩) وفيه أبو معشر نجيع بن عبدالرحمن السندي ضعيف.

وأما كونها صحابية، فقد وردت عن عبدالله بن سلام رحمه الله: (ما خلق الله خلقاً أكرم عليه من محمد ﷺ) رواه الحاكم في مستدركه (٥٦٨/٤) ووافقه الذهبي وهو صحيح الإسناد، وأخرجه البيهقي في الدلائل (٤٨٥/٥).

وكذا وردت هذه المسألة عن الشافعي رحمه الله فيها رواها عنه البيهقي في مناقب الشافعي (٤٢٢/١) قال: ومحمد رسول الله خير خلق رب العالمين، واختلف الناس فطائفة تقول الأنبياء وطائفة تقول الملائكة.

فيتين من حكاية الشافعي للخلاف أنها مسألة مطروحة عند أهل زمنه وقبله، فكيف تكون من بدع الكلام وفضوله!!

والصحيح في المسألة: أن الصالحين من البشر أفضل باعتبار كمال النهاية، والملائكة أفضل باعتبار البداية، فإن الملائكة الآن في الرفيق الأعلى منزحين عما يلبسه بنو آدم، مستغرقون في عبادة الرب، ولا ريب أن هذه الأحوال الآن أكمل من أحوال البشر، وأما يوم القيامة بعد دخول الجنة فيصير صالحو البشر أكمل من حال الملائكة.

قال ابن القيم رحمه الله: وبهذا التفصيل يتبين سر التفضيل وتتفق أدلة الفريقين ويحصل كل منهم على حقه.

قال العز بن عبدالسلام: وقد اختلف الناس في التفضيل الواقع بين البشر والملك فإن فاضل بينهما مفضل من جهة تفاوت الأجساد التي هي مساكن الأرواح، فلا شك أن الملائكة أفضل وأشرف من أجساد البشر المركبة من الأخلاط المستقرة، وإن فاضل بين أرواح البشر وأرواح الملائكة منع قطع النظر إلى الأجساد فإن أرواح الأنبياء أفضل من أرواح الملائكة، ثم قال: إن التفضيل قد يعود إلى المفضل فيها يظنه.

يَعُصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ، وَأَتَتْهُمْ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَا يَفُتُّونَ.

فَيَجِبُ عَلَيْنَا الْإِيمَانُ بِهَا وَرَدَّ فِي حَقِّهِمْ مِنْ صَفَاتٍ وَأَعْمَالٍ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَالْإِنْسَاكُ عَمَّا وَرَاءَ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا مِنْ شُئُونِ الْغَيْبِ الَّتِي لَا نَعْلَمُ مِنْهَا إِلَّا مَا عَلَّمَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ.

وَالْكُتُبُ: جَمْعُ كِتَابٍ، وَهُوَ مِنَ الْكُتُبِ، بِمَعْنَى: الْجَمْعِ وَالضَّمِّ، وَالْمُرَادُ بِهَا الْكُتُبُ الْمُنَزَّلَةُ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(١).

وَالْمَعْلُومُ لَنَا مِنْهَا: صُحُفُ إِبْرَاهِيمَ، وَالتَّوْرَةُ الَّتِي أُنْزِلَتْ عَلَى مُوسَى فِي الْأَلْوَابِ، وَالْإِنْجِيلُ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى عِيسَى، وَالزَّبُورُ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى دَاوُدَ، وَالْقُرْآنُ الْكَرِيمُ الَّذِي هُوَ آخِرُهَا نُزُولًا، وَهُوَ الْمُصَدِّقُ لَهَا، وَالْمُهَيِّمُ عَلَيْهَا، وَمَا عَدَاهَا يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ إِجْمَالًا.

وَالرُّسُلُ: جَمْعُ رَسُولٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ مَنْ أَوْحَى إِلَيْهِ بِشَرَعٍ وَأَمْرُهُ بِتَبْلِيغِهِ. وَعَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ تَفْصِيلًا بِمَنْ سَمَّى اللَّهُ فِي كِتَابِهِ مِنْهُمْ، وَهُمْ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ، ذَكَرَهُمُ الشَّاعِرُ فِي قَوْلِهِ:

فِي (تِلْكَ حِجَّتِنَا) مِنْهُمْ تَمَازِيَةُ مِنْ بَعْدِ عَشْرِ وَيَبْقَى سَبْعَةٌ وَهُمْ

= وفيما تقدم عن ابن القيم هو القول الذي يجمع فصول المسألة وشتاتها. والله أعلم.

راجع: منهاج السنة (١/٥٣٣)، الفتاوى (٤/٣٥٨)، المقالات للأشعري (٢/١٢٦)، مجموع الفتاوى (٤/٣٤٤)، الاختيارات الفقهية (١١٣)، طبقات الحنابلة لأبي يعلى (٢/٣٠٦)، لوامع الأنوار (٢/٣٩٩)، بدائع الفوائد (٣/١٩٧)، البداية والنهاية (١/٤٩)، قواعد الأحكام (٢/٢٣٢).

(١) ومن الإيمانيات بهذه الكتب أن نؤمن بأنها ليست باقية على أصل تنزيلها بل قد حرف بعضها أو جُلها ما عدا القرآن فقد ضمن الله عز وجل حفظه، وأما الكتب الأخرى فقد دخل عليها التغيير والتحريف، ومع ذلك فإن القرآن جاء مهيمناً على جميعها، وقد نقل أهل العلم على أن شريعة محمد ناسخة لجميع الشرائع السابوية.

قال الذهبي: ولا يشرع لأحد بعد نزول القرآن أن يقرأ التوراة ولا أن يحفظها لكونها مبدلة معرفة منسوخة العمل، قد اختلط فيها الحق بالباطل فلتجنب. راجع: السير (٣/٨٦).

إِذْ رِئْسُ مَوْدُ شُعَيْبَ صَالِحٍ وَكَذَّاءُ ذُو الْكِفْلِ أَدَمَ بِالْخَنَارِ قَدْ خُتِمُوا^(١)
وَأَمَّا مَنْ عَدَا هَؤُلَاءِ مِنَ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ فَنُؤْمِنُ بِهِمْ إِنْجَمَالًا عَلَى مَعْنَى الْإِغْتِقَادِ
بِنُبُوَّتِهِمْ وَرِسَالَتِهِمْ، دُونَ أَنْ تُكَلَّفَ أَنْفُسُنَا الْبَحْثَ عَنْ عِدَّتِهِمْ وَأَسْمَائِهِمْ^(٢)، فَإِنَّ ذَلِكَ يَمَّا
اخْتَصَّ اللَّهُ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ فَصَّصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ
نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤].

وَيَحِبُّ الْإِيمَانُ بِأَنَّهُمْ بَلَّغُوا جَمِيعَ مَا أُرْسِلُوا بِهِ عَلَى مَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَيَنْبُوهُ
بَيِّنَاتٌ لَا يَسَعُ أَحَدًا يَمُنُّ أُرْسِلُوا إِلَيْهِ جَهْلُهُ، وَأَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ مِنَ الْكُذِبِ وَالْخِيَانَةِ^(٣)،
(١) قال الشيخ العثماني رحمه الله: ذكر المراسم بين يدي عدد الأنبياء وعد منهم ذا الكفل وفيه خلاف
[ولم يثبت] حديث في ذلك. اهـ.

هكذا في تعليقه ولعل ما بين المعكوفين سقط والسياق يدل على إثباتها، والله أعلم.
(٢) هذا إذا كان لم يرد، أما إذا قد ورد الحديث بعددهم وصح فيه فنقول: فقد جاء عن أبي أمامة صدي
بن عجلان وفيه: «كان آدم نبيًا مكلّمًا، كان بينه وبين نوح عشرة قرون، وكانت الرسل ثلاثمائة وخمسة
عشر (٣١٥)»، رواه الحاكم في مستدركه (٢/ ٢٦٢) وقال: على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه
الذهبي، ورواه ابن حبان في صحيحه (٢٠٨٥) وابن مندة في التوحيد (٢/ ١٠٤) ومن طريق ابن
عساکر في تاريخ دمشق (٢/ ٣٢٥) والطبراني في الأوسط (١/ ٢٤) والكبير (٨/ ١٣٩) وهو
صحيح الإسناد.

فهذا هو عدد الرسل، وأما عدد الأنبياء فقد ورد في حديث أبي أمامة: كم عدد الأنبياء؟ قال: «مائة
ألف وأربعة عشر ألفًا» وفي سنده علي بن يزيد الألهاني ضعيف، وفي معان بن رفاعه لبن الحديث
وجاء عن أبي ذر رضي الله عنه وفي طريقه مقال، ولا يخلو أن يكون الحديث حسنًا لغيره مع حديث أبي
أمامة. اهـ. وانظر الصحيحة للشيخ الألباني رحمه الله (٦/ ٣٦٣).

(٣) والعصمة لغة: مصدر عصم، وهي بمعنى المنع، انظر لسان العرب لابن منظور.
واصطلاحًا: منع الله عبده من السقوط في القبيح من الذنوب والأخطاء ونحو ذلك.
واختلف مذاهب الفرق في العصمة، فذهب الشيعة الإمامية إلى أن الأنبياء معصومون عن جميع
الأخطاء كبرها وصغيرها، عمدتها وسهوها، قبل النبوة وبعدها، وتبعهم القاضي كبا في الشفاء،
ووافقت أكثر المعتزلة على هذا المذهب إلا في الصغائر غير المستخفة قبل البعثة وبعدها، ومعنى
(المستخفة): ما يؤثر في الأداء والتعليم والقبول.

وهذه التكملة منهم الأمدي والرازي والباقلاني وبعض المعتزلة قالوا: إنهم لا يتمتع عليهم قبل =

وَالْكِتَابَيْنِ وَالْبَلَادَةِ، وَأَنْ أَفْضَلَهُمْ أَوْلُو الْعَزْمِ^(١)، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُمْ: مُحَمَّدٌ، وَإِبْرَاهِيمُ،

= النبوة الكبار ولا الصغائر، فقد قالوا: إن الأنبياء معصومون عن تعدد كل ما يخل بصدقهم فيما دلت المعجزة القاطعة على صدقهم فيه من دعوى الرسالة، والتبليغ من الله، وأما الكفر فقد منعه عمداً وسهواً.

وأما الكبار والمعاصي: فقد منعوها عمداً وجوزوها سهواً، وفيهم خلاف على هذا. وذهبت الخوارج منهم الأزارقة أنهم أجازوا بعثة نبي، يعلم الله أنه يكفر بعد نبوته، والفضيلية منهم أجازوا صدور الذنوب عن الأنبياء وكل ذنب عندهم كفر.

وذهبت الظاهرية، ومنهم ابن حزم قال: إنهم معصومون بعد النبوة عن كل صغير أو كبير عمداً، ولم يمتنع أن يصدر عنه سهواً من غير قصد، وأنهم لا يقرون على ذلك ينسبهم الله عليه، ولا بد إثر وقوعه منهم، ويظهر ذلك لعباده وبين لهم

وخلاصة القول: إن الأنبياء معصومون من جهة التبليغ بالاتفاق، وأنهم معصومون من الكبار دون الصغائر، وهذا قول أكثر علماء الإسلام، وأما عصمة الأنبياء من الصغائر، فالتناسط طرفي نقيض بين إفراط وتفريط، والوسط في ذلك أنهم يوفقون في صغير الذنوب دون الخسة منها إلى التوبة، ولكنهم لا يقرون عليها كما قال ابن تيمية: والمختار أن العصمة ثابتة عن الإقرار على الذنوب مطلقاً.

وأما كونهم معصومون قبل النبوة أو لا فليس في النبوة ما يستلزم هذا.

راجع: الفصل لابن حزم (٢/٤)، الشفا لمياض (٢/١٤٠)، الأحكام للآمدي (١/٤٣٢)، جمع الجوامع (٢/٩٥)، البحر المحيط للزركشي (٤/١٧٠)، مجموع الفتاوى (٢٠/٨٨) (٤/٣١٩)، و(١٠/٢٩٣) و(٢/٢٨٧) و(١٥/١٤٩)، منهاج السنة (١/١٣٠) و(٢/٣٩٧).

(١) قال ابن جرير: الذين امتحنوا في ذات الله في الدنيا بالحق فلم تزدهم الحق إلا جدّاً في أمر الله كنوح وإبراهيم وموسى ومن أشبههم.

اختلف أهل التفسير فيهم، حتى أوصلهم ابن الجوزي في زاد المسير إلى عشرة أقوال، وكل هذا لا طائل تحته ولا دليل عليه.

قال ابن أبي العز: أحسنها ما نقله البغوي وغيره عن ابن عباس وقتادة أنهم نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلوات الله عليهم أجمعين.

وهذا ما اختاره ابن كثير رحمه الله في تفسيره، وهو قول جمهور أهل التفسير.

راجع: تفسير ابن جرير (٢٢/١٤٥)، تفسير ابن كثير (٤/٣٩٢)، شرح الطحاوية (٢/٤٢٤).

تمت: هل في النساء نبيات؟

نقل عن الأشعرين أن في النساء نبيات، وحصرهن أبو محمد بن حزم في ست: (حواء، سارة، هاجر، =

وَمُوسَى، وَعِيسَى، وَنُوحٌ؛ لِأَنَّهُمْ ذُكِرُوا مَعًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِثْقَلَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧].

وقوله: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

وَالْبَعْثُ فِي الْأَصْلِ: الْإِثَارَةُ وَالتَّخْرِيكُ^(١)، وَالْمُرَادُّ بِهِ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ: إِخْرَاجُ الْمَوْتَى مِنْ قُبُورِهِمْ أَحْيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لِفَضْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَهُمْ، فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ^(٢).

وَيَحِبُّ الْإِيمَانُ بِالْبَعْثِ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي بَيَّنَّهَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ جُمُعٌ مَا تَحُلَّلَ مِنْ أَجْزَاءِ الْأَجْسَادِ الَّتِي كَانَتْ فِي الدُّنْيَا، وَإِنْشَاؤُهَا خَلْقًا جَدِيدًا، وَإِعَادَةُ الْحَيَاةِ إِلَيْهَا^(٣).

= أم موسى، وآسية، ومريم) أسقط القرطبي (سارة وهاجر) وقال عياض: الجمهور على خلافه، ونقل النووي في الأذكار أن الإمام الجويني نقل الإجماع على أن مريم ليست نبية، ونسبه في شرح المذهب للجماعة.

وقال السبكي: لم يصح عندي في هذه المسألة شيء.

وقال الحسن: ليس في النساء نبية ولا في الجن، وهذا هو القول الحق، قال شيخ الإسلام: وقد ذكر القاضي أبو بكر والقاضي أبو يعلى وأبو المعالي وغيرهم، الإجماع على أنه ليس في النساء نبية، والقرآن دال على ذلك، كما في قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ﴾، وقوله: ﴿مَا أَلْمِضِمْ أَبْتُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُتْمَتْ صَدِيقَةُ﴾، ذكر أن غاية ما انتهت إليه أمه الصديقة.

راجع: مجموع الفتاوى (٣٩٦/٤)، الفتح (٥٤٢/٦)، لوامع الأنوار (٢/٢٦٦).

(١) قال الراغب: أصل البعث إثارة الشيء وتوجيهه يقال: بعثته فانبعث.

ويكون البعث على معاني: (١) النشور، يقال: أنشَر الله الموتى فنشروا إذا أحيوا. (٢) المعاد، (٣) الحشر.

راجع: تهذيب اللغة (٣٣٨/١١)، معارج القبول (١٠١/٢)، التذكرة للقرطبي (٣٠٦/٣).

(٢) هذا ما عرفه البيهقوري في جوهره التوحيد، وعرفه غيره بأنه: المعاد الجسماني فإنه المتبادر عند الإطلاق، وهو الذي يجب اعتقاده ويكفر منكره، وقال ابن كثير: هو المعاد وقيام الأرواح والأجساد يوم القيامة. راجع: جوهره التوحيد (١٨)، تفسير ابن كثير (٣٠٦/٣).

(٣) هذا ما عليه السلف رضوان الله عليهم، وجمهور العقلاء أن الأجسام تنقلب من حال إلى حال، =

وَمُنْكَرُ الْبَيْتِ الْجَسَدِيِّ كَالْفَلَّاسِفَةِ وَالنَّصَارَى كَافِرٌ^(١)، وَأَمَّا مَنْ أَقَرَّ بِهِ وَلَكِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ الْأَرْوَاحَ فِي أَجْسَادٍ غَيْرِ الْأَجْسَادِ الَّتِي كَانَتْ فِي الدُّنْيَا؛ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ وَفَاسِقٌ. وَأَمَّا (الْقَدَرُ)^(٢)؛ فَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ تَقُولُ: قَدَرْتُ الشَّيْءَ - بَفَتْحِ الدَّالِ

= فستحيل ترابًا ثم ينشأ أخرى، وذهب الجهمية والمتفلسفة والملاحدة إلى أن الأجسام تأتي من العدم. راجع: لوامع الأنوار (١٦٠/٢)، شرح الطحاوية (٥٩٨/٢).

وقوله: (الأجساد التي كانت في الدنيا) تكون هي بعينها التي في الدنيا، خلافًا للفلاسفة الذين يقولون أنها غيرها، وسئل شيخ الإسلام فقال: هذه الأجسام تبعث كما نطق الكتاب والسنة، وقال ابن القيم: وأنه ينشئ تلك الأجساد بعينها بعدما بليت نشأة أخرى فيرد إليها تلك الأرواح. وقال البغدادي: إن الله يعيد في الآخرة الناس وسائر الحيوانات التي ماتت في الدنيا، وكذا قال ابن حزم، وهو قول عامة السلف وقول المحققين كالحلي والغزالي والراغب وأكثر أهل المعتقد على هذا، كما قال الأشعري.

راجع: الفتاوى (٣١٦/٤)، مفتاح دار السعادة (٣٣٣/٢)، الفوائد (١٣-٥)، الفرق بين الفرق (٣٤٨)، الفصل (٧٩/٤) مقالات الإسلاميين (٦٢/٢).

(١) أنكر الفلاسفة البعث إنكارًا مطلقًا، وقالوا: الشرائع وأصحابها أمور مصلحة عامة، وأصحاب الشرائع رجال حكمة.

وأما المشركون من العرب فكانوا على إنكار البعث، قال الله عنهم: ﴿وَصَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا وَلِيَّيْ خَلْقَهُ، قَالَ مَنْ يُنْجِي أَلْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾^(٧٨).

وأما النصارى غير الحلولية فإنهم يثبتون البعث، قال الشهرستاني: في النصارى من قال بحشر الأرواح والأبدان، وقال: إن عاقبة الأشرار في القيامة.

وأما اليهود: فعندهم الإنكار المطلق وهو على فرقتين: (١) الدوستانية، (٢) الكوستانية. راجع: الملل والنحل (٢١٩/١)، أصول الدين (٢٣٥).

قال الشيخ ابن عثيمين: ذكر أن النصارى ينكرون البعث الجسدي، وفيه نظر، بل قد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن المعاد الجسدي متفق عليه بين المسلمين والنصارى واليهود. اهـ. قلت: وانظر ما تقدم.

(٢) القدر هو التقدير، ويطلق على معنيين: أ) التقدير أي إرادة الله الشيء، ب) المقدّر أي ما قدره الله عز وجل.

[عقيدة أهل السنة في القدر] الإيمان بقضاء الله وقدره وبأن للبعد اختيارًا وقدره، فكل ما كان في الكون من حركة أو سكون أو وجود أو عدم فإنه كائن بعلم الله تعالى ومشيئته، وكل ما كان في =

وَتَخْفِيفِهَا - أَقْدِرُهُ - يَكْسِرُهَا - قَدَرًا وَقَدَرًا إِذَا أَحْطَتْ بِمِقْدَارِهِ.
وَالْمُرَادُ بِهِ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَلِمَ مَقَادِيرَ الْأَشْيَاءِ وَأَزْمَانَهَا أَرْلًا، ثُمَّ
أَوْجَدَهَا بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيتِهِ عَلَى وَفْقِ مَا عَلِمَهُ مِنْهَا، وَأَنَّهُ كَتَبَهَا فِي اللُّوحِ قَبْلَ إِحْدَائِهَا؛ كَمَا
فِي الْحَدِيثِ: «أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قَالَ: وَمَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ كُلَّ مَا
هُوَ كَائِنٌ»^(١).

= الكون فمخلوق لله، لا خالق إلا الله، وآمنوا بأن للعبد مشيئة وقدرة، لكن مشيئة لا تخرج عن مشيئة
الله، كما قال الله تعالى: ﴿لَئِنْ سَأَلْتُمْ أَنِّي بِشَيْءٍ مُّسْتَعِظٌ لَّأَن يَسْأَلَكُمْ أَن يَسْتَعِظَ (١٨) وَمَا تَسْأَلُونَ إِلَّا أَن يَسْأَلَ اللَّهُ رَبُّ الْمَلَكِمْ (٢١)﴾.
يتضمن القدر أصولاً عظيمة: أن الله عالم بالأمور المقدرة قبل كونها، فنشبت علماً قديماً لله، علم ما كان
وما يكون وما لم يكن إذا كان كيف يكون. أن يتضمن علمه بالجزئيات المعينة، خلافاً للفلاسفة.
(١) أنه يتضمن أنه تعالى مختار لما يفعله، يحدث له بمشيئته وإرادته ليس لازماً لذاته.
(٢) أنه يدل على حدوث هذا المقدور بعد أن لم يكن.
وثمرات الإيثار بالقدر:

- (١) إظهار معاني الربوبية التي تحمل المرء إلى الإنابة، والتوكل وتدفعه إلى الإخلاص.
- (٢) الرضا بحكم الله واختياره عز وجل، وغاية ذلك صلاح البال وخلو القلب من المغموم والغموم.
- (٣) كثرة الشكر على النعم والطاعات، حيث إن الله تعالى قد أولى الطائع برعايته.
- (٤) حبس النفس عن المحرمات ذلك لأن المرء إذا علم أنه لن ينال أكثر مما كتب الله له فلن يندفع إلى
التطلع إلى ما عند غيره.
- (٥) معرفة مكانة الأسباب على حقيقتها وأنها غير مستقلة بالفعل، بل هي مجرد آثار تابعة لمشيئة الله
وتصرفه، وهذا يدفع المرء إلى حسن الاعتماد بالله عز وجل. راجع: شرح الطحاوية (٢/٣٥٨)،
القضاء والقدر عند السلف (١٦٠).

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٠٠) والترمذي (٢١٥٥) و(٣٣١٩) وأحمد في المسند (٣١٧/٥) والطحاوي (٥٧٧)
والشريعة للأجري ص (١٧٧) والبيهقي في الأساء والصفات (٣٨٧) وأبو نعيم (٢٤٨/٥) كلهم من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

وقد ذكر العلماء خلافاً عند هذا الحديث في أول ما خلق الله هل العرش، أم القلم؟
وسأني ذكره في فصل القدر من هذا الكتاب، ويشهد لصحة قول: (إن الله خلق القلم أولاً) ما رواه
أبو يعلى (١/٢٦٦) والبيهقي في الأساء والصفات (٣٧٨) بلفظ: «إن أول شيء خلقه الله القلم
فأمره فكتب كل شيء» ورجال السند كلهم ثقات، وهو من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢].

وَمِنْ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ: الْإِيمَانُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ مُحَمَّدٌ ﷺ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ^(١) وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْثِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ.

وَقَوْلُهُ: (وَمِنْ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ.. إلخ): هَذَا شُرُوعٌ فِي التَّفْصِيلِ بَعْدَ الْإِجْمَالِ، وَ (مِنْ) هُنَا لِلتَّبَعِيضِ، وَالْمَعْنَى: وَمِنْ جُمْلَةِ إِيْمَانِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِالْأَصْلِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ الْأُصُولِ وَأَسَاسُهَا، وَهُوَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ: أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ.. إلخ.

وَقَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِيمَانِ قَبْلَهُ؛ يَغْنِي أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بِالصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْحَقَّائِيِّ مِنْ كُلِّ هَذِهِ الْمَعَانِي الْبَاطِلَةِ، إِنْثَابًا بِلا تَمْثِيلٍ، وَتَنْزِيهًا بِلا تَعْطِيلٍ.

وَالْتَحْرِيفُ فِي الْأَصْلِ مَا أَخُوذُ مِنْ قَوْلِهِمْ: حَرَفْتُ الشَّيْءَ عَنْ وَجْهِهِ حَرْفًا، مِنْ بَابِ ضَرَبَ؛ إِذَا أَمْلَتْهُ وَغَيَّرْتَهُ، وَالتَّشْدِيدُ لِلْمُبَالَغَةِ.

(١) قال الأزهري: قال الليث: التحريف في القرآن تغيير الكلمة عن معناها.

والتحريف نزعة يهودية الأصل؛ لقوله تعالى: ﴿يَحْرِفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ ثم تبعهم من هذه الأمة الرافضة، فهم أشبه بهم: القذة بالقذة، والجهمية فإنهم سلكوا مملك إخوانهم اليهود فلم يتمكنوا من تحريف نصوص القرآن فحرفوا معانيه، وسطوا عليه، وفتحوا باب التأويل لكل فلاحد يكيد الدين.

والتحريف على أنواع:

(١) تحريف لفظي وهو قد يكون بحركة إعرابية مثل: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى﴾ فيجعلها المحرف (وكلم) الله بالنصب، وذلك ليجعل المتكلم هو موسى.

وقد يكون بغير حركة إعرابية كقراءة الجاهل (الحمد لله) بكسر الحمد.

وقد يكون التحريف بزيادة مثاله: (قولوا حطة فقالوا حنطة) و(آمين) فقالوا: (أمين) أي قاصدين.

وقد يكون التحريف بنقصان مثاله: (إياك) بتخفيف الياء، وهذا يؤدي إلى تغيير معنى الكلام فيصبح (الشمس نعب) لأن الإياك هو الشمس.

(٢) وهو العدول بالمعنى عن وجهه، وحقيقته وإعطاء اللفظ معنى لفظ آخر، بقدر ما يشترك بينهما، وهو المسمى بالتأويل، وهو اصطلاح فاسد، لم يعهد به استعمال في اللغة.

راجع: الصواعق المرسلة (١/ ٢١٥)، مختصر الصواعق (٢/ ٣٣٣)، موسوعة الأديان (٢/ ١٠١٨).

وَتَحْرِيفُ الْكَلَامِ: إِمَالَتُهُ عَنِ الْمَعْنَى الْمُبَادِرِ مِنْهُ إِلَى مَعْنَى آخَرَ، لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ إِلَّا بِاحْتِمَالٍ مَرْجُوحٍ^(١)، فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ قَرِينَةٍ تُبَيِّنُ أَنَّهُ الْمُرَادُ.

وَأَمَّا التَّعْطِيلُ^(٢)؛ فَهُوَ مَا أَخُوذُ مِنَ الْعَطَلِ، الَّذِي هُوَ الْخُلُوُّ وَالْفَرَاغُ وَالتَّرَكُّ، وَمِنْهُ

(١) وذلك كاستدلال بعض أهل البدع في بعض الصفات، مثاله: (الاستواء، بالاستيلاء) و(الكلام، بالكلام النساني) ويستدلون في الأول بقول الأخطل:

قَدْ اسْتَوَى بِشَرِّ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ أَوْ دَمٍ مَهْرَاقٍ
وفي الثاني: بقول الأخطل:

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جَمَلَ اللِّسَانَ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا
فمثل هذا الاستدلال يكون باحتمال مرجوح، فيعد تحريفًا معنويًا لهاتين الصفتين. راجع: التدمرية لابن تيمية (٩١).

(٢) التعطيل: هو التفرغ، وعطل الدار: أخلاها، والعين والطاء واللام أصل صحيح يدل على خلو وفراغ.

والتعطيل: هو أصل الشرك وقاعدته التي يرجع إليها، وهو ثلاثة أقسام:

(١) تعطيل المصنوع عن صانعه وخالقه.

(٢) تعطيل الصانع عن كماله المقدس بتعطيل أسماؤه وصفاته.

(٣) تعطيل معاملته عن ما يجب على العباد من حقيقة التوحيد.

وينقسم التعطيل إلى:

(١) تعطيل محض، وهو تعطيل الملاحدة الدهرية الطباعية الذين ينكرون ما سوى هذا الوجود الذي يشاهده الناس ويمسونه وهو وجود الأفلاك وما فيها.

وهؤلاء عطلوا الشرائع وعطلوا المصنوع عن الصانع، وعطلوا الصانع عن صفات الكمال، وعطلوا العالم عن الحق الذي خلق له وبه، فعطلوه عن مبدئه ومعاده، وعن فاعله وغايته.

(٢) تعطيل جزئي، وهو يتفاوت عند أصحابه بقدر معتقدهم، وهم على أربع طوائف:

الأولى: الأشاعرة ومن وافقهم من الماتريدية ومذهبهم إثبات الأسماء على وجه المجاز، وأثبتوا سبع صفات تسمى صفات المعاني.

الثانية: المعتزلة: ومن وافقهم من أهل الكلام ومذهبهم إثبات الأسماء على جهة المجاز بالعقل، وأما الصفات فهم على جهة الإنكار فيه.

الثالثة: الجهمية والقرامطة والباطنية، ومذهبهم إنكار الأسماء والصفات ولا يصفون الله إلا بالنفي المجرد عن الإثبات.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَسِّرْ مَعَطَلًا﴾ [الحج: ٤٥].

أَي: أَهْمَلَهَا أَهْلُهَا، وَتَرَكُوا وَرَدَهَا.

وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا نَفْيُ الصِّفَاتِ الإِلَهِيَّةِ، وَإِنْكَارُ قِيَامِهَا بِذَاتِهِ تَعَالَى.

فَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّخْرِيفِ وَالتَّعْطِيلِ: أَنَّ التَّعْطِيلَ نَفْيٌ لِّلْمَعْنَى الْحَقِّ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَأَمَّا التَّخْرِيفُ؛ فَهُوَ تَفْسِيرُ النُّصُوصِ بِالْمَعَانِي الْبَاطِلَةِ الَّتِي لَا تَدُلُّ عَلَيْهَا.

وَالنَّسْبَةُ بَيْنَهُمَا الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ الْمَطْلُوقُ، فَإِنَّ التَّعْطِيلَ أَعْمُ مُطْلَقًا مِنَ التَّخْرِيفِ؛ بِمَعْنَى أَنَّهُ كُلَّمَا وُجِدَ التَّخْرِيفُ وَجِدَ التَّعْطِيلُ دُونَ الْعَكْسِ، وَبِذَلِكَ يُوجَدَانِ مَعًا فَيَمُنُّ أَثَبَّتَ الْمَعْنَى الْبَاطِلَ وَنَفَى الْمَعْنَى الْحَقَّ، وَيُوجَدُ التَّعْطِيلُ بِدُونِ التَّخْرِيفِ فَيَمُنُّ نَفَى الصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَزَعَمَ أَنَّ ظَاهِرَهَا غَيْرُ مُرَادِهَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُعَيِّنْ هَذَا مَعْنَى آخَرَ، وَهُوَ مَا يَسْمُونَهُ بِالتَّفْوِيضِ.

وَمِنْ الْخَطِئِ الْقَوْلُ بِأَنَّ هَذَا هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ^(١)، كَمَا نَسَبَ ذَلِكَ إِلَيْهِمُ الْمُتَأَخِّرُونَ

=الرابعة: غلاة الجهمية والفلاسفة والقرامطة: ومذهبهم الإنكار حتى في حق الله الإثبات والنفي، فنفوا عنه الوجود لثلاث يشابه الموجودات، ونفوا العدم لثلاث يشابه المعدومات.

راجع: معجم مقاييس اللغة (٤/ ٣٥١)، العقل والنقل (١/ ١٢٨)، إغاثة اللهفان (٢/ ٢٦٨).

(١) نعم من الخطأ أن ينسب التفويض إلى السلف.

فالتفويض لغة: ورد استعمال مادة (فوض) في عدة استعمالات:

(١) الرد إلى الشيء، قال النووي رحمه الله: فوض إليه الأمر، أي: وكله ورده إليه.

(٢) التساوي، قال في مختصر الصحاح: قوم فوضي: متساوون لا رئيس لهم.

وقيل: الاختلاط، وقيل: الاشتراك، وقيل: التفريق

والتفويض: هو عدم التعرض لإثبات معاني الصفات الثلاثة بالله عز وجل، وأما السلف والتفويض فهم بريئون منه كبراء الذنب من دم ولد يعقوب. فالذي استقر عليه مذهب السلف وعباراتهم أنها لا تخرج عن خمسة أمور:

(١) إمرار النصوص، وهذا ما حكى عن السلف، قال الإمام الترمذي رحمه الله في سننه: قد ثبتت الروايات في هذا ونؤمن به ولا نتوهم ولا نقول كيف، هكذا روي عن مالك وابن عينة وابن المبارك أنهم قالوا: (أمروها كما جاءت بلا كيف) وهذا قول أهل العلم من أهل السنة.

(٢) نفي المعاني الباطلة في الصفات: وهذا ما ورد مثاله عن أحمد رحمه الله أنه قال: وما أشبه هذه=

مِنَ الْأَشَاعِرَةِ وَغَيْرِهِمْ، فَإِنَّ السَّلَفَ لَمْ يَكُونُوا يُقَوِّضُونَ فِي عِلْمِ الْمَعْنَى، وَلَا كَانُوا يَقْرَءُونَ كَلَامًا لَا يَفْهَمُونَ مَعْنَاهُ؛ بَلْ كَانُوا يَفْهَمُونَ مَعَارِيَ النُّصُوصِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَيُسْتَوْتُهُا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ يَقَوِّضُونَ فِيهَا وَرَاءَ ذَلِكَ مِنْ كُنْهِ الصِّفَاتِ أَوْ كَيْفِيَّاتِهَا، كَمَا قَالَ مَالِكٌ حِينَ سُئِلَ عَنْ كَيْفِيَّةِ اسْتِوَاتِهِ تَعَالَى عَلَى الْعَرْشِ: (الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكَيفُ مَجْهُولٌ) ^(١).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ) ^(٢)، فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ التَّكْيِيفَ أَنْ يَعْتَقَدَ أَنَّ

= الأحاديث تؤمن بها، ونصدق بها، لا كيف، ولا معنى. وكذا مثاله ما ورد عن الإمام ابن قدامة قال: وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظاً وترك التعرض لمعناه، ونرد علمه إلى قائله.

(٣) نفي التفسير الممنوع عن النصوص: وهذا ما ورد في الآثار عن الإمام أحمد وغيره..

(٤) السكوت من السلف مقيد بعد التصديق: كما قال أبو عبيد القاسم بن سلام: (نصدق بها ونسكت) أي: نؤمن بها ونصدق بها فيها من المعاني الحقيقية اللاتقة بالله عز وجل ونسكت عن حقيقة الكيفية.

(٥) وأن يكون السكوت عما سكت عنه الصحابة والتابعون: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ثم إنهم -أي السلف- يقولون: إن المأثور عن السلف هو السكوت عن الخوض في تأويل ذلك، والمصير إلى الإيمان بظاهره، والوقوف عن تفسيره لأننا قد نهينا أن نقول في كتاب الله برأينا ولم ينهنا الله ورسوله على حقيقة معنى ذلك، فيقال إما كون الرجل يسكت عما لا يعلم فهذا مما يؤمر به كل أحد، لكن هذا الكلام يقتضي أنهم لم يعلموا معنى الآية وتفسيرها وتأويلها، وإذا كان لم يتبين لهم فمضمونه عدم علمهم بذلك، وهو كلام شاك لا يعلم ما أريد بالآية.

راجع: تهذيب الأسماء والصفات (١/٧٥)، مختار الصحاح (٣/١٠٩٩)، سنن الترمذي (١/١٢٨)، لمعة الاعتقاد (٣١)، التمهيد (٣/٣٥٥)، الفتاوى (١٦/٣١٨).

(١) سيأتي الكلام على هذا الأثر من جهة تخريجه ومن جهة شرح معانيه.

(٢) عقيدة السلف ^{عليهم السلام} هي إثبات الصفات من غير تكييف:

قال الإمام أبو داود الطيالسي: كان سفيان وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يُحدِّثون ولا يشبهون ولا يمثلون ولا يقولون كيف.

وقال الإمام ابن أبي عاصم: ويجب التسليم لها على ظاهرها وترك تكلف الكلام في كیفيتها.

قال ابن القيم: مراد السلف بقولهم: (بلا كيف) هو نفي التأويل، فإنه التكيف الذي يزعمه أهل التأويل فإنهم هم الذين يثبتون كيفية تحالف الحقيقة فيقعون في ثلاثة محاذير: =

صِفَاتِهِ تَعَالَى عَلَى كَيْفِيَّةٍ كَذَا، أَوْ يَسْأَلُ عَنْهَا بِكَيْفٍ.

= وَأَمَّا التَّمثِيلُ؛ فَهُوَ اعْتِقَادُ أَنَّهَا مِثْلُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ.

وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: (مِنْ غَيْرِ تَكْثِيفٍ) أَنَّهُمْ يَنْفُونَ الْكَيْفَ مُطْلَقًا؛ فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى كَيْفِيَّةٍ مَا، وَلَكِنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُمْ يَنْفُونَ عِلْمَهُمْ بِالْكَيْفِ؛ إِذْ لَا يَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ دَاتِهِ وَصِفَاتِهِ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ.

بَلْ يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ.

قَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾ [السورى: ١١]؛ هَذِهِ الْآيَةُ الْمُحْكَمَةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ هِيَ دُسْتُورُ^(١) أَهْلِ الشُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي بَابِ الصِّفَاتِ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ جَمَعَ فِيهَا بَيْنَ النُّفَى وَالْإِنْبَاتِ، فَتَقَى عَنْ نَفْسِهِ الْمِثْلَ، وَأَثَبَتْ لِنَفْسِهِ سَمْعًا وَبَصَرًا، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ

= (١) نفي الحقيقة.

(٢) إثبات التكيف بالتأويل.

(٣) تعطيل الرب عن صفته.

أما أهل الإثبات فليس أحد منهم يكفي ما أثبتته الله لنفسه.

و(التمثيل) وهو على صنفين:

(أ) تمثيل الخالق بالمخلوق، وهم فرق كالجوالقية والجوارية والحائطية والمغيرية وغيرهم.

فمن زعمهم الخيث وتمثيلهم: يزعمون أن الله من لحم ودم، تعالى الله عن قولهم، ويزعمون أن الله ذو أعضاء وأن أعضاءه على صورة حروف الهجاء.

(ب) تمثيل المخلوق بالخالق، وهم فرق كالصوفية الذين أفرطوا في مشايخهم حتى أوصلوهم إلى درجة الإلهية، وكذا الشيعة الغالية الذين جعلوا بعض أئمتهم له أحقية التشريع وأنهم مقدمون على الأنبياء، وكذا الفرقة السبئية الذين جعلوا عليًّا في منزلة الرب جل وعز، تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا.

راجع: اجتماع الجيوش (٨٨)، الفرق بين الفرق (٢١٤)، الملل والنحل (١/١٨٨)، المقالات للأشعري (١/١٠٩)، منهاج السنة النبوية (٢/٥٩٨)، الفتاوى (٣/١٨٦) و(٤/١٣٨) و(٦/٣٥) و(١٢/٢٢٦)، الفتوى الحموية (٥٤٠)، الفصل في الملل والنحل (٢/٢٦٩).

(١) قال الجرجاني: الدستور الوزير الكبير الذي يرجع في أحوال الناس إلى ما يرسمه.

راجع: تعريفات الجرجاني (١٠٣)، تاج العروس (٣/٣٠٧).

الْمَذْهَبَ الْحَقُّ لَيْسَ هُوَ نَفْيِ الصِّفَاتِ مُطْلَقًا، كَمَا هُوَ شَأْنُ الْمُعْطَلَةِ، وَلَا إِنْبَاءُهَا مُطْلَقًا كَمَا هُوَ شَأْنُ الْمُمَثَّلَةِ؛ بَلْ إِنْبَاءُهَا بِلَا تَمْثِيلٍ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي إِعْرَابِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [النسوري: ١١] عَلَى وَجْهِ^(١)،
أَصْحُهَا: أَنَّ الْكَافَ صِلَةٌ زِيدَتْ لِلتَّأْكِيدِ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَيْسَ كَمِثْلِ الْفَتَى زَهْرٌ خَلَقَ يُوَازِيهِ فِي الْفَضَائِلِ
فَلَا يَنْفُونَ عَنْهُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَلَا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَلَا يُلْحِدُونَ
فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ، وَلَا يُكَيِّفُونَ وَلَا يُمَثِّلُونَ صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ.

وَقَوْلُهُ: (فَلَا يَنْفُونَ عَنْهُ.. إلخ) تَفْرِيعٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ عَلَى
هَذَا الْوَجْهِ؛ فَلَا يَنْفُونَ وَلَا يُحَرِّفُونَ، وَلَا يُكَيِّفُونَ وَلَا يُمَثِّلُونَ.

وَالْمَوَاضِعُ: جَمْعُ مَوْضِعٍ، وَالْمَرَادُ بِهَا الْمَعَانِي الَّتِي يَجِبُ تَنْزِيلُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا هِيَ
الْمُبَادَرَةُ مِنْهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، فَهُمْ لَا يَغْدِلُونَ بِهِ عَنْهَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَلَا يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ) فَقَدْ قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) إنها الخلاف حاصل في كلمة (كمثله) ف قيل في إعرابها وجوه:

(١) أن الكاف صلة زيدت للتأكيد، قال أوس بن حجر:

ليس كمثـل الفتى زهـر خـلق يـوازـيـه في الفـضـائل

فيكون (مثله) خبر (ليس) واسمها (شيء) وهذا قوي حسن إذا كانت صلة وتأکید وليس هناك في
القرآن شيء زائد لا معنى له بإجماع العلماء، واستوفيت هذه المسألة في شرح الورقات ؟ .

(٢) أن الزائد هي (مثل) فيكون (ليس كهو شيء) وهذا ضعيف؛ لأن زيادة الأسماء قليل بخلاف
الحروف.

(٣) أنه ليس ثم زيادة أصلاً، فيكون هذا من باب (ومثلك لا يفعل كذا) وأتى (بمثل) للمبالغة،
فيكون ليس لثله مثل لو فرض وجود المثل، فكيف ولا مثل.

(٤) أنه ليس ثم زيادة، إنها هي للتأكيد، و(مثل) هنا بمعنى (أ) الذات، كقوله: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ
مَا آمَنَتْكُمْ بِهِ﴾ أي: فالعنى ليس كذاته شيء. (ب) الوصف: كقوله ﴿مِثْلَ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ
الْمُتَّقُونَ﴾ أي: ليس كوصفه شيء.

راجع: تفسير ابن كثير (٥٠٩/٢١) وتفسير القرطبي (٨/٢٦)، شرح الطحاوية (١/١٢١).

(وَالْإِتِّحَادُ فِي أَسْمَائِهِ هُوَ الْعُدُولُ بِهَا وَبِحَقَائِقِهَا وَمَعَانِيهَا عَنِ الْحَقِّ الثَّابِتِ لَهَا؛ مَاخُودٌ مِنَ الْمَثَلِ^(١)؛ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَادَّةُ (ل ح د)، فَمِنْهُ اللَّحْدُ، وَهُوَ الشَّقُّ فِي جَانِبِ الْقَبْرِ، الَّذِي قَدْ مَالَ عَنِ الْوَسْطِ، وَمِنْهُ الْمُلْحَدُ فِي الدِّينِ: الْمَائِلُ عَنِ الْحَقِّ، الْمُدْخِلُ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ). اهـ.

فَالْإِتِّحَادُ فِيهَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ يَجْعِدُهَا وَإِنْكَارُهَا بِالْكُلِّيَّةِ، وَإِمَّا يَجْعِدُ مَعَانِيهَا وَتَعْطِيلُهَا، وَإِمَّا يَتَخَرِّيفُهَا عَنِ الصَّوَابِ وَإِخْرَاجُهَا عَنِ الْحَقِّ بِالتَّأْوِيلَاتِ الْفَاسِدَةِ، وَإِمَّا يَجْعَلُهَا أَسْمَاءَ لِبَعْضِ الْمُبْتَدَعَاتِ، كَالْإِتِّحَادِ أَهْلِ الْإِتِّحَادِ^(٢).

(١) قاله ابن القيم في بدائع.

- وقال ابن فارس: اللام والحاء والdal أصل يدل على ميل عن استقامة.
- وقال ابن الأثير: الميل والعدول عن الحق، واللحد الشق الذي يعمل في جانب القبر لموضع الميت وهناك بعض أنواع الإلحاد لم يذكرها المهراس منها:
- (١) وصفه تعالى بها يكون فيه نقص، كقول اليهود: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ و﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ﴾.
- (٢) تمثيل صفاته بصفات خلقه، كفعل المثلة الهاشمية والجوارية والجوارية.
- (٣) تفويض المعنى وإبطال دلالة اللفظ.
- (٤) تعطيل أو تحريف أو تمثيل أو تكيف ولو صفة واحدة.
- راجع: بدائع الفوائد (١/ ١٦٩)، النهاية لابن الأثير (٤/ ٢٣٦)، معجم مقاييس اللغة (٥/ ٢٣٦).
- (٢) فإنهم جعلوها أسماء هذا الكون، عمودها ومذمومها، حتى زعم قائلهم الخزاز: وهو المسمى بكل اسم ممدوح عقلاً وشرعاً وعرفاً، وبكل اسم مذموم عقلاً وشرعاً وعرفاً. تعالى الله عما يقول الملحدون علواً كبيراً.

حكم الإلحاد: فالإلحاد أعم من الفسق والفجور والكفر والنفاق والارتداد والزندقة والبدعة والضلالة، فالملحد قد يكون أخصب أنواع الكفار وأشنعها وأخبثها وقد يكون كافراً باطناً، وقد يكون مسلماً ظاهراً منافقاً باطناً وزنديقاً، وقد يكون مبتدعاً ضالاً فيه نوع من الزندقة كتعطيل المتكلمين، وقد يكون مسلماً فاجراً فاسقاً، هذا من جهة ومن جهة أخرى، قد يكون الإلحاد كفراً بواحاً ويحكم على صاحبه بالكفر إذا تمت عليه الحجة، وقد يحكم عليه بالكفر لوجود شبهة، وقد يكون الإلحاد كفراً بل يكون مجرد بدعة وفسق.

الإلحاد في آيات الله ينقسم إلى قسمين:

(أ) إلحاد في آياته الشرعية.

(ب) إلحاد في آياته الكونية.

وَحُلَاصَةُ مَا تَقَدَّمَ: أَنَّ السَّلَفَ رَضُوا بِكُلِّ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ، وَبِكُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْهُ رَسُولُهُ ﷺ إِيْمَانًا سَالِمًا مِنَ التَّحْرِيفِ وَالتَّعْطِيلِ، وَمِنَ التَّكْيِيفِ وَالتَّمْثِيلِ، وَيَتَعَلَّقُونَ الْكَلَامَ فِي ذَاتِ الْبَارِي وَصِفَاتِهِ بَابًا وَاحِدًا؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي الصِّفَاتِ فَرْعُ الْكَلَامِ فِي الذَّاتِ، يُجْتَنَدَى فِيهِ حَذْوُهُ، فَإِذَا كَانَ إِنْثَابُ الذَّاتِ إِنْثَابًا وَجُودٌ لَا إِنْثَابَ تَكْيِيفٍ؛ فَكَذَلِكَ إِنْثَابُ الصِّفَاتِ.

وَقَدْ يُعْبَرُونَ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: (تَمَرُّ كَمَا جَاءَتْ بِلا تَأْوِيلٍ)، وَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ كَلَامَهُمْ ظَنَّ أَنَّ غَرَضَهُمْ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ هُوَ قِرَاءَةُ اللَّفْظِ دُونَ التَّعَرُّضِ لِلْمَعْنَى، وَهُوَ بَاطِلٌ، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالتَّأْوِيلِ الْمُنْفِيِّ هُنَا هُوَ حَقِيقَةُ الْمَعْنَى وَكُنْهَ وَكَيْفِيَّتُهُ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَا يُوصَفُ اللَّهُ إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، أَوْ وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ، لَا يُتَجَاوَزُ الْقُرْآنُ وَالْحَدِيثُ)^(١).

وَقَالَ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ (شَيْخُ الْبَحَارِيِّ): (مَنْ سَبَّهَ اللَّهُ بِخَلْقِهِ كَفَرَ، وَمَنْ جَحَدَ مَا

= ويكون الإلحاد في الآيات الشرعية:

(١) بالكذب مثل تكذيب المشرّكين للنبي ﷺ.

(٢) أو بالتحرّيف لظاهرها إلى معنى باطل.

(٣) أو بالمخالفة والمعصيان.

ويكون الإلحاد في الآيات الكونية:

(١) إنكار أن الله هو الخالق، مثل قولهم: (لا إله والحياة مادة).

(٢) إضافتها لغير الله تعالى، مثل إضافة الخلق إلى الطبيعة.

(٣) اعتقاد أن الله له شريك أو معين.

راجع: مدارج السالكين (١/ ٣٠)، عداء الماتريدية للعقيدة السلفية (٢/ ٤٣٠)، شرح التدمرية للثمين، المسائل والرسائل لأحمد (١/ ٢٧٧)، مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي.

(١) هذا المعنى قول الإمام أحمد رحمه الله ونص كلامه: (ولا معلوم إلا بما وصف به نفسه فهو سميع بصير، بلا حد ولا قدر ولا يبلغ الواسفون، ولا يتعدى القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه بما وصف به نفسه ولا يتعدى ذلك) والإمام أحمد هو أحمد بن محمد بن حنبل الإمام المجل، إمام أهل السنة بلا مدافعة، نصر الله به الإسلام يوم فتنة خلق القرآن، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في التفسير، إمام في الحديث، قاله الشافعي رحمه الله.

وَصَفَّ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ كَفَرًا، وَلَيْسَ فِيهَا وَصَفَ اللَّهِ بِهِ نَفْسَهُ أَوْ وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ تَشْبِيهًا وَلَا تَمَثِيلًا^(١).

لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا سَمِيَّ لَهُ، وَلَا كُفَاءَ لَهُ، وَلَا يَدَّ لَهُ.
قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا سَمِيَّ لَهُ.. إلخ) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ فِيهَا تَقَدَّمَ إِنْجَارًا عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: (لَا يُكَيَّفُونَ وَلَا يُمَثِّلُونَ).

وَمَعْنَى: (لَا سَمِيَّ لَهُ) أَيُّ: لَا نَظِيرَ لَهُ يَسْتَحِقُّ مِثْلَ اسْمِهِ، أَوْ لَا مُسَامِيَّ لَهُ يُسَامِيهِ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى نَفْيِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ مَرْيَمَ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾^(١٥) [مريم: ٦٥] فَإِنَّ الْإِسْتِفْهَامَ هُنَا إِنْكَارِيٌّ، مَعْنَاهُ النَّفْيُ^(٢).

وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ نَفْيِ السَّمِيِّ أَنَّ غَيْرَهُ لَا يُسَمَّى بِمِثْلِ أَسْمَائِهِ، فَإِنَّ هُنَاكَ أَشْيَاءَ مُشْرَكَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ^(٣)، وَلَكِنَّ الْمَقْصُودَ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ إِذَا سُمِّيَ اللَّهُ بِهَا كَانَ مَعْنَاهَا

(١) ونعيم بن حماد الخزاعي المروزي أبو عبدالله، روى هذا الأثر اللالكائي في أصول أهل السنة والذهبي في العلو ومختصر العلو وهو أيضًا في سير أعلام النبلاء وهو صحيح الإسناد إليه. وقال بنحوه الإمام إسحاق بن راهويه: (من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلقه فهو كافر بالله العظيم).

وقال الطحاوي: (ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر، فقد كفر، فمن أبصر هذا اعتبر وعن مثل قول الكفار انزجر، وعلم أن الله بصفاته ليس كالإنسان). راجع: شرح أصول أهل السنة (٩٣٦)، العلو (١٨٤)، مختصر العلو (١١٦)، سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥٩٥)، شرح السنة للالكائي (٩٣٩)، شرح الطحاوي (٢٠٦ / ١).

(٢) وضابط الاستفهام الإنكاري الإبطلائي: أن ما بعد الاستفهام غير واقع، وأن مدعيه كاذب، وذلك مشهور في القرآن نحو: ﴿أَفَأَصْفَقُوا رَبُّكُمُ الَّذِينَ يُؤْتِكُمُ الرِّقَالَ وَأَتَّخِذُ مِنَ الْمَلِكِ كَوْنًا﴾ والهمزة للاستفهام الإنكاري والإبطالي.

وهناك استفهام إنكار توبيخي وضابطه: أن ما بعده واقع وأن فاعله ملوم وذلك نحو: ﴿أَتَقْبَلُونَ مَا تَنْتَحُونَ﴾^(١٥) و﴿غَيْرَ اللَّهِ﴾ و﴿أَتَأْتُونَ الذِّكْرَ﴾ وغيره. راجع: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٢٤ / ١)، البرهان في علوم القرآن (٣٣١ / ٢).

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في العقل والنقل: الأسماء ثلاثة:

(١) اسم لا يسمى به غيره: (الله، الرحمن، مالك يوم الدين) فمعناه من خصائصه.

مُخْتَصًّا بِهِ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ، فَإِنَّ الْإِشْتِرَاكَ إِنَّمَا هُوَ فِي مَفْهُومِ الْإِسْمِ الْكُلِّيِّ^(١)، وَهَذَا لَا وَجُودَ لَهُ إِلَّا فِي الذَّهْنِ، وَأَمَّا فِي الْحَارِجِ فَلَا يَكُونُ الْمَعْنَى إِلَّا جُزْئِيًّا مُخْتَصًّا، وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ، فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى الرَّبِّ كَانَ مُخْتَصًّا بِهِ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ الْعَبْدُ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى الْعَبْدِ كَانَ مُخْتَصًّا بِهِ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ الرَّبُّ^(٢).

وَأَمَّا الْكُفُّ فَهُوَ الْمُكَافِئُ الْمُسَاوِي، وَقَدْ دَلَّ عَلَى نَفْيِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]^(٣).

وَأَمَّا النَّدُّ فَمَعْنَاهُ الْمُسَاوِي الْمُنَاوِي^(٤)، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ

= (٢) الاسم الذي يسمى به غيره، وهو عند الإطلاق ينصرف إليه كـ (الملك، والعزيز، والحليم، وجميع أسائه) ويختص بكماله وإطلاقه فلا يشركه في ذلك غيره.

(٣) اسم يسمى به غيره، ولا ينصرف إطلاقه إليه: كـ (الموجود، والمتكلم، والمريد) يختص أيضًا بكماله وإن لم يختص بإطلاقه.

راجع: درء تعارض العقل والنقل (١٠ / ٢٧٩).

(١) إذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه، وما هو محدث ممكن، يقبل الوجود والعدم، فمعلوم أن هذا موجود وهذا موجود، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى (الوجود) أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا يخصه، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلها في مسمى ذلك الاسم. راجع: التدمرية لابن تيمية ص (٢٠) وتوحيد ابن خزيمة ص (٦٩).

(٢) وهذا هو المشهور عند المنطقيين وهو أن الكليات إنما تكون كليات في الأذهان لا في الأعيان.

قال أبو الحسن الأشعري في رسالة أهل الثغر: وليس اتفاقهما في حقيقة ذلك، يوجب تشابهًا بينهما، ألا ترى أن وصف الباري عز وجل بأنه موجود ووصف الإنسان بذلك لا يوجب تشابهًا بينهما، وإن كانا قد اتفقا في حقيقة الموجود ولو وجب تشابههما بذلك لوجب تشابه السواد والبياض بكونها موجودين. راجع: رسالة أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري (٢١٣).

(٣) صدر ربنا عز وجل الآية بنفي يفيد النفي بالابتداء والحال والاستقبال، فيكون لا كفاء له ابتداء ولا حالًا ولا مستقبلًا.

راجع: قطر الندى لابن هشام (١٥١)، مغني اللبيب (١ / ٣٠٥).

(٤) قال ابن القيم رحمه الله: الند: الشبيه، يقال: فلان ند فلان، وند يده، أي مثله وشبيهه. وقال الحافظ في الفتح: (الند هو نظير الشيء الذي يعارضه في أمور، ويقال: ند الشيء الذي يشاركه في جوهره فهو ضرب في المثل، أي: هذا مثل هذا.

تَلَمُّوت ﴿٢٢﴾ [البقرة: ٢٢].

وَلَا يُقَاسُ بِخَلْقِهِ سُبْحَانُهُ وَتَعَالَى.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (لَا يُقَاسُ بِخَلْقِهِ) فَالْمَقْصُودُ بِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ شَيْءٍ مِنَ الْأَقْسِيسَةِ^(١)

=راجع: إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان (٢/ ٣٢٥)، فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٤٩١).

(١) القياس لغة: مأخوذ من المساواة، يقال: فلان لا يقاس بفلان، أي: لا يساوي.

وهو عند الأصوليين: (حل فرع على أصل في الحكم بجامع العلة بينهما).

فهل الأقيسة جائزة في إطلاق الأسماء على الله؟

حكى البغدادي عن المعتزلة البصرية أنهم يميزون إطلاق الأسماء على الله بالقياس.

وقال الأشعري في المقالات: واختلفت المعتزلة هل يجوز أن يسميه بهذا الاسم عالم أم لا؟ على مقالين:

(أ) فزعمت الفرقة الأولى أنه جائز أن يسمى عالماً قادراً حياً سميعاً بصيراً، على أي معنى يليق بالله وإن لم يأت به رسول.

(ب) وزعمت الفرقة الثانية منهم أنه لا يجوز.

وقال الرازي في لوايح البينات، وقالت المعتزلة والكرامية: إن اللفظ إذا دل العقل على أن المعنى ثابت في حق الله سبحانه جاز إطلاق ذلك اللفظ على الله سواء ورد التوقف به أم لا.

عقيدة السلف في الأسماء والصفات: أنها توقيفية لا تتعدى الكتاب والسنة الصحيحة، فما ورد في الكتاب والسنة أثبتوه، وما لم يرد لم يثبتوه، وعلى هذه العقيدة قاطبة السلف، وقد وردت نصوص بذلك نذكر منها:

(١) قال الإمام أحمد: ولا يبلغ الواصفون صفته ولا يتعدى القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه بها وصف به نفسه ولا نتعدى ذلك.

(٢) قال الإمام الشافعي: لله تعالى الأسماء والصفات، جاء بها في كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ، لا يسع لأحد من خلق الله تعالى قامت عليه الحجة ردها.

(٣) قال إمام الأئمة أبو بكر ابن خزيمة: فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن والعراق والشام ومصر مذهبن أن نثبت لله ما أثبت لنفسه، وقال: ونحن نثبت لخالقنا جل وعلا صفاته التي وصف بها نفسه في محكم التنزيل أو على لسان نبيه محمد ﷺ المصطفى عما ثبت بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه.

راجع: القاموس المحيط (٧٣٣)، روضة الناظر (٢/ ٢٢٧)، مختصر ابن اللحام (١٤٢)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٣/ ٢١٩)، التحقيقات شرح الورقات للكيلاني (٥٢٣)، إرشاد الفحول =

الَّتِي تَقْضِي الْمَثَلَةَ وَالْمَسَاوَاةَ بَيْنَ الْمَقِيسِ وَالْمَقِيسِ عَلَيْهِ فِي الشُّنُونِ الْإِلَهِيَّةِ.
وَذَلِكَ مِثْلُ قِيَاسِ التَّمْثِيلِ الَّذِي يُعَرِّفُهُ عُلَمَاءُ الْأُصُولِ بِأَنَّهُ إِنْ حَقَّ قَرْعٌ بِأَصْلٍ فِي
حُكْمِ الْجَمَاعِ، كَالْحَقِّقِ النَّيِّدِ بِالْحَقْمَرِ فِي الْحُرْمَةِ لِاشْتِرَاكِهَمَا فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ، وَهِيَ
الْإِسْكَارُ.

فَقِيَاسُ التَّمْثِيلِ مَبْنِيٌّ عَلَى وُجُودِ مَثَالَةٍ بَيْنَ الْقَرْعِ وَالْأَصْلِ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَجُوزُ
أَنْ يُمَثَّلَ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ^(١).

وَمِثْلُ قِيَاسِ الشُّمُولِ الْمَعْرُوفِ عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ بِأَنَّهُ الْإِسْتِدْلَالُ بِكُلِّيٍّ عَلَى جُزْئِيٍّ
بِوَاسِطَةِ انْدِرَاجِ ذَلِكَ الْجُزْئِيِّ مَعَ غَيْرِهِ تَحْتَ هَذَا الْكُلِّيِّ.

فَهَذَا الْقِيَاسُ مَبْنِيٌّ عَلَى اسْتِثْوَاءِ الْأَفْرَادِ الْمُنْدَرِجَةِ تَحْتَ هَذَا الْكُلِّيِّ، وَلِذَلِكَ يُحْكَمُ عَلَى
كُلِّ مِنْهَا بِمَا حُكِمَ بِهِ عَلَيْهِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا مَسَاوَاةَ بَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَبَيْنَ شَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ.

وَأَيْضًا يُسْتَعْمَلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى قِيَاسُ الْأَوَّلَى^(٢)، وَمَضْمُونُهُ أَنَّ كُلَّ كَمَالٍ ثَبَتَ لِلْمَخْلُوقِ

= (٣٣٧)، الفرق بين الفرق (٣٣٧) لوامع البينات (٤)، المقالات الإسلامية (٢٧٢)، اجتناع
الجيش الإسلامية (٨٣)، الفتاوى (٢٦/٥)، المسائل والرسائل لأحمد (١/٢٧٧)، ذم التأويل
(٢٣)، التوحيد لابن خزيمة ص (٤٠).

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: إن العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيل يستوي فيه
الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي تستوي أفراد، فإن الله سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء، فلا
يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرادها، ولهذا لما سلك
طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية لم يصلوا بها إلى يقين، بل
تناقضت أدلتهم، وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب، لما يرونه من فساد أدلتهم أو
تكافئها. راجع: مجموع الفتاوى (٣/٣٠).

(٢) استعمل سلف الأمة وأئمتها منها -أي هذه الأقيسة- في حق الله سبحانه وتعالى ما هو واجب وهو
ما يتضمن نفياً وإثباتاً بطريق الأولى.

وقال: وأما هذا القياس (قياس الأولى) ووجوب تنزيه الرب عن كل نقص ينزه عنه غيره ويذم به
سواه، فهذا فطري ضروري متفق عليه.

وَأَمْكَنَ أَنْ يَتَصِفَ بِهِ الْخَالِقُ^(١)؛ فَالْخَالِقُ أَوَّلَى بِهِ مِنَ الْمَخْلُوقِ^(٢)، وَكُلُّ نَقْصٍ تَنْزَعٌ عَنْهُ الْمَخْلُوقُ؛ فَالْخَالِقُ أَحَقُّ بِالتَّنْزَعِ عَنْهُ.

وَكَذَلِكَ قَاعِدَةُ الْكِمَالِ^(٣) الَّتِي نَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا قَدَّرَ اثْنَانِ: أَحَدُهُمَا مَوْصُوفٌ بِصِفَةٍ كِمَالٍ، وَالْآخَرُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَصِفَ بِتِلْكَ الصِّفَةِ؛ كَانَ الْأَوَّلُ أَكْمَلَ مِنَ الثَّانِي، فَيَجِبُ إِثْبَاتُ مِثْلِ تِلْكَ الصِّفَةِ لِلَّهِ مَا دَامَ وَجُودُهَا كِمَالًا وَعَدَمُهَا نَقْصًا. (فَإِنَّهُ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ وَبَعْبَرِهِ، وَأَصْدَقُ قِيلًا، وَأَحْسَنُ حَدِيثًا مِنْ خَلْقِهِ، ثُمَّ رُسُلُهُ صَادِقُونَ مُصَدِّقُونَ بِخِلَافِ الَّذِينَ يَقُولُونَ عَلَيْهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ).

=فهذا قياس الأولى نسب استخدامه إلى أئمة السلف كأحد صغره وغيره كأبي المظفر بن هبيرة. قال شيخ الإسلام: ومثل هذه الطرق التي كان يستعملها السلف والأئمة في مثل هذه المطالب كما استعمل نحوها الإمام أحمد ومن قبله ومن بعده من أئمة أهل الإسلام. وأشار ابن تيمية أن الفلاسفة توافق على هذا، ويقولون: كل كمال للمعلول فهو من آثار العلة، والعلة أولى به.

راجع: نقض التأسيس (٥٣٦/٢) و(٥٤٤/٢) و(٣٢٧/١)، والفتاوى (٧٧/٦) و(٢٩٨/٣). (١) هذا ما نبه عليه العلامة محمد أمان الجامي في شرحه على المراس في أشرطة، وقرأ من نسخة توضح وتبين وتفيد هذه القاعدة.

قال تعليقاً على كلام المراس (وَأَمْكَنَ أَنْ يَتَصِفَ بِهِ الْخَالِقُ): إِنَّمَا قَالَ: (إِنْ أَمْكَنَ) لِأَنَّهُ قَدْ يَوْجَدُ أَحْيَانًا مَا يَعْتَبَرُ كِمَالًا فِي الْمَخْلُوقِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَعْتَبَرُ كِمَالًا فِي الْخَالِقِ، وَيَعْتَبَرُ نَقْصًا، وَجُودُ الزُّوجَةِ مَعَ الرَّجُلِ كِمَالٌ فِي الرَّجُلِ، وَوُجُودُ الْأَوْلَادِ كِمَالٌ، وَعَدَمُ وَجُودِ الصَّاحِبَةِ وَالْأَوْلَادِ فِي الرَّجُلِ نَقْصٌ، لِأَنَّهُ لَا يَكْمَلُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَلَكِنْ مِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ لَا يَلِيقُ بِاللَّهِ تَعَالَى.

(٢) سقط من هذه الطبعة (كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْكَلَامِ فَالْخَالِقُ أَوَّلَى بِهِ مِنَ الْمَخْلُوقِ) كَمَا فِي نَسْخَةِ أُخْرَى. قال الجامي: وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْكِمَالُ الَّذِي فِي الْمَخْلُوقِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَصِفَ بِهِ الْخَالِقُ، بَلْ فِي حَقِّهِ يَعْتَبَرُ نَقْصًا فَالصَّاحِبَةُ وَالْوَلَدُ وَالشَّرِيكَ لَا يَوْصَفُ بِهَا سُبْحَانَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ بَلْ مُسْتَحِيلٌ. اهـ.

(٣) هذه القاعدة (القياس الأولى) لا يجوز الاستدلال به على إثبات الأسياء والصفات؛ لِأَنَّهُ مُصَدِّرُ إِثْبَاتِهَا هُوَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ الصَّحِيحَةُ، فَإِذَا قِيلَ: مَا فَائِدَةُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ؟ يُقَالُ: عِنْدَ التَّنَازُلِ مَعَ أَهْلِ الْبِدْعِ مِنْ أَصْحَابِ الْفَلَسَفَةِ وَالْكَلَامِ الَّذِينَ يَرُدُّونَ الْاِحْتِجَاجَ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ، كَمَا فَعَلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي كِتَابِهِ الرَّدَّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ قَاعِدَةَ الْكِمَالِ غَيْرُ مُطْرَدَةٍ. وسأتي بيان ذلك من كلام الجامي رحمه الله.

قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ أَعْلَمَ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ...) إِلَى قَوْلِهِ: (... ثُمَّ رُسُلُهُ صَادِقُونَ مُصَدِّقُونَ) تَغْلِيلٌ لِبَصَحَةِ مَذْهَبِ السَّلَفِ فِي الْإِبْرَانِ بِجَمِيعِ الصَّفَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَعْلَمَ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ، وَكَانَ أَصْدَقَ قَوْلًا وَأَحْسَنَ حَدِيثًا، وَكَانَ رُسُلُهُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ صَادِقِينَ فِي كُلِّ مَا يُخْبِرُونَ بِهِ عَنْهُ، مَعْصُومِينَ مِنَ الْكُذْبِ عَلَيْهِ وَالْإِخْبَارِ عَنْهُ بِمَا يُخَالِفُ الْوَاقِعَ؛ وَجَبَ التَّعْوِيلُ إِذَا فِي بَابِ الصَّفَاتِ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا عَلَى مَا قَالَهُ اللَّهُ وَقَالَهُ رُسُلُهُ الَّذِي هُوَ أَعْلَمُ خَلْقِهِ بِهِ، وَأَنْ لَا يُتْرَكَ ذَلِكَ إِلَى قَوْلٍ مَنْ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ وَيَقُولُونَ عَلَيْهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ.

وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا تَقْصُرُ دَلَالَتُهُ عَلَى الْمَعَانِي الْمُرَادَةِ مِنْهُ لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً أَسْبَابٍ: إِمَّا لِحُجْلِ التَّكَلُّمِ وَعَدَمِ عِلْمِهِ بِمَا يَتَكَلَّمُ بِهِ، وَإِمَّا لِعَدَمِ فَصَاحَتِهِ وَقُدْرَتِهِ عَلَى الْبَيَانِ، وَإِمَّا لِكُذْبِهِ وَغَيْبِهِ وَتَدْلِيْسِهِ، وَنُصُوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بَرِيئَةٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَكَلَامُ اللَّهِ وَكَلَامُ رُسُلِهِ فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ وَالْبَيَانِ؛ كَمَا أَنَّهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي الصَّدْقِ وَالْمُطَابَقَةِ لِلْوَاقِعِ؛ لِصُدُورِهِ عَنْ كَمَالِ الْعِلْمِ بِالنَّسَبِ الْحَارِجَةِ، وَهُوَ كَذَلِكَ صَادِرٌ عَنْ تَمَامِ النُّصْحِ، وَالشَّفَقَةِ، وَالْحِرْصِ عَلَى هِدَايَةِ الْخَلْقِ وَإِرْسَادِهِمْ.

فَقَدْ اجْتَمَعَتْ لَهُ الْأُمُورُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي هِيَ عَنَاصِرُ الدَّلَالَةِ وَالْإِفْهَامِ عَلَى أَكْمَلِ وَجْهِ. فَالْرُسُلُ ﷺ أَعْلَمُ الْخَلْقِ بِمَا يُرِيدُ إِخْبَارَهُمْ بِهِ، وَهُوَ أَفْذَرُهُمْ عَلَى بَيَانِ ذَلِكَ وَالْإِفْصَاحِ عَنْهُ، وَهُوَ أَخْرَصُهُمْ عَلَى هِدَايَةِ الْخَلْقِ، وَأَشَدَّهُمْ إِزَادَةً لَذَلِكَ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ فِي كَلَامِهِ شَيْءٌ مِنَ النَّقْصِ وَالْقُصُورِ؛ بِخِلَافِ كَلَامِ غَيْرِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ نَقْصٍ فِي أَحَدٍ هَذِهِ الْأُمُورِ أَوْ جَمِيعِهَا، فَلَا يَبْصَحُ أَنْ يُعَدَلَ بِكَلَامِهِ كَلَامُ غَيْرِهِ فَضْلًا عَنْ أَنْ يُعَدَلَ عَنْهُ إِلَى كَلَامِ غَيْرِهِ؛ فَإِنَّ هَذَا هُوَ غَايَةُ الضَّلَالِ، وَتَمَتَّتِ الْخِلَافُ.

وَهَذَا قَالَ: ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (١٨٠) وَسَلَّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ (١٨١) وَلِحَمْدِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٨٢) [الصفات: ١٨٠-١٨٢]، فَسَبَّحَ نَفْسَهُ عَمَّا وَصَفَهُ بِهِ الْمُخَالِفُونَ لِلرُّسُلِ، وَسَلَّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ؛ لِسَلَامَةِ مَا قَالُوهُ مِنَ النَّقْصِ وَالْعَيْبِ.

قَوْلُهُ: (وَلِهَذَا قَالَ... إلخ) تَغْلِيلٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَوْنِ كَلَامِ اللَّهِ وَكَلَامِ رَسُولِهِ أَكْمَلَ صِدْقًا، وَأَتَمَّ بَيَانًا وَنُصْحًا، وَأَبْعَدَ عَنِ الْعُيُوبِ وَالْأَقَاتِ مِنْ كَلَامِ كُلِّ أَحَدٍ.

و(سُبْحَانَ) اسْمٌ مُصَدِّرٌ مِنَ التَّسْبِيحِ^(١)، الَّذِي هُوَ التَّنْزِيهِ وَالْإِنْبَعَادُ عَنِ الشُّوْءِ، وَأَضْلُهُ مِنَ السَّبْحِ، الَّذِي هُوَ الشَّرْعَةُ وَالْإِنْطِلَاقُ وَالْإِنْبَعَادُ، وَمِنْهُ قَرَسَ سُبُوحٌ؛ إِذَا كَانَتْ شَدِيدَةَ الْعَدُوِّ.

وَإِضَافَةُ الرَّبِّ إِلَى الْعِزَّةِ مِنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ^(٢)، وَهُوَ بَدَلٌ مِنَ الرَّبِّ قَبْلَهُ.

فَهُوَ سُبْحَانَهُ^(٣) يَنْزُهُ نَفْسَهُ عَمَّا يَنْسُبُهُ إِلَيْهِ الْمُشْرِكُونَ مِنَ اتِّخَاذِ الصَّاحِبَةِ وَالْوَلَدِ، وَعَنْ كُلِّ نَقْصٍ وَعَيْبٍ، ثُمَّ يُسَلِّمُ عَلَى رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّهُ كَمَا يَجِبُ تَنْزِيهِهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَإِنْبَعَادُهُ عَنْ كُلِّ شَائِبَةٍ نَقْصٍ وَعَيْبٍ، فَيَجِبُ اعْتِقَادُ

(١) اسم المصدر: هو ما دل على حدث إلا أنه غير جارٍ على الفصل لخلوه عن بعض الحروف في الفعل، كالغسل اسم مصدر منه اغتسال، وهكذا التسبيح.

(٢) الإضافة نوعان:

(١) إضافة أعيان قائمة بنفسها: وهي إضافة خلق وتشريف، كبيت الله، وناقة الله.

(٢) إضافة أعيان لا تقوم بنفسها: وهي إضافة صفات إلى موصوف، كعزة الله، ووجه الله...

راجع: توحيد ابن خزيمة ص (٩٤)، والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، وشرح الطحاوية لابن أبي العز وغيرها، ومجموع الفتاوى (٩/ ٢٩٠)، لوامع الأنوار (٢/ ٣٦).

(٣) قال ابن كثير: ينزهه الرب تبارك وتعالى نفسه ويقدها ويربها عما يقول الظالمون المكدبون المعتدون، تعالى وتنزه وتقدس عن قولهم علوا كبيرا.

ولهذا قال تبارك وتعالى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّيَ أَلَمْرُءٍ﴾ أي ذي العزة التي ترام ﴿عَمَّا يَصِفُونَ﴾ أي: عن قول هؤلاء المعتدين المقترين..

ولما كان التسبيح يتضمن التنزيه من النقص قرب بينهما في هذا الموضع، وفي مواضع كثيرة من القرآن.

قال ابن تيمية في جواب أهل العلم والإيمان: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ﴾ متضمناً تنزيه الرب وتعظيمه، ففيها تنزيهه عن العيوب والنقائص وفيها تعظيمه سبحانه وتعالى. راجع: جواب أهل العلم والإيمان. (١٤١).

سَلَامَةِ الرُّسُلِ فِي أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ كَذَلِكَ، فَلَا يَكْذِبُونَ عَلَى اللَّهِ، وَلَا يُشْرِكُونَ بِهِ، وَلَا يَعْتُشُونَ أُمَمَهُمْ، وَلَا يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ.

قَوْلُهُ: (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ثَنَاءٌ مِنْهُ سُبْحَانَهُ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا لَهُ مِنْ ثُغُوبِ الْكَمَالِ، وَأَوْصَافِ الْجَلَالِ، وَتَحْمِيدِ الْفِعَالِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى مَعْنَى الْحَمْدِ، فَأَعْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ.

(وَهُوَ سُبْحَانَهُ قَدْ جَمَعَ فِيهَا وَصَفَ وَسَمَّى بِهِ نَفْسَهُ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ. لَمَّا بَيَّنَّ فِيهَا سَبَبَ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةَ يَصِفُونَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كُلُّهُ إِثْبَاتًا وَلَا كُلُّهُ نَفْيًا؛ بَلَّغَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (وَهُوَ سُبْحَانَهُ قَدْ جَمَعَ.. إلخ).

وَأَعْلَمَ أَنَّ كُلًّا مِنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ مُجْمَلٌ وَمُفَصَّلٌ^(١).
أَمَّا الْإِجْمَالُ فِي النَّفْيِ؛ فَهُوَ أَنْ يُنْفَى عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كُلُّ مَا يُضَادُّ كَمَالَهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْعُيُوبِ وَالنَّقَائِصِ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مریم: ٦٥]، ﴿سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٥٩].

وَأَمَّا التَّفْصِيلُ فِي النَّفْيِ؛ فَهُوَ أَنْ يُنَزَّهَ اللَّهُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْعُيُوبِ وَالنَّقَائِصِ بِخُصُوصِهِ، فَيُنَزَّهَ عَنِ الْوَالِدِ، وَالْوَلَدِ، وَالشَّرِيكِ، وَالصَّاحِبَةِ، وَالنَّدِّ، وَالضَّدِّ، وَالْجَهْلِ،

(١) النفي والإثبات في باب الصفات هو حقيقة التوحيد فلا يمكن أن يصدق التوحيد إلا بالنفي والإثبات.

وقد اعتمد السلف في النفي على أصليين:

(١) أن النفي المستعمل في حق الله هو ما تضمن الدلالة على معاني وجودية كمالية تليق بجلال الله تعالى.

(٢) أن أسماء الله وصفاته ليس فيها نفي محض وذلك لأمر:

(أ) أن النفي المحض لم يرد في الكتاب والسنة.

(ب) لأن النفي المحض يوصف به المعدومات والممتنعات.

(ت) أن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء أصلاً.

وَالْعَجَزِ، وَالضَّلَالِ، وَالنَّسْيَانِ، وَالسَّنَةِ، وَالنَّوْمِ، وَالْعَبَثِ، وَالْبَاطِلِ... إلخ.
ولكن ليس في الكتاب ولا في السنة نفْيٌ مُخَصٌّ؛ فَإِنَّ النَّفْيَ الصَّرْفَ لَا مَدَحَ فِيهِ،
وإنَّما يُرادُ بِكُلِّ نَفْيٍ فِيهِمَا إِبْتِاثُ مَا يُضَادُّهُ مِنَ الْكَمَالِ: فَتَفْيُّ الشَّرِيكِ وَالنَّدِّ؛ لِإِبْتِاثِ كَمَالِ
عَظَمَتِهِ وَتَفَرُّدِهِ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ، وَتَفْيُّ الْعَجَزِ؛ لِإِبْتِاثِ كَمَالِ قُدْرَتِهِ، وَتَفْيُّ الْجَهْلِ؛
لِإِبْتِاثِ سَعَةِ عِلْمِهِ وَإِحَاطَتِهِ، وَتَفْيُّ الظُّلْمِ؛ لِإِبْتِاثِ كَمَالِ عَدْلِهِ، وَتَفْيُّ الْعَبَثِ؛ لِإِبْتِاثِ
كَمَالِ حِكْمَتِهِ، وَتَفْيُّ السَّنَةِ وَالنَّوْمِ وَالْمَوْتِ؛ لِإِبْتِاثِ كَمَالِ حَيَاتِهِ وَقِيُومَتِهِ... وَهَكَذَا.

وَهَذَا كَانَ النَّفْيُ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ إِنَّمَا يَأْتِي مُجْمَلًا فِي أَكْثَرِ أَحْوَالِهِ^(١)؛ بِخِلَافِ
الْإِبْتِاثِ؛ فَإِنَّ التَّفْصِيلَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنَ الْإِجْمَالِ؛ لِأَنَّهُ مَقْصُودٌ لِدَلَالَتِهِ.

وَأَمَّا الْإِجْمَالُ فِي الْإِبْتِاثِ^(٢)؛ فَمِثْلُ إِبْتِاثِ الْكَمَالِ الْمُطْلَقِ، وَالْحَمْدِ الْمُطْلَقِ، وَالْمَجْدِ
الْمُطْلَقِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَعِنْدَهُ نَبَأُ الْقَسْمِ﴾^(٣)
[الفاتحة: ٢]، ﴿وَلِيَهُ أَلْمَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠].

وَأَمَّا التَّفْصِيلُ فِي الْإِبْتِاثِ^(٤)؛ فَهُوَ مُتَنَاوِلٌ لِكُلِّ اسْمٍ أَوْ صِفَةٍ وَرَدَتْ فِي الْكِتَابِ

(١) وقد يأتي مفصلاً، وهو مخرج على وجوه:

(١) نفْيُ مَا ادَّعَاهُ الْكَاذِبُونَ ﴿مَا أَخَذَ أَقْبَهُ مِنْ وَلَوْ﴾.

(٢) رفع التوهم والتلبس ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتِّهِ أَتَارٍ وَمَا مَسَّا
بَيْنَ لُغُوبٍ﴾^(٣٢).

(٣) كونها صفة كمال عند المخلوقين فيتوهم كماله عند الخالق فينبغي ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَكِّدْ﴾^(٣١).

(٤) توسعة دائرة الإثبات، وذلك بإثبات أصداد لصفات النقص أو النفي.

(٥) كون النفي مجملاً وهو الغالب، والتفصيل هو النادر.

(٢) الأصل فيه أن يكون مفصلاً وقد يأتي مجملاً، وهو مخرج على:

(١) أن التفصيل على الغالب وهذا حكم نادر.

(٢) أن التفصيل هي القاعدة المستمرة والإجمال على جهة التنوع.

(٣) وأن يجوز أن يؤتى بها تارة كذا وتارة كذا، وهذا القول ضعيف.

(٣) الأصل في باب الإثبات هو التفصيل وذلك:

(١) قطع السبيل على أهل التعطيل والتحريف وذلك بتفصيلها وأن مراده حقيقتها. =

وَالسُّنَّةُ، وَهُوَ مِنَ الْكَثَرَةِ بَحِثٌ لَا يُمَكِّنُ لِأَحَدٍ أَنْ يُخَصِّصَهُ^(١)؛ فَإِنْ مِنْهَا مَا اخْتَصَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِعِلْمِهِ؛ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «سُبْحَانَكَ لَا تُخَصِّي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»^(٢).

= (٢) إبطال التمثيل إذ إن الاطراد بالتعيين دليل على أن وصف الله بها حق وصدق ولا يماثله فيها أحد.

(١) وأسماء الله وصفاته لا حصر لها، وليس لها عدد معين، وأما حديث أبي هريرة: «إن لله تسعاً وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة» متفق عليه.

قال النووي جواباً على معناه: اتفق العلماء على أن هذا الحديث ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه وتعالى فليس معناه أنه ليس غير هذه التسعة والتسعين، وإنما مقصود الحديث: أن من أحصاها دخل الجنة، فالمراد الإخبار بإحصائها لا الإخبار بحصر الأسماء. اهـ.

فإن قيل: هل في هذه المسألة خلاف؟ فالجواب: أنه ليس كل خلاف معتبر، فقد خالف ابن حزم وابن كج وطائفة فقالوا بالحصر بالعدد المذكور، وهذا ليس صواباً، فإن جمهور العلماء على خلافه وعلى ذلك فقد مضى سلف الأمة وأئمتها.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٤٨٦) عن عائشة رضي الله عنها.

أخبر رضي الله عنه أنه لا يحصى ثناء عليه، ولو أحصى أسماءه لأحصى صفاته كلها، فكان يحصى الثناء عليه، لأن صفاته إنما عبر عنها بأسمائه.

ومعنى الإحصاء كثرة الشيء وسعته بالخصي، يقال: عند حصي من الناس، أي: جماعة، قال الشاعر:

لكم مسجد الله المزوران والخصي لكم قبصه من بين أثري وأقترأ

وقيل: معنى الإحصاء العدد، ومنه قول الشاعر في شطر البيت: وتحصي الحصاة بل...

وقيل: معنى الإحصاء: العقل، قال الشاعر:

وإن لسان المرء ما لم تكن له حصاة على عوراته لدليل

واصطلاحاً: قال الحافظ ابن حجر وغيره: معنى الإحصاء أحصاها عرفها، وقيل: عدها معتقداً، وقيل: عمل بها.

قال النووي: قال البخاري وغيره من المحققين: معناها: حفظها، وهذا هو الأظهر لثبوته نصاً في الخبر، وقال النووي في الأذكار: وهذا قول الأكثرين.

ومراتب الإحصاء ثلاث:

(١) عدها.

(٢) فهمها ومدلولها.

وَفِي حَدِيثٍ دُعَاءِ الْمَكْرُوبِ^(١): «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ

= (٣) الدعاء بها، وهو على قسمين: دعاء عبادة، ودعاء مسألة.

راجع: شرح صحيح مسلم للنووي (٥/١٧)، الفتاوى (٣٨١/٦) و(٤٨٢/٢٢).

وراجع: العقل والنقل (٣/٣٣٢)، تفسير الأسماء للزجاج (٢٢)، فتح الباري (١١/٢٢٨-٢٣٠)، التلخيص الحبير (٤/٣٢١)، شرح مسلم (١٧/٥-٦)، سبل السلام (٤/٢٠٩)، بدائع الفوائد (١/١٦٤).

(١) جاء هذا الحديث عن عبدالله بن مسعود، وعن أبي موسى، وجاء مرسلًا

أما حديث عبدالله بن مسعود وهو حديث صحيح، وقد أعل بثلاث علل ولكنها لا تثبت.

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢/٣٧) و(٦/٢٤٦) وعند أبي يعلى (٥٢٩٧) (٩/١٩٨) والحاكم في المستدرک (١/٦٩٦) رقم (١٩٢٩).

وقد أعل بعلل والصحيح خلوه من هذه العلل وهي:

(١) الفضيل بن مرزوق، وثقه أحمد وابن معين والثوري وابن عينة، وأخرج له مسلم في صحيحه، والبخاري في رفع اليدين، وضعفه النسائي والدارمي، والقاعدة المعروفة في علم المصطلح: (التوثيق المجلل مقدم على الجرح المجلل).

(٢) أبو سلمة الجهني: قال ابن معين كما في الكنى للدولابي (١٩١): «أراه موسى الجهني ورؤيته رحمه الله في محلها، فهو موسى بن عبدالله الجهني، وهو ثقة من رجال مسلم، اختار هذا الشيخان الألباني والوادعي رحمهما الله، وأشار إلى ذلك أحد شاكر في تحقيق المسند.

وقد فرق بعض الأئمة فجعلهما اثنين: أبو سلمة الجهني لا يعرف من هو، وأبو سلمة أو أبو عبدالله الجهني، وهو موسى بن عبدالله الجهني من رجال مسلم وهو ثقة.

ولذا قال الذهبي على المستدرک: لا يعرف من هو.

قلت: إن لم يعرفه الذهبي فقد عرفه غيره. والله أعلم

(٣) الإرسال وقصدوا الانقطاع بين عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود وبين أبيه، وهذه العلة متفية، فقد أثبت السماع جمع من الحفاظ منهم: ابن المديني وابن معين والبخاري في التاريخ، (ومن أثبت السماع حجة على من لم يثبت السماع).

وقد صحح هذه الحديث جمع من الأئمة كابن تيمية (٦/٣٨١) (٢٢/٤٨٥) وابن القيم كما في الشفاء (٢/٢٧٤) والعلامة الألباني (١/٣٣٨) وابن حجر حسنه.

وقد ظهر من هذا أنه لا مغزى في هذا الحديث، وقد ثار بعض طلبة العلم في تضعيف هذا الحديث من غير حجة علمية، ومن غير دراسة وتأنٍ لطرق الحديث.

أَنْزَلَتْهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتُهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ^(١).
 (فَلَا عُذُولٌ لِأَهْلِ الشُّبَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَمَّا جَاءَ بِهِ الْمُرْسَلُونَ؛ فَإِنَّهُ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ،
 صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ).
 قَوْلُهُ: (فَلَا عُذُولٌ.. إلخ)؛ هَذَا مُرْتَبِّبٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ بَيَانٍ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ الرُّسُلُ
 عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هُوَ الْحَقُّ الَّذِي يَحِبُّ اتِّبَاعُهُ، وَلَا يَصِحُّ الْعُدُولُ عَنْهُ، وَقَدْ عُلِّلَ
 بِأَنَّهُ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ^(٢)، يَغْنِي الطَّرِيقَ السَّوِيَّ الْقَاصِدَ الَّذِي لَا عِوَجَ فِيهِ وَلَا انْحِرَافَ.

= حديث أبي موسى الأشعري: فيه جهالة عبدالله بن زبيد الياامي، لم يذكر بجرح ولا تعديل، روى
 عنه الكوفيون، فيكون مجهول حال، والله أعلم.

وأما المرسل: فهو تالف في سنده عبدالرحمن بن إسحاق الواسطي، ضعيف جداً.
 تنبيه: أعلل الدارقطني هذا المرسل وضعفه كما في العلل (٥ / ٢٠١) ثم نقل عن الدارقطني أناس
 تضعيف الحديث بالكلية، وهذا وهم منهم وخطأ، والله أعلم.
 فالخلاصة: أن الحديث صحيح لذاته عن ابن مسعود ويزيده قوة حديث أبي موسى.

(١) يجر لنا ابن القيم رحمه الله الإشكال الذي في هذا الحديث قال: إن كانت الرواية محفوظة هكذا ففيها
 إشكال: فإنه جعل ما أنزله في كتابه، أو علمه أحداً من خلقه، أو استأثر به في علم الغيب عنده قسماً
 لما سمي به نفسه فوجه الكلام أن يقال: سميت به نفسك فأنزلته في كتابك أو علمته أحداً من خلقك
 أو استأثرت به في علم الغيب عنده.

والجواب عن هذا الإشكال: أن (أو) حرف عطف، والمعطوف بها أخص بما قبله، فيكون من باب
 عطف الخاص على العام، فإن ما سمي به نفسه يتناول جميع الأنواع المذكورة بعده، فيكون عطف كل
 جملة منها من باب عطف الخاص على العام.

فإن قيل: المعهود من عطف الخاص على العام أن يكون بالواو دون سائر حروف العطف؟
 قيل: المسوغ لذلك في الواو وهو تخصيص المعطوف بالذكر لمرتبه من بين الجنس، واختصاصه
 بخاصة غيره منه حتى كأنه غيره، أو إرادتين لذكره مرتين باسمه الخاص، وباللفظ العام، وهذا لا
 فرق فيه بين العطف بالواو أو بـ(أو) مع أن في العطف بـ(أو) على العام، فائدة أخرى: وهي بناء
 الكلام على التقسيم والتوزيع كما بنى عليه تماماً، فيقال: سميت به نفسك فيما أنزلته في كتابك وإما
 علمته أحداً من خلقك.

راجع: شفاء العليل لابن القيم (٢/ ٢٧٦).

(٢) الألف واللام هي للمعهد الذهني، وهو أنه طلب الهداية إلى سر معهود قد قام في القلوب معرفته=

وَالصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ لَا يَكُونُ إِلَّا وَاحِدًا؛ مَنْ رَاغَ عَنْهُ أَوْ انْحَرَفَ وَقَعَ فِي طَرِيقِي مِنْ طُرُقِ الصَّلَالِ وَالْجَوْرِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وَالصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ هُوَ طَرِيقُ الْأُمَّةِ الْوَسْطَى، الْوَاقِعُ بَيْنَ طَرَفِي الْإِفْرَاطِ وَالْتَفْرِيطِ، وَهَذَا أَمَرَنَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَعَلَّمَنَا أَنْ نَسْأَلَهُ أَنْ يَهْدِيََنَا هَذَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنَ الصَّلَاةِ؛ أَيُّ: يُلْهِمَنَا وَيُوقِنَّا لِسُلُوكِهِ وَاتِّبَاعِهِ، فَإِنَّهُ صِرَاطُ الَّذِينَ ^(١) أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشَّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ^(٢) وَحَسَنَ أَوْلِيكَ رَفِيقًا.

= والتصدق به، والصراط هنا موصوف، والألف واللام إذا دخلت على موصوف اقتضت أنه أحق بتلك الصفة من غيره.

والصراط: مشتق من صرط الشيء أصرطه إذا بلغته سهلاً.

ويجمع الصراط خمسة أوصاف: (١) أن يكون مستقيماً، (٢) سهلاً، (٣) مسلوكة، (٤) واسعاً، (٥) موصلاً إلى المقصود.

فالعرب لا تسمي الطريق الموعج صراطاً، ولا الصعب ولا المسدود غير الموصل. راجع: بدائع الفوائد (١٦/٢).

(١) نكّر الصراط لأنه ليس في مقام النسبة مع ما تعطيه النسبة الإسنادية إليه، من الفائدة المتجددة الزائدة على الأول فيكون فائدة البدل التوكيد والإشعار بحصول وصف المبدل للمبدل منه، فإنه لما قال: (فإنه الصراط المستقيم صراط الذين) فكان الذهن طلب معرفة ما إذا كان هذا الصراط مختصاً بنا أم سلكه غيرنا عن هداه الله، قال: ﴿مِرْطَ الَّذِينَ أَنْصَتْ﴾.

وأضيف الصراط إلى اسم الموصول المبهم لثلاث فوائد:

(١) إحضار العلم وإشعار الذهن عند سماع هذا.

(٢) إشارة إلى نفي التقليد عن القلب، واستشعار العلم بأن من هُدي إلى الصراط فقد أنعم الله عليه.

(٣) أن السائل للهدى سائلاً إلى جميع تفاصيل الطريق التي سلكها كل من أنعم الله عليهم من النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين. راجع: بدائع الفوائد (٢٦/٢) و(١٧/٢).

(٢) الصدّيقون: هم أفاضل أصحاب النبي ﷺ، والصدّيق المبالغ في الصدق.

الشهداء: قيل: هم الذين استشهدوا في يوم أحد، وقيل: الذين استشهدوا في سبيل الله.

الصالحين: سائر الصحابة رضي الله عنهم. راجع: تفسير البغوي (٣١٦).

وَقَدْ دَخَلَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي سُورَةِ الْإِنْخِلَاصِ الَّتِي تَعْدِلُ تِلْكَ الْقُرْآنَ، حَيْثُ يَقُولُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ (٢) لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝ (٣)﴾ [الإخلاص: ١-٤].

قَوْلُهُ: (وَقَدْ دَخَلَ.. إلخ) شُرُوعٌ فِي إيرادِ النُّصُوصِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِمَا يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ. وَابْتَدَأَ بِتِلْكَ السُّورَةِ الْعَظِيمَةِ؛ لِأَنَّهَا اشْتَمَلَتْ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَا لَمْ يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ غَيْرُهَا، وَهَذَا سُمِّيَتْ سُورَةُ الْإِنْخِلَاصِ^(١)؛ لِتَجْرِيدِهَا التَّوْحِيدَ مِنْ شَوَائِبِ الشَّرِكِ وَالْوَتَنِئَةِ.

رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي (مُسْنَدِهِ)^(٢) عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي سَبَبِ نَزْوِهَا: أَنَّ

(١) قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: اشْتَمَلَتْ عَلَى اسْمَيْنِ يَتَضَمَّنَانِ جَمِيعَ أَوْصَافِ الْكَمَالِ، وَهُمَا الْأَحَدُ وَالصَّمَدُ، فَلِذَا يَدُلُّانِ عَلَى الْأَحَدِيَّةِ فِي الذَّاتِ الْمُقَدَّسَةِ الْمُوصُوفَةِ بِجَمِيعِ أَوْصَافِ الْكَمَالِ. رَاجِعٌ: فَتْحُ الْبَارِي (١٣/٣٧٠).

(٢) قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ قِيلَ: لِأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ الْإِنْخِلَاصَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقِيلَ: لِأَنَّهَا غُلْصَنَةٌ، أَيُّ: أَخْلَصَهَا اللَّهُ لِنَفْسِهِ، فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهَا شَيْئًا مِنَ الْأَحْكَامِ وَلَا شَيْئًا مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ غَيْرِهِ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ.

قَالَ الْفَوْزَانُ: وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا أَخْلَصَتْ فِي صِفَاتِ اللَّهِ، وَلِأَنَّهَا تَخْلُصُ قَارِنَهَا مِنَ الشَّرِكِ. رَاجِعٌ: شَرْحُ الْوَاسِطِيَةِ لِلْفَوْزَانِ (١٧/٢٣).

(٣) جَاءَ هَذَا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، أَبِي بِنِ كَعْبٍ وَجَابِرُ بْنُ عَبَّاسٍ وَأَنَسٌ.

(١) حَدِيثُ أَبِي بِنِ كَعْبٍ: أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٥/١٣٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢/٢٤٠) وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٢/٥٤٠) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١/٩٢) وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي السَّنَةِ (٦٦٣) وَالتَّطَبُّرِيُّ فِي الْجَامِعِ (٢٤/٦٨٧) وَفِي سَنَدِهِ أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ ضَعِيفٌ سَيِّئُ الْخِفَظِ، وَأَبُو سَعِيدٍ الصَّاعِقَانِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ مِيرٍ: ضَعِيفٌ.

(٢) حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: عِنْدَ أَبِي يَعْلَى وَالتَّطَبُّرَانِي فِي الْأَوْسَطِ وَالتَّطَبُّرِيُّ فِي الْجَامِعِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَفِي سَنَدِهِ مَجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ ضَعِيفٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ قَالَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ.

(٣) حَدِيثُ أَنَسٍ: أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ فِي الْعِظْمَةِ وَفِي سَنَدِهِ أَبَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ مَتْرُوكٌ، وَيَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ الضَّحَّاكِ ضَعِيفٌ، وَغَرَابَةُ اللَّفْظِ.

الْمُشْرِكِينَ قَالُوا: يَا مُحَمَّدُ، انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ^(١). فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ. وَقَدْ نَبَتْ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهَا تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ^(٢).

= (٤) حديث ابن عباس عند البيهقي في الأسماء والصفات (٣٨/٢) وفي سنده عبدالله بن عيسى منكر الحديث.

وجاء مرسل عن أبي العالية وعكرمة وأبي وائل، عند الطبري (٢٤/٢٨٧) وعند أبي الشيخ (١/٣٧٥).

وخلاصة الحديث: أنه لا يصح حتى في الشواهد، والله أعلم.

(١) قال الأزهري: وليس معناه أن الله نسباً انتسب إليه، ولكن معناه، نفي النسب عن الله الواحد؛ لأن الأنساب إنما تكون للمخلوقين، والله صفته لم يلد ولداً ينسب إليه ولم يلد له أحد، فينسب إلى والده، ولم يكن له مثل ولا يكون فيشبه به، تعالى الله عن افتراء المفتريين وتقدس عن إلحاد المشركين، وسبحانه عما يقول الظالمون علواً كبيراً. راجع: تهذيب اللغة (٥/١٩٧).

(٢) هذا ما جاء عن أبي سعيد الخدري في صحيح البخاري (٥٠١٥)، وعن أبي الدرداء عند مسلم (٨١١).

وهذه المسألة (أنها تعدل ثلث القرآن) مبنية على أصل وهو أن القرآن هل يتفاضل في نفسه فيكون بعضه أفضل من بعض؟ وهل الصفات تتفاضل؟ والجواب عن الأول: أن هذا لا يتفاضل في نفسه؛ لأنه كله كلام الله، وقال أبو عبدالله الدراج: إن الإجماع قائم عند أهل السنة على امتناع التفاضل.

وذهب جمهور السلف والخلف إلى أن القرآن يتفاضل، والأدلة على صحة قولهم: قال الله تعالى: ﴿تَحْنُ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ أَحْسَنُ الْقَصَصِ﴾ وقولهم: ﴿مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ يَشَاءُ﴾، وقوله: ﴿اللَّهُ زَلَّ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ ومن السنة قوله ﷺ من حديث أنس، وفيه: «ألا أخبرك بأفضل القرآن؟» فتلا: ﴿لَعَنَ اللَّهُ نَبِيَّ أَقْتَنِيكَ ۝﴾ رواه النسائي في عمل اليوم والليلة ص (٤٣٩) وصححه شيخنا الوادعي في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (١/٥٠).

ومن حديث أبي بن كعب: «أي آية في كتاب الله أعظم؟» قال: الله ورسوله أعلم، فرددها مراراً، ثم قال: «آية الكرسي» رواه مسلم في صحيحه (٨١٠).

وأما الإجماع المزعوم فأجاب عنه شيخ الإسلام قال: ظن أن المفاضلة إنما تقع في المخلوقات؛ لا في الصفات قال ما قال، وإلا فلم ينقل عن أحد من السلف والأئمة أنه أنكر فضل كلام الله بعضه على بعض لا في نفسه ولا في لوازمه ومتعلقاته، فضلاً عن أن يكون هذا إجماعاً. اهـ =

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ عَلَى أَقْوَالٍ، أَقْرَبُهَا مَا نَقَلَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ اشْتَمَلَ عَلَى ثَلَاثَةِ مَقَاصِدَ أُسَاسِيَّةٍ: أَوَّلُهَا: الْأَمْرُ وَالتَّوَاهِي الْمُنْتَضَمَةُ لِلْأَحْكَامِ وَالشَّرَائِعِ الْعَمَلِيَّةِ الَّتِي هِيَ مَوْضُوعُ عِلْمِ الْفَقْهِ وَالْأَخْلَاقِ. ثَانِيهَا: الْقِصَصُ وَالْأَخْبَارُ الْمُنْتَضَمَةُ لِأَحْوَالِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعَ أُمَّمِهِمْ، وَأَنْوَاعِ الْهَلَاكِ الَّتِي حَاقَتْ بِالْمُكَذِّبِينَ هُمْ، وَأَحْوَالِ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، وَتَفَاصِيلِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ.

ثَالِثُهَا: عِلْمُ التَّوْحِيدِ، وَمَا يَجِبُ عَلَى الْعِبَادِ مِنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَهَذَا هُوَ أَشْرَفُ الثَّلَاثَةِ^(١).

وَلَمَّا كَانَتْ سُورَةُ الْإِخْلَاصِ قَدْ تَضَمَّنَتْ أَصُولَ هَذَا الْعِلْمِ، وَاشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ إِنْجَمَالًا؛ صَحَّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ.

وَأَمَّا كَيْفَ اشْتَمَلَتْ هَذِهِ السُّورَةُ عَلَى عُلُومِ التَّوْحِيدِ كُلِّهَا، وَتَضَمَّنَتْ الْأَصُولَ الَّتِي هِيَ جَمَاعُ التَّوْحِيدِ الْعِلْمِيِّ الْإِعْتِقَادِيِّ؟ فَتَقُولُ:

=فما معنى التفاضل؟ معناه: أن القرآن وإن كان كله مشترك، فإن الله تكلم به لكن منه ما أخبر عن نفسه، ومنه ما أخبر عن خلقه، ومنه ما أمر به، وهكذا فما تكلم به عن نفسه كسورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١) أعظم مما تكلم به عن العبادات وهكذا فهو يتفاضل باعتبار النسبتين؛ نسبة إلى المتكلم به، ونسبة إلى المتكلم فيه.

والجواب عن الثاني: وهو أن الصفات لا تتفاضل، حتى قال أبو عبدالله المرابط فيمن أثبت التفاضل، فهذا لولا العذر بالجهالة لحكم على قائله بالكفر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وقول من قال: صفات الله لا تتفاضل ونحو ذلك، قول لا دليل عليه، بل هو مورد النزاع... وكما أن أسماؤه وصفاته متنوعة، فهي أيضًا متفاضلة كما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع مع العقل.

راجع: جواب أهل العلم والإيمان (٧١) و(٩٣)، الفتاوى (١٧/٢١٠، ٢١١).

(١) قال شيخ الإسلام: فالإخبار عن الخالق هو التوحيد، وما يتضمنه من أسماؤه وصفاته، قالوا: فهذا الاعتبار تكون ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١) تعدل ثلث القرآن، لما فيها من التوحيد الذي هو ثلث معاني القرآن. راجع: الفتاوى (١١/٢٠٧).

إِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١) دَلَّتْ عَلَى نَفْيِ الشَّرِيكِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ: فِي الذَّاتِ، وَفِي الصِّفَاتِ، وَفِي الْأَفْعَالِ^(٢)؛ كَمَا دَلَّتْ عَلَى تَفَرُّدِهِ سُبْحَانَهُ بِالْعَظَمَةِ وَالْكَمَالِ وَالْمَجْدِ وَالْجَلَالِ وَالْكَبَرِيَاءِ، وَلِهَذَا لَا يُطْلَقُ لَفْظُ ﴿أَحَدٌ﴾^(٣) فِي الْإِنْبَاتِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٤)، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ وَاحِدٍ^(٥).

(١) قال الجامي: نفى الشريك من كل وجه، الشريك في الذات، هو الأحد في ذاته، والشريك في صفاته لا أحد يشارك الله في حقائق صفاته، وفي أفعاله وهو الأحد في أفعاله، ولا أحد يفعل كفعله، وما يحصل من الاشتراك في الصفات، الاشتراك إنما يقع في الاشتراك الكلي، وقبل إضافة صفات الله إلى الله، وقبل إضافة صفات المخلوق إلى المخلوق، تسمى المطلق الكلي الذهني، الذي ليس له وجود إلا في الذهن، أما إذا أضيفت صفات الله إلى الله، وصفات المخلوق إلى المخلوق لا مشاركة بعد ذلك، صفات الله تختص بالله وبالإضافة علم الله وقدرته الله، وسمع الله، وجود الله، ومجيء الله، بعد هذه الإضافة لا يحصل الاشتراك أبداً، بل الله تنزه صفاته تعالى أن يشارك أحد في حقائق صفاته اللاتفة به المختصة به، كما أن الرب سبحانه وتعالى ينزه أن يشارك المخلوق في خصائص صفاته، علم زيد وقدرته خالد وسمع خالد، هذه الصفات بعد إضافتها إلى المخلوق فالله ينزه أن يشارك المخلوق في خصائص صفاته المخلوقة، وهذا يسمى المطلق الكلي، أما إذا أضيفت صفات الله إلى الله، وصفات المخلوق إلى المخلوق فلا مشاركة. اهـ

قلت: لبيان ما ذكره الجامي انظر التدمرية (٢١، ٢٠) وشرح الطحاوية (١/ ٦٣).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: والمقصود أن لفظ الأحد لم يوصف به شيء من الأعيان إلا الله وحده، وإنما يستعمل في غير الله في النفي، قال أهل اللغة: يقول لا أحد في الدار، ولا تقل فيها أحد لهذا لم يحن في القرآن إلا في غير الموجب، كقوله: ﴿فَمَا يَكْرَهُنَّ أَحَدَهُمْ حَتَّى يَبْدَأَ﴾^(٦) وكقوله: ﴿لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنَ الْإِنْسَانِ﴾.

وقال: أدخل اللام في الصمد ولم يدخلها في أحد؛ لأنه ليس في الموجودات ما يسمى (أحدًا) في الإثبات مفردًا غير مضاف إلا الله، بخلاف النفي وما في معناه كالشرط والاستفهام.

قال الأزهرى: لا يوصف شيء بالأحادية غير الله، لا يقل رجل أحد ولا درهم أحد، بل أحد صفة من صفات الله عز وجل، استأثر بها فلا يشركه فيها شيء.

قال الإمام الشافعي: إن أحد لا تنحصر بالنفي، بل تأتي في الإثبات كقوله: ﴿أَوْجَسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَنْ أَلْفَاطٍ﴾ فتكون أغلبية في استعمالها ودلائلها في العموم واضحة.

راجع: الفتاوى (١٧/ ٢٣٧) و(١٧/ ٢٣٥)، تهذيب اللغة للأزهري (٥/ ١٩٧)، تفسير ابن كثير (١٦٣٠) مجلد واحد، أضواء البيان (٩/ ٦١٢).

(٣) والفرق بين (واحد) و(أحد) أن يقال:

وَقَوْلُهُ: ﴿اللَّهُ الصَّكْمُ﴾ (١) قَدْ فَتَرَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ (٢): (السَّيِّدُ الَّذِي كَمَلَ فِي سُودِدِهِ، وَالشَّرِيفُ الَّذِي كَمَلَ فِي شَرَفِهِ (٣)، وَالْعَظِيمُ الَّذِي قَدْ كَمَلَ فِي عَظَمَتِهِ، وَالْحَلِيمُ الَّذِي قَدْ كَمَلَ فِي حِلْمِهِ، وَالْغَنِيُّ الَّذِي قَدْ كَمَلَ فِي غِنَاهُ، وَالْجَبَّارُ الَّذِي قَدْ كَمَلَ فِي جَبَرَوْتِهِ، وَالْعَلِيمُ الَّذِي قَدْ كَمَلَ فِي عِلْمِهِ، وَالْحَكِيمُ الَّذِي قَدْ كَمَلَ فِي حِكْمَتِهِ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ كَمَلَ فِي أَنْوَاعِ الشَّرَفِ وَالسُّودِدِ، وَهُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، هَذِهِ صِفَتُهُ، لَا تَبْغِي إِلَّا لَهُ، لَيْسَ لَهُ كُفٌّ، وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ).

وَقَدْ فَتَرَ الصَّمَدُ أَيْضًا بِأَنَّهُ الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ (٣)، وَبِأَنَّهُ الَّذِي تَضَمُّدُ إِلَيْهِ الْخَلِيقَةُ كُلُّهَا وَتَقْصِدُهُ فِي جَمِيعِ حَاجَاتِهَا وَمُهَمَّاتِهَا (٤).
فَإِنْ ثَبَاتَ الْأَحَدِيَّةُ لِلَّهِ تَضَمَّنَ نَفْيَ الْمُشَارَكَةِ وَالْمِثَالَةِ.

(١) = (١) الأحد بني لنفي ما يذكر معه من العدد، والواحد اسم لفتح العدد.

(٢) = (٢) الأحد يصلح في مواضع الجحود، والواحد في موضع الإثبات.

(٣) = (٣) أن الأحد لا يدخل في الواحد، والواحد يدخل في الأحد.

(٤) = (٤) والواحد لا يمنع المشاركة، والأحد يمنع المشاركة. راجع: تهذيب اللغة (٥/١٩٤)، الفتح (١٣/٣٧٠)، الأضواء (٩/٦٦٢).

(١) = (١) لم يصح عن ابن عباس، وفي سنده ضعف، أخرجه ابن جرير (٢٤/٦٩٢) وأبو الشيخ في العظمة (١/٣٨٣) والبيهقي في الأسماء والصفات (١/١٥٦) وفي سنده كاتب الليث ضعيف، وفيه علي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس.

(٢) = (٢) اسم الشريف ليس من أسماء الله لعدم ثبوت الدليل بذلك، والله أعلم.

(٣) = (٣) جاء عن ابن عباس: هو الصمد الذي لا جوف له، وفي سنده عطية العوفي، وفي سند آخر عبدالله بن ميسرة، وكلاهما ضعيف.

(٤) = (٤) لفظ تفسير ابن عباس: (هو الذي تصمد الأشياء إليه إذا نزل بهم كرب أو بلاء) وفي السند إليه محمد بن موسى الجرشى، ضعفه أبو داود، وعبدالله بن عيسى منكر الحديث، وعزاه إلى ابن عباس ابن كثير وابن تيمية، رواه أبو الشيخ في العظمة (١/٣٨٠).

قال ابن كثير (٤/٧٠٣): قال الحافظ الطبراني: كل هذه صحيحة، وهي صفات ربنا عز وجل وهو الذي يصمد إليه في الحوائج.

قلت: هذا إذا كان قصده من جهة المعنى، أما من جهة وصف الله عز وجل فلا لأنها على التوقيف.

وَأَثْبَاتِ الصِّدْقِ بِكُلِّ مَعَانِيهَا الْمُتَقَدِّمَةِ تَتَضَمَّنُ إِنْثَابَ جَمِيعِ تَفَاصِيلِ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى وَالصِّفَاتِ الْعُلَى، وَهَذَا هُوَ تَوْجِيدُ الْإِنْثَابِ.

وَأَمَّا النَّوعُ الثَّانِي وَهُوَ تَوْجِيدُ التَّزْيِيرِ؛ فَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝﴾ كَمَا يُؤْخَذُ إِجْمَالًا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ أَحَدٌ ۝﴾ أَيُّ: لَمْ يَتَفَرَّغْ عَنْهُ شَيْءٌ، وَلَمْ يَتَفَرَّغْ هُوَ عَنْ شَيْءٍ، وَلَيْسَ لَهُ مُكَافِئٌ وَلَا مُمَائِلٌ وَلَا نَظِيرٌ.

فَانْظُرْ كَيْفَ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ السُّورَةُ تَوْجِيدَ الْإِعْتِقَادِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَمَا يَجِبُ إِنْثَابُهُ لِلرَّبِّ تَعَالَى مِنَ الْأَحَدِيَّةِ الْمُتَأَيِّدَةِ لِطُلُقِ الْمُشَارَكَةِ، وَالصِّدْقِ الْمُثْبِتِ لَهُ جَمِيعِ صِفَاتِ الْكَمَالِ الَّذِي لَا يَلْحَقُهُ نَقْصٌ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَنَفْسِي الْوَلَدِ وَالْوَالِدِ الَّذِي هُوَ مِنْ لَوَائِمِ غِنَاهُ وَصِدْقِيَّتِهِ وَأَحَدِيَّتِهِ، ثُمَّ نَفْيِ الْكُفْءِ الْمُتَضَمِّنِ لِنَفْسِي التَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ وَالنَّظِيرِ، فَحَقُّ لِسُورَةٍ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْمَعَارِفَ كُلَّهَا أَنْ تُعْدَلَ ثُلُثُ الْقُرْآنِ.

وَمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي أَعْظَمِ آيَةٍ فِي كِتَابِهِ؛ حَيْثُ يَقُولُ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ۝﴾ [البقرة: ٢٥٥].

رَوَى مُسْلِمٌ فِي (صَحِيحِهِ) عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُ: «أَيُّ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَكْبَرُ؟» قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْبَرُ، فَرَدَّدَهَا مِرَارًا، ثُمَّ قَالَ أَبِي: آيَةُ الْكُرْسِيِّ، فَوَضَعَ النَّبِيُّ يَدَهُ عَلَى كَتِفَيْهِ، وَقَالَ: «لِيَهْنِكَ هَذَا الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ»^(١)، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْ أَحْمَدَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ هَذَا لِسَانًا وَشَفَقَتَيْنِ تُقَدِّسُ الْمَلِكُ عِنْدَ سَاقِ الْعَرْشِ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٨١٠) (٥٥٦/١) باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي، ورواه أبو داود (١٤٦٠) والحاكم (٣٠٤/٣) من طريق عبد الله بن رباح عن أبي بن كعب به.

(٢) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده (١٤١/٥) والبيهقي في الشعب (٢٣٨٦) وعبد بن حميد في المنتخب (١٧٨) والطيالسي (١٩٢٠) والذهبي في العلو، وقد صححه الشيخ الألباني في مختصر العلو (٩٣).

وَلَا غَرَوْ، فَقَدْ اشْتَمَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الْعَظِيمَةُ مِنْ أَسْمَاءِ الرَّبِّ وَصِفَاتِهِ عَلَى مَا لَمْ تَشْتَمِلْ عَلَيْهِ آيَةٌ أُخْرَى.

فَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ فِيهَا عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ الْمُتَوَحِّدُ فِي إِلَهِيَّتِهِ، الَّذِي لَا تَتَّبِعِي الْعِبَادَةَ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا وَسَائِرِ صُورِهَا إِلَّا لَهُ.

ثُمَّ أَرَدَفَ قَضِيَّةَ التَّوْحِيدِ بِمَا يَشْهَدُ لَهَا مِنْ ذِكْرِ خَصَائِصِهِ وَصِفَاتِهِ الْكَامِلَةِ، فَذَكَرَ أَنَّهُ الْحَيُّ الَّذِي لَهُ كَمَالُ الْحَيَاةِ؛ لِأَنَّ حَيَاتَهُ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ، فَهِيَ أَرْزِلَةٌ أَبَدِيَّةٌ، وَكَمَالُ حَيَاتِهِ يَسْتَلْزِمُ ثُبُوتَ جَمِيعِ صِفَاتِ الْكَمَالِ الدَّائِيَّةِ لَهُ، مِنْ الْعِزَّةِ وَالْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْإِرَادَةَ وَالْمَشِيئَةَ وَغَيْرِهَا؛ إِذْ لَا يَتَخَلَّفُ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا لِنَقْصٍ فِي الْحَيَاةِ، فَالْكَمَالُ فِي الْحَيَاةِ يَتَّبِعُهُ الْكَمَالُ فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ الْلَازِمَةِ لِلْحَيِّ.

ثُمَّ قَرَنَ ذَلِكَ بِاسْمِهِ الْقَيُّومِ^(١)، وَمَعْنَاهُ الَّذِي قَامَ بِنَفْسِهِ، وَاسْتَغْنَى عَنْ جَمِيعِ خَلْقِهِ غِنًى مُطْلَقًا، لَا تَشْوِيهِ شَيْئُهُ حَاجَةً أَضْلًا؛ لِأَنَّهُ غِنَى ذَاتِيٍّ، وَبِهِ قَامَتِ الْمَوْجُودَاتُ كُلُّهَا، فَفِيهِ قَيِّرَةٌ إِلَيْهِ فَقَرَأَ ذَاتِيًّا، بِحَيْثُ لَا تَسْتَغْنِي عَنْهُ لَحْظَةً، فَهُوَ الَّذِي ابْتَدَأَ إِيجَادَهَا عَلَى هَذَا النُّحْوِ مِنَ الْإِحْكَامِ وَالْإِتْقَانِ، وَهُوَ الَّذِي يُدَبِّرُ أُمُورَهَا، وَيُمِدُّهَا بِكُلِّ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي بَقَائِهَا، وَفِي بُلُوغِ الْكَمَالِ الَّذِي قَدَرَهُ لَهَا.

= قال الجامي: الله أعلم بالمراد، ثبتته على ظاهره.

(١) والحي والقيوم اسمان لله تعالى، دل عليها الكتاب والسنة، ومن السنة حديث أنس رضي الله عنه عند النسائي في عمل اليوم والليلة (٣٩٧) وفيه: «يا حي يا قيوم» وصححه شيخنا الوادعي رحمه الله في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين، وقال هذا حديث صحيح. قال ابن القيم في النونية:

وهذا ومن أوصافه القيوم	والقيوم في أوصافه أَمْرَانِ
أحدهما القيوم قام بنفسه	والكون قام به هما الأمران
والأول استغناؤه عن غيره	والفقر من كل إليه الشأن
والوصف بالقيوم ذو شأن كذا	موصوفه أيضًا عظم الشأن

راجع: شرح النونية لأحمد بن عيسى (١/١٠٢).

فَهَذَا الْإِسْمُ مُتَّصِنٌ لِجَمِيعِ صِفَاتِ الْكَمَالِ الْفِعْلِيَّةِ، كَمَا أَنَّ اسْمَهُ الْحَيُّ مُتَّصِنٌ لِجَمِيعِ صِفَاتِ الْكَمَالِ الدَّائِيَّةِ، وَهَذَا وَرَدَ أَنَّ الْحَيَّ الْقَيُّومَ هُمَا اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمِ الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ^(١).

ثُمَّ أَعْقَبَ ذَلِكَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى كَمَالِ حَيَاتِهِ وَقَيُّومِيَّتِهِ، فَقَالَ: ﴿لَا تَأْخُذْهُ﴾ أي: لَا تَغْلِيهِ سِنَّةٌ؛ أي: تُعَاسُ ﴿وَلَا نَوْمٌ﴾^(٢)؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُتَابِي الْقَيُّومِيَّةَ؛ إِذِ النَّوْمُ أَخُو الْمَوْتِ^(٣)،

(١) هذا المسألة ترجع إلى من أثبت التفضيل في الأسماء والصفات، وهم جمهور العلماء، وقال أبو جعفر الطبري والأشعري وابن حبان البستي والباقلاني ونسب إلى الإمام مالك أنه لا تفاضل، ثم الجمهور اختلفوا هل اسم الله الأعظم معلوم أو غير معلوم؟ فمن قال: معلوم اختلفت آراؤهم في تعيينه، فمنهم من قال هو: (الله) وقيل: (الرحمن) وقيل: (الحي القيوم)، وقيل: (الحنان المنان بديع السماوات والأرض، ذو الجلال والإكرام الحي القيوم) وقيل: (الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد) وقيل: غير معلوم، وهو ما استأثر الله به عنده في علم الغيب عنده.

أما من جعله (الحي القيوم) استدلل بحديث أبي أمامة رضي الله عنه عند ابن ماجه (٣٨٥٦) والطبراني الكبير (٥٢/٣) والحاكم (٥٠٥/١) والبيهقي في الأسماء والصفات (٥٩/١) وهو حديث حسن. وأما من جعله (المنان بديع السماوات...) فقد استدلل بحديث أنس رضي الله عنه، عند النسائي (٥٢/٣) وابن حبان (٢٣٨٢) وصححه شيخنا الوادعي في تحقيقه على تفسير ابن كثير (٥٦٥/١) وفي الصحيح المسند (١١٥/١).

وأما من جعله (الأحد الصمد) استدلل بحديث بريدة بن الحصيب. وهكذا اختلف العلماء، فقال شيخ الإسلام: إن الحي الاسم الأعظم، فالحي مستلزم لجميع الصفات وهو أصلها، ولهذا كانت أعظم آية في كتاب الله: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ ما من حي إلا وهو شاعر مريد.

قلت: وهذا الاختلاف يدل على أن الاسم الأعظم هو كل اسم عظم فيه الرب عز وجل، وهذا ما اختاره العلامة ابن باز رحمه الله.

راجع: الفتاوى الكبرى (٣١١/١٨)، أحكام القرآن لابن العربي (٧٩٨/٢)، الفتح (٢٢٤/١١). (٢) جاء عند مسلم في صحيحه (١٦/٣) رقم (٢٩٣) عن أبي موسى أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ اللَّهُ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفَضُ الْقَسْطَ وَيَرْفَعُهُ».

(٣) جاء هذا بنحوه عن جابر رضي الله عنه، واختلف في وصله وإرساله، ومن أرسله أقوى ممن وصله، وقد يصح الإرسال والوصل على الوجهين، كما رجحه العلامة الألباني رحمه الله في الصحيحة (٧٤/٣). =

وَلِهَذَا كَانَ أَهْلُ الْجَنَّةِ لَا يَنَامُونَ.

ثُمَّ ذَكَرَ عُمُومَ مُلْكِهِ لِجَمِيعِ الْعَوَالِمِ الْعُلُويَّةِ وَالسُّفْلِيَّةِ، وَأَنَّهَا جَمِيعًا تَحْتَ قَهْرِهِ وَسُلْطَانِهِ، فَقَالَ: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾. ثُمَّ أَرَدَفَ ذَلِكَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى تَمَامِ مُلْكِهِ، وَهُوَ أَنَّ الشَّفَاعَةَ ^(١) كُلَّهَا لَهُ، فَلَا يَشْفَعُ عِنْدَهُ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

وَقَدْ تَضَمَّنَ هَذَا النَّفْيُ وَالْإِسْتِنَاءُ أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: إِبْثَابُ الشَّفَاعَةِ الصَّحِيحَةِ، وَهِيَ أَنَّهَا تَقَعُ بِإِذْنِهِ سُبْحَانَهُ لِيَنْرَضَى قَوْلُهُ وَعَمَلُهُ.

وَالثَّانِي: إِبْطَالُ الشَّفَاعَةِ الشَّرِكِيَّةِ الَّتِي كَانَ يَعْتَقِدُهَا الْمُشْرِكُونَ لِأَصْنَامِهِمْ، وَهِيَ أَنَّهَا تَشْفَعُ لَهُمْ بِغَيْرِ إِذْنِ اللَّهِ وَرِضَاهُ.

ثُمَّ ذَكَرَ سَعَةَ عِلْمِهِ وَإِحَاطَتَهُ، وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْأُمُورِ الْمُسْتَقْبَلَةِ وَالْمَاضِيَةِ.

وَأَمَّا الْخَلْقُ فَإِنَّهُمْ لَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ قِيلَ: يَغْنِي مِنْ مَعْلُومِهِ، وَقِيلَ: مِنْ عِلْمِ أَشْرَائِهِ وَصِفَاتِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يُعْلِمَهُمْ إِيَّاهُ عَلَى أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ، أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ طُرُقِ الْبَحْثِ وَالنَّظَرِ وَالِاسْتِنْتَاجِ وَالتَّجَرُّبَةِ ^(٢).

= وجاء أيضًا عن عبدالله بن أبي أوفى، وفي سنده متروك نفع بن الحارث.

(١) الكلام على الشفاعة سيأتي إن شاء الله في أواخر الكتاب مع أقسامها وشروطها وغير ذلك.

(٢) هذه الألفاظ تدل على تضلع المراس في الفلسفة والمنطق، كما قاله تلميذه العلامة الجامي رحمه الله جميعًا.

فالباحث: هو التفحص والتفتيش، واصطلاحًا: إثبات النسبة الإيجابية أو السلبية بين الشيئين بطرق الاستدلال.

والنظر: هو التفكير في حال المنظور، فيؤدي إلى اعتقاد أو علم أو ظن.

والاستنتاج: هو نتيجة البحث الظنية.

والتجربة: إجراء النظر على جهة التطبيق العملي.

ثُمَّ ذَكَرَ مَا يَدُلُّ عَلَى عَظِيمِ مُلْكِهِ، وَوَاسِعِ سُلْطَانِهِ، فَأَخْبَرَ أَنَّ كُرْسِيَّهُ قَدْ وَسِعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ جَمِيعًا.

وَالصَّحِيحُ فِي الْكُرْسِيِّ أَنَّهُ غَيْرُ الْعَرْشِ، وَأَنَّهُ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ^(١)، وَأَنَّهُ فِي الْعَرْشِ كَخَلْقِهِ مُلْقَاةً فِي فَلَاةٍ^(٢).

= راجع: التعريفات للجرجاني (٦١)، الكليات (٢٤٥)، البرهان (١٢٦/١)، التلخيص

(١٢٨/١)، البحر المحيط (٤٤/١)، شرح الورقات للمهاري (١٠٢).

(١) جاء عن عبد الله بن مسعود، وفي سنده السدي وفي حديثه تلقى، رواه البيهقي (١٩٥/١).

وجاء عن أبي هريرة، وفي سنده الحكم بن ظهير متروك.

وجاء عن أبي ذر وفي سنده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم متروك، رواه أبو الشيخ في العظمة

(٥٨٧/٢) وابن جرير (١٠/٣) وفيه أيضًا إرسال كما قال الذهبي.

وجاء عن أبي موسى وفيه انقطاع بين عمارة وبين أبي موسى ولم يدره.

وجاء عن ابن عباس مرفوعًا وهو شاذ؛ خالف شجاع بن مخلد جمعًا من الأئمة كوكيع، وابن مهدي

وأبي مسلم الكجي، وأحمد بن منصور الرمادي، ولذا حكم الحفاظ على رواية شجاع بن مخلد بالغلط

والشدوذ، وصوبوا رواية الوقف.

حديث ابن عباس رواه ابن مندة في الرد على الجهمية (٤٥/٤٤) والخطيب البغدادي في تاريخه

(٢١٥/٩) والضياء في المختارة (٢٥٢/٢) وابن الجوزي في العلل المتناهية (٦/١) والدارقطني في

الصفات (٣٦) والطبراني (٣٩/١٢) رقم (١٢٤٠٤) والمهروي في الأربعين (١٢٥) وأبو الشيخ

(٥٨٢/٢) رقم (٢١٦) وابن أبي حاتم في تفسيره (١٤٠٦/٣) وعبدالرزاق في تفسيره (٢٥١/٢).

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٢٣/٦) وقال: رجاله رجال الصحيح. اهـ. أي الموقوف. وقال

الذهبي أيضًا في العلوص (٦٠): رواه ثقات. وقال الشيخ الألباني: رواه كلهم ثقات، فإذا ثبت

هذا الأثر فهو له حكم الرفع؛ لأنه من الأمور الغيبية، ويدل على المسألة المعروفة عند أهل السنة أن

الكرسي غير العرش، قال جمهور السلف والخلف.

وتفلسف بعض الناس في هذه المسألة فقال: إن الكرسي هو العرش، وهذا قول مخالف للأدلة، وهذه

المسألة حق لما أن لا تذكر لأنه:

ليس كل خلاف جاء معتبرًا إلا خلافاً له حظ من النظر

وهذا القول ليس له حظ من النظر.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب العرش ص (٧٧) وابن جرير (١٠/٣) وأبو الشيخ في العظمة

(٥٧٨/٢) والبيهقي (١٤٨/٢) كلهم عن أبي ذر رضي الله عنه، وفي سنده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم =

وَأَمَّا مَا أوردَهُ ابنُ كثيرٍ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ فِي تَفْسِيرِ الْكُرْسِيِّ بِالْعِلْمِ^(١)؛ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ.
ثُمَّ أَخْبَرَ سُبْحَانَهُ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ عَظِيمِ قُدْرَتِهِ وَكَمَالِ قُوَّتِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا يُؤَدُّهُ
حِفْظُهُمْ﴾؛ أَي: السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ.
وَفَسَّرَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ ﴿يُؤَدُّهُ﴾ بِ: (يُنْقِلُهُ وَيُنْزِلُهُ)، وَهُوَ مِنْ آدَهُ الْأَمْرُ: إِذَا نُقِلَ
عَلَيْهِ.

ثُمَّ وَصَفَ نَفْسَهُ سُبْحَانَهُ فِي خِتَامِ تِلْكَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ بِهَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ الْجَلِيلَيْنِ؛
وَهُمَا: ﴿الْعَلِيُّ﴾، وَ ﴿الْعَظِيمُ﴾^(٢).

فَالْعَلِيُّ: هُوَ الَّذِي لَهُ الْعُلُوُّ الْمَطْلُوقُ^(٣) مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ: عُلُوُّ الذَّاتِ: وَكَوْنُهُ فَوْقَ

= متروك، وسنده عند البيهقي فيه إبراهيم بن هشام كذاب، ويحيى بن سعد، يروي المقلوبات
والملزوقات لا يحتج به إذا انفرد.

وجاء في حديث أبي موسى وتقدم عند قوله: (الكُرسى موضع القدمين) عدم صحتها.
وأما الموقوف عن أبي موسى فقد أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٣٠٢/١) وابن جرير
(٣٩٨/٥) وابن أبي شيبه في العرش (٦٠) وابن مندة في الرد على الجهمية (٤٥) وأبو الشيخ
(٦٢٧/٢) والذهبي في العلوص (٨٤).

وجاء عن مجاهد موقوفاً، رواه ابن أبي شيبه في العرش (٧٨) وعبد الله بن أحمد في السنة (٢٤٧/١)
وأبو الشيخ (٦٢٥/٢) والبيهقي (١٤٩/٢)، قال الحافظ في الفتح (٤١١/١٣): أخرجه سعيد بن
منصور بسند صحيح.

(١) هذا تفسير الجهمية، كما نقله ابن تيمية عن أبي نعيم في الحموية الكبرى، وقال ابن أبي العز: وقيل
كرسيه علمه، ونسب إلى ابن عباس، ومن قال غير ذلك فليس له دليل إلا مجرد الظن، والظاهر أنه
من جراب الكلام المذموم.

راجع: الفتوى الحموية الكبرى (١٠)، شرح العقيدة الطحاوية (٣٧١/٢).

(٢) العلو: مادة (العين واللام وحرف العلة) تدل على السمو والارتفاع.

قال الخليل بن أحمد: هو العلي الأعلى المتعال ذو العلا والعلو.

قال ابن القيم في التوبة:

وهو العلي فكل أنواع العلو له ثابتة له بلا نكران

تنبيه: قال المراس: ثم وصف نفسه سبحانه في ختام تلك الآية الكريمة بهذين الوصفين وهما (العلي
المعظم).

جميع المخلوقات مستوية على عرشه^(١).

وَعُلُوُّ الْقَدْرِ: إِذْ كَانَ لَهُ كُلُّ صِفَةٍ كِبَالٍ، وَلَهُ مِنْ تِلْكَ الصِّفَةِ أَعْلَاهَا وَغَايَتُهَا.

وَعُلُوُّ الْقَهْرِ: إِذْ كَانَ هُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْحَكِيمُ^(٢).

وَأَمَّا الْعَظِيمُ فَمَعْنَاهُ الْمَوْصُوفُ بِالْعَظَمَةِ، الَّذِي لَا شَيْءَ أَعْظَمُ مِنْهُ، وَلَا أَجَلُ، وَلَا أَكْبَرُ، وَلَهُ سُبْحَانَهُ التَّعْظِيمُ الْكَامِلُ فِي قُلُوبِ أَنْبِيَائِهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَأَصْفِيَائِهِ^(٣).

= لو عبر المراس (ثم سمي نفسه) بهذين الاسمين لكان أصوب؛ لأنها أولاً اسمان، ثم الأسماء هي المتضمنة لصفات الله، وليس العكس في الاشتقاق الشرعي، فتأمل. راجع: معجم مقاييس اللغة (١١٢/٤)، الاشتقاق للزجاجي (١٠٨).

(١) هذا النوع من العلو وقع فيه الخلاف بين الفرق: فالجهمية والمعتزلة والفلاسفة والقرامطة، يقولون: إن الله ليس فوق العالم ولا فوق العرش، والحلولية يقولون: إن الله بذاته في كل مكان. وذهبت طائفة من الأشاعرة والصوفية وغيرهم يقولون: إن الله بذاته فوق العالم، وهو قول أهل السنة والجماعة: إنه فوق سواهاته، مستوي على عرشه، بائن من خلقه، كما دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع الأمة، وأثبت العقل الصريح الموافق للنقل الصحيح، كما أن الفطرة دالة على العلو لله عز وجل. راجع: العقل والنقل (١٢/٦)، الفتاوى (١٢١/٥)، الصواعق المرسلة (١٢٧٩/٤)، اجتماع الجيوش الإسلامية (٣٣١)، نقض التأسيس (٤٤٧/٢)، التمهيد لابن عبد البر (١٣٤/٧)، الرد على الجهمية للدارمي (٣٧).

(٢) هذان النوعان (علو القدر وعلو القهر) متفق عليهما بين أهل الفرق حتى الجهمية، قال ابن القيم رحمه الله: الجهمية المعطلة معترفون بوصفه تعالى بعلو القهر وعلو القدر، وإن ذلك كمال لا نقص، وأنه من لوازم ذاته، ورد عليهم: ما أثبت به هذين النوعين من العلو والفوقية هو بعينه حجة خصومكم عليكم في إثبات علو الذات له سبحانه، وما نفيت به علو الذات يلزمكم أن تنفوا به ذينك الوجهين من العلو، فأحد الأمرين لازم لكم ولا بد؛ إما أن تثبتوا له سبحانه العلو المطلق من كل وجه ذاتاً وقهراً وقدراً، وإما أن تنفوا ذلك كله. راجع: مختصر الصواعق المرسلة (١٦٩/١).

(٣) قال ابن الأثير: العظيم هو الذي جاوز قدره وجل عن حدود العقول حتى لا تتصور الإحاطة بكنهه وحقيقته.

وقال الأزهري: ومن صفات الله عز وجل (العلي العظيم) ويسبح العبد ربه فيقول: سبحان ربي العظيم وعظمة الله لا تكيف ولا تحد ولا تمثل بشيء.

وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (٢)

[الحديد: ٣].

قَوْلُهُ: (هُوَ الْأَوَّلُ) الْجُمْلَةُ هُنَا جَاءَتْ مُعَرِّفَةً الطَّرْفَيْنِ؛ فَهِيَ تُفِيدُ اخْتِصَاصَهُ سُبْحَانَهُ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْأَرْبَعَةِ وَمَعَانِيهَا عَلَى مَا يَلِيْقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ، فَلَا يَنْبُتُ لغيرِهِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ.

وَقَدْ اضْطَرَبَتْ عِبَارَاتُ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، وَلَا دَاعِيَ هَلِ هَذِهِ التَّفْسِيرَاتُ بَعْدَ مَا وَرَدَ تَفْسِيرُهَا عَنِ الْمُعْصُومِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ فِي (صَحِيحِهِ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ: «اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، وَرَبَّ الْأَرْضِ، رَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، قَالِقِ الْحَبِّ وَالنَّوَى، مُنْزِلَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ؛ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ ذِي شَرٍّ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ، أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، أَفْضِرْ عَنِّي الدِّينَ وَأَغْنِنِي مِنَ الْفَقْرِ».

فَهَذَا تَفْسِيرٌ وَاضِحٌ جَامِعٌ يَدُلُّ عَلَى كَمَالِ عَظَمَتِهِ سُبْحَانَهُ، وَأَنَّهُ مُحِيطٌ بِالْأَشْيَاءِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

فَالْأَوَّلُ وَالْآخِرُ: بَيَانٌ لِإِحَاطَتِهِ الزَّمَانِيَّةِ.

وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ: بَيَانٌ لِإِحَاطَتِهِ الْمَكَانِيَّةِ.

كَمَا أَنَّ اسْمَهُ «الظَّاهِرُ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الْعَالِي فَوْقَ جَمِيعِ خَلْقِهِ، فَلَا شَيْءَ مِنْهَا فَوْقَهُ.

فَمَدَارُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى الْإِحَاطَةِ^(١)، فَأَحَاطَتْ أَوَّلِيَّتُهُ وَآخِرِيَّتُهُ بِالْأَوَّلِ

= راجع: النهاية لابن الأثير (٢/٢٥٩)، تفسير الأسماء للزجاج (٤٦)، شأن الدعاء (٦٤)، الاعتقاد (٥٨)، تهذيب الأسماء واللغة (٢/٣٠٣).

(١) وبمعنى ما ذكره الشارح ذكر ابن القيم في طريق المهجرتين، وقد فرسها كثير من العلماء بمعاني متقاربة كابن الأثير والبيهقي والزجاج والزرجاني وابن الجوزي وابن جرير، وابن مندة، وغيرهم.

راجع: طريق المهجرتين (٢٤)، جامع الأصول (٤/١٨١)، جامع البيان (٢٣/١٦٨)، زاد المسير (٨/١٦١)، الاعتقاد (٦٣)، تفسير الأسماء للزجاج (٢٠٤)، تحفة الأحوذى (٩/٤٨٧).

وَالْأَوَّخِرِ، وَأَخَاطَتْ ظَاهِرِيَّتَهُ وَبَاطِنِيَّتَهُ بِكُلِّ ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ.

فَاسْمُهُ الْأَوَّلُ: دَالٌّ عَلَى قَدَمِهِ وَأَزْلِيَّتِهِ.

وَاسْمُهُ الْآخِرُ: دَالٌّ عَلَى بَقَائِهِ وَأَبَدِيَّتِهِ.

وَاسْمُهُ الظَّاهِرُ: دَالٌّ عَلَى عُلوِّهِ وَعَظَمَتِهِ.

وَاسْمُهُ الْبَاطِنُ: دَالٌّ عَلَى قُرْبِهِ وَمَعِيَّتِهِ.

ثُمَّ حُجِّمَتِ الْآيَةُ بِمَا يُفِيدُ إِحَاطَةَ عَلَيْهِ بِكُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْأُمُورِ الْمَاضِيَةِ وَالْحَاضِرَةِ وَالْمُسْتَقْبَلَةِ، وَمِنَ الْعَالَمِ الْعُلُويِّ وَالسُّفْلِيِّ، وَمِنَ الْوَاجِبَاتِ وَالْجَائِزَاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ^(١)، فَلَا يَغِيبُ عَنْ عَلَيْهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ.

فَالْآيَةُ كُلُّهَا فِي شَأْنِ إِحَاطَةِ الرَّبِّ شُبْحَانَهُ بِجَمِيعِ خَلْقِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَأَنَّ الْعَوَالِمَ كُلُّهَا فِي قَبْضَةِ يَدِهِ كَحَرْدَلَةٍ فِي يَدِ الْعَبْدِ، لَا يَقُوتهُ مِنْهَا شَيْءٌ، وَإِنَّمَا أَتَى بَيْنَ هَذِهِ الصِّفَاتِ بِالْوَاوِ مَعَ أَنَّهَا جَارِيَةٌ عَلَى مَوْصُوفٍ وَاحِدٍ؛ لِزِيَادَةِ التَّقْرِيرِ وَالتَّأْكِيدِ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ تَقْتَضِي تَحْقِيقَ الْوَصْفِ الْمُتَقَدِّمِ وَتَقْرِيرَهُ، وَحَسُنَ ذَلِكَ لِمَجِيئِهَا بَيْنَ أَوْصَافٍ مُتَقَابِلَةٍ قَدْ يَسْبِقُ إِلَى الْوَهْمِ اسْتِنْعَادُ الْإِتِّصَالِ بِهَا جَمِيعًا؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَةَ تُنَافِي الْآخِرِيَّةَ فِي الظَّاهِرِ، وَكَذَلِكَ الظَّاهِرِيَّةُ وَالْبَاطِنِيَّةُ، فَاذْدَفَعَ تَوْهَمَ الْإِنْكَارِ بِذَلِكَ التَّأْكِيدَ.

وَقَوْلُهُ شُبْحَانَهُ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْوَحْدِ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨].

قَوْلُهُ: (وَتَوَكَّلْ)^(٢).. إلخ؛ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مِنَ الْآيَاتِ سَاقَهَا الْمُؤَلِّفُ لِإثْبَاتِ بَعْضِ

(١) وهذا التعبير من الشارح يؤكد تخصصه في علم الفلسفة والمنطق، كما قال الجامي.

ومعنى الواجبات: أي بها يجب أن تنصف به إلا أن المقدسة التي لها الكمال المطلق.

والجائزات: ما يجوز في حقه تعالى، ويمكن وجودها وعدمها بما تقتضي حكمته.

والمستحيلات: الممتنعات؛ فإن الله يعلم ما يمتنع وما لا يمتنع وما يترتب عليها لو امتنعت أو وجدت.

راجع: شرح النونية للهراس (٤٥٨).

(٢) التوكل هو من أرفع أنواع العبادة القلبية، قال الله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ وقال

النبي ﷺ: «لو أنكم توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خفافاً وتعود بظاناً»، =

الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتِ.

فَالْآيَةُ الْأُولَى فِيهَا إِنْثَاتُ اسْمِهِ الْحَيِّ^(١)، كَمَا تَضَمَّنَتْ سَلْبَ الْمَوْتِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْحَيَاةِ عَنْهُ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ حَيٌّ بِحَيَاةٍ هِيَ صِفَةٌ لَهُ لَا زِمَةٌ لِدَازِيهِ، فَلَا يَغْرُضُ لَهَا مَوْتُ وَلَا زَوَالٌ أَضَلًا، وَأَنَّ حَيَاتَهُ أَكْمَلَ حَيَاةٍ وَأَتَمَّهَا، فَيَسْتَلْزِمُ ثُبُوتَهَا لَهُ ثُبُوتُ كُلِّ كَمَالٍ يُضَادُّ نَفْيَهُ كَمَالُ الْحَيَاةِ.

وَأَمَّا الْآيَاتُ الْبَاقِيَةُ؛ فَفِيهَا إِنْثَاتُ صِفَةِ الْعِلْمِ وَمَا اشْتَقَّ مِنْهَا؛ تَكُونُهُ عَلَيْهِمَا، وَيَعْلَمُ، وَأَخَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا.. إلخ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾^(٢) [التحريم: ٢]، ﴿وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾^(٣) [سبا: ١]، ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ [سبا: ٢]،

= حقيقة التوكل الاعتماد الكلي على الله عز وجل، كما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم إذا سقط على أحدهم سوطه لم يقل لأخيه أعطينيه، فالتوكل: هو الاعتماد على الله في جلب منفعة أو دفع مضرة، قال سعيد بن جبير: التوكل على الله جماع الإيمان.

وإذا اعتمد الإنسان على غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله واعتقد بالتوكل عليه النفع والضرر فقد أشرك شركًا أكبر مخرج من الملة، فإذا لم يعتقد الشخص أن المتوكل عليه ينفع أو يضر فهذا لا يصل إلى حد الشرك الأكبر.

وهنا التوكل جائز وبمعنى الوكالة وهي جائز بالإجماع.

راجع: معارج القبول (٢/ ٤٤٥)، فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (٤٢٥)، الإجماع لابن المنذر رقم (٧٥٦) المغني لابن قدامة (٥/ ٨٧)، المجموع للنووي (٣/ ١٢٨)، شرح السنة للبغوي (٤/ ٣٦٤). قال ابن كثير رحمه الله في تفسير قول الله: ﴿وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾^(٤) [الأنفال: ٢]: أي: لا يرجون سواه، ولا يقصدون إلا إياه، ولا يلوذون إلا بجنابه، ولا يطلبون الحوائج إلا منه، ولا يرغبون إلا إليه، يعلمون أنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

(١) قال الخطابي: الحي في صفة الله سبحانه هو الذي لم يزل موجودًا وبالحياة موصوفًا، لم تحدث له الحياة بعد الموت ولا يعترضه الموت بعد الحياة، وسائر الأحياء يعترضهم الموت وقال البيهقي: هو الذي لم يزل موجودًا والموصوف بالحياة الكاملة الأبدية، التي لا يخلفها موت ولا فناء؛ لأنها ذاتية له سبحانه.

راجع: الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٦٣)، الاعتقاد للبيهقي (٦٢)، شرح التوبة (٢/ ١٠٣).

﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ رَدَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتٍ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ (الأنعام: ٥٩) وَقَوْلُهُ: ﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾ [فاطر: ١١]، وَقَوْلُهُ: ﴿ لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ (الطلاق: ١٢).

وَالْعِلْمُ صِفَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِهَا يُدْرِكُ جَمِيعُ الْمَعْلُومَاتِ عَلَى مَا هِيَ بِهِ^(١)، فَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْهَا شَيْءٌ؛ كَمَا قَدَّمْنَا.

وَفِيهَا إِبْتِاثُ اسْمِهِ الْحَكِيمِ^(٢)، وَهُوَ مَاخُودٌ مِنَ الْحِكْمَةِ^(٣)، وَمَعْنَاهُ: الَّذِي لَا يَقُولُ

(١) أخذ الشارح هذا الحد من تعريف أهل الأهواء للعلم، فقيل: هو إدراك المعلوم على ما هو به، وقيل: لا حد للعلم للعسرة، وقيل: غير ذلك.

وتعريف الحراس للعلم عليه بعض النقد، فمن ذلك:

(١) أن المعلوم ما وقع عليه العلم فيلزم من علمه تحصيل حاصل.

(٢) يلزم من هذا التعريف الدوران؛ لأن المعلوم متوقف على العلم لأنه مشتق منه، والمشتق لا يعرف إلا بمعرفة المشتق منه.

(٣) أن قولهم: (على ما هي عليه) لا حاجة إليها؛ لأن الإدراك لا يكون إلا كذلك.

راجع: البرهان (١/ ١١٩)، المحصول (١٧٣)، العدة (١/ ٧٦)، التمهيد (١/ ٣٦)، شرح اللمع

(١/ ١١٦)، المستصفى (١/ ٢٥)، كشف الأسرار (١/ ٧)، شرح الكوكب المنير (١/ ٦٠)، البحر

المحيط (١/ ٥٣)، شرح مختصر الروضة (٢/ ١٥٤)، الإرشاد للشوكاني (٣٣).

(٢) وثبت هذا الاسم من السنة، كما جاء عن سعد بن أبي وقاص عند مسلم (٢٦٩٦) وفيه: «سبحان

الله رب العالمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم». قال الزجاج: فيحكم بمعنى محكم، والله

تعالى محكم للأشياء، متقن لها.

راجع: تفسير الزجاج (٥٢)، الاشتقاق (٦٠)، الاعتقاد (٦٠).

(٣) الله سبحانه وتعالى حكيم وأفعاله في غاية الإحكام والإتقان فهو يضع الشيء في موضعه اللائق به،

كما أنه سبحانه فاعل بالإرادة والاختيار، ولا يتنازع في ذلك أحد من المسلمين، ومذهب السلف من

أهل السنة والجماعة أن الله تعالى حكيم، ولا يخلو فعل من أفعاله عن حكمة وغاية حميدة، وأفعاله

تعالى معللة بالحكم والمصالح.

والحكمة مقصودة له تعالى يفعل لأجلها لأنه يجيها، ويرضاها، وليست الحكمة مرتبة على الفعل،

وحاصلة عقبه، كما يرى الأشاعرة أن أفعاله تعالى لا تعلل بالأغراض والغايات، إنها يفعل تعالى =

وَلَا يَفْعَلُ إِلَّا الصَّوَابَ، فَلَا يَقَعُ مِنْهُ عَبَثٌ وَلَا بَاطِلٌ، بَلْ كُلُّ مَا يَخْلُقُهُ أَوْ يَأْمُرُ بِهِ فَهُوَ تَابِعٌ لِحِكْمَتِهِ.

وَقِيلَ: هُوَ مِنْ فَعِيلٍ بِمَعْنَى مُفْعِلٍ، وَمَعْنَاهُ: الْمُحْكِمُ لِلْأَشْيَاءِ، مِنْ الْإِحْكَامِ. وَهُوَ الْإِتْقَانُ، فَلَا يَقَعُ فِي خَلْقِهِ تَفَاوُتٌ وَلَا فُطُورٌ، وَلَا يَقَعُ فِي تَذْيِيرِهِ خَلَلٌ أَوْ اضْطِرَابٌ. وَفِيهَا كَذَلِكَ إِبْتِاثُ اسْمِهِ الْحَكِيمِ^(١)، وَهُوَ مِنَ الْخَبَرَةِ؛ بِمَعْنَى كَمَالِ الْعِلْمِ، وَتَوْفِيقِهِ،

= بمحض المشيئة والإرادة دون أن يتوقف فعله على حكمة، فلا يبعثه باعث على الفعل؛ لأنه تعالى لو فعل، فَعَلْ لَعَلَّه لَكَانَ مُسْتَكْمَلًا بِهَا، لأنها لا تكون حكمة وهي غير مقصودة بالفعل. وليست الحكمة مخلوقة منفصلة عنه، كما زعمت المعتزلة، بل هي صفة قائمة به تعالى. الناس أربع طوائف في الحكمة:

(١) الجاحدة لقدرته وحكمته فلا يشبثون له قدرة ولا حكمة وهؤلاء هم أتباع جهنم، فليس عندهم لام تعليل ولا باء سببيه في القرآن، بل هي للعاقبة، والباء للمصاحبة. (٢) الإقرار بالقدرة والمشيئة وحدثت الحكمة.

(٣) إنكار القدرة وأخذت بالحكمة وأثبتت الأسباب والعلل والغايات. (٤) أفترت بالحكمة البالغة والنعمة السابغة، وأنه على كل شيء قدير، وأقرت بخلق الله وقدرته وأمره وشرعه، وهؤلاء هم أهل السنة. والأدلة على إثبات الحكمة والتعليل:

(١) إجماع المسلمين على أن الله حكيم، ولا يكون كذلك إلا من فاعل مختار، قاصد بفعله تلك الحكمة.

(٢) معاني الحكمة للمخلوق، هو أولى بهذه الحكمة من غيره، فمعطي الكمال أولى بالكمال من غيره، إذا أمكن أن يوصف بذلك الكمال.

(٣) شهادة العقل السليم بما يراه من الإتيان والحكم. راجع: العقل والنقل (١/١٣)، الفتاوى (٦/٨٨) و(٨/٤١٦) و(١٧/٢٥، ٩٩)، منهاج السنة (١/٣٤)، التفسير الكبير (٤/٢٠٧)، شفاء العليل (٤٠٠) (٤٣٢)، طريق المجرتين (١٤٦)، شرح التونية لأحمد بن عيسى (١/٦٥)، وشرحها للمهراس (٢٥).

(٤) قال البيهقي: هو العالم بكنه الشيء، المطلع على حقيقته، ومن صفات الذات.

قال ابن الأثير: العالم بها كان وما يكون.

قال الزجاجي: الخير العالم بالشيء يقال: خبرت الشيء واختبرته إذا علمته الاعتقاد (٥٨)، جامع الأصول (٤/١٧٨)، الاشتقاق (١٢٧)، المقصد الأسنى (٩٣).

وَالْإِحَاطَةَ بِالْأَشْيَاءِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ، وَوُضُوعِ عِلْمِهِ إِلَى مَا خَفِيَ وَدَقَّ مِنَ الْحِسِّيَّاتِ وَالْمَعْنَوِيَّاتِ.

وَقَدْ ذَكَرَ سُبْحَانَهُ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ بَعْضَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ عِلْمُهُ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى شُمُولِهِ وَإِحَاطَتِهِ بِهَا لَا تَبْلُغُهُ عُلُومُ خَلْقِهِ: فَذَكَرَ أَنَّهُ: يَعْلَمُ مَا يَلِجُ؛ أَيُّ: يَدْخُلُ فِي الْأَرْضِ مِنْ حَبٍّ وَبَذَرٍ وَمِيَاهٍ وَخَشَرَاتٍ وَمَعَادِنَ، وَمَا يُخْرَجُ مِنْهَا مِنْ زَرْعٍ وَأَشْجَارٍ وَعُيُونٍ جَارِيَةٍ وَمَعَادِنَ نَافِعَةٍ كَذَلِكَ، وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ تَلَجٍ وَأَمْطَارٍ وَصَوَاعِقَ وَمَلَائِكَةٍ، وَمَا يَخْرُجُ؛ أَيُّ: يَصْعَدُ (فِيهَا) ^(١) كَذَلِكَ مِنْ مَلَائِكَةٍ وَأَعْمَالٍ وَطَيْرٍ صَوَافٍ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ يَمَّا يَعْلَمُهُ جَلُّ شَأْنِهِ.

وَذَكَرَ فِيهَا أَيْضًا أَنَّ عِنْدَهُ مَفَاتِيحَ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ، وَمَفَاتِيحَ الْغَيْبِ ^(٢)؛ قِيلَ: خَزَائِنُهُ، وَقِيلَ: طُرُقُهُ وَأَسْبَابُهُ الَّتِي يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَيْهِ، جَمْعُ مِفْتَاحٍ؛ يَكْسِرُ الْمِيمَ، أَوْ مِفْتَاحٍ؛ يَحْدِفُ يَاءً مَفَاعِيلَ.

وَقَدْ فَسَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ: «مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ»، ثُمَّ تَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا

(١) وهذا تفسير دقيق من الشارح سار فيها على طريقة فقهاء النحاة، وهي طريقة سيويه ومن معه، وهي: تعديّة الفعل بفعل آخر متضمن معنى الحرف، فينظرون إلى الحرف، وما يستدعي من الأفعال، فيشربون الفعل المتعدي به معناه.

وهذا مثل (يعرج فيها) فضمن الفعل بفعل آخر وهو الصعود.
وأما مذهب ظاهرية النحاة فهم يبدلون حرف الجر حرف بدله، فعندهم (يعرج فيها) والمذهب الأول أقوى عربية وأبلغ فصاحة.

راجع: بدائع الفوائد (٢/ ٢٠)، ومقدمة في أصول التفسير ص (٤٣).

(٢) قال البغوي: واختلفوا في مفاتيح الغيب، فقال الضحاك ومقاتل: مفاتيح الغيب خزائن الأرض، وعلم نزول العذاب، وقال عطاء: ما غاب عنكم من الثواب والعقاب، وقيل: انقضاء الآجال، وقيل: أحوال العباد من السعادة والشقاوة وخواتيم الأعمال، وقيل: هي ما لم يكن بعد أنه يكون أم لا يكون، وما يكون كيف يكون، وما لا يكون أن لو كان كيف يكون.

راجع: تفسير البغوي عند آية (٥٨) من سورة الأنعام.

تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿٣١﴾ ﴿١﴾.

وَقَدْ ذَلَّلَ الْآيَتَانِ الْأَخِيرَتَانِ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ عَالِمٌ يَعْلَمُ هُوَ صِفَةً لَهُ، فَإِنَّمَا يَذَاتِهِ؛ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ الَّذِينَ نَفَوْا صِفَاتِهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ عَالِمٌ يَذَاتِهِ، وَقَادِرٌ يَذَاتِهِ... إلخ^(٢).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (١٠٣٩، ٤٦٢٧، ٤٦٧٨، ٧٣٧٩) وأحمد في المسند (٢/ ٥٢، ٥٨، ١٢٢) والبيهقي في تفسيره عند الآية، وابن عبد البر في التمهيد (١٠/ ٥٦٢) وكذا البيهقي في شرح السنة (٤/ ١٤٢٢).

قال الحفاظ ابن حجر: ونقل ابن التين عن الداودي أنه أنكر على الطبري دعواه أنه بقي من الدنيا من هجرة المصطفى نصف يوم، فرد عليه بأن وقت الساعة لا يعلمها إلا الله، فالذي قاله مخالف لصريح القرآن والحديث.

وهناك لبعض المعاصرين كتاب بعنوان (عمر الأمة) وصاحبه صاحب فلسفة، وسفه بعيد عن علم الكتاب والسنة، حاطب ليل، بجانب للحق فيها قال، ذكرته ليحذر المسلمون منه ومن أمثاله، وله كتاب آخر (هَرَجِدُونَ) دل الواقع على كذب ما في هذه الكتب، وما فعل هؤلاء إلا أضرب من الكهانة وعلم التنجيم.

(وينزل الغيث) من ادعاه أنه مطر بنوء كذا وكذا وهو معتقد لذلك، فهو كافر بالله؛ لأن النوء مخلوق، والمخلوق لا يملك لنفسه نفقاً ولا ضراً.

وأما إذا قال: مطرنا بنوء كذا وكذا على معنى مطرنا في وقت كذا وكذا، فإن النوء الوقت في لسان العرب، ويعرف نزول الغيث بفعل الله وفضله ورحمته، فهذا ليس بكافر.

قال القرطبي: فمن قال: إنه ينزل الغيث غداً وجزم فهو كافر؛ أخبر عنه بأماراة ادعائها أم لا، وكذلك من قال: إنه يعلم ما في الرحم فهو كافر، أو أخبر عن الكوائن المجملة أو المفصلة في أن تكون قبل أن تكون فلا ريب في كفره أيضاً.

راجع: الفتح (٨/ ٦٣٣)، التمهيد (١٠/ ٥٦٣)، تفسير القرطبي (٧/ ٢-٣).

(٢) ادعت المعتزلة أن صفات الله عز وجل ليست زائدة على ذاته؛ لأنه لا يخلو إما أن يقوم وجوده بتلك الصفة المعينة، بحيث يلزم من تقدير عدمها عدمه أو لا، فإن كان لا يقوم وجوده إلا بها، فقد تعلق بها وصار مركباً من أجزاء لا يصح وجوده إلا بمجموعها والمركب معلوم، وإن كان لا يقوم وجوده بها ولا يلزم من تقدير عدمها عدمه، فهي عرضية والعرض معلول وهما على الله محال، فلم يبق إلا أن الصفات غير زائدة على ذاته وهو المطلوب.

والجواب على شبهة المعتزلة أن يقال:

(١) أن هذه الشبهة مركبة من جزئين.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَسَرَ أَشْيَاءَ بِمَعَانٍ سَلِيَّةٍ، فَقَالَ: عَلِيمٌ؛ مَعْنَاهُ: لَا يَجْهَلُ، وَقَادِرٌ؛ مَعْنَاهُ: لَا يَعْجِزُ.. إلخ^(١).

وهذه الآيات حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، فَقَدْ أَخْبَرَ فِيهَا سُبْحَانَهُ عَنْ إِحَاطَةِ عِلْمِهِ بِحَمَلِ كُلِّ أُنْثَى وَوَضْعِهَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَالْكَيفِ؛ كَمَا أَخْبَرَ عَنْ عُمُومِ قُدْرَتِهِ، وَتَعَلُّقِهَا بِكُلِّ مُمَكِّنٍ، وَعَنْ إِحَاطَةِ عِلْمِهِ بِجَمِيعِ الْأَشْيَاءِ.

وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْمَكِّيُّ فِي كِتَابِهِ (الْحَيْدَةُ)^(٢) لِشَيْخِ الْمَرْبُوعِيِّ

= (٢) قولهم: الصفة عين الذات.

(٣) اللازم الفاسد (التركيب).

فمن الأول: يقال: هناك فرقاً بين قولنا: ذاته ذاته، وذاته علمه فإن هذا يوجب التغاير، ومن ثم يوجب كثرة الذوات، ويقال: إن حقيقة العلم مغايرة لحقيقة القدرة ولحقيقة الحياة والإرادة، فلو كان الكل عبارة عن حقيقة ذاته لزم القول بأن الحقائق حقيقة واحدة، وذلك باطل، ويوجب كثرة الذوات، وهو باطل وما يؤدي إلى مثله فباطل.

وعن الثاني: أنه لو فرض أن هذا يسمى مركباً، فهذا ليس مستلزماً للإمكان ولو للحدوث، وذلك أن الذي علم بالفعل والسمع أنه يتمتع أن يكون الرب تعالى فقيراً إلى خلقه، بل هو الغني عن العالمين وهو غني بنفسه، فالقول في الصفات التي هي داخلية في مسمى نفسه، وهو القول في نفسه.

راجع: نقض التأسيس (١/٦٠٧)، منهاج السنة (٢/٤٣٣)، الملل والنحل (١/٤٩)، المقالات للأشعري (١/٢٤٤)، المعتزلة وأصولهم الخمسة (٨٦)، معارج القبول (١/٢٤٣).

(١) وهذا يخالف لمقتضى اللسان العربي وغير العربي، فإن من المعلوم في لغات جميع العالم، أن المشتق دال على المعنى المشتق منه، وأنه لا يمكن أن يقال: عليم لمن لا علم له، قدير لمن لا قدرة له.

قال ابن جرير: الصواب من هذا القول عندنا أن ثبت حقائقها على ما نعرف من جهة الإثبات ونفي التشبيه، كما نفى ذلك عن نفسه جل ثناؤه، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(١) فيقال: الله سميع بصير له سمع وبصر، إذ كان لا يعقل مسمى سميعاً بصيراً في لغة ولا عقل في التشوُّع والعادة والمتعرف عليه إلا من له سمع وبصر، كما قلنا آنفاً: إنه لا يعرف فيه أنه موجود إلا مثبت موجود.

قال ابن أبي العز: وهذا النفي المحض مع كونه لا مدح فيه، فيه إساءة أدب.

راجع: التبصرة لابن جرير، شرح العقيدة الطحاوية (١/٧٠)، مقالات الإسلاميين (١٥٥).

(٢) قال الذهبي في الميزان: عند ترجمة محمد بن الحسن بن أضر، يغلب على ظني أنه هو الذي وضع

كتاب الحيدة، فإني لا أستبعد وقوعها جداً.

المُعْتَرِزِي وَهُوَ يُنَاطِرُهُ فِي مَسْأَلَةِ الْعِلْمِ: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَمْدَحْ فِي كِتَابِهِ مَلَكًا مُقَرَّبًا وَلَا نَبِيًّا مُرْسَلًا وَلَا مُؤْمِنًا تَقِيًّا يَنْفِي الْجَهْلَ عَنْهُ؛ لِيَدُلَّ عَلَى إِبْنَاتِ الْعِلْمِ لَهُ، وَإِنَّمَا مَدَحَهُمْ بِإِبْنَاتِ الْعِلْمِ لَهُمْ، فَتَفَى بِذَلِكَ الْجَهْلُ عَنْهُمْ.. فَمَنْ أَثَبَّتَ الْعِلْمَ نَفَى الْجَهْلَ، وَمَنْ نَفَى الْجَهْلَ لَمْ يُثَبِّتِ الْعِلْمَ).

وَالدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ عَلَى عِلْمِهِ تَعَالَى أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ إِجْمَادُهُ الْأَشْيَاءَ مَعَ الْجَهْلِ؛ لِأَنَّ إِجْمَادَهُ الْأَشْيَاءَ بِإِرَادَتِهِ، وَالْإِرَادَةُ تَسْتَلِزُّ الْعِلْمَ بِالْمُرَادِ، وَهَذَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ۝﴾ [الملك: ١٤].

وَلَأَنَّ الْمَخْلُوقَاتِ فِيهَا مِنَ الْإِحْكَامِ وَالْإِتْقَانِ وَعَجِيبِ الصَّنْعَةِ وَدَقِيقِ الْخِلْقَةِ مَا يَشْهَدُ بِعِلْمِ الْفَاعِلِ لَهَا؛ لِامْتِنَاعِ صُدُورِ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِ عِلْمٍ.
وَلَأَنَّ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ مَنْ هُوَ عَالِمٌ، وَالْعِلْمُ صِفَةُ كَمَالٍ^(١)، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ عَالِمًا؛ لَكَانَ فِي الْمَخْلُوقَاتِ مَنْ هُوَ أَكْمَلُ مِنْهُ.

وَكُلُّ عِلْمٍ فِي الْمَخْلُوقِ إِنَّمَا اسْتَفَادَهُ مِنْ خَالِقِهِ، وَوَاهِبُ الْكَمَالِ أَحَقُّ بِهِ، وَفَاقِدُ الشَّيْءِ لَا يُعْطِيهِ.

وَأَثَرَتْ الْفَلَاسِفَةُ عِلْمَهُ تَعَالَى بِالْجُزْئِيَّاتِ^(٢)، وَقَالُوا: إِنَّهُ يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ عَلَى وَجْهِ

= ونفى نسبتها الخطيب وابن حجر في لسان الميزان، ومن أثبتها شيخ الإسلام وابن القيم وابن حجر في تهذيب التهذيب.

(١) قال الخطابي: والადميون وإن كانوا يوصفون بالعلم، فإن ذلك ينصرف إلى نوع من المعلومات دون نوع، وقد يوجد ذلك منهم في حال دون حال، وقد تعترضهم الآفات فيخلف علمهم جهل، ويعقب ذكرهم نسيان، وقد يعد العالم عالمًا بالفقه غير عالم بالنحو وهكذا، وعلم الله سبحانه علم حقيقة وكمال ﴿قَدْ أَطَاعَ كُلُّ شَيْءٍ وَعِلْمًا ۝﴾.
راجع: شأن الدعاء للخطابي (٥٧).

(٢) اشتد تكبر ابن تيمية على هؤلاء فقال: هذا مما يبين لك أن من قال من الفلاسفة: إنه سبحانه وتعالى يعلم بالأشياء على وجه كلي لا جزئي، فحقيقة قوله أنه لم يعلم شيئًا من الموجودات، فإنه ليس في الموجودات إلا ما هو معين جزئي والكيليات إنما تكون في العلم لاسيما وهم يقولون: إنما علم الأشياء لأنه مبدؤها وسببها، والعلم بالسبب يوجب العلم بالمسبب، ومن المعلوم أنه مبدع للأمور =

كُلِّ تَابِتٍ، وَحَقِيقَةُ قَوْلِهِمْ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ شَيْئًا؛ فَإِنَّ كُلَّ مَا فِي الْخَارِجِ هُوَ جُزْئِيٌّ.
كَمَا أَتَكَرَّ الْعَلَاءَةُ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ عِلْمَهُ تَعَالَى بِأَفْعَالِ الْعِبَادِ^(١) حَتَّى يَعْمَلُوهَا؛ تَوْهَمًا مِنْهُمْ
أَنْ عِلْمَهُ بِهَا يُنْضِي إِلَى الْجَزْرِ، وَقَوْلُهُمْ مَعْلُومُ الْبُطْلَانِ بِالضَّرُورَةِ فِي جَمِيعِ الْأَذْيَانِ.
وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ (الذاريات: ٥٨).

قَوْلُهُ: (إِنَّ اللَّهَ...) إلخ؛ تَصَمَّنَتْ إِبْنَاتُ اسْمِهِ الرَّزَّاقُ^(٢)، وَهُوَ مُبَالِغَةٌ مِنَ الرَّزْقِ،
وَمَعْنَاهُ: الَّذِي يَرْزُقُ عِبَادَهُ رِزْقًا بَعْدَ رِزْقٍ فِي إِكْتَارٍ وَسَعَةٍ.
وَكُلُّ مَا وَصَلَ مِنْهُ سُبْحَانَهُ مِنْ نَفْعٍ إِلَى عِبَادِهِ فَهُوَ رِزْقٌ؛ مُبَاحًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُبَاحٍ،

=المعينة المشخصة الجزئية كالعقول المعينة، وأول الصادرات عنه -على أصلهم- العقل الأول وهو
معين فهل يكون من التناقض والفساد في الإلهيات أعظم من هذا.
ورد عليهم ابن القيم فقال: كيف يستحق الحمد من لا يعلم شيئاً من العلم وأحواله وتفصيله،
ويستحيل أن يكون إلهاً وأن يكون رباً؟! فلا بد للإله المعبود والرب المدير من أن يعلم عباده ويعلم
حاله، فنفي علمه بالجزئيات مبطل ذلك كله... اهـ.

راجع: العقل والنقل (١١٣/٥) و(١٥٢/١٠)، الفتاوى (٢٤٩/٩)، لوامع الأنوار (١٥٩/١)،
فتح الباري (٣٧٥/١٣)، مختصر الصواعق (٤٩١)، مدارج السالكين (٦٧/١).
(١) وهؤلاء القدرية الذين ينكرون مرتبتين من مراتب القدر، وهما العلم والكتابة وقالوا: إن الله عز
وجل لا يعلم فعل العبد حتى يفعل، فعلمه بعد ما فعله، وهذا معنى قولهم: (إن الأمر آنفًا أي:
مستأنف، ويتبدل ذلك من غير أن يكون قد تقدم بذلك علم ولا كتابة.

وهذا قول معلوم بطلانه، فقد كفر السلف القائلين بهذه المقالة من القدرية، قال وكيع: (القدرية
يقولون: الأمر مستقبل... وهو كله كفر) وهذا عليه مالك والشافعي وأحمد وأئمة الإسلام.

راجع: الإبان (٣٦٤-٣٦٩)، طريق المهجرتين (١٢٥)، شرح العقيدة الطحاوية.

(٢) قال الزجاجي: الرزاق، فعال للمبالغة، وقال الخطابي: الرزاق: هو المتكفل بالرزق والقائم على كل
نفس بما يقيمها من قوتها، وقال: وكل ما وصل منه إليه من مباح وغير مباح فهو رزق الله على معنى
أنه قد جعله له قوتًا ومعاشًا.. إلّا أن الشيء إذا كان مأذونًا له في تناوله فهو حلال حكمًا، وما كان منه
غير مأذون فيه فهو حرام حكمًا، وجميع ذلك رزق على ما بينه. اهـ.

قلت: وللهراس تقسيم للرزق بنحو من هذا.

راجع: الأسساء والصفات لليهقي (١٧٢/١)، شرح النونية للهراس (١٠١/٢)، الاشتقاق
(١٩٤)، الاعتقاد (٥٧).

عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ قَدْ جَعَلَهُ لَهُمْ قُوَّةً وَمَعَاشًا؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَةً لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ ﴿١٠﴾ [ق: ١٠] وَزَيْفًا لِلْعِيَادِ ﴿١١﴾ [ق: ١١] وَقَالَ: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الذاريات: ٢٢].

إِلَّا أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ مَادُونًا فِي تَنَاوُلِهِ؛ فَهُوَ حَلَالٌ حُكْمًا، وَإِلَّا كَانَ حَرَامًا، وَجَمِيعُ ذَلِكَ رِزْقٌ.

وَتَعْرِيفُ الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ وَالْإِثْنَانُ فِيهَا بِضَمِيرِ الْفَضْلِ^(١)؛ لِإِفَادَةِ اخْتِصَاصِهِ سُبْحَانَهُ بِإِيصَالِ الرِّزْقِ إِلَى عِبَادِهِ.

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: «أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي أَنَا الرِّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ»^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (ذُو الْقُوَّةِ)؛ أَيُّ: صَاحِبُ الْقُوَّةِ؛ فَهُوَ بِمَعْنَى اسْمِهِ الْقَوِيُّ^(٣)؛ إِلَّا أَنَّهُ أُبْلِغَ فِي الْمَعْنَى، فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قُوَّتَهُ سُبْحَانَهُ لَا تَتَنَاقَصُ فِيهِنَّ أَوْ يَفْتَرُ.

وَأَمَّا (الْمَتِينُ)؛ فَهُوَ اسْمٌ لَهُ مِنَ الْمَتَانَةِ، وَقَدْ فَسَّرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ بِ: (الشَّدِيدِ)^(٤).

(١) وسمي بضمير الفصل: ليؤذن من أول الأمر بأن ما بعده خبر لأنصت، ويفيد الاختصاص ويزاد أيضًا بفيد الفصل بين المبتدأ والخبر، ويكون لا محل له من الإعراب، ويفيد التوكيد، نحو: (زهير هو الشاعر)

راجع: جامع الدروس العربية (١/ ١٢٦)، مغني اللبيب (٢/ ٤٠٨).

(٢) أخرجه أبو داود رقم (٣٩٩٣)، والترمذي رقم (٢٩٤٠)، وصححه شيخنا الوادعي في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين (٦/ ٣٥٨).

(٣) قال الخطابي: القوي قد يكون بمعنى القادر، ومن قوي على شيء فقد قدر عليه، ويكون معناه: التمام القوي الذي لا يستولي عليه المعجز في حال من الأحوال، والمخلوق وإن وصف بالقوة فإن قوته متناهية وعن بعض الأمور قاصرة.

راجع: شأن الدعاء (٧٧)، جامع الأصول (٤/ ١٨٠)، الاعتقاد (٦١)، الاشتقاق (١٤٦)، تفسير الأسماء (٥٤).

(٤) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات رقم (٦٨) وفيه راوٍ ضعيف، وهو كاتب الليث، وفيه انقطاع، علي ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس.

وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (١١) [الورى: ١١].

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَمَّا يَعْطُكَ بِهِ إِذَ اللَّهُ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (٥٨) [النساء: ٥٨].

قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ .. إلخ؛ دَلْ إِبْتِاثُ صِفَتِي السَّمْعِ وَالْبَصَرِ لَهُ سُبْحَانُهُ بَعْدَ تَفْيِ الْمِثْلِ عَنْهُ، عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ تَفْيِ الْمِثْلِ تَفْيِ الصِّفَاتِ؛ كَمَا يَدَّعِي ذَلِكَ الْمُعْطَلُّ، وَيَحْتَجُّونَ بِهِ بِاطِّلَا، بَلِ الْمُرَادُ إِبْتِاثُ الصِّفَاتِ مَعَ تَفْيِ تُمَائِلِهَا لِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ (١).

قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ .. إِنَّمَا قَصَدَ بِهِ تَفْيِ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ شَرِيكَ أَوْ مَعْبُودٌ يَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ وَالْتِعَظِيمَ؛ كَمَا يَفْعَلُهُ الْمُشْبَهُونَ وَالْمُشْرِكُونَ، وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ تَفْيِ صِفَاتِ كَمَالِهِ، وَعُلُوِّهِ عَلَى خَلْقِهِ، وَتَكْلُمِهِ بِكُتُبِهِ، وَتَكْلُمِهِ لِرُسُلِهِ، وَرُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ لَهُ جَهْرَةً بِأَبْصَارِهِمْ كَمَا تَرَى الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ فِي الصُّخْرِ .. اهـ. وَمَعْنَى السَّمِيعِ: الْمَذْكُورُ لِجَمِيعِ الْأَصْوَاتِ مَهْمَا خَفَّتْ، فَهُوَ يَسْمَعُ السِّرَّ وَالنَّجْوَى يَسْمَعُ هُوَ صِفَةٌ لَا يُمَائِلُ أَشْتَاعَ خَلْقِهِ (٢).

(١) يقول أهل التعطيل: إن التفي في الآية، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، معناه ليس له ذات أصلاً، وهذا قول الملاحدة، وقال غلاتهم: لا وجود له، وقال غيرهم: ليس له صفات وأفعال بل هو ذات مجردة عقيدة الرسل وأتباعهم قالوا: ليس له في صفاته مثل، فهذا التفي لا يتحقق إلا بإببات صفات الكمال، فإنه مدح له وثناء أثنى به على نفسه، والعدم المحض لا يمدح به أحد، ولا يكون كمالاً له، بل هو أنقص النقص، وإنما يكون كمالاً إذا تضمن إثباتاً.

راجع: مختصر الصواعق المرسلة (١/ ١٢٨).

(٢) قال الزجاج: هو فيل بمعنى فاعل، وقال البيهقي: من له سمع يدرك به المسموعات، والسمع له صفة قائمة بذاته.

قسم ابن القيم السمع إلى أربعة أنواع:

(١) سمع إجابة، مثل: (سمع الله لمن حمده).

(٢) سمع إدراك، مثل: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ﴾ الآية.

(٣) سمع فهم، مثل: ﴿وَقُولُوا أَنْظِرْنَا وَأَسْمِعُوا﴾.

(٤) سمع قبول، مثل: ﴿سَمِعْتُمْ لِلْكَذِبِ أَكْثَلُونَ لِلسُّحْتِ﴾ الآية.

وَمَعْنَى الْبَصِيرِ: الْمَذْكُورُ لِجَمِيعِ الْمَرْثِيَّاتِ مِنَ الْأَشْخَاصِ وَالْأَلْوَانِ مَهْمَا لَطَفَتْ أَوْ بَعُدَتْ^(١)، فَلَا تُؤَثَّرُ عَلَى رُؤْيِيهِ الْحَوَاجِزُ وَالْأَسْتَارُ، وَهُوَ مِنْ فَعِيلٍ بِمَعْنَى مُفْعِلٍ، وَهُوَ ذَالٌ عَلَى ثُبُوتِ صِفَةِ الْبَصَرِ لَهُ سُبْحَانَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَلِيقُ بِهِ^(٢).

رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي (سُنَنِهِ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿إِنَّا اللَّهُ كَانَتْ سَمِعًا بَصِيرًا^(٣)﴾ [النساء: ٥٨]، فَوَضَعَ إِيَّاهُمُ عَلَى أُذُنِهِ، وَالتَّتِي تَلِيهَا عَلَى عَيْنَيْهِ^(٤).

= راجع: تفسير الأسماء والصفات للزجاج (٤٢)، الاعتقاد للبيهقي (٥٨)، بدائع الفوائد (٧٥/٢). قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (سمع الله أن لا يباثل أسباع خلقه) إن أراد أن لا يباثل في مطلق السمع والإدراك فقد أخطأ، لأن المطلق الكلّي مشترك وهو إدراك المسموع، وإن أراد به لا يباثله فيما يختص به سمع الله من الإحاطة والشمول وانتفاء النقص والحدوث، فهذا حق والأولى أن يقال بسمع يليق به. اهـ.

(١) قال الجامي: (بعدت) ما معنى قول الشارح: (بعدت) وهل يقال في حق الله سبحانه وتعالى: إن هذا الشيء قريب منه؟ أو بعيد منه، غير وارد هذا، ولذلك أطلقوا على هذه الكلمة ليعت ما مراد الشارح بهذه العبارة، والعبارة غير واردة... لكن كونها بعدت بالنسبة لله تعالى ليس شيء بعيد، الله سبحانه وتعالى محيط بجميع مخلوقاته، المخلوقات كلها بالنسبة لله تعالى كالخردلة في يد أحدنا بقبضها هكذا فيحيط بها، لذلك كلمة البعد فيها نظر. اهـ.

(٢) قال الزجاج: هو فَعِيلٌ في معنى مَفْعِلٍ، كما جاء أَلِيمٌ في معنى مَوْلٍ، وإنما جاء ذلك؛ لأن مَفْعَلًا اسم فاعل من أَفْعَلَ، ومطرّد فيه اطراد فاعل في فعل.

وقال ابن جرير: البصير لأعمالهم، لا يخفى عليه من ذلك شيء، ولا يضرب عنه علم شيء منه، وهو محيط بجميعه محصي صغيره وكبيره.

وقال السعدي: البصير يرى النملة السوداء في الليلة الظلماء على الصخرة الصماء، ويرى سريان القوت في أعضاء الحيوانات الصغيرة جدًا، وسريان الماء في الأعضاء الدقيقة.

وقال أبو العلاء المعري:

يَا مَنْ يَرَى مَدَّ الْبَعُوضِ جَنَاحَهَا فِي ظِلْمَةِ اللَّيْلِ الْبَهِيمِ الْأَلِيلِ
وَيَسْرِ مَنَاطَ عُرُوقَهَا فِي نَحْرِهَا وَالْمَخِ مِنْ تِلْكَ الْعِظَامِ النُّحُلِ

راجع: تفسير الأسماء (٤٢)، تفسير الطبري (٢١/٥١٠)، تفسير السعدي (٧٠٠)، البداية والنهاية (٨٠/١٢).

(٣) أخرجه أبو داود برقم (٤٧٢٨) (٣٧/١٣) عون المعبود، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في=

وَمَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَسْمَعُ بِسَمْعٍ، وَيَرَى بِعَيْنٍ^(١)، فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى بَعْضِ الْأَشَاعِرَةِ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ سَمْعَهُ عِلْمَهُ بِالسَّمُوعَاتِ، وَبَصَرَهُ عِلْمَهُ بِالْمُبَصَرَاتِ، وَهُوَ تَفْسِيرٌ خَاطِئٌ^(٢)؛ فَإِنَّ الْأَعْمَى يَعْلَمُ بِوُجُودِ السَّمَاءِ وَلَا يَرَاهَا، وَالْأَصَمُّ يَعْلَمُ بِوُجُودِ

=المستدرك وابن مردويه وابن أبي حاتم كما قال ابن كثير آية رقم (٥٨)، وصححه شيخنا مقبل بن هادي الوادعي في كتابه الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (٣٢١/٢).

قال الخطابي في معالم السنن (٣٧/١٣) عون المعبود - وضعه أصابعه على أذنه وعينه عند قراءته سميماً - معناه إثبات صفة السمع والبصر لله سبحانه وتعالى. اهـ.

(١) قال ابن عثيمين: وقوله: (ومعنى الحديث أن الله تعالى يسمع بأذن ويرى بعين) فيه صواب وخطأ، أما الصواب ففي قوله: (ويرى بعين) فإن العين قد ثبتت لله تعالى من نصوص أخرى في الكتاب والسنة، والحديث الذي ذكره المؤلف هنا لا يدل على إثباتها ولا على نفيها، وإنما يدل على الإشارة إلى تحقيق صفة البصر لله تعالى، وأما الخطأ ففي قوله: (يسمع بأذن) فإن الحديث المذكور لا يدل على إثبات الأذن لله لا نفيها عنه، وإنما يدل على تحقيق السمع له كما تقدم في البصر، ولم يأت في الأذن نصوص صحيحة صريحة كما جاء في العين، وصفات الله تعالى لا تثبت بالاحتمال، فالصواب أنه لا يجوز إثبات الأذن لله ولا نفيها عنه، لأن ذلك يحتاج إلى توقيف من الشارع، ولذلك عدل المصنف جزاء الله خيراً إلى الصواب فيها في الطبعة الثانية، حين قال: ومعنى الحديث أن الله يسمع ويرى بعين... إلخ. اهـ. التعليقات على المهراس.

قلت: كتبت هذا حتى أبين تراجع المهراس عن قوله القديم لمن كانت عنده هذه الطبعة القديمة، وحتى أبين توجيه الشيخ العثيمين في هذا القول.

(٢) بوب الإمام البخاري في صحيحه فقال: باب ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ ﴿٣٦﴾ ليرد له على هؤلاء الذين جعلوا السمع والبصر بمعنى العلم، قال ابن بطال: (وغرض البخاري في هذا الباب الرد على من قال أن معنى: (سميع بصير) عليم، ويلزم من قال ذلك أن يسويه بالأعمى الذي يعلم أن السماء خضراء ولا يراها، والأصم الذي لا يعلم إن في الناس أصواتاً ولا يسمعها، ولا شك أن من سمع وأبصر أدخل في صفة الكمال عن انفرد بأحدهما دون الآخر، فصح أن كونه سميماً بصيراً، يفيد قدراً زائداً على كونه عليماً، وهذا قول أهل السنة قاطبة.

قال البيهقي: (وأراد بهذه الإشارة تحقيق إثبات السمع والبصر لله ببيان علها من الإنسان، يريد أن له سمعاً وبصراً، لا أن المراد به العلم، فلو كان كذلك لأشار إلى القلب، لأنه محل العلم، وقال الأشعري: وأجمعوا على أنه عز وجل يسمع ويرى، وقال القسطلاني: قد علم بالضرورة من الدين وثبت في الكتاب والسنة بحيث لا يمكن إنكاره ولا تأويله أن الباري حي سميع بصير، وانعقد=

الْأَصْوَابِ وَلَا يَسْمَعُهَا.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩]،
وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] وَقَوْلُهُ:
﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْعَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُبْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرِ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾
﴿١﴾ [المائدة: ١].

وَقَوْلُهُ: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ
صَدْرَهُ ضَبَقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَقُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

قَوْلُهُ: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ﴾ (...) إلخ، هَذِهِ الْآيَاتُ دَلَّتْ عَلَىٰ إِنْشَاءِ صِفَتِي الْإِرَادَةِ
وَالْمَشِيئَةِ، وَالنُّصُوصُ فِي ذَلِكَ لَا تُحْصَى كَثْرَةً.
وَالْأَشَاعِرَةُ يُنَبِّتُونَ إِرَادَةً وَاحِدَةً قَدِيمَةً تَعَلَّقَتْ فِي الْأَرْزْلِ بِكُلِّ الْمُرَادَاتِ، فَيَلْزَمُهُمْ
تَحَلُّفُ الْمُرَادِ عَنِ الْإِرَادَةِ.

وَأَمَّا الْمُعْتَرِزَةُ، فَعَلَىٰ مَذْهَبِهِمْ فِي نَقْيِ الصِّفَاتِ لَا يُنَبِّتُونَ صِفَةَ الْإِرَادَةِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ
يُرِيدُ بِإِرَادَةٍ حَادِثَةٍ لَا فِي حُلٍّ، فَيَلْزَمُهُمْ قِيَامُ الصِّفَةِ بِنَفْسِهَا، وَهُوَ مِنْ أَبْطَلِ الْبَاطِلِ^(١).

= إجماع أهل الأديان، بل جميع العقلاء على ذلك.

قال شيخ الإسلام: فالسمع والبصر ونحوها صفات كمال لا نقص فيها، فمن اتصف بها أكمل ممن
لا يتصف بها، والنقص في انتفاها لا في ثبوتها بإجماع العقلاء، والقابل للاتصاف بها كالحَيَوَانُ أكمل
ممن لا يقبل الاتصاف بها كالجماد. اهـ.

راجع: فتح الباري (١٣/ ٤٥٢)، رقم الحديث (٧٣٨٥)، تفسير الزجاج (٤٢)، الاعتقاد (٥٨)،
لسان العرب (٣/ ٢٠٩٦)، رسالة إلى أهل الثغر (٢٢٥)، إرشاد الساري (١٠/ ٣٧٠)، مجموع
الفتاوى (٨٨/ ٦).

(١) الناس في صفة الإرادة على أفهام ومذاهب:

(١) إرادة قديمة أزلية واحدة، وإنما تتجدد تعلقها بالمراد، ونسبتها إلى الجميع واحدة، ولكن من
خواص الإرادة أنها تخصيص بلا مخصص، فهذا قول ابن كلاب والأشعري، ومن تابعهما.
(٢) إرادة واحدة قديمة، تحدث عن تجدد الأفعال والإرادات في ذاته بتلك المشيئة القديمة، كما نقوله
الكرامية وغيرهم.

وَأَمَّا أَهْلُ الْحَقِّ؛ فَيَقُولُونَ: إِنَّ الْإِرَادَةَ عَلَى تَوْعَيْنٍ:

١ - إِرَادَةُ كَرْنِيَّةٍ تُرَادِفُهَا الْمَشِيئَةُ، وَهُمَا تَتَعَلَّقَانِ بِكُلِّ مَا يَشَاءُ اللَّهُ فِعْلُهُ وَإِخْدَانُهُ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا وَشَاءَهُ كَانَ عَقِبَ إِرَادَتِهِ لَهُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ﴿٨٢﴾ [يس: ٨٢].

وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ»^(١).

٢ - وَإِرَادَةُ شَرْعِيَّةٍ تَتَعَلَّقُ بِمَا يَأْمُرُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ بِمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ، وَهِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي

= (٣) نفي الإرادات وقيامها بالله، ثم إما أن يقولها بنفي الإرادة أو يفسرها بنفس الأمر والفعل، أو يقولها بحدوث إرادة لا في محل كقول البصريين، وهذا قول الجهمية والمعتزلة. الرد على القول الثاني: أن قولهم هذا لم يقله أحد من العقلاء، وما علم أنه قول طائفة من أهل النظر والكلام، وبطلانه من جهات، من جهة جعل الإرادة هذه غير إرادة ذلك، ومن جهة جعل الإرادة تخصيص بل تحددت نسبة عدمية ليست بشيء، فلم يتجدد شيء فصارت الحوادث تحدث وتخصص بلا سبب حادث ولا تخصص.

والرد على القول الثاني: وقولهم حق في إثبات إرادات الأفعال، ولكن يلزمهم ما لزم أولئك من حين أثبتوا حوادث بلا سبب حادث وتخصصات بلا تخصص، وجعلوا تلك الإرادة واحدة تتعلق بجميع الإرادات الحادثة، وجعلوها أيضًا تخصص لذاتها ولم يجعلوا عند وجود الإرادات الحادثة شيئًا حتى تخصص الإرادات الحدوث.

والرد على القول الثالث: قول باطل لأن الإرادة لا تكون إلا من مريد وهو محلها، فالقول في ذات الله كالقول في صفاته، فكما يشتون ذات غير مماثلة للمخلوقين، فكذلك لزامًا يشتون إرادة غير مماثلة للمخلوقين.

(٤) أنه لم يزل مريدًا بإرادات متعقبة، فنوع الإرادة قديمة وإرادته لشيء معين إنما في وقته وهو سبحانه بقدر الأشياء ويكتفيها، ثم بعد ذلك يخلقها فهو إذا قدرها علم ما سيفعله وأراد فعله في الوقت والمستقبل لكن لم يرد فعله في تلك الحال، فإذا جاء وقته فعل، والأول عزم، والثاني قصد. اهـ. ملخصًا من كلام شيخ الإسلام.

راجع: الفتاوى (٣٠١-٣٠٣)، الملل والنحل (٤٩/١)، شرح العقيدة الطحاوية (٧٩/١).

(١) حديث ضعيف، أخرجه أبو داود في الأدب رقم (٥٠٧٥)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٨١٢)، وانظر ضعيف الجامع (٤١٢١)، وضعفه شيخنا الوادعي - رحمه الله - فيما سمعناه منه، وفي سنده عبد الحميد بن هاشم مجهول.

مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].
وَلَا تَلَازِمٌ بَيْنَ الْإِرَادَتَيْنِ؛ بَلْ قَدْ تَتَعَلَّقُ كُلُّ مِنْهُمَا بِمَا لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْأُخْرَى، فَبَيْنَهُمَا
عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ.

فَالْإِرَادَةُ الْكُونِيَّةُ أَعَمُّ مِنْ جِهَةٍ تَعَلَّقُ بِهَا لَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَيَرْضَاهُ مِنَ الْكُفْرِ وَالْمَعَاصِي،
وَأَخْصَ مِنْ جِهَةٍ أَتَتْهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِمِثْلِ إِيَابِ الْكَافِرِ وَطَاعَةِ الْفَاسِقِ.

وَالْإِرَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ أَعَمُّ مِنْ جِهَةٍ تَعَلَّقُ بِهَا بِكُلِّ مَأْمُورٍ بِهِ وَإِقَاعًا كَانَ أَوْ غَيْرَ وَاقِعٍ،
وَأَخْصَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْوَاقِعَ بِالْإِرَادَةِ الْكُونِيَّةِ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ مَأْمُورٍ بِهِ^(١).

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِرَادَتَيْنِ قَدْ تَجْتَمِعَانِ مَعًا فِي مِثْلِ إِيَابِ الْمُؤْمِنِ، وَطَاعَةِ الْمُطِيعِ^(٢).

وَتَنْفَرِدُ الْكُونِيَّةُ فِي مِثْلِ كُفْرِ الْكَافِرِ، وَمَعْصِيَةِ الْعَاصِي.

وَتَنْفَرِدُ الشَّرْعِيَّةُ فِي مِثْلِ إِيَابِ الْكَافِرِ، وَطَاعَةِ الْعَاصِي.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾ .. الْآيَةُ؛ هَذَا مِنْ قَوْلِ اللَّهِ حِكَايَةً عَنِ الرَّجُلِ
الْمُؤْمِنِ لِرَمِيلِهِ الْكَافِرِ صَاحِبِ الْجَنَّتَيْنِ؛ يَعِظُهُ بِهِ أَنْ يَشْكُرَ نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَيَرُدَّهَا إِلَى
مَشِيئَةِ اللَّهِ، وَيَبْرَأَ مِنْ حَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَحَلُّوا...﴾ الْآيَةُ؛ إِخْبَارٌ عَمَّا وَقَعَ بَيْنَ أَتْبَاعِ الرُّسُلِ مِنْ
بَعْدِهِمْ، مِنَ التَّنَازُعِ، وَالتَّعَادِي بَيْنَهُمْ وَحَسَدًا، وَأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ عَزَّ
وَجَلَّ^(٣)، وَلَوْ شَاءَ عَدَمَ حُصُولِهِ مَا حَصَلَ، وَلَكِنَّهُ شَاءَهُ فَوَقَعَ.

(١) قال الجامي: بل هو غير مأمور به، ليس به (قد) لأن قد تنفيذ التقليل.

(٢) أي: أن الله أراد كونًا حصول الإيمان من المؤمن وحصول الطاعة من المؤمن، فوقعنا لأنها كونية،
ويريد الله الإيمان والطاعة بالإرادة الشرعية لأنها محبوبة، وإذا حصل الكفر من الكافر فتنفذ الإرادة
الكونية لأن ذلك أمر أراد الله كونًا، وتنفرد عن الشرعية لأن الله لا يحب الكفر، وقد وقع من الكافر.
وتنفرد الشرعية من حيث أن الله يحب الإيمان من الكفار والطاعة من العاصي، فلما لم تقع ولم تحصل
مع إرادة حصولها، فهذه هي الإرادة الشرعية وهي محبة حصول الإيمان من الكافر مع عدم الوقوع.
والله أعلم.

(٣) قال ابن كثير عند قوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾: فمشيئة الله تعالى الشرعية عنهم =

وَقَوْلُهُ: ﴿فَمَنْ يُرِدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ...﴾ إِنْخ؛ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلًّا مِنَ الْهَدَايَةِ وَالضَّلَالِ يَخْلُقُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَمَنْ يُرِدْ هِدَايَتَهُ - أَيْ: إِيَّاهُ وَتَوْفِيقَهُ - يَنْشُرْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ، بِأَنْ يَفْذِفَ فِي قَلْبِهِ نُورًا، فَيَنْسَحَ لَهُ، وَيَنْبَسِطَ؛ كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ^(١)، وَمَنْ يُرِدْ إِضْلَالَهُ وَخِذْلَانَهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ فِي غَايَةِ الضِّيقِ وَالْحَرَجِ، فَلَا يَنْفُذُ إِلَيْهِ نُورُ الْإِيمَانِ، وَنَسَبَهُ ذَلِكَ بِمَنْ يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَآخِزُوا إِنْ اللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (١٧٥) ﴿البقرة: ١٩٥﴾، ﴿وَأَقِطُوا إِنْ اللَّهُ يُحِبُّ الْمُقِطِينَ﴾ (٩) ﴿الحجرات: ٩﴾، ﴿فَمَا اسْتَقْتُمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنْ اللَّهُ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ (٧) ﴿التوبة: ٧﴾، ﴿إِنْ اللَّهُ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ (٢٢٢) ﴿البقرة: ٢٢٢﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وَقَوْلُهُ: ﴿فَوَقَّيْنَا فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُيُوتٌ مَرْصُورٌ﴾ (٤) ﴿الصف: ٤﴾.

=متفية؛ لأنه ناهم عن ذلك على ألسنة رسله، وأما مشيئة الكونية وهي تمكينهم من ذلك قدرًا.

اهـ.

وهذا الذي قاله ابن كثير من تقسيم المشيئة إلى كونية وشرعية، فيه نظر، وجهور أهل السنة على أن المشيئة لا تنقسم بل الإرادة الكونية بمعنى المشيئة، والإرادة الشرعية بمعنى المحبة، قال الحافظ الحكمي: إن الإرادة والقضاء والأمور كلها تنقسم إلى كونية وشرعية، ولفظ المشيئة لم يرد إلا في الكونية، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾.

راجع: معارج القبول (١/ ٢٣٠)، تفسير ابن كثير عند آية المشيئة من سورة النحل.

(١) جاء هذا عن ابن مسعود وابن عباس وعن الحسن مرسلاً وعن أبي جعفر المدائني.

فحديث ابن مسعود له ثلاث طرق: الأولى: فيها انقطاع، والثانية: فيها متروك، والثالثة: فيها إعضال وضعف.

وحديث ابن عباس: فيه الحكم بن أبان: صدوق له أوهام، وحفص بن عمر العدني: ضعيف.

وعن الحسن مرسلاً وهو من أضعف المراسيل.

والمدائني: وضعف للحديث.

فجملة القول إن الحديث ضعيف.

راجع: الضعيفة للشيخ الألباني رحمه الله (٢/ ٣٨٧) رقم (١٩٦٥).

تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ إِبْتِثَاتَ أَفْعَالٍ لَهُ تَعَالَى نَاشِئَةً عَنْ صِفَةِ الْمَحَبَّةِ، وَحُجَّةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِبَعْضِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَعْمَالِ وَالْأَخْلَاقِ صِفَةٌ لَهُ قَائِمَةٌ بِهِ، وَهِيَ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ، فَهُوَ يُحِبُّ بَعْضَ الْأَشْيَاءِ دُونَ بَعْضٍ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الْحِكْمَةُ الْبَالِغَةُ.

وَيَنْفِي الْأَشَاعِرَةُ وَالْمُعْتَزِّلَةُ صِفَةَ الْمَحَبَّةِ^(١)؛ يَدْعَوِي أَنَّهَا تُوهِمُ نَقْصًا؛ إِذِ الْمَحَبَّةُ فِي الْمَخْلُوقِ مَعْنَاهَا مِثْلُهُ إِلَى مَا يُنَاسِبُهُ أَوْ يُسْتَلِذُّهُ.

فَأَمَّا الْأَشَاعِرَةُ؛ فَيُزْجَعُونَهَا إِلَى صِفَةِ الْإِرَادَةِ^(٢)، فَيَقُولُونَ: إِنَّ حُبَّ اللَّهِ لِعَبْدِهِ لَا مَعْنَى لَهَا إِلَّا إِرَادَتُهُ لِإِكْرَامِهِ وَمُثُوبَتِهِ.

(١) هذا القول الذي ذهب إليه الأشاعرة والمعتزلة: قول باطل مخالف للأدلة من الكتاب والسنة وإجماع السلف.

ويرد عليهم بأن يقال:

(١) قولكم هذا بأن إثبات صفة حقيقية يلزم منه التمثيل بحق المخلوق، قول باطل يلزم فيه ما ألزمت به أهل السنة، فالأشاعرة يشتون إرادة، وهي طلب دفع مضرة وجلب منفعة، فهذا تمثيل بالمخلوق، فيقولون: هذا في حق المخلوق، وأما الخالق فليس مثله شيء، فيقال: فالقول في الصفات كالقول في البعض الآخر. وكذا يقال للمعتزلة: أنتم تشتون ذاتًا، والمخلوق له ذاتًا، فهل الذات كالذات؟ فيقولون: ذات الله ليس كمثله شيء، فيقال: القول في الذات كالقول في الصفات، وهو فرع يحدو حدوه.

(٢) العقل ينفي التفريق بين صفة وأخرى.

(٣) إن العقل السليم ينفي المماثلة بين الخالق والمخلوق نفياً قاطعاً.

(٤) قولكم هذا مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف ولغة العرب، فإن الأصل حمل الكلام على ظاهره.

(٥) قولهم هذا يلزم منه القول بالمجاز وهو باطل.

وهكذا يرد عليهم بغير ما ذكر وهذا ليس على الحصر.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وأصل هذه المسألة: الفرق بين محبة الله ورضاه، وغضبه وسخطه، وبين إرادته، كما هو مذهب السلف والفقهاء الثبتين للقدر من أهل السنة وغيرهم، وصار طائفة من القدرية والثبتين للقدر إلى أنه لا فرق بينها. اهـ. راجع: الفتاوى (٦/ ١١٥).

وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ فِي صِفَاتِ الرَّضَا وَالْعَصَبِ وَالْكَرَاهِيَةِ وَالسَّخَطِ؛ كُلُّهَا عِنْدَهُمْ
بِمَعْنَى إِزَادَةِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ.

وَأَمَّا الْمُعْتَرِضُ؛ فَلَا تُهْمُ لَا يُثْبِتُونَ إِزَادَةَ قَائِمَةٍ بِهِ، فَيُفَسِّرُونَ الْمَحَبَّةَ بِأَنَّهَا نَفْسُ الثَّوَابِ
الْوَاجِبِ عِنْدَهُمْ عَلَى اللَّهِ هُوَ لَا؛ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِهِمْ فِي وُجُوبِ إِثَابَةِ الْمُطِيعِ وَعِقَابِ
الْعَاصِي^(١).

وَأَمَّا أَهْلُ الْحَقِّ؛ فَيُثْبِتُونَ الْمَحَبَّةَ^(٢) صِفَةً حَقِيقَةً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ، فَلَا

(١) وهذا الذي عند المعتزلة أحد أصولهم الخمسة، وهو الوعد والوعيد، ويعنون بذلك: وجوب إثابة

المطيع، ووجوب عقاب العاصي، وعندهم لا يجوز أن يخلف الوعد والوعيد.

قال عبد الجبار المعتزلي: وأما علم الوعد والوعيد فهو أن الله وعد المطيعين بالثواب، وأنه يفعل ما
وعده لا محالة ولا يجوز عليه الخلف والكذب، والوعيد: أن الله عز وجل لا يتوعد إلا بالمستحق
لأنه إذا خرج عن المستحق دخل في الظلم.

والجواب عن قولهم في الوعد والوعيد:

أما الوعد، فإن العبد لا يستحق نفسه على الله شيئاً، ويقولون: إنه لا بد أن يثيب المطيعين كما وعد،
فإنه لا يخلف الميعاد.

وانفقوا على أن الله عز وجل إذا وعد بشيء كان وقوعه واجباً بحكم وعده لا باستحقاقهم.

وأما الوعيد فمذهب أهل السنة: أن الله عز وجل يجوز أن يعفو عن المذنب، وإخلاف الوعيد مدح لازم.
كقول الشاعر:

وإني وإن أوعدته أو وعدته لمخلف إيمادي ومنجز مواعيدي

راجع: منهاج السنة (١/ ٣١٥) و(١/ ٣٢٨)، الملل والنحل (١/ ٤٥)، مدارج السالكين
(١/ ٣٩٦)، شرح العقيدة الطحاوية (٣١٧)، القول السديد في جواز خلف الوعيد (١٥، ١٦)،
المنتقى من منهاج الاعتدال (٥٠).

(٢) صفة محبة الله لعباده: ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع والعقل.

الأدلة من القرآن: فما ذكره ابن تيمية في المتن فيه كفاية، ومن السنة: فقد أخرج الشيخان من حديث
سهل ابن سعد وفيه: «لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله»، وهو عند
البخاري رقم (٣٠٠٩) ومسلم (٢٤٠٥).

وكذا حديث أبي هريرة عندهما وفيه: «إن الله إذا أحب عبداً...» في البخاري رقم (٣٢٠٩) ومسلم
(٢٦٣٧).

تَقْتَضِي عَنْدَهُمْ نَفْصًا وَلَا تَشْبِيهَا. كَمَا يُنْبِتُونَ لَا زِمَ تِلْكَ الْمَحَبَّةُ، [وَهِيَ] ^(١) إِرَادَتُهُ سُبْحَانَهُ
إِكْرَامَ مَنْ يُحِبُّهُ وَإِثَابَتَهُ.

وَلَيْتَ شِعْرِي بِهَذَا مُحِبِّ النَّافُونَ لِلْمَحَبَّةِ عَنْ مِثْلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثِ أَبِي
هُرَيْرَةَ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا؛ قَالَ لِجَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي أُحِبُّ فُلَانًا فَأَجِبْهُ، قَالَ: فَيَقُولُ
جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ رَبَّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ فُلَانًا فَأَجِبُوهُ، قَالَ: فَيَجِبُهُ أَهْلُ
السَّمَاءِ، وَيُوضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي الْأَرْضِ، وَإِذَا أَبْغَضَهُ فَمَيَّلَ ذَلِكَ» ^(٢)، رَوَاهُ الشَّيْخَانِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْآيَةِ الْأُولَى: ﴿وَأَحْسِنُوا﴾ أَمْرٌ بِالْإِحْسَانِ الْعَامِّ فِي كُلِّ شَيْءٍ؛ لَا سِيَّمَا
فِي النَّفَقَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا قَبْلَ ذَلِكَ، وَالْإِحْسَانُ فِيهَا يَكُونُ بِالْبَذْلِ وَعَدَمِ الْإِمْسَاكِ، أَوْ
بِالتَّوَسُّطِ بَيْنَ التَّقْصِيرِ وَالتَّكْبِيرِ، وَهُوَ الْقَوَامُ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ فِي سُورَةِ الْفُرْقَانِ ^(٣).
رَوَى مُسْلِمٌ فِي (صَحِيحِهِ) عَنْ شَدَادِ بْنِ أَوْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ

= وكذا حديث سعد بن أبي وقاص، وفيه: «إن الله يحب العبد التقي الغني...» رواه مسلم (٢٩٦٥).
وأما الإجماع: فقد قال ابن تيمية -رحمه الله-: إن الكتاب والسنة وإجماع المسلمين أثبتت محبة الله
لعباده المؤمنين.

وقال أيضًا: وهذه المحبة على حقيقتها عند سلف الأمة، وأئمتها ومشايخها.

وقال أيضًا: وقد أجمع سلف الأمة وأئمتها على إثبات المحبة.

مراتب المحبة: (١) العلاقة، (٢) الإرادة، (٣) الغرام، (٤) الصباية، (٥) العشق، (٦) المودة، (٧)
الشغف، (٨) التميم، (٩) التعبد، (١٠) الخلّة.

والثابت من هذه المراتب في حق الله عز وجل هي ثلاثة: المودة، والإرادة، والخلّة، وهي ثابتة بالأدلة
الشرعية، وليست كما هي عند المخلوقين، بل صفات تليق بالله عز وجل من غير مماثلة.

راجع: الفتاوى (٣٥٤/٢) و(٤٧٦/٦) و(٣٥٤/٢)، الشفا للقاضي عياض (٢٧٩/١)، شرح
الطحاوية (١٦٩/١).

(١) قال الجامي: صوابه: (هو) عائد إلى اللازم.

(٢) متفق عليه: في البخاري رقم (٣٢٠٩)، ومسلم (٢٦٣٧)، وزيادة «إذا أبغضه...» تفرد بها مسلم.

(٣) قال العلامة ابن العثيمين -رحمه الله-: إن أراد أن الله أمر به بصيغة الأمر المعروفة فغير صحيح، فإن
الله لم يأمر به فيها، وأن الله أمر به ضمناً ولازماً حيث أخبر أنه من صفات عباد الرحمن الذين أنسى
عليهم ومدحهم فهذا حق. اهـ.

الإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ؛ فَإِذَا قَاتَلْتُمْ فَأَخْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا دَبَّحْتُمْ فَأَخْسِنُوا الدَّبْحَةَ، وَلِجِدِّ أَحَدِكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلِزِيحِ دَبِيحَتِهِ^(١).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٢) فَهُوَ تَغْلِيلٌ لِلْأَمْرِ بِالْإِحْسَانِ، فَإِنَّهُمْ إِذَا عَلِمُوا أَنَّ الإِحْسَانَ مُوجِبٌ لِمَحَبَّةِ سَارِعُوا إِلَى امْتِنَالِ الْأَمْرِ بِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ: ﴿وَأَقْسَطُوا﴾؛ فَهُوَ أَمْرٌ بِالْإِقْسَاطِ، وَهُوَ الْعَدْلُ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ الْمُتَنَازِعَتَيْنِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ مِنْ قَسَطَ إِذَا جَارَ، فَالْهَمْزَةُ فِيهِ لِلْسَّلْبِ^(٣)، وَمِنْ أَسْأَأَهُ تَعَالَى: الْمُقْصِطُ^(٤).

وَفِي الْآيَةِ الْحَتُّ عَلَى الْعَدْلِ وَفَضْلُهُ، وَأَنَّهُ سَبَبٌ لِمَحَبَّةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا اسْتَقِمْوا لَكُمْ فَاسْتَقِمْوا لَهُمْ﴾؛ فَمَعْنَاهُ: إِذَا كَانَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ أَحَدٍ عَهْدٌ كَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ عَاهَدْتُمُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ فَاسْتَقِمْوا لَهُمْ عَلَى عَهْدِهِمْ مُدَّةَ اسْتِقَامَتِهِمْ لَكُمْ، فَ (مَا) هُنَا مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ.

(١) أخرجه مسلم (١٩٥٥)، والإمام أحمد (١٢٣/٤)، وغيرهم.

وجاءت زيادة في خارج الصحيح فيها: (إن الله محسن) وهي شاذة، قد أفردتها بجزء باسم (المحسن) لعدم ثبوت اسم الله المحسن).

(٢) قال الجرجاني: السلب هو انتزاع النسبة. وقال الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-: الهمزة هي همزة نفي تدخل على الفعل فتنتفي معناه، تسمى همزة سلب. اهـ. ومعنى هذا: أن أصل القسط من قسط إذا جار، فدخلت عليه الهمزة، صار معناه أخطأ من غير عمد.

راجع: لسان العرب (١١/١٥٩)، تاج العروس (٥/٢٠٥)، تهذيب اللغة (٨/٣٨٨)، التعريفات (١٢١)، غرائب القرآن (٢٦).

(٣) ليس من أسأأه المقسط، لعدم ثبوت الحديث الذي جاء بذكره، وهو حديث أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم وفي سنده ضعف، وفي متنه اضطراب، حكم عليه بالضعف أئمة الحديث، كالداودي، وابن العربي، وابن حزم، والحاكم، والبيهقي، وابن تيمية، وابن كثير، وابن حجر وغيرهم.

راجع: فتح الباري (١١/٢٢٠)، التلخيص (٤/٣١٩)، المحلى (٨/٣١)، سنن الترمذي (٥/٥٣١)، الفتاوى (٦/٣٧٩) و(٨/٩٦) و(٢٢/٤٨٢)، تفسير ابن كثير (٢/٢٨٠)، مدارج السالكين (٤/١٥٠)، شرح السنة للبغوي (٥/٣٥)، السبل (٤/٢٠٨)، المشكاة (٢٢٨٨).

ثُمَّ عَلَّلَ ذَلِكَ الْأَمْرَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ (٧)؛ أي: يُحِبُّ الَّذِينَ يَتَّقُونَ اللَّهَ فِي كُلِّ شَيْءٍ (١)، وَمِنْهُ عَدَمُ نَقْضِ الْعُهُودِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾... إلخ؛ فَهُوَ إِجْبَارٌ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ حَبِّهِ لِهَذَيْنِ الصَّنَفَيْنِ مِنْ عِبَادِهِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَهُمْ التَّوَّابُونَ؛ أَيُّ: الَّذِينَ يُكْثِرُونَ التَّوْبَةَ وَالرَّجُوعَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِالِاسْتِغْفَارِ بِمَا أَلْمَوْا بِهِ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ صِبْغَةُ الْمُبَالَغَةِ، فَهُمْ بِكَثْرَةِ التَّوْبَةِ قَدْ تَطَهَّرُوا مِنَ الْأَفْذَارِ وَالنَّجَاسَاتِ الْمَغْنَوِيَّةِ الَّتِي هِيَ الذُّنُوبُ وَالْمَعَاصِي.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَهُمْ الْمُطَهَّرُونَ الَّذِينَ يُبَالِغُونَ فِي التَّطَهُّرِ، وَهُوَ التَّنْظِيفُ بِالْوُضُوءِ أَوْ بِالغُسْلِ مِنَ الْأَحْذَاتِ وَالنَّجَاسَاتِ الْحِسِّيَّةِ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْمُطَهَّرِينَ هُنَا الَّذِينَ يَنْتَزِهُونَ مِنْ إِثْنَانِ النِّسَاءِ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ أَوْ فِي أَذْيَارِهِنَّ، وَالْحَمْلُ عَلَى الْعُمُومِ أَوَّلَى (٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾؛ فَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ فِي سَبَبِ نَزْوِهَا أَنَّ قَوْمًا ادَّعَوْا أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ اللَّهَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ مِحْنَةً لَهُمْ (٣).

وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ قَدْ شَرَطَ اللَّهُ لِحَبِّهِ اتِّبَاعَ نَبِيِّهِ ﷺ، فَلَا يَنَالُ تِلْكَ الْمَحَبَّةَ إِلَّا مَنْ أَحْسَنَ الْإِتِّبَاعَ وَالِاسْتِمْسَاكَ بِهِدْيِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ﴾ (١١) [البروج: ١٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّغْمَ الرِّجِيمَ﴾ (١)،

(١) وَأَفْضَلُ مَا قِيلَ فِي التَّقْوَى، مَا رُوِيَ عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ الْعَتَزِيِّ الْبَصْرِيِّ، فِيهَا رَوَاهُ عَاصِمُ الْأَحْوَلِ عَنْ بَكْرِ الْمَزْنِيِّ قَالَ: لَمَّا كَانَتْ قِتْنَةُ ابْنِ الْأَشْعَثِ، قَالَ طَلْقُ بْنُ حَبِيبٍ: انْقَوَاهَا بِالتَّقْوَى، فَقِيلَ لَهُ: صَفِّ لَنَا التَّقْوَى، قَالَ: (الْعَمَلُ بِطَاعَةِ اللَّهِ عَلَى نُورٍ مِنَ اللَّهِ، رَجَاءُ ثَوَابِ اللَّهِ، وَتَرْكُ مَعَاصِي اللَّهِ عَلَى نُورٍ مِنَ اللَّهِ، خَافَةَ عَذَابِ اللَّهِ).

رَاجِعْ: تَارِيخَ الْإِسْلَامِ لِلْذَّهَبِيِّ وَفَيَاتُ (١٠١) ص (١٢١).

(٢) قَالَ الْجَامِي: بَلْ جَعَلَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ أَوَّلَى لِيَدْخُلَ التَّوَّابُونَ فِي التَّطَهَّرِينَ.

(٣) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (١٣٧٦) وَابْنُ جَرِيرٍ فِي التَّفْسِيرِ (٣٢٤/٦) وَقَالَ: مِمَّا ذَكَرْنَا فَلَا خَبَرَ عِنْدَنَا يَصِحُّ، وَذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ عِنْدَ الْآيَةِ (٣١) مِنْ آلِ عِمْرَانَ.

﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]، ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾
 ﴿١٣٧﴾ [الأحزاب: ٤٣]، ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، ﴿كَتَبَ
 رُكُومًا عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ ﴿١٣٧﴾ [يونس: ١٠٧]،
 ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّحِيمِينَ﴾ ﴿١٦١﴾ [يوسف: ٦٤].

قَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ﴾ (..). إِنْج؛ تَضَمَّنَتْ الْآيَةُ اثْنَاتَ اسْمَيْنِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى،
 وَهُمَا: الْغَفُورُ، وَالْوَدُودُ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَهُوَ مُبَالِغَةٌ فِي الْغَفْرِ، وَمَعْنَاهُ: الَّذِي يَكْثُرُ مِنْهُ السِّرُّ عَلَى الْمُذْنِبِينَ مِنْ
 عِبَادِهِ، وَالتَّجَاوُزُ عَنْ مُوَاحَدَتِهِمْ^(١).

وَأَصْلُ الْغَفْرِ: السِّرُّ، وَمِنْهُ يُقَالُ: الصَّنْعُ أَغْفَرُ لِلْوَسْخِ، وَمِنْهُ: الْمَغْفَرُ لِسُرَّةِ الرَّأْسِ.
 وَأَمَّا الثَّانِي: فَهُوَ مِنَ الْوُدِّ الَّذِي هُوَ خَالِصُ الْحُبِّ وَالطُّفَّةُ، وَهُوَ إِمَّا مِنْ فَعُولٍ بِمَعْنَى
 فَاعِلٍ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ: الْكَثِيرُ الْوُدِّ لِأَهْلِ طَاعَتِهِ، وَالْمُتَقَرَّبُ إِلَيْهِمْ بِنَصْرِهِ لَهُمْ وَمَعُونَتِهِ،
 وَإِمَّا مِنْ فَعُولٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ: الْمُوْدُودُ لِكَثْرَةِ إِحْسَانِهِ، الْمُسْتَحِقُّ لِأَنْ يُوْدَّه
 خَلْقُهُ فَيَعْبُدُوهُ وَيَحْمَدُوهُ^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿يَسْمِيهِ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ ﴿١﴾ وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْآيَاتِ؛ فَقَدْ تَضَمَّنَتْ إِثْنَاتَ
 اسْمَيْهِ الرَّحْمَنِ وَالرَّحِيمِ، وَإِثْنَاتَ صِفَتَيْ الرَّحْمَةِ وَالْعِلْمِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي تَفْسِيرِ ﴿يَسْمِيهِ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ ﴿١﴾ الْكَلَامُ عَلَى هَذَيْنِ الْإِسْمَيْنِ، وَبَيَّانُ
 الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَأَنَّ أَوَّلَهُمَا: دَالٌّ عَلَى صِفَةِ الذَّاتِ، وَالثَّانِي: دَالٌّ عَلَى صِفَةِ الْفِعْلِ.

(١) قال ابن الأثير: من أبنية المبالغة من الغفران.

وقال الزجاجي: السُّتُور، يقال: أَغْفَرْتُ الشَّيْءَ أَغْفَرَهُ إِذَا سَرْتَهُ، فَأَنَا غَافِرٌ وَهُوَ مَغْفُورٌ، أَي: مُسْتَوْر.

وما ذكره الهراس هو بنحوه عن الحلبي، كما في الأسماء والصفات للبيهقي.

راجع: الاشتقاق للزجاج (٩٣)، جامع الأصول (٤/١٧٨)، الأسماء والصفات (١/١٥٢)،

الاشتقاق (١٥٢).

(٢) قال الزجاجي: وهما وجهان جيدان.

وَقَدْ اُنْكَرَتِ الْأَشَاعِرَةُ وَالْمُعْتَزَلَةُ صِفَةَ الرَّحْمَةِ بِدَعْوَى أَنَّهَا فِي الْمَخْلُوقِ ضَعْفٌ وَخَوَرٌ وَتَأَلُّمٌ لِلْمَرْحُومِ^(١)، وَهَذَا مِنْ أَقْبَحِ الْجَهْلِ، فَإِنَّ الرَّحْمَةَ إِنَّمَا تَكُونُ مِنَ الْأَقْوِيَاءِ لِلضُّعْفَاءِ، فَلَا تَسْتَلْزِمُ ضَعْفًا وَلَا خَوَرًا؛ بَلْ قَدْ تَكُونُ مَعَ غَايَةِ الْعِزَّةِ وَالْقُدْرَةِ، فَالْإِنْسَانُ الْقَوِيُّ يَرْحَمُ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ وَأَبُوهُ الْكَبِيرَ وَمَنْ هُوَ أَوْضَعُ مِنْهُ، وَأَيُّ الضُّعْفِ وَالْقَوَرِ وَهَمَّا مِنْ أَدَمَ الصِّفَاتِ مِنَ الرَّحْمَةِ الَّتِي وَصَفَ اللَّهُ نَفْسَهُ بِهَا، وَأَتْنَى عَلَى أَوْلِيَائِهِ الْمُتَصَفِّينَ بِهَا، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَتَوَاصَوْا بِهَا^(٢)؟! وَقَوْلُهُ: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾.. إلخ؛ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حِكَايَةً عَنْ حَمَلَةِ الْعَرْشِ وَالَّذِينَ حَوْلَهُ، يَتَوَسَّلُونَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِرُبُوبِيَّتِهِ وَسَعَةِ عِلْمِهِ

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: فهذا باطل، أولاً: فلأن الضعف والخور مذموم من الآدميين، والرحمة مدحوة.

وأيضاً: لو قدر أنها في المخلوق تستلزم نقصاً، فلا يلزم ذلك في حق الله. وأيضاً: فنحن نعلم بالاضطرار أنا إذا فرضنا موجودين، أحدهما: يرحم غيره فيجلب له المنفعة ويدفع عنه المضرة. والآخر: قد استوى عنده هذا وهذا، وليس عنده ما يقتضي جلب منفعة ولا دفع مضرة، كان الأول أكمل. ويرد عليهم أيضاً بالآتي:

(١) ما قالوه جحود لحقيقة الرحمة ونسبها للمحال المتنع.
(٢) كيف يكون أظهر الأساء التي افتتح الله بها في كتابه هذا معناه.
(٣) أن كونه موصوفاً بالرحمة حقيقة أولى من جعلها الذي هو الثواب المنفصل، قال الله تعالى: ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَتِهِ إِنَّهُمْ فِي رِضْوَانٍ مِنْ رَبِّهِمْ لَمَنْ فِيهَا نِسْتَصِيهُمُ﴾^(١)، وهذا يبطل قول المعتزلة والأشاعرة.

(٤) قولهم هذا دعوى إلى المجاز، وهو باطل في القرآن والسنة واللغة العربية.
(٥) إثبات الإرادة والثواب من لوازم الرحمة، وإثبات الملزوم يستلزم إثبات اللازم.
(٦) انتفاء الدليل المعين لا يستلزم انتفاء المدلول.
(٧) قوله ﷺ: «برحمتك أستغيث» كيف يستغيث بالمخلوق إذا كانت بمعنى الثواب، وهل يعقل أن يستغاث بالشيء المعنوي؟ هذا هو الضلال المبين تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً.
راجع: مجموع الفتاوى (١١٧/٦).

(٢) قال العليمين رحمه الله: إن الله أمر بالتواصي بالرحمة، فإن الذي في القرآن خبر عن صفات من اقتحم العقبة، والأمر مستفاد باللازم لا بصيغته المعروفة. اهـ.

وَرَحْمَتِهِ فِي دُعَائِهِمْ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِ التَّوَسُّلَاتِ الَّتِي يُرْجَى مَعَهَا الْإِجَابَةُ.
وَنَصَّبَ قَوْلُهُ: ﴿رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ عَلَى التَّمْيِيزِ الْمُحَوَّلِ عَنِ الْفَاعِلِ^(١)، وَالتَّقْدِيرُ:
وَسِعَتْ رَحْمَتُكَ وَعِلْمُكَ كُلَّ شَيْءٍ، فَرَحْمَتُهُ سُبْحَانَهُ وَسِعَتْ فِي الدُّنْيَا الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرَ
وَالْبَرَّ وَالْفَاجِرَ، وَلَكِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَكُونُ خَاصَّةً بِالْمُتَّقِينَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَسَاكِبُهَا
لِلَّذِينَ يَنْفُونَ وَرُؤُوسَ الزَّكَاةِ...﴾ [الأعراف: ١٥٦] الْآيَةُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]؛ أَيْ: أَوْجَبَهَا عَلَى
نَفْسِهِ تَفَضُّلاً وَإِحْسَانًا، وَلَمْ يُوجِبْهَا عَلَيْهِ أَحَدٌ.
وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي (الصَّحِيحَيْنِ): «أَنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَ الْخَلْقَ كَتَبَ كِتَابًا، فَهُوَ عِنْدَهُ
فَوْقَ الْعَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ أَوْ تَسْبِقُ غَضَبِي»^(٢).
وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَفِظًا﴾؛ فَالْحَافِظُ وَالْحَفِيزُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْحِفْظِ^(٣)، وَهُوَ

(١) قال البغوي: قيل نصب على التفسير، وقيل: على النقل، أي: وسعت رحمتك وعلمك كل شيء،
فأصل الكلام (وسعت رحمتك وعلمك) وسع: فعل ماضي، والتاء للتانيث، رحمتك؛ رحمة: فاعل
وهو مضاف والكاف مضاف إليه، والواو عطف، وعلمك: مثل رحمتك.
فيكون أصل التمييز فاعلاً ثم حول إلى تمييز فأصبحت الجملة ﴿وَسِعَتْ كُلُّ شَيْءٍ وَرَحْمَةً
وَعِلْمًا﴾.

راجع: شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك (١/ ٦٠٤)، تفسير البغوي آية (٧) من سورة غافر، شأن
الدعاء (٦٧)، المنهج الأسنى في الأسماء الحسنى (٨٩).
(٢) أخرجه البخاري (٧٤٢٢، ٧٥٥٣، ٧٥٥٤) في كتاب التوحيد (١٣/ ٦٣٧) و(١٣/ ٥٠٠)
وأخرجه مسلم برقم (٢٧٥١) (٤/ ٢١٠٧).

(٣) قال الخطابي: هو الحافظ، فعيل بمعنى فاعل، كالحقير والعليم.
وقال القرطبي: فهذا الاسم يكون من أوصاف الذات، ومن أوصاف الفعل، فإذا كان من أوصاف
الذات فيرجع إلى معنى (العليم) لأنه يحفظ بعلمه جميع المعلومات، فلا يغيب عنه شيء، وإذا كان من
صفات الفعل فيرجع إلى حفظه الموجود، وضد هذا الحفظ: الإهمال، وعلى هذا خرج قوله تعالى:
﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَفِظًا﴾.

راجع: مجموع الفتاوى (١٣/ ٩٧، ٩٨)، الفصل لابن حزم (٤/ ١٤٦)، المقالات (١/ ٢٣٥)، الملل
والنحل (١/ ٣٨).

الصَّيَانَةُ، وَمَغْنَاهُ: الَّذِي يَحْفَظُ عِبَادَهُ بِالْحِفْظِ الْعَامِّ، فَيَسِّرُ لَهُمْ أَقْوَاتَهُمْ، وَيَقِيهِمْ أَسْبَابَ الْهَلَاكِ وَالْعَطَبِ، وَكَذَلِكَ يَحْفَظُ عَلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ، وَيُخْصِي أَقْوَاهُمْ، وَيَحْفَظُ أَوْلِيَاءَهُ بِالْحِفْظِ الْحَاصِّ، فَيَغْنِمُهُمْ عَنْ مَوَاقِعَةِ الذُّنُوبِ، وَيَحْزِرُهُمْ مِنْ مَكَائِدِ الشَّيْطَانِ، وَعَنْ كُلِّ مَا يَضُرُّهُمْ فِي دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ.

وَانْتَصَبَ (حَافِظًا) تَمَيِّزًا لِـ (خَيْرٍ) الَّذِي هُوَ أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ^(١).

قَوْلُهُ: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَصِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾ [النساء: ٩٣] وَقَوْلُهُ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ أَتَّعُوا مَا آسَخَطَ اللَّهُ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ﴾ [عمد: ٢٨]، ﴿فَلَمَّا ءَاسَفُونَا أُنْتَقِمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [التوبة: ٥٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ لِيُعَازِلَهُمْ فَجَبَطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]، وَقَوْلُهُ: ﴿كَبُرْ مَقَامًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٣].

قَوْلُهُ: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ...﴾ إلخ؛ تَصَمَّنَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ إِبْتِثَاتَ بَعْضِ صِفَاتِ الْفِعْلِ مِنَ الرِّضَا لِلَّهِ، وَالْعَصَبِ، وَاللَّعْنِ، وَالْكُرْهِ، وَالسَّخَطِ، وَالْمَقْتِ، وَالْأَسْفِ. وَهِيَ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ صِفَاتٌ حَقِيقِيَّةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ، وَلَا تُشَبِّهُ مَا يَتَصِفُ بِهِ الْمَخْلُوقُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهَا مَا يَلْزَمُ فِي الْمَخْلُوقِ. فَلَا حُجَّةَ لِلْأَشَاعِرَةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ عَلَى نَفْيِهَا، وَلَكِنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّ اتِّصَافَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِهَا يَلْزَمُهُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الصِّفَاتُ فِيهِ عَلَى نَحْوِ مَا هِيَ فِي الْمَخْلُوقِ، وَهَذَا الظَّنُّ الَّذِي ظَنُّوه فِي رَبِّهِمْ أَرَادَاهُمْ فَأَوْقَعَهُمْ فِي حِمَاةِ النَّفْيِ وَالتَّعْطِيلِ.

(١) التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل إن كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه، وإن لم يكن وجب جره بالإضافة. وعلامة كونه فاعلاً في المعنى أن يصلح جعله فاعلاً بعد جعل أفعل التفضيل فاعلاً، نحو: (خبر حافظ الله) فهنا وجب نصب (حافظاً) إذا كان التفضيل فاعلاً. راجع: تفسير ابن جرير (١/ ٦١)، تفسير القرطبي (٥/ ٣٣٤)، فتح القدير (١/ ٥٨٩)، مدارج السالكين (١/ ٣٩٢)، شرح الواسطية للمعتمدين (١/ ٢٦٣).

وَالْأَشَاعِرَةُ يَرْجِعُونَ هَذِهِ الصِّفَاتِ كُلَّهَا إِلَى الْإِرَادَةِ^(١)؛ كَمَا عَلِمْتَ سَابِقًا، فَالرِّضَا عَنْهُمْ إِرَادَةُ الثَّوَابِ، وَالغَضَبُ وَالسَّخَطُ.. إلخ إِرَادَةُ الْعِقَابِ، وَأَمَّا الْمُعْتَزَلَةُ؛ فَيَرْجِعُونَهَا إِلَى نَفْسِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ^(٢).

وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ إِنْخِبَارٌ عَمَّا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَوْلِيَائِهِ مِنْ تَبَادُلِ الرِّضَا وَالْمَحَبَّةِ.

أَمَّا رِضَا عَنْهُمْ؛ فَهُوَ أَغْظَمُ وَأَجَلُّ مِنْ كُلِّ مَا أُعْطُوا مِنَ النَّعِيمِ؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢].

وَأَمَّا رِضَاهُمْ عَنْهُ؛ فَهُوَ رِضَا كُلِّ مِنْهُمْ بِمَنْزِلَتِهِ مَهْمَا كَانَتْ، وَسُرُورُهُ بِهَا؛ حَتَّى يَطْمَنَ

(١) قال أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد في الرسالة الوافية ص(٨): فصل: ومن قَوْلهم: إن الله لم يزل مريدًا وشانيًا ومحِبًّا وراضيًا وساخطًا وموالياً ومعاديًا، ورحيماً ورحامئاً، وأن جميع هذه الصفات راجعة إلى إرادته في عبادته ومشيئته في خلقه. اهـ.

وهذا تقرير مذهب الأشاعرة من أحد أئمتهم، وهذا المذهب مخالف لمذهب سلف الأمة، فإن مذهبهم إثبات جميع الصفات الثابتة بالكتاب والسنة الصحيحة، من غير تحريف ولا تعطيل، من غير تكيف ولا تمثيل، ويلزم الأشاعرة بقاعدة ذكرها شيخ الإسلام في بعض كتبه وهي: (القول في الصفات كالقول في الذات) وكذا: (القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر).

(٢) ذلك لأن مذهبهم في الصفات أنه تعالى ليس له صفات، ولو كانت لكانت قديمة وللزم تعدد القدماء، لذلك منعوا وصفه بأي صفة.

ومعلوم أن مذهب هؤلاء هو الإنكار لجميع الصفات، كما عراه شيخ الإسلام إليهم انظر مجموع فتاويه (١٣/٩٨) و(١٣/١٣١) وغير واحد من أهل العلم.

والجواب عن شبهتهم: هذا القول مبني على قول المعتزلة: إن الصفات حادثة، وهذا إلزام باطل؛ لأنه يلزم منه أشنع الصفات في حق الله، بحدوث العلم والقدرة يكون قبل إحداثها جاهلاً عاجزاً، وهذا هو عين الكفر لأنه وصف الله بصفة نقص محض - تعالى الله عن قولهم.

ثم نحن لم نقل إن الصفات حادثة، بل هي تابعة للموصوف بالقدم، كان الله وكانت صفاته معه، فنقول بصفاته ولا نقول الله وصفاته.

راجع: المعتزلة وأصولهم الخمسة (٨٥)، الملل والنحل (١/٥١)، منهاج السنة النبوية (٢/٩٥)، و(١٢٧/٢) و(٤٣٣/٢).

أَنَّهُ لَمْ يُؤْتِ أَحَدٌ خَيْرًا يَمَّا أُوتِيَ، وَذَلِكَ فِي الْجَنَّةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ الْآيَةُ؛ فَقَدْ اخْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: (مُؤْمِنًا) عَنْ قَتْلِ الْكَافِرِ، وَبِقَوْلِهِ: (مُتَعَمِّدًا) - أَيُّ: قَاصِدًا لِذَلِكَ، بِأَنَّهُ يَتَصَدَّقُ مَنْ يَعْلَمُهُ أَدِيمًا مَعْصُومًا، فَيَقْتُلُهُ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ مَوْتُهُ بِهِ - عَنِ الْقَتْلِ الْخَطَا. وَقَوْلُهُ: ﴿حَكِيمًا فِيهَا﴾؛ أَيُّ: مُقِيمًا عَلَى جِهَةِ التَّأْيِيدِ، وَقِيلَ: الْخُلُودُ: الْمَكْتُ الطَّوِيلُ. وَاللَّعْنُ: هُوَ الطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ عَنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَاللَّعِينُ وَالْمَلْعُونُ: مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ اللَّعْنَةُ، أَوْ دُعِيَ عَلَيْهِ بِهَا.

وَقَدْ اسْتَشْكَلَ الْعُلَمَاءُ هَذِهِ الْآيَاتِ مِنْ حَيْثُ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَاتِلَ عَمْدًا لَا تَوْبَةَ لَهُ^(١)، وَأَنَّهُ مُحَدِّثٌ فِي النَّارِ، وَهَذَا مُعَارِضٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ

(١) وَذَهَبَ بَعْضُ السَّلَفِ أَنَّ الْقَاتِلَ عَمْدًا لَا تَوْبَةَ لَهُ: مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عُمَرَ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَبِيدُ بْنُ عَمِيرٍ، وَالْحَسَنُ، وَقَتَادَةُ، وَالضَّحَّاكُ بْنُ مَزَاحِمٍ، نَقَلَهُ ابْنُ كَثِيرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ أَنَّهُ نَقَلَ ذَلِكَ عَنِ السَّلَفِ.

وَاسْتَدَلُّوا بِمَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَسَيَّاتِي، وَاسْتَدَلُّوا بِمَا جَاءَ عَنْ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَفِيهِ: (كُلُّ ذَنْبٍ عَمَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَهُ إِلَّا الرَّجُلُ يَمُوتُ كَافِرًا، أَوْ الرَّجُلُ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا) وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ رَقْمَ (٣٩٩٥) وَأَحْمَدَ (٩٩/٤) وَالْحَاكِمُ (٣٥١/٤) وَهُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

وَذَهَبَ جُمْهُورُ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ إِلَى أَنَّ الْقَاتِلَ لَهُ تَوْبَةٌ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَغُلَّ صِلَاحًا﴾ وَبِقَوْلِهِ: ﴿لَا تَقْتُلُوا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ وَالْقَتْلُ ذَنْبٌ. وَبِقَوْلِهِ: ﴿وَلِيٍّ لَقَفَّارٍ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَغُلَّ صِلَاحًا﴾.

وَأَمَّا مَا وَرَدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَدْ ثَبَتَ تَرَاجُعُهُ عَنْ ذَلِكَ، كَمَا فِي الْأَدَبِ الْمُرْفُودِ لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَبَّانِيُّ (١٥/١) وَهُوَ فِي الصَّحِيحَةِ لِلشَّيْخِ الْأَبَّانِيِّ (٢٧٩٩).

وَأَمَّا حَدِيثُ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأُجَابَ عَنْهُ السَّنَدِيُّ فَقَالَ: ثُمَّ لَا بَدَّ مِنْ حَلِّهِ عَلَى إِذَا لَمْ يَتَّيَّبْ، وَإِلَّا فَالْثَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ، كَيْفَ وَقَدْ يَدْخُلُ الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ الْجَنَّةَ مَعًا، كَمَا إِذَا قَتَلَهُ وَهُوَ كَافِرٌ، ثُمَّ آمَنَ وَقَتْلَ وَلَعَلَّ بَعْدَ ذِكْرِهِ عَلَى وَجْهِ التَّغْلِيظِ. اهـ.

قُلْتُ: هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ الَّذِي تَتَّفَقُ فِيهِ أَطْرَافُ الْأَدْلَةِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ السَّنَةِ كَمَا سَيَأْتِي. وَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمَعَاصِرِينَ مِنْ اخْتِيَارِهِمْ بِأَنَّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي الْمِثْنَةِ، هَذَا إِذَا لَمْ يَتَّيَّبْ فَإِنْ شَاءَ

مَادُونَهُ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴿ [النساء: ٤٨].

وَقَدْ أَجَابُوا عَنْ ذَلِكَ بِعِدَّةٍ أَجْوِبَةٍ^(١) مِنْهَا:

١ - أَنَّ هَذَا الْجَزَاءَ لِمَنْ كَانَ مُسْتَحِلًّا قَتْلَ الْمُؤْمِنِ عَمْدًا.

غفر له وإن شاء عذبه، وهذه هي عقيدة أهل السنة في أصحاب الذنوب لحديث: «ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله عليه، فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه»، أخرجه البخاري (٣٤٧٠) ومسلم (٢٧٦٦) عن أبي سعيد.

وأما إذا تاب العبد من الذنب، فإن الله غفور رحيم، وحكم مقتضى هذين الاسمين أن يصل إلى المخلوق آثارها، وآثارها حصول المغفرة والرحمة ولا يكون ذلك إلا بقبول التوبة من التائب إن علم الله صدقه، ويدل عليه قصة من قتل تسعاً وتسعين وهو متعمد، ثم تاب وقبلت توبته.

(١) وقيل: إن هذا في حق الكافر إذا قتل المؤمن، وقيل: إن هذا من باب ذكر السبب لمن قتل، وقد يوجد مانع وهو الإيذان، وقيل: هذا من باب جواز إخلاف الوعيد، وهذا حاصل كقول الشاعر:

وإني وإن أوعدته أو وعدته لمخلف إيمادي ومنجز موعدتي

قال الشيخ العثيمين رحمه الله معلقاً على المهراس: الجواب الأول باطل، فإن مستحل قتل المؤمن عَمْدًا كافر سواء قتله أم لا. اهـ.

وقال في شرحه الواسطية: وعجب الإمام أحمد من هذا الجواب، قال: كيف هذا؟! إذا استحل قتله فهو كافر وإن لم يقتله، وهو مخلد في النار وإن لم يقتله، ولا يستقيم هذا الجواب أيضاً.

وقال عن الجواب الأخير عند المهراس: وإن الجواب الأخير فيه نظر؛ لأن المعروف أن الخلود المكث الدائم.

وقال على هذا في شرحه الواسطية: وهذا أيضاً جواب سهل لا يحتاج إلى تعب، فنقول: إن الله عز وجل لم يذكر التأبيد، ولم يقل خالداً فيها أبداً، بل قال: ﴿حَكِيمًا فِيهَا﴾ والمعنى: أنه ما كثر مكثاً طويلاً. اهـ. وصوب هذا القول.

وقال عن الجواب الثاني: إن تصوير إمكان أن لا يجازى بأن يتوب، أو يأتي بحسنات ماحية لأن أسباب عدم المجازاة لا تنحصر فيما ذكره، ولعل ما ذكره مثال لا حصر. اهـ. ولم يرتضيه في شرحه على الواسطية، فقد قال: فنحن الآن نسأل إذا جازاه فهل هذا جزاؤه؟ فإذا قيل: نعم، فمعناه: أنه صار خالداً في النار، فنعود المشكلة مرة أخرى، ولا نخلص! اهـ. انظر شرحه للواسطية (١/ ٢٦٣- ٢٦٤) والتعليقات على المهراس ص (٣) رقم (١١).

قلت: الصواب من هذه الأجوبة: أن الخلود هو المكث الطويل، وهذا اختيار الشيخ الفوزان في شرحه على الواسطية.

٢ - أَنَّ هَذَا هُوَ جَزَاؤُهُ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ لَوْ جُوزِي، مَعَ إِمْكَانِ أَلَّا يُجَازَى، بِأَنْ يُتُوبَ أَوْ يَعْمَلَ صَالِحًا يَرْجَحُ بِعَمَلِهِ السَّيِّئِ.

٣ - أَنَّ الْآيَةَ وَارِدَةٌ مُؤَرَّدَةٌ تَغْلِيظُ وَالزَّجْرُ.

٤ - أَنَّ الْمُرَادَ بِالْخُلُودِ الْمَكْتُ الطَّوِيلُ كَمَا قَدَّمْنَا.

وَقَدْ ذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ الْقَاتِلَ عَمْدًا لَا تَوْبَةَ لَهُ، حَتَّى قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مِنْ آخِرِ مَا نَزَّلَ، وَلَمْ يَنْسَخْهَا شَيْءٌ)^(١).

وَالصَّحِيحُ أَنَّ عَلَى الْقَاتِلِ حُقُوقًا ثَلَاثَةً: حَقُّ اللَّهِ، وَحَقُّ لِلْوَرَّةِ، وَحَقُّ لِلْقَتِيلِ. فَحَقُّ اللَّهِ يَنْقُطُ بِالتَّوْبَةِ.

وَحَقُّ الْوَرَّةِ يَنْقُطُ بِالِاسْتِيفَاءِ فِي الدُّنْيَا أَوْ الْعَقْرِ.

وَأَمَّا حَقُّ الْقَتِيلِ؛ فَلَا يَنْقُطُ حَتَّى يَجْتَمِعَ بِقَاتِلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَأْتِي رَأْسُهُ فِي يَدِهِ، وَيَقُولُ: يَا رَبِّ سَلْ هَذَا فِيمَ قَتَلْتَنِي؟^(٢)

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿فَلَمَّا أَسْفُونَا...﴾^(٣) إِلَخْ؛ فَالْأَسْفُ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى شِدَّةِ الْحُزَنِ،

(١) أخرجه البخاري رقم (٤٥٩٠، ٤٧٦٢، ٤٧٦٣، ٤٧٦٦)، ومسلم في صحيحه رقم (٣٠٢٣) وابن جرير في تفسيره (٦٧/٩).

قال الحافظ ابن حجر: وحاصل ما في هذه الروايات أن ابن عباس كان تارة يجعل الآيتين في محل واحد فلذلك يجزم بنسخ إحداها، وتارة يجعل محلها مختلفًا. ويمكن الجمع بين كلاميه بأن عموم التي في الفرقان خص منها مباشرة المؤمن القتل متعمدًا، وكثير من السلف يطلقون النسخ على التخصيص، وهذا أولى من حمل كلامه على التناقض وأولى من دعوى أنه قال بالنسخ ثم رجع عنه... وقد حمل جمهور السلف وجميع أهل السنة ما ورد في ذلك على التغليظ، وصححو توبة القاتل كغيره. اهـ.

راجع: تفسير ابن جرير (٦١/٩)، مدارج السالكين (٣٩٢/١)، فتح القدير (٥٨٩/١)، تفسير القرطبي (٣٣٤/٥)، فتح الباري (٦١٠/٨)، تفسير ابن كثير آية (٩٣) من سورة النساء.

(٢) هو حديث ابن عباس رضي الله عنه أخرجه أحمد (٢٢٢/١) والحميدي (٤٨٨) وابن ماجه (٢٦٢١) والنسائي في المجتبى (٨٥/٣) و(٦٣/٨) والترمذي (٣٠٢٩) والطبري (٣١٨/٥) والناسخ والمنسوخ للنحاس (١٣٧).

(٣) قال ابن قتيبة: أي: أغضبونا، والأسف: الغضب، يقال: أسف أسفًا أي غضبًا، ومنه حديث معاوية=

وَيَمَعْنَى شِدَّةِ الْغَضَبِ ^(١) وَالسَّخَطِ، وَهُوَ الْمُرَادُ فِي الْآيَةِ.
وَالْإِنْتِقَامُ: الْمَجَازَةُ بِالْعُقُوبَةِ، مَاخُودٌ مِنَ النَّقْمَةِ، وَهِيَ شِدَّةُ الْكَرَاهَةِ وَالسَّخَطِ.
وَقَوْلُهُ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ

= ابن الحكم، وفيه: «وأنا رجل آسف كما يأسفون»..

راجع: تفسير غريب القرآن ص (٣٩٩)، تهذيب اللغة للأزهري (٩٦/١٣).

(١) الغضب صفة ثابتة لله سبحانه وتعالى، غضباً يليق بجلاله.

وزعم أهل التعطيل: أن الغضب هو غليان دم القلب، وهذا لا يكون إلا في المخلوق، فنفوا صفة الغضب عن الله، فردوها الأشاعرة إلى الإرادة كما هي عقيدتهم، ونفتها المعتزلة وقالوا: بمعنى الانتقام.

ويرد عليهم: (١) هذا القول مخالف لظاهر النصوص، (٢) وليس عليه دليل، (٣) ومخالف لإجماع السلف، (٤) وأن قولهم هذا دعوى إلى المجاز، والمجاز باطل مردود، (٥) أن هذا القول يلزم منه لوازم باطلة، وهو إنكار جميع الأدلة التي وردت بإثبات صفة الغضب، وهي خمس عشرة آية، وجمعاً غفيراً من الأحاديث منها:

(١) حديث الشفاعة، وفيه: «إن الله قد غضب اليوم غضباً» رواه البخاري (٣٣٤٠) ومسلم (١٩٤).

(٢) وحديث عبدالله بن عمرو، وفيه: «لقي الله وهو عليه غضبان» رواه البخاري (٧٤٤٥) ومسلم (٢٢٠/١).

(٣) وحديث ابن عباس، وفيه: «اشتد غضب الله على من قتله نبي» رواه البخاري (٤٠٧٤). والإجماع، قال ابن أبي العز: ومذهب السلف وسائر الأئمة إثبات صفة الغضب، فكيف بهذه الأدلة والأصول، وكيف يصاغ لهم رد ذلك كله.

(٦) وكذا يرد عليهم بقوله: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ وذلك لأن الله عز وجل غاير بين الغضب والانتقام، وذلك بأن جعل فعل الشرط الغضب وجعل جوابه الانتقام، ولا يصح على قول المعتزلة أن يكون الأسف هو الانتقام لأنه سيكون (فلما انتقمنا انتقمنا) فجعلوا على قولهم فعل الشرط هو جواب الشرط، وهذا مخالف للغة العربية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وأما قول القائل: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام، فليس بصحيح في حقنا بل الغضب قد يكون لدفع المنافي قبل وجوده، فلا يكون هناك انتقام أصلاً.

وقال: وأيضاً لو قدر أن هذا هو حقيقة غضبنا، لم يلزم أن يكون غضب الله مثل غضبنا، كما أن حقيقة ذات الله ليست مثل ذاتنا، وصفاته كذاته.

الْأَمْرُ ﴿[البقرة: ٢١٠]﴾ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴿[الأنعام: ١٥٨]﴾، ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًا ﴿٦﴾ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢١، ٢٢]، ﴿وَيَوْمَ نَشْفُقُ السَّمَاءَ بِالْفِغْمِ وَنُنْزِلُ الْمَلَائِكَةَ نَزِيلًا ﴿٥٥﴾﴾ [الفرقان: ٢٥].

قَوْلُهُ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ...﴾ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ إِبْتِاثُ صِفَتَيْنِ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ لَهُ سُبْحَانَهُ، وَهُمَا صِفَتَا الْإِتْيَانِ وَالْمَجِيءِ، وَالَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الْإِيمَانُ بِذَلِكَ عَلَى حَقِيقَتِهِ ^(١)، وَالْإِبْتِعَادُ عَنِ التَّأْوِيلِ ^(٢) الَّذِي هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ إِحْدَاثٌ وَتَغْطِيلٌ.

(١) صفتا (الإتيان والمجيء) ثابتان بالكتاب والسنة، الأدلة من الكتاب ما ذكره ابن تيمية رحمه الله فيه كفاية، والأدلة من السنة:

(١) حديث أبي سعيد وفيه: «فيأتيهم الجبار في صورة غير صورته» رواه البخاري (٧٤٣٩) ومسلم (١٨٣).

(٢) حديث أبي هريرة وفيه: «وإن أتاني بمشيأتيته هرولة» رواه البخاري (٧٤٠٥) ومسلم (٢٦٧٥).

وفي رواية لمسلم فيها: «وإذا تلقاني بياح، جئتته أتيتته بأسرع»، قال النووي: هكذا هو في أكثر النسخ (جئتته أتيتته) والجمع بينهما للتوكيد، وهو حسن. اهـ.

وقد نقل الإجماع على إثبات صفة الإتيان والمجيء، قال الصابوني في عقيدة السلف: ويثبت أصحاب الحديث... وكذلك يشتهون ما أنزله الله - عز اسمه - في كتابه من ذكر المجيء والإتيان.

قال أبو الحسن الأشعري: وأجمعوا أنه عز وجل يجيء يوم القيامة والملك صفًّا صفًّا.

انظر ذلك في: رسالة أهل الثغر ص (٢٢٧)، عقيدة السلف للصابوني ص (٥٠).

(٢) التأويل لغة: العودة والرجوع، ومنه الإصلاح، ومنه العاقبة، ومنه التفسير.

قال ابن تيمية: وأما التأويل في لفظ السلف فله معنيان: أحدهما: تفسير الكلام وبيان معناه سواء وافق ظاهره أو خالفه، فيكون التأويل عند هؤلاء متقاربًا أو مترادفًا.

ثانيهما: في لفظ السلف هو نفس المراد فإن الكلام إن كان طلبًا كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبرًا كان تأويله نفس الشيء المخبر به.

التأويل عند المتأخرين: قال الجويني: هو رد الظاهر إلى ما إليه مآله في دعوى المؤول

وقال الأمدى: هو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتياله له.

وقال الطوفي: هو صرف اللفظ عن ظاهره لدليل يصير به المرجوح راجحًا.

وَلَعَلَّ مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ تَنْقُلَ إِلَى الْقَارِئِ هُنَا مَا كَتَبَهُ حَامِلُ لَوَاءِ النَّجْمِ وَالْتَعْطِيلِ فِي هَذَا الْعَصْرِ، وَهُوَ الْمَدْعُو بِزَاهِدِ الْكُوْثَرِيِّ^(١) فاسد؛ قَالَ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى كِتَابِ (الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ)^(٢) لِلْيَهَنِيِّ مَا نَصَّهُ: (قَالَ الرَّحْمَنِيُّ^(٣) مَا مَعْنَاهُ: إِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِعَذَابٍ فِي

= وقال ابن القيم: صرف اللفظ عن ظاهره وحقيقته إلى مجازه وما يخالف ظاهره، وهو مراد المعتزلة والجهمية وغيرهم من فرق المتكلمين، وهو الشائع في عرف المتأخرين من أهل الأصول والفقه.

[تقسيم التأويل] ينقسم إلى قسمين: حقيقي وفاسد:

فالحقيقي: هو الذي يوافق ما دلت عليه النصوص، وجاءت به السنة وطابقتها، قال ابن القيم: فنحن لا ننكر التأويل، بل حقيقة العلم هو التأويل، والراسخون في العلم هم أهل التأويل، ولكن أي التأويلين؟ فنحن أسعد بتأويل التفسير من غيرنا، وغيرنا أشقى بتأويل التحريف منا. اهـ.

والفاسد: هو صرف الكلام عن ظاهره على محتمل مرجوح، بلا دليل محقق لشبه بخيل للسامع أنه دليل، وعند التحقيق تضحل.

راجع: معجم مقاييس اللغة (١/ ١٦٠)، الكامل (٣/ ١٠٩)، تهذيب اللغة (١٥/ ٤٣٧)، معاني القرآن (١/ ٣٨٠)، تفسير ابن جرير (٣/ ١٨٤)، الإكليل (١٣/ ٣٨٨) ضمن الفتاوى لابن تيمية، البرهان (١/ ٥١١)، الأحكام (٣/ ٥٩٩)، شرح مختصر الروضة (٣/ ٥٩٩)، الصواعق المرسلة (١/ ٧٩)، و(١/ ١٨٧)، و(١/ ٢١٩) و(١/ ٢١٥)، شرح الكوكب المنير (٣/ ٤٦١)، الصفدية (١/ ٢٨٩).

(١) لو قلنا فيه (فاسد الكوثري) لما أبعدنا، فهو رجل أدخل الشر على أهل الإسلام، وهو ماتريدي جهمي في الاعتقاد، وحفي جلد في الفقه، قبوري صاحب شرك في التوحيد، جمع كل بلاء، ورد عليه فضيلة العلامة المعلمي بكتابه المسمى: (التنكيل) و (الطليعة) بتحقيق العلامة الألباني رحمه الله تعالى، وقد ابتلي أهل الإسلام بكوثري صغير وهو أبو غدة، -لقبه بهذا العلامة الألباني رحمه الله- فليحذر المسلمون منها ومن كتبهم أشد الحذر.

(٢) هذا كتاب عظيم النفع كثير الفائدة، إلا أنه يجب الحذر مما فيه من تعطيل الصفات، فقد سلك البيهقي فيه سير الأشاعرة؛ لأنه تأثر بشيخه: ابن فورك، والحلي، فليحذر طالب العلم من تعطيله الأسماء والصفات.

(٣) هو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي أبو القاسم المعتزلي اللغوي النحوي، وأشهر مؤلفاته (الكشاف) وهو مليء بالاعتزال فليحذر منه ومن كتبه. انظر السير (٢٠/ ١٥١-١٥٦).

ونص كلامه: (إتيان الله أمره وبأسه، كقوله: ﴿أَوْ يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ﴾ و﴿فَجَاءَهَا بِأَسْمَاءُ﴾ ويجوز أن يكون المأتي به محذوفاً بمعنى يأتيهم الله ببأسه أو بنقمته للدلالة عليه. اهـ. من الكشاف (١/ ١٢٧).

الْعَمَامُ الَّذِي يُنْتَظَرُ مِنْهُ الرَّحْمَةُ، فَيَكُونُ مَجِيءُ الْعَذَابِ مِنْ حَيْثُ تُنْتَظَرُ الرَّحْمَةُ أَفْطَحَ وَأَهْوَلَ، وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي مَعْنَى الْبَاءِ كَمَا سَبَقَ^(١).

وَقَالَ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ^(٢): أَنْ يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ^(٣). اهـ.

(١) إمام الحرمين هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبو المعالي، ولد في (١٨/ محرم/ ٤١٩ هـ) كان في أول أمره معتزلي متكلمًا، ثم قيل: إنه عاد إلى مذهب السلف، وقيل: إنه عاد إلى مذهب التفويض، مات في (٢٥/ ربيع آخر/ ٤٧٨ هـ) ومن مؤلفاته: (١) الإرشاد في أصول الدين، (٢) العقيدة النظامية وهي التي صرح فيها بتراجعه إلى مذهب السلف، (٣) مدارك العقول، (٤) نهاية المطلب في المذهب، (٥) البرهان، وغيرها، انظر ترجمته في السير للذهبي (١٨/ ٤٦٨).

وأما قوله: (بمعنى الباء) فهذا باطل مصيره إلى ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ﴾ وهذا معناه (أن الآتي هو الظل) وهذا معنى باطل، بل المعنى الصحيح أن (في) بمعنى (مع) وهذا يساغ عند العرب، وكذا القرآن، مثاله: ﴿أَذْخَلُوا فِي أَمْرٍ﴾ أي: معهم، ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ أي: مع زينته، وعلى هذا تكون الآية، (إلا أن يأتيهم الله مع الظلل) أي: إتيان الله مع الإتيان للظل، وهذا لا محذور فيه، والله الموفق.

راجع: المغني لابن هشام (١/ ١٦٨)، شرح الواسطية للنعيمين (١/ ٢٧٥).

(٢) هو العلامة الكبير ذو الفنون فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري الطبرستاني الأصولي المفسر كبير الأذكياء والحكماء والمصنفين، وُلِدَ سنة (٥٤٤ هـ) وقد بدت منه في تواليه بلايا وعظائم وسحر وانحرافات عن السنة، والله يعفو عنه، فإنه توفى على طريقة حميدة والله يتولى السرائر.

قاله الذهبي في السير (٢١) رقم (٢٦١).

(٣) قول الرازي مردود من وجوه:

- (١) أنه إضمار ما لا يدل اللفظ عليه، وادعاء حذف ما لا دليل عليه لوقوعه من الخطأ.
- (٢) أن صحة التركيب واستقامته لا تتوقف على هذا المحذوف، بل الكلام مستقيم تام قائم المعنى بدون إضمار، والإضمار خلاف الأصل.
- (٣) أنه إذا لم يكن دليل على تعيين المحذوف وكان تعيينه قولاً على المتكلم بلا علم.
- (٤) عطف مجيء الملك على مجيئه سبحانه دليل على الحقيقة، وصرح أهل المجاز أن الاطراد في الألفاظ دليل على الحقيقة.

(١) أن الله عز وجل غاير بين أن يأتي هو أو يأتي أمره، فقال: ﴿فَمَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرَيْنِ عِنْدِهِ﴾ و﴿إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ وقال: ﴿لَسَاجَاةُ أَمْرُ رَبِّكَ﴾، و﴿إِنَّ أَمْرَ اللَّهِ﴾ و﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْمَلِكُ﴾ أو ﴿يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ وقال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ وقال: ﴿إِلَّا أَنْ =

فَأَنْتَ تَرَى مِنْ نَقْلِ هَذَا الرَّجُلِ عَنْ أَسْلَافِهِ فِي التَّعْطِيلِ مَدَى اضْطِرَّابِهِمْ فِي التَّخْرِيجِ
وَالْتَّأْوِيلِ. عَلَى أَنَّ الْآيَاتِ صَرِيحَةٌ فِي بَابِهَا، لَا تُقْبَلُ شَيْئًا مِنْ تِلْكَ التَّأْوِيلَاتِ.

فَالْآيَةُ الْأُولَى تَتَوَعَّدُ هَؤُلَاءِ الْمُصْرِينَ عَلَى كُفْرِهِمْ وَعِنَادِهِمْ وَاتِّبَاعِهِمْ لِلشَّيْطَانِ بِأَنَّهُمْ
مَا يَنْتَظِرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ظُلْمٍ مِنَ الْعَمَامِ لِفَضْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَهُمْ، وَذَلِكَ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَذَا قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠] وَالْآيَةُ الثَّانِيَةُ أَشَدُّ
صَرَاحَةً، إِذْ لَا يُمَكِّنُ تَأْوِيلَ الْإِثْنَيْنِ فِيهَا بِأَنَّهُ إِنْثَانِ الْأَمْرِ أَوْ الْعَذَابِ، لِأَنَّهُ رَدَّدَ فِيهَا بَيْنَ
إِثْنَيْنِ الْمَلَائِكَةِ وَإِثْنَيْنِ الرَّبِّ، وَإِثْنَيْنِ بَعْضِ آيَاتِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ.

وَقَوْلُهُ فِي الْآيَةِ الَّتِي بَعْدَهَا: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ (١٢) لَا يُمَكِّنُ حَمْلَهَا عَلَى
عَجِيءِ الْعَذَابِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِحِجَّتِهِ سُبْحَانَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِفَضْلِ الْقَضَاءِ، وَالْمَلَائِكَةُ صُفُوفٌ؛
إِجْلَالًا وَتَعْظِيمًا لَهُ، وَعِنْدَ حِجَّتِهِ تَنْشَقُّ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ؛ كَمَا أَفَادَتْهُ الْآيَةُ الْأَخِيرَةُ.
وَهُوَ سُبْحَانَهُ عَجِيءٌ وَيَأْتِي وَيَنْزِلُ وَيَذْنُو وَهُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ (١).

فَهَذِهِ كُلُّهَا أَفْعَالٌ لَهُ سُبْحَانَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَدَعَاؤُ الْمَجَازِ (٢) تَعْطِيلٌ لَهُ عَنْ فِعْلِهِ،

= تَأْتِيَهُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ أَوْ يَأْتِ بَعْضُ مَا يَكُنْ رَبُّكَ، فالتغاير في هذه الآيات يدل على أن كل
واحد منها غير الآخر، فمجيء الأمر غير عجيء الله عز وجل.

(١) عبر الحراس بهذه الأوصاف لتقاربها في الدلالة، لذلك نرى بعض أئمة السلف يجعل صفة المجيء
مع صفة النزول، وكذا مع صفة القرب، كما صنع ابن تيمية في شرح حديث النزول، وكذا الصابوني
في كلامه على صفة النزول.

ثم ذكر الحراس مسألة مهمة، وهي: نزوله سبحانه وتعالى إلى السماء الدنيا، مع أنه فوق العرش
سبحانه أي: لا يخلو منه العرش، وهذا ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وعزاه إلى الإمام أحمد رحمه
الله، وهذا القول هو الصحيح، وهناك قولان آخران: (١) أنه يخلو، (٢) بالتوقف، وكلاهما خطأ.

راجع: عقيدة السلف (٥٠)، شرح حديث النزول (٢٣١).

(٢) المجاز: هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له.

مسألة: وهل للمجاز وجود؟ اختلف أهل الأصول في ذلك إلى أربعة أقوال:

(١) أنه غير واقع في القرآن واقع في غيره، إلى هذا ذهب بعض الحنابلة، وحكي عن بعض المالكية،
وهو المشهور عن ابن داود الأصفهاني.

وَاعْتِقَادُ أَنَّ ذَلِكَ الْمَجِيءَ وَالْإِثْنَانِ مِنْ جِنْسٍ مَجِيءِ الْمَخْلُوقِينَ وَإِثْنَانِهِمْ نُزُوعٌ إِلَى التَّشْبِيهِ يُفِيضِي إِلَى الْإِنْكَارِ وَالتَّعْطِيلِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَبَيْنَ وَجْهِ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝﴾ [الرحمن: ٢٧]، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ۝﴾ [القصص: ٨٨].

قَوْلُهُ: ﴿وَبَيْنَ وَجْهِ رَبِّكَ ۝﴾ إلخ، تَصَمَّنْتَ هَاتَانِ الْآيَتَانِ إِثْبَاتَ صِفَةِ الْوَجْهِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(١).

(٢) أنه غير واقع في القرآن والحديث، واقع في غيره -أي في لغة العرب- وهذا مذهب الظاهرية، وهو قول ابن حزم، وهذا ما رجحه شيخنا الوادعي رحمه الله.

(٣) أنه واقع مطلقاً، وهذا قول الجمهور من أهل الأصول.

(٤) أنه غير واقع في شيء مطلقاً، وهذا ما قاله الإسفراييني وشيخ الإسلام وابن القيم، ورجحه الشنقيطي، وهذا هو الحق الذي لا يعيد عنه.

ودعوى المجاز باطلة، أحدث في القرون المتأخرة، وأول من أحدثها المعتزلة، وما كانت العرب تعرف هذا بل الذي تعرفه أساليب تستخدمها عند كلامها.

راجع: الإبان لابن تيمية (٨٣)، الأحكام لابن حزم (٢٨/٤)، التمهيد لأبي الخطاب (٨٠/١)، شرح الكوكب المنير (١٩١/١)، البحر المحيط (١٨٢/٢) للزركشي، المسودة (١٦٥)، فواتح الرحموت (٢١١/١)، الإرشاد (٢٣)، رسالة الشنقيطي، مختصر الصواعق المرسلة (فصل كامل في الرد على المجاز).

(١) الأدلة على صفة الوجه من القرآن:

- (١) قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ۝﴾.
- (٢) وقوله: ﴿وَبَيْنَ وَجْهِ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝﴾.
- (٣) وقوله: ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ۝﴾.
- (٤) وقوله: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ ۝﴾.
- (٥) وقوله: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ ۝﴾.
- (٦) وقوله: ﴿إِنَّمَا نَطْمَعُكَ لِيُؤْتِيَ اللَّهُ ۝﴾.
- (٧) وقوله: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ۝﴾.
- (٨) وقوله: ﴿وَمَا أَلْبَسْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ ۝﴾.
- (٩) وقوله: ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِهِ الْأَعْلَى ۝﴾.

وَالنُّصُوصُ فِي إِبْنَاتِ الْوَجْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَا تُحْصَى كَثْرَةً^(١)، وَكُلُّهَا تَنْفِي تَأْوِيلَ الْمُعْطَلَةِ الَّذِينَ يُقْسِرُونَ الْوَجْهَ بِالْجِهَةِ^(٢) أَوْ الثَّوَابِ^(٣) أَوْ الذَّاتِ^(٤)، وَالَّذِي عَلَيْهِ

= (١٠) وقوله: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾.

والأدلة على إثباتها من السنة:

- (١) حديث جابر في صحيح البخاري (٧٤٠٦) وفيه: «أعوذ بوجهك».
- (٢) حديث أبي موسى في صحيح مسلم (١٧٩) وفيه: «أحرقتم سبحات وجهه».
- (٣) حديث عبدالله بن عمرو في سنن أبي داود (١٣٢/٢) وفيه: «أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم» وهذا حديث صحيح، صححه شيخنا الوادعي رحمه الله في الصحيح المسند (٥٤٧/١).
- (٤) حديث ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهما وفيه: «اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك».
- (٥) حديث سعد بن أبي وقاص في الصحيحين وفيه: «إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها» عند البخاري (١٢٩٥) ومسلم (١٦٢٨).

(١) قال الجامي: كلام فيه مبالغة، أرجو أن لا تصح هذه العبارة من شيخنا.

(٢) هؤلاء هم المعطلة يستدلون بقوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾.

ويجاب عن هذا أن هذه الآية ليست لهم فيها حجة من أمرين:

أولاً: أنه قد جاء عن مجاهد والشافعي ففسروها بالقبلة، ولذا غلط ابن تيمية من عد هذه الآية من آيات الصفات.

ثانياً: أننا لو جعلنا هذه الآية من آيات الصفات - وهذا هو الصحيح - فالمراد بالوجه هو وجه الله عز وجل حقيقة يليق بجلاله وعظمته سبحانه؛ لأن النبي ﷺ قال: «إن المصلي إذا قام يصلي فإن الله قبل وجهه» وفي الحديث الآخر: «إن السماوات السبع والأرضين في يد الله كالخردلة في يد أحدكم» - على من صححه - فيكون لا مانع أن القبلة هو توجهك إلى الله الموصوف بصفة الوجه، وعلى هذا فلا تنافي في الآية من هذين المعنيين. والله أعلم.

(٣) حل الوجه على الثواب المنفصل، قول باطل، فإن اللغة لا تحمل ولا يعرف أن الجزاء يسمى وجهاً، وكذلك يقال: إنه ﷺ قد استعاذ بوجه الله، فإذا كان الوجه هو الثواب فلازمه أنه استعاذ بمخلوق لا يقدر على الإعاذة، وهذا شرك أكبر، والأنبياء معصومون من ذلك، فكيف استعاذ النبي ﷺ بالثواب على قولهم؟!!

وهل للثواب سبحات؟! وهل الثواب يحرق؟! فأين عقول المعطلة؟! تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً. (٤) زعم هؤلاء أن الوجه زائد، والمراد: (ويبقى ربك)، فهذا زعم باطل وكذب على الله ورسوله واللغة؛ لأنه لم يعهد زيادته فيها، ويدل على أنه ليس بصلة عندما أضاف الوجه إلى الذات، وأضاف النعت =

أَهْلُ الْحَقِّ أَنَّ الْوَجْهَ صِفَةٌ غَيْرُ الذَّاتِ^(١)، وَلَا يَفْتَضِي إِنْشَاءَهُ كَوْنَهُ تَعَالَى مُرَكَّبًا مِنْ أَعْضَاءٍ، كَمَا يَقُولُهُ الْمُجَسِّمَةُ، بَلْ هُوَ صِفَةٌ لِلَّهِ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ، فَلَا يُشْبِهُ وَجْهًا وَلَا يُشَبِّهُهُ وَجْهٌ. وَاسْتَدَلَّتِ الْمُعْطَلَةُ بِهَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَجْهِ الذَّاتُ؛ إِذْ لَا خُصُوصَ لِلْوَجْهِ فِي الْبَقَاءِ وَعَدَمِ الْهَلَاكِ.

وَنَحْنُ نُعَارِضُ هَذَا الْإِسْتِدْلَالَ بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَجْهٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَمَّا جَاءَ اسْتِعْمَالُ هَذَا اللَّفْظِ فِي مَعْنَى الذَّاتِ؛ فَإِنَّ اللَّفْظَ الْمَوْضُوعَ لِمَعْنَى لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي مَعْنَى آخَرَ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَعْنَى الْأَصْلِيُّ ثَابِتًا لِلْمَوْضُوفِ، حَتَّى يُمَكِّنَ لِلذَّهْنِ أَنْ يَنْقَلِبَ مِنَ الْمَلْزُومِ إِلَى لَا زَمِهِ.

عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ دَفْعَ مَجَازِهِمْ بِطَرِيقِ آخَرَ؛ فَيَقَالُ: إِنَّهُ اسْتَدَّ الْبَقَاءَ إِلَى الْوَجْهِ، وَلَزِمَ مِنْهُ بَقَاءُ الذَّاتِ؛ بَدَلًا مِنْ أَنْ يَقَالَ: أَطْلَقَ الْوَجْهَ وَأَرَادَ الذَّاتَ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ نَفْلًا عَنِ الْخَطَّابِيِّ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَضَافَ الْوَجْهَ إِلَى الذَّاتِ، وَأَضَافَ النَّعْتَ إِلَى الْوَجْهِ، فَقَالَ: ﴿وَبَقِيَ وَجْهٌ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾^(٢٧)؛ دَلَّ عَلَى أَنَّ ذِكْرَ الْوَجْهِ لَيْسَ بِصِلَةٍ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾^(٢٧) صِفَةٌ لِلْوَجْهِ، وَالْوَجْهَ صِفَةٌ لِلذَّاتِ.

وَكَيْفَ يُمَكِّنُ تَأْوِيلَ الْوَجْهِ بِالذَّاتِ أَوْ بغيرِهَا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثِ الطَّائِفِ: «أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ لَهُ الظُّلُمَاتُ...»^(٢)، وَقَوْلِهِ فِيمَا رَوَاهُ

=إِلَى الْوَجْهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَبَقِيَ وَجْهٌ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾^(٢٧)، وَإِضَافَةَ الْوَجْهِ إِلَى اللَّهِ إِضَافَةُ صِفَةٍ إِلَى مَوْصُوفٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَطَلَ أَنْ تَكُونَ مِنْ إِضَافَةِ خَلْقٍ إِلَى خَالِقِهِ، بَلْ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا. رَاجِع: عَقَائِدُ السَّلَفِ (٥١٥)، الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ لِلْبَيْهَقِيِّ (١٠٦/٢)، الْفَتَاوَى (٤٢٩/٢) وَ(١٩٣/٣) وَ(١٧-١٥/٦)، مَخْتَصَرُ الصَّوَاغِقِ (٣٣٦).

(١) قَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي التَّوْحِيدِ (٢٥/١): فَنَحْنُ وَجْمِعُ عُلَمَائِنَا مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَتِهَامَةٍ وَالْيَمَنِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ مَذْهَبِنَا: أَنَّ نُسِبَ اللَّهِ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ، نَقَرُ بِذَلِكَ بِالسُّنَنِ، وَنَصَدَّقُ ذَلِكَ بِقُلُوبِنَا مِنْ غَيْرِ أَنْ نُسَبِّحَ وَجْهَ خَالِقِنَا بِوَجْهِ وَاحِدٍ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ.

رَاجِع: التَّوْحِيدُ لِابْنِ خَزِيمَةَ (٢٥/١)، التَّوْحِيدُ لِابْنِ مَنْدَةَ (٣٦/٣)، الْحِجَّةُ (١٩٩/١).

(٢) أَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَادِ (٣٥/٦) وَقَالَ: أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ. اهـ. وَفِي سَنَدِهِ عُنَيْنَةُ ابْنِ إِسْحَاقَ، =

أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ: «جَبَابُهُ النَّورُ أَوْ النَّارُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَخْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»^(١).

وَقَوْلُهُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يُدْعَى اللَّهُ مَغْلُولَةً عَلَتْ أَيْدِيَهُمْ وَلِعُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

قَوْلُهُ: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾... إلخ؛ تَضَمَّنَتْ هَاتَانِ الْإِثْبَاتِ إِنْبَاتَ الْيَدَيْنِ صِفَةً حَقِيقَةً لَهُ سُبْحَانَهُ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ^(٢)، فَهُوَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى يُوبِّخُ إِبْلِيسَ عَلَى امْتِنَاعِهِ عَنِ السُّجُودِ

= وضعفه العلامة الألباني في فقه السيرة، وبغني عن هذا الحديث حديث جابر في صحيح البخاري (٧٤٠٦) وقد تقدم، (أعوذ بوجهك...).

وانظر السلسلة الضعيفة في تضعيف حديث الطائف (٢٩٣٣).

(١) رواه مسلم (١٧٩) في الإيمان، وابن ماجه (١٩٥) وأحمد في مسنده (٤٠٥/٤) وابن حبان في صحيحه (٢٦٦) وابن خزيمة في التوحيد (١٩) وابن مندة (٧٧٥-٧٧٨) والآجري في الشريعة ص (٣٠٤) والبيهقي في الأسماء والصفات (١٨٠).

(٢) الأدلة على إثباتها من كتاب الله عز وجل:

(١) قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَلْفَ صَلِّ بِيَدِ اللَّهِ﴾.

(٢) وقوله: ﴿يَسْجُدُكَ الْعَبْدُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٣).

(٣) وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾.

(٤) وقوله: ﴿قُلْ مَنْ يَدِيهِ مَلَكُوتٌ مَلَكُوتٌ كُلِّ شَيْءٍ﴾.

(٥) وقوله: ﴿فَسَبَّحْنِ الَّذِي يَدِيهِ مَلَكُوتٌ كُلِّ شَيْءٍ﴾.

(٦) وقوله: ﴿أَوَلَمْ نَرَوْا أَنَّ خَلْقَنَا لَهُمْ يَمَانَعِلَتْ أَيْدِيَنَا أَنْعَمًا﴾.

(٧) وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِي يَمَانَعُكَ إِنَّمَا يُبَاهِيكَ اللَّهُ بِدَأْلِهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾.

(٨) وقوله: ﴿يَا إِبْلِيسَ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِدَيَّ﴾.

(٩) وقوله: ﴿يَبْرَكَ الَّذِي يَدِيهِ السَّمَلُكُ﴾.

والأدلة من السنة:

(١) حديث أبي سعيد الخدري في الصحيحين وفيه: «والخير في يديك».

(٢) حديث الشفاعة المتفق عليه، وفيه: «خلقك الله بيده».

(٣) حديث ابن عمر وفيه: «ياخذ السماوات بيده... متفق عليه».

(٤) حديث أبي هريرة وفيه: «يعين الله ملائ... ويده الأخرى القبض» متفق عليه.

لِأَدَمَ الَّذِي خَلَقَهُ بِيَدَيْهِ.

وَلَا يُمَكِّنُ خَلْلَ الْيَدَيْنِ هُنَا عَلَى الْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّ الْأَشْيَاءَ جَمِيعًا حَتَّى إِبْلِيسَ خَلَقَهَا اللَّهُ بِقُدْرَتِهِ، فَلَا يَبْقَى لِأَدَمَ خُصُوصِيَّةٌ يَتَمَيَّزُ بِهَا.

وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ بِيَدَيْهِ: خَلَقَ آدَمَ بِيَدَيْهِ، وَكَتَبَ التَّوْرَةَ بِيَدَيْهِ، وَعَرَسَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدَيْهِ»^(١).

فَتَخْصِصُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ بِالذِّكْرِ مَعَ مُشَارَكَتِهَا لِبَقِيَّةِ الْمَخْلُوقَاتِ فِي وَقُوعِهَا بِالْقُدْرَةِ دَلٌّ عَلَى اخْتِصَاصِهَا بِأَمْرِ رَائِدٍ.

وَأَيْضًا؛ فَلَفْظُ الْيَدَيْنِ بِالتَّثْنِيَةِ لَمْ يُعْرَفِ اسْتِعْمَالُهُ إِلَّا فِي الْيَدِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَلَمْ يَرِدْ قَطُّ بِمَعْنَى الْقُدْرَةِ أَوْ النِّعْمَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُسَوِّغُ أَنْ يُقَالَ: خَلَقَهُ اللَّهُ بِقُدْرَتَيْنِ أَوْ بِنِعْمَتَيْنِ^(٢)، عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ الْيَدَيْنِ بِمَعْنَى النِّعْمَةِ أَوْ الْقُدْرَةِ أَوْ غَيْرِهِمَا إِلَّا فِي حَقِّ مَنْ أَتَّصَفَ بِالْيَدَيْنِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلِلذَلِكَ لَا يُقَالَ: لِلرَّيْحِ يَدٌ، وَلَا لِلْمَاءِ يَدٌ^(٣).

= (٥) حديث أبي هريرة وفيه: «والذي نفسي بيده» رواه مسلم.

قال أبو الحسن الأشعري: وأجمعوا أن الله عز وجل يسمع ويرى، وأن له تعالى يدين مبسوطتين.

راجع: رسالة إلى أهل النغر (٢٢٥)، المحجة للأصبهاني (١٨٥ / ١)، مجموع الفتاوى (٢٦٣ / ٦).

(١) جاء عن أنس رضي الله عنه، وفي السند إليه العلاء بن مسلمة كذاب، وفيه علي بن عاصم كذاب.

وجاء عن ابن عباس ولم يصح، وجاء مرسل عن عبد الله بن الحارث. وجاء عن جابر صححه الشيخ الألباني

وجاء عن ابن عمر عند الحاكم، وهو في العلو للذهبي، وصححه الشيخ الألباني في مختصر العلو. وهذا له حكم الرفع.

(٢) أجمع المسلمون المثبتون للصفات والناقلون لها على أنه لا يجوز أن يكون لله تعالى قدرتان فبطل ما قلتم، وكذلك لا يجوز أن يكون خلق آدم بنعمتين؛ لأن نعم الله على آدم لا تحصى.

راجع: مختصر الصواعق (٤٠٤).

(٣) فإذا قال لنا قائل: ما تقول في قول الشاعر:

وكم لظلام الليل عندك من يد تخبر أن المانوية تكذب

وبقول لبيد:

قد أصبحت بيد الشمال زمامها

وَأَمَّا اخْتِجَاجُ الْمُعْطَلَةِ بِأَنَّ الْيَدَ قَدْ أُفْرِدَتْ فِي بَعْضِ الْآيَاتِ، وَجَاءَتْ بِلَفْظِ الْجَمْعِ فِي بَعْضِهَا؛ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ؛ فَإِنَّ مَا يُصْنَعُ بِالْاِثْنَيْنِ قَدْ يُنْسَبُ إِلَى الْوَاحِدِ؛ تَقُولُ: رَأَيْتُ بَعْثِي، وَسَمِعْتُ بِأُذُنِي، وَالْمُرَادُ: عَيْنَايَ، وَأُذُنَايَ، وَكَذَلِكَ الْجَمْعُ يَأْتِي بِمَعْنَى الْمُتَنَّى أَخْيَانًا^(١)؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ نُوَبِّإِلَى اللَّهِ فَقَدِ صَعَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [التحرير: ٤]، وَالْمُرَادُ: قُلُوبُكُمْ.

وَكَيْفَ يَتَأْتَى حَمْلُ الْيَدِ عَلَى الْقُدْرَةِ أَوْ النِّعْمَةِ مَعَ مَا وَرَدَ مِنْ إِنْبَاتِ الْكَفِّ وَالْأَصَابِعِ وَالْيَمِينِ وَالشَّمَالِ^(٢) وَالْقَبْضِ وَالْبَسْطِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.....

= فيجاء عن هذا: أن هذا يسمى عند العرب إضافة الشيء إلى جنسه، وهو أن الإضافة في يد الشال، ويد الحائط ويد الليل، يدي رحمة، يدي نجواكم، من هذا النوع من الإضافات وهو بمعنى أمامه وقدامه، وهذا مما يتنوع المضاف بتنوع المضاف إليه.

(١) وهذا على أحد الأقوال في مسألة أصولية وهي: (أقل الجمع) فقول: أقله ثلاثة، وهو قول جمهور الصحابة وأهل الأصول.

وقيل: أقله اثنان، وهو محكي عن عدد من الصحابة، واختاره مالك وغيره، والأدلة تؤيد هذا القول:

(١) قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ ﴿٧٨﴾ وهما داود وسليمان.

(٢) وقوله: ﴿إِذْ نَسَرَّوْا أَلْيَمْرَأَتِ﴾ ﴿٦٠﴾ وهما اثنان.

(٣) وقوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ ﴿١١﴾ وهما موسى وهارون.

(٤) وقوله: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾ وهما يوسف وأخوه.

هذه الأدلة كافية في الذي ذكرنا من صحة إطلاق الجمع على الاثنان، وهذا ما قاله الهراس.

راجع: البرهان للجويني (١/ ٣٤٨)، المحصول للرازي (٢/ ٦١٤)، العقد المنظوم للقرافي (٧٠/ ٢).

(٢) تبع الهراس الإمام عثمان بن سعيد الدارمي، وأبا يعلى الفراء ومحمد بن عبد الوهاب وصديق حسن خان

واستدلوا: بما رواه مسلم (٢٧٨٨) عن عبد الله بن عمر مرفوعاً: «يطوي الله عز وجل السماوات يوم القيامة... ثم يطوي الأرضين بشماله». وهذا الحديث ضعيف فيه عمر بن حنظلة، وقد خالف فيه نافعاً وعبيد الله بن مقسم عن ابن عمر ولم يذكروا فيه الشمال، وعمر ضعيف في أحاديثه مناكير.

قال البيهقي: وقد ورد ذكر الشمال من طريقين في أحدهما جعفر بن الزبير، وفي الآخر يزيد الرقاشي وهما متروكان.

...يَمَّا لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْيَدِ الْحَقِيقَةِ^(١)! وَفِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ يَحْكِي اللَّهُ سُبحَانَهُ مَقَالَهُ الْيَهُودِ -
 بَقَحُّهُمْ اللَّهُ - فِي رَزْمِهِمْ، وَوَضَفُّهُمْ يَأَهُ - حَاشَاهُ - بِأَنَّ يَدَهُ مَغْلُوقَةٌ؛ أَيْ: مُمَكِّكَةٌ عَنِ الْإِنْفَاقِ.
 ثُمَّ أَثْبَتَ لِنَفْسِهِ سُبحَانَهُ عَكْسَ مَا قَالُوا، وَهُوَ أَنَّ يَدَيْهِ مَبْسُوطَتَانِ بِالْعَطَاءِ؛ يُنْفِقُ
 كَيْفَ يَشَاءُ؛ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ يَمِينَ اللَّهِ مَلَأَتْ سَحَاءَ اللَّيْلِ وَالتَّهَارَ، لَا تَغِيضُهَا
 نَفَقَةٌ»^(٢).

= ومن أثبت اليدين وأن كليهما يمين، ورد رواية الشمال: ابن خزيمة والإمام أحمد بن حنبل
 والبيهقي والألباني وغيرهم.

وهذا هو القول بالحق: «إن كلنا يدي يمين» رواه مسلم (١٨٢٧) وابن أبي عاصم (١٠٦)
 والآجري في الشريعة، وابن حبان في صحيحه (٦١٦٧) والحاكم (٦٤ / ١) والبيهقي في الأسماء
 والصفات (٥٦ / ٢) وصححه الشيخ الألباني رحمه الله في تخریج السنة.

راجع: الرد على بشر المريسي (١٥٥)، إبطال التأويلات (١٧٦)، التوحيد لابن خزيمة (١٥٩ / ١)،
 طبقات الحنابلة (٣١٣ / ١)، قطف الثمر (٦٦)، التعليقات على المراسم للعثيمين (٤).

قال الشيخ العثيمين رحمه الله وذكر رحمه الله إعلال البيهقي وضعف رواية عمر بن حمزة: «فهو
 متضمن لما تقدم آنفاً» اهـ.

(١) هذه الأوصاف توصف بها اليد، تؤكد حقيقة اليد، ونذكر أوصافها مع أدلتها:

(١) المسح: لما رواه الترمذي عن أبي هريرة، وفيه: «لما خلق الله آدم مسح ظهره». صححه شيخنا
 الوادعي في الصحيح المسند (٣٩٣ / ٢).

(٢) الكف: لما رواه مسلم (١٠١٤) عن أبي هريرة وفيه: «فتربو في كف الرحمن».

(٣) الكتابة: قال الله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾.

(٤) الخط: فيه حديث أبي هريرة في حجة آدم لموسى، وفيه: «وخط لك التوراة بيده» متفق عليه.

(٥) البسط والقبض: لما رواه مسلم (٢٧٦٠) عن أبي موسى وفيه: «إن الله يبسط يده بالليل ليتوب
 مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل».

(٦) الطي: لما رواه الشيخان عن أبي هريرة وفيه: «ويطوي السماء بيمينه» رواه البخاري (٧٣٨٢)
 ومسلم (٢٧٨٧).

(٧) البطش: لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْطِشُ الْبَطْشَةُ الْكُبْرَى﴾ وقوله: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾^(٣) وفي
 الحديث عنه ﷺ: «حتى أكون يده التي يبطش بها».

(٢) رواه البخاري برقم (٧٤١٩) ومسلم (٩٩٣) عن أبي هريرة رحمه الله.

نرى لو لم يكن لله يدان على الحقيقة؛ هل كان يحسن هذا التعبير بسط اليدين ؟ !
ألا شأته وجوه التأولين !!

وقوله: ﴿ وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [الطور: ٤٨]، ﴿ وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ الْوُجْهِ وَدُسِّرَ ﴿١٣﴾ نَجْمِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفْرًا ﴾ [القمر: ١٣، ١٤]، ﴿ وَالْقَيْثُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِضَمِّعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ ﴿٣١﴾ [طه: ٣٩].

قوله: ﴿ وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ .. ﴾ إلخ؛ في هذه الآيات الثلاث يُثَبِّتُ الله سُبْحَانَهُ لِنَفْسِهِ عَيْنًا يَرَى بِهَا جَمِيعَ الْمَرَاتِبِ ^(١)، وَهِيَ صِفَّةٌ حَقِيقَةٌ لله عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ، فَلَا يَفْتَضِي إِثْبَاتَهَا كَوْنَهَا جَارِحَةً مُرَكَّبَةً مِنْ شَخْمٍ وَعَصَبٍ وَغَيْرِهِمَا ^(٢).
وَتَفْسِيرُ الْمُعْطَلَةِ لَهَا بِالرُّؤْيَةِ أَوْ بِالْحِفْظِ وَالرَّعَايَةِ نَفْيٌ وَتَعْطِيلٌ ^(٣).

(١) قال السعدي: يرى ديب النملة السوداء في الليلة الظلماء على الصخرة الصماء، ويرى سريان القوات في أعضاء الحيوانات الصغيرة جدًا وسريان الماء في الأغصان الدقيقة. اهـ.
وهذا كقول الشاعر:

بِأَمْنٍ يَرَى مَدَّ الْبَعُوضِ جَنَاحَهَا	فِي ظِلْمَةِ اللَّيْلِ الْبَهِيمِ الْأَلِيلِ
وَنَرَى مَنَاطَ عُرُوقِهَا فِي نَحْرِهَا	وَالْمِخَ فِي تِلْكَ الْعِظَامِ النَحْلِ
وَيَرَى خَرِيرَ الدَّمِ فِي أَعْضَانِهَا	مَنْقَلًا مِنْ مَفْصَلٍ إِلَى مَفْصَلٍ
وَيَرَى أَصُولَ غِذَاءِ الْجَنِينِ بِيْطْنَهَا	فِي ظِلْمَةِ الْأَحْشَاءِ بِغَيْرِ تَمَقُّلٍ
وَيَرَى مَكَانَ الْوُطْءِ مِنْ أَقْدَامِهَا	فِي سِيرِهَا وَحَيْثُهَا الْمُسْتَعْجَلِ
فَهُوَ الْعَلِيمُ بِحَالِهَا وَبِخَلْقِهَا	سُبْحَانَهُ مِنْ مَلِكٍ مُتَفَضِّلِ

(٢) قال العثيمين: اعلم أن المؤلف رحمه الله نفى أن يكون مقتضى إثباتها جارحة مقيدة بكونها مركبة، أي: فالنفي متسلط على جارحة مركبة بالجارحة وما يترتب عليها مقتضاها، وأثرها المختص بها مثل إدراك المربي بالعين وحصول القبض والبسط باليد ونحو ذلك، فيتوصل بنفي الجارحة إلى نفي حقيقة الصفة.

(٣) قالت المعطلة: ظاهر القرآن إثبات أعين كثيرة، كما قال تعالى: ﴿ نَجْمِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ ولا نرى في الدنيا شخصًا أقبح صورة من هذه الصورة المتخيلة.
ولذلك حرفوها إلى الرعاية والحفظ.

والجواب عن قولهم:

وَأَمَّا إِفْرَادُهَا فِي بَعْضِ النُّصُوصِ وَجَمْعُهَا فِي الْبَعْضِ الْآخَرِ؛ فَلَا حُجَّةَ هُمْ فِيهِ عَلَى نَفْسِهَا؛ فَإِنَّ لُغَةَ الْعَرَبِ تَتَّسِعُ لِدَلِّكَ، فَقَدْ يُعَبَّرُ فِيهَا عَنِ الْإِثْنَيْنِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ، وَيَقُومُ فِيهَا الْوَاحِدُ مَقَامَ الْإِثْنَيْنِ كَمَا قَدَّمْنَا فِي الْبَيْدَيْنِ.

عَلَى أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ اسْتِعْمَالُ لَفْظِ الْعَيْنِ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي الَّتِي ذَكَرْنَاهَا إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ لَهُ عَيْنٌ حَقِيقَةٌ.

فَهَلْ يُرِيدُ هَؤُلَاءِ الْمَعْطَلَةُ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ اللَّهَ يَتَمَدَّحُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ، فَيُنْبِتُ لِنَفْسِهِ عَيْنًا وَهُوَ عَاطِلٌ عَنْهَا؟! وَهَلْ يُرِيدُونَ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ رُؤْيَاهُ لِلْأَشْيَاءِ لَا تَقَعُ بِصِفَةِ خَاصَّةٍ بِهَا؛ بَلْ هُوَ يَرَاهَا بِذَاتِهِ كُلِّهَا كَمَا تَقُولُ الْمُعْتَرِلَةُ: إِنَّهُ قَادِرٌ بِذَاتِهِ، مُرِيدٌ بِذَاتِهِ.. إلخ؟! وفي الآية الأولى: يَا مَرْءَ اللَّهِ نَبِيَّهُ ﷺ بِالصَّبْرِ لِحُكْمِهِ، وَالِاخْتِيَالِ لِمَا يَلْقَاهُ مِنْ أَدَى قَوْمِهِ، وَيُعَلِّلُ ذَلِكَ الْأَمْرَ بِأَنَّهُ يَمْرَأَى مِنْهُ، وَفِي كِلَايَتِهِ وَحِفْظِهِ.

وَفِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ: يُخْرِجُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ نَبِيِّهِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ لَمَّا كَذَّبَهُ قَوْمُهُ، وَحَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ، وَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِالطُّوفَانِ؛ حَمَلَهُ هُوَ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ

= (١) مقاتلكم بالمثالة بين الخالق والمخلوق باطلة؛ لقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

(٢) زعمكم أن هذا ظاهر القرآن وأنه يلزم من ذلك أعين كثيرة ليس بصحيح، لأن هذا الذي قلتم ليس هو المراد من الظاهر؛ لأن العين مضافة إلى ضمير الجمع، وهذا معلوم عند العرب أن العين إذا أضيفت إلى اسم الجمع الظاهر أو المضمّر فالأحسن جمعها، ولهذا جمعت للإضافة الحاصلة به (نا).
(٣) ثم إن إجماع السلف على إثبات عينين لله عز وجل، قال ابن خزيمة في التوحيد (١/ ١١٤): نحن نقول: لربنا الخالق عينان يبصر بهما ما تحت الثرى وتحت الأرض السابعة السفلى، وما في السماوات العللى. اهـ.

(٤) دعوكم خروج عن ظاهر القرآن، ولا يخرج عن ظاهر القرآن إلا بدليل، وليس ثمّ دليل.
(٥) قولكم في إثبات الرعاية والحفظ، هذا من لوازم الرؤية بالعين، وإثبات اللازم لإثبات للملزم، وهذا قول أهل التفسير، قال ابن كثير: ﴿يَخْرِجُ بِأَمْرِنَا﴾ أي: بأمرنا بمرأى منا وتحت حفظنا وكلاءنا. راجع: مختصر الصواعق (٢٢-٢٧)، التوحيد لابن خزيمة (١/ ٩٧)، أصول الاعتقاد للالكائي (٣/ ٤١٢) وشرح الواسطية للنعيمين، شرح كتاب التوحيد للغنيمان (١/ ٢٨٥)، صفات الله عز وجل للمسنّد (٥٨)، شرح السنة للبغوي (١/ ١٦٨)، تفسير ابن كثير (١٣/ ١٤)، تفسير البغوي (١٢٥٣).

عَلَى سَفِينَةِ ذَاتِ الْوُجْهِ عَظِيمَةٍ مِنَ الْحَشَبِ وَدُسُرٍ^(١)؛ أَنَّى: مَسَامِيرَ، جَمْعُ دَسَارٍ، تُشَدُّ بِهَا الْأُلُوحُ، وَأَتَتْهَا كَانَتْ تُجْرِي بِعَيْنِ اللَّهِ وَجَرَّاسَتِهِ.

وَفِي الْآيَةِ الثَّالِثَةِ خِطَابٌ مِنَ اللَّهِ لِنَبِيِّهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنَّهُ أَلْقَى عَلَيْهِ حَبَّةَ مِنْهُ؛ بَعْثِي: أَحَبُّهُ هُوَ سُبْحَانَهُ وَحَبِّهِ إِلَى خَلْقِهِ، وَأَنَّهُ صَنَعَهُ عَلَى عَيْنِهِ، وَرَبَّاهُ تَرْبِيَةً اسْتَعَدَّ بِهَا لِلْقِيَامِ بِهَا حَمَلَهُ مِنْ رِسَالَةٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١]، وَقَوْلُهُ: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي قَالَ إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وَقَوْلُهُ: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]، ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]، ﴿الَّذِينَ يَرَى اللَّهُ بُرْءَانَهُ﴾ [العلق: ١٤]، ﴿الَّذِي يَرَىكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [تَقَبَّلَكَ فِي السَّجْدَيْنِ] [الشعراء: ٢١٨-٢٢٠]، ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِرِّي اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ، وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥].

قَوْلُهُ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ...﴾ الْخ؛ هَذِهِ الْآيَاتُ سَاقَهَا الْمُؤَلِّفُ لِإثْبَاتِ صِفَاتِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالرُّؤْيَا.

أَمَّا السَّمْعُ: فَقَدْ عَبَّرَتْ عَنْهُ الْآيَاتُ بِكُلِّ صِيغِ الْإِشْتِقَاقِ، وَهِيَ: سَمِعَ، وَيَسْمَعُ، وَسَمِيعٌ، وَنَسْمَعُ، وَأَسْمَعُ، فَهُوَ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ لِلَّهِ، يُذَكِّرُ بِهَا الْأَصْوَاتُ؛ كَمَا قَدَّمْنَا. وَأَمَّا الْبَصَرُ: فَهُوَ الصِّفَةُ الَّتِي يُذَكِّرُ بِهَا الْأَشْخَاصَ وَالْأَلْوَانَ، وَالرُّؤْيَا لِأَزِمَةٍ لَهُ^(٢)،

(١) قال ابن كثير: قال ابن عباس وسعيد بن جبير والقرظي وقتادة وابن زيد: هي المسامير، واختاره ابن جرير، وقال مجاهد: الدسر أضلاع السفينة، وقال عكرمة والحسن: هو صدرها الذي يضرب به الموج، وقال الضحاك: طرفاها وأصلها، ونحو هذا كلام البغوي في تفسيره.

راجع: تفسير ابن كثير (١٤١٣)، تفسير البغوي (١٢٥٣).

(٢) معنى هذا أن البصر من لازمه الرؤية؛ لأنه لا يعقل بصير إلا ويرى

والرؤية المضافة إلى الله لها معان:

(١) العلم، مع إثبات الرؤية كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ [١] وَنَرَتْهُ قَرِيبًا [٢]، لأن اليرم لا يبصر =

وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! أَرْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، وَلَكِنْ تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِي رَاحِلَتِهِ»^(١)، وَكُلُّ مِنَ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ صِفَةٌ كِتَالٍ، وَقَدْ عَابَ اللَّهُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ عِبَادَتَهُمْ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ.

وَقَدْ نَزَلَتْ الْآيَةُ الْأُولَى فِي شَأْنِ خَوْلَةَ بِنْتِ ثَعْلَبَةَ حِينَ ظَاهَرَ مِنْهَا رَوْجُهَا، فَجَاءَتْ تَشْكُو إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمُحَاوَرُهُ، وَهُوَ يَقُولُ لَهَا: «مَا أَرَاكَ إِلَّا قَدْ حَرُمْتَ عَلَيْهِ»^(٢).
أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي (صَحِيحِهِ) عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «(الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ الْأَصْوَاتَ؛ لَقَدْ جَاءَتِ الْمُجَادِلَةُ تَشْكُو إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا فِي نَاحِيَةٍ مِنَ الْبَيْتِ مَا أَسْمَعُ مَا تَقُولُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾.. (الآيَاتِ)»^(٣).

= (٢) رؤية المبصرات وهي ثلاثة أقسام:

(أ) النصر والتأييد كقوله: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْعُ وَأَرَى﴾^(١).

(ب) الإحاطة كقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَنْظُرُ بِرُؤْيَاهُ إِنْ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾^(٢).

(ج) التهديد كقوله: ﴿وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولَهُ﴾.

راجع: شرح الواسطية للعثيمين (١/ ٣٣٠).

(١) متفق عليه، رواه البخاري (٢٩٩٢) ومسلم (٢٧٠٤).

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٨/ ٢٧٦)، وهو من طريق الواقدي وهو متروك.

وعزه السيوطي في الدر المنثور (٨/ ٧٢) إلى ابن مردويه عن ابن عباس.

وكذا عن أبي العالية الرياحي، أخرجه عبد بن حميد وابن مردويه والبيهقي (٨/ ٧٨) قلت: أخرجه البيهقي في السنن (٧/ ٣٨٤) وقال: هذا مرسل ولكن له شواهد.

قال ابن التركماني في الجوهر النقي (٧/ ٣٨٤، ٣٨٥): إن البيهقي اقتصر في هذا الباب على حديث مرسل لأبي العالية الرياحي، وقد قال الشافعي: حديث الرياحي رباح.

وقال ابن التركماني أيضًا: في سنده علي بن عاصم، قال ابن معين ليس بشيء، وقال النسائي: متروك، وقال يزيد بن هارون: ما زلنا نعرفه بالكذب. اهـ.

(٣) أخرجه البخاري تعليقًا (١٣/ ٣٨٤) الفتح، ووصله الإمام أحمد في المسند (٦/ ٤٦) والنسائي (٣٢٣٧) وابن ماجة (١٨٨) رقم (٢٠٦٣) والحاكم (٢/ ٤٨١) وصححه الشيخ الألباني رحمه الله =

وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ؛ فَقَدْ تَزَلَّتْ فِي فِتْحَاصِ الْيَهُودِيِّ الْحَبِيثِ، حِينَ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ بَكَرْتُ لَمَّا دَعَاهُ إِلَى الْإِسْلَامِ: وَاللهِ يَا أَبَا بَكْرٍ مَا بَنَا إِلَى اللَّهِ مِنْ حَاجَةٍ مِنْ فَقْرٍ، وَإِنَّهُ إِلَيْنَا لَفَقِيرٌ، وَلَوْ كُنَّا غَنِيًّا مَا اسْتَفْرَضْنَا^(١)! وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّالِثَةُ؛ فَـ (أُم) بِمَعْنَى (بَل)،^(٢) وَالْهَمْزَةُ لِلْاسْتِفْهَامِ، فَهِيَ (أُم) الْمُنْقَطِعَةُ، وَالْإِسْتِفْهَامُ إِنكَارِيٌّ يَتَّصِنُ مَعْنَى التَّوْبِيخِ، وَالْمَعْنَى: بَلْ أَبْطُنْ هَؤُلَاءِ فِي تَحْقِيقِهِمْ وَاسْتِثَارِهِمْ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ؛ بَلَى نَسْمَعُ ذَلِكَ، وَحَفَظْنَا لَهُمْ لَدَيْهِمْ يَكْتُمُونَ مَا يَقُولُونَ وَمَا يَفْعَلُونَ.

وَأَمَّا الْآيَةُ الرَّابِعَةُ؛ فَهِيَ خُطَابٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِيُوسَى وَهَارُونَ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حِينَ شَكَّوْا إِلَى اللَّهِ خَوْفُهُمَا مِنْ بَطْشِ فِرْعَوْنَ بِهِمَا، فَقَالَ هُمَا: ﴿لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦] وَأَمَّا الْآيَةُ الْخَامِسَةُ؛ فَقَدْ تَزَلَّتْ فِي شَأْنِ أَبِي جَهْلٍ لَعَنَهُ اللَّهُ حِينَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْبَيْتِ، فَتَزَلَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ ① أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى ② أَوْ أَمَرَ بِالْقَوَى ③ أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى ④ أَرَأَيْتَ ⑤ بَأَنَّ اللَّهَ بَرَأَ ⑥ [العلق: ٩-١٤].. إلخ السُّورَةُ^(٣).

= في ظلال اللجنة (٦٢٥) وأخرجه شيخنا الوادعي في الصحيح المسند من أسباب النزول (٢٣٥).
(١) الحديث أخرجه ابن جرير (٤٤١/٧) وفي سننه محمد بن أبي محمد، قال الذهبي في السير (٥٥٨/٢): لا يعرف، وذكره ابن حبان في الثقات.
وأخرجه ابن إسحاق في السيرة، وهو من طريق محمد بن أبي محمد، وقال ابن كثير: رواه ابن أبي حاتم.

(٢) قال ابن هشام: ومعنى أم المنقطعة الذي لا يفارقها الإضراب، أنها بمعنى بل والهمزة جميعاً، ثم تارة يكون متضمن استفهام مثل: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ ③، تقديره: بل والهمزة جميعاً وأن الكافرين خالفوهم في ذلك.

راجع: مغني اللبيب (١/٤٤، ٤٥).

(٣) الحديث أخرجه مسلم (١٢٣/١٧) رقم (٢٧٩٧).

قال ابن كثير رحمه الله: رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن أبي حاتم. اهـ
ورواه ابن جرير (٢٥٦/٣٠) والبيهقي (٤٣٨/١) والترمذي (٢١٦/٤) كلهم عن ابن عباس، وهو في الصحيح المسند من أسباب النزول (٢٧٠).

وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ الْحَالِ (١٣)﴾ [الرعد: ١٣]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَكْرُوا وَمَكَّرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ (١٤)﴾ [آل عمران: ٥٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَكْرُوا وَمَكَّرَ وَمَكَّرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ (١٥)﴾ [النمل: ٥٠]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا (١٥) وَأَكِيدُ كَيْدًا (١٦)﴾ [الطارق: ١٦، ١٥].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ الْحَالِ (١٣)﴾.. إلخ؛ تَصَمَّنَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ إِثْبَاتَ صِفَتِي الْمَكْرِ وَالْكَيْدِ، وَهُمَا مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ^(١).

(١) هذه الصفات على سبيل الجزاء والعدل والمقابلة، واختلف الناس في صفات المقابلة، كالاستهزاء والمكر والخدع والكيد ونحوها:

فقال بعضهم: كالذي أخبرنا سبحانه أنه فاعل بهم يوم القيامة في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقْتِسِمْ مِنْ تُورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا فَصُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورَةٍ بِأَبْطِئَتْ فِيهِ الرِّحْمَةُ وَظَهَرَ مِنْ فَسَادِ الْعَذَابِ (١٣)﴾، وكالذي أخبرنا أنه فاعل بالكفار، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْصِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُطَلُّهُمُ إِلَّا نُفْسِهِمْ إِنَّهُمُ اضْلُتُّوا لِشِرَارِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (١٤)﴾، وقال بعضهم: إن هذا على سبيل التوبيخ واللوم على ما ارتكبوا من المعاصي والكفر.

وقال آخرون: هذا على سبيل الجواب كقول الرجل لمن كان يجده إذا ظفر به: أنا الذي خدعتك. وقال آخرون: إن ذلك إخبار من الله أنه مجازيهم ومعاقبهم عقوبة الخداع، والأول من العباد ظلم، ومقابلة من الله عدل وجزاء، وإن اتفقا في اللفظ فقد اختلفا في المعنى. قال الطبري: والصواب في ذلك من القول، والتأويل عندنا أن معنى الاستهزاء في كلام العرب، إظهار المستهزئ للمستهزأ به من القول والفعل ما يرضيه ظاهراً وهو بذلك من قبله وفعله به مؤرثه مساءة باطناً، وكذلك معنى الخداع والسخرية والمكر. اهـ.

أخرج ابن أبي حاتم عن سفيان بسند صحيح أنه قال: كل مكر في القرآن فهو عمل. موقف أهل التعطيل من صفات المقابلة

أنكر المعطلة صفات المقابلة بدعوى أنها مجاز، ولو كانت حقيقة لصح إطلاقها مفردة عن مقابلها وذلك لأمرين:

أحدهما: -الأمر المعنوي-: أن مسمى هذه الألفاظ ومعانيها مذمومة.

ثانيهما: -الأمر اللفظي-: أنها لا تطلق عليه إلا على سبيل المقابلة وتكون مجازاً.

ويجاب عن قول المعطلة:

أن الأمر المعنوي أنه لما كان غالب استعمال هذه الألفاظ في المعاني المذمومة، ظن المعطلة أن ذلك هو=

وَلَكِنْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُشْتَقَّ لَهُ مِنْ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ اسْمٌ، فَيَقَالَ: مَا كَيْرٌ، وَكَأَيْدٌ؛ بَلْ يُوَفَّقُ عِنْدَمَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ مِنْ أَنَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ، وَأَنَّهُ يَكِيدُ لِأَعْدَائِهِ الْكَافِرِينَ.
أَمَّا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ الْحَالِ ⑫﴾؛ فَمَعْنَاهُ: شَدِيدُ الْإِخْذِ بِالْعُقُوبَةِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ بَطَشَ رَبِّكَ شَدِيدٌ ⑬﴾ [البروج: ١٢]، ﴿إِنْ أَخَذَهُ إِلَهٌ شَدِيدٌ ⑭﴾

[هود: ١٠٢]

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (مَعْنَاهُ: شَدِيدُ الْحَوْلِ)، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: (شَدِيدُ الْقُوَّةِ)، وَالْأَقْوَالُ مُتَفَارِقَةٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِيْنَ ⑮﴾؛ فَمَعْنَاهُ: أَنْفَذَهُمْ وَأَسْرَعَهُمْ مَكْرًا.
وَقَدْ فَسَّرَ بَعْضُ السَّلَفِ مَكْرَ اللَّهِ بِعِبَادِهِ بِأَنَّهُ اسْتِذْرَاجُهُمْ بِالنِّعَمِ مِنْ حَيْثُ لَا

=حقيقتها، فإذا أطلقت غير الذم جاز والحق خلاف هذا، وأنها منقسمة إلى محمود ومذموم فما كان منها متضمنًا للكذب، والظلم فهو مذموم، وما كان منها بحق وعدل، ومجازاة على القبيح فهو حسن محمود، وإذا عرف ذلك فنقول: إن الله لم يصف نفسه بالكيد والمكر والخداع والاستهزاء مطلقًا ولا ذلك داخل في أسماء الله الحسنى.

وأما الأمر اللفظي: فإن إطلاق هذه الألفاظ عليه لا يتوقف على إطلاقها على المخلوق، ليعلم أنها مجاز لتوقفها على المسمى الآخر.

راجع: جامع البيان للطبري (٣٠١/١)، الأسماء والصفات للبيهقي (٤٤٠/٢)، تفسير ابن كثير عند قوله تعالى: ﴿لِيَسْكَرُوا فِيهَا﴾ من سورة الأنعام، مختصر الصواعق المرسلة (٢٥٩-٢٦١)
أنواع الكيد: كيد الله عز وجل لا يخرج عن نوعين:

الأول: -وهو الأغلب- أن يفعل سبحانه وتعالى فعلًا خارجًا عن قدرة العبد الذي كاد له فيكون الكيد قدرًا زائدًا محضًا، ليس هو من باب لا يسوغ، كما كاد أعداء الرسل بانتقامه منهم.

الثاني: أن يلهمه أمرًا مباحًا أو مستحبًا أو واجبًا يوصله به إلى المقصود الحسن، وعلى هذا فيكون من الكيد ما هو مشروع، لكن لا يجوز أن يراد به الكيد الذي تستحل به المحرمات أو تسقط به الواجبات، فإن هذا كيد الله، والله هو الذي يكيد الكائد، ومحال أن يشرع الله تعالى أن يكاد دينه.

وأيضًا فإن هذا الكيد لا يتم إلا بفعل يقصد به غير مقصوده الشرعي، ومحال أن يشرع الله لعبده أن يقصد بفعله ما لم يشرع الله ذلك الفعل له.

راجع: إعلام الموقعين (٢٨٢/٣).

يَعْلَمُونَ، فَكَلَّمَا أَخَذُوا دَنْبًا أَخَذَتْ لَهُمْ نِعْمَةً؛ وَفِي الْحَدِيثِ: «إِذَا رَأَيْتَ اللَّهَ يُعْطِي الْعَبْدَ مِنَ الدُّنْيَا مَا يُحِبُّ وَهُوَ مُقِيمٌ عَلَى مَعْصِيَتِهِ، فَاعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ مِنْهُ اسْتِزْجَاجٌ»^(١).

وَقَدْ تَرَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي شَأْنِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ أَرَادَ الْيَهُودُ قَتْلَهُ، فَدَخَلَ بَيْتًا فِيهِ كُوَّةٌ، وَقَدْ أَيْدَهُ اللَّهُ بِجَنَازِلٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَرَفَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ مِنَ الْكُوَّةِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ يَهُودًا؛ لِيَذُفُّهُمْ عَلَيْهِ فَيَقْتُلُوهُ، فَأَلْقَى اللَّهُ شَبَّةَ عِيسَى عَلَى ذَلِكَ الْحَائِنِ، فَلَمَّا دَخَلَ الْبَيْتَ فَلَمْ يَجِدْ فِيهِ عِيسَى؛ خَرَجَ إِلَيْهِمْ وَهُوَ يَقُولُ: مَا فِي الْبَيْتِ أَحَدٌ، فَقَتَلُوهُ وَهُمْ يَرَوْنَ أَنَّهُ عِيسَى، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَكْرُؤًا مَكْرًا﴾^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَكْرُؤًا مَكْرًا﴾.. إلخ؛ فَهِيَ فِي شَأْنِ الرَّهْطِ التَّسْعَةِ مِنْ قَوْمِ صَالِحٍ

(١) الحديث أخرجه ابن جرير الطبري عن عقبة بن عامر، وفي سنده بقية بن الوليد مدلس تدليس النسوية، وضاربة بن مالك قال فيه الذهبي في «المغني» (١/٤٤٥): شيخ لبقية لا يعرف، وأبو الصلت ذكره الذهبي في المقتنى في سرد الكنى (١/٣٨٢) فقال: أبو الصلت عن حرملة وعنه ضاربة بن مالك.

وذكره الذهبي في المجرد، أبو الصلت عن أبي هريرة، وعنه بن جعدان.

قلت: لعله هو، ومع ذلك لم يذكر بجرح ولا تعديل.

وللحديث طرق: فقد رواه أحمد في المسند (١٧٣١١) من طريق رشدين بن سعد، وهذه لا يفرح بها، فإن رشدين متروك.

ورواه الطبراني في الأوسط، والبيهقي في الأسماء والصفات (١٠٢١)، وفي الشعب (٤٥٤٠) من طريق أبي صالح كاتب الليث عن حرملة به، وأبو صالح ضعيف.

ورواه ابن أبي الدنيا في الشكر (٣٢)، والطبري في تفسيره (١١/٣٦١) عن ابن لهيعة عن عقبة بن مسلم عن عقبة بن عامر به.

فبهذه المتابعات أرجو أن يكون الحديث حسنًا.

(٢) الحديث أخرجه ابن جرير (٦/٤٥٤) عن ابن عباس، وفيه انقطاع بين ابن أبي طلحة وابن عباس.

وله طريق آخر، وفيها الحسن بن عماره متروك، وفيه مهم.

وجاء عن السدي عند ابن جرير، وأخرجه البيهقي عن الفراء بسند صحيح.

فائدة: اسم الرجل الذي ألقى الله عليه الشبه هو يهوذا الإسخريوطي.

أفاده شيخنا الوادعي كما في تحقيقه على تفسير ابن كثير (٢/٥٤) حاشية رقم (٩٣).

عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ ﴿تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ﴾ أَيْ: لَيَقْتُلُنَّهُ بَيَاتًا هُوَ وَأَهْلُهُ، ﴿ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ﴾، فَكَانَ عَاقِبَةُ هَذَا الْمَكْرِ مِنْهُمْ أَنْ مَكَرَ اللَّهُ بِهِمْ فَدَمَّرَهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ^(١).

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنْ يُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخَفُّهُ أَوْ تَعَفَّوْا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفْوًا قَدِيرًا﴾^(٢) [النساء: ١٤٩]، ﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٣) [النور: ٢٢].

قَوْلُهُ: ﴿إِنْ يُبْدُوا خَيْرًا﴾.. إلخ؛ هَذِهِ الْآيَاتُ تَضَمَّنَتْ إِنْثَابَ صِفَاتِ الْعَفْوِ وَالْقُدْرَةِ وَالْمَغْفُورَةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْعِزَّةِ وَالنَّبَارِكِ وَالْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ. فَالْعَفْوُ الَّذِي هُوَ اسْمُهُ تَعَالَى^(٤)؛ مَعْنَاهُ: الْمُسْتَجَاوِزُ عَنْ عُقُوبَةِ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ تَابُوا إِلَيْهِ وَاتَّابُوا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ [الشورى: ٢٥]. وَلَمَّا كَانَ أَكْمَلُ الْعَفْوِ هُوَ مَا كَانَ عَنْ قُدْرَةٍ تَامَةٍ عَلَى الْإِنْتِقَامِ وَالْمُؤَاخَذَةِ؛ جَاءَ هَذَانِ الْإِسْمَانِ الْكَرِيمَانِ: الْعَفْوُ وَالْقُدِيرُ مُقْتَرِنَيْنِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَفِي غَيْرِهَا. وَأَمَّا الْقُدْرَةُ: فَهِيَ الصِّفَةُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْمُمْكِنَاتِ إِيجَادًا وَإِعْدَامًا، فَكُلُّ مَا كَانَ وَوَقَعَ مِنْ الْكَائِنَاتِ وَاقِعٌ بِمُشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ: «مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ»^(٥).

(١) جاء عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما، كما ذكر ذلك ابن جرير في تفسيره (٤٧٧/١٩).
(٢) ودليل اسميته قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا عَفُورًا﴾، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَفُورٌ غَفُورٌ﴾ وكذا قوله ﷺ: «اللهم إنك عفو تحب العفو...» رواه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه وابن منده في التوحيد (٣٠٣).
قال ابن القيم:

وهو العفو فعفوه وسع الوری لولاه غار الأرض بالسكان
قال الخطابي: وزنه فعول من العفو، وهو بناء للمبالغة، والعفو: الصفح عن الذنوب، وترك مجازاة
السيء، وقيل: إن العفو مأخوذ من عفت الريح الأثر إذا درسته فكان العافي عن الذنب بمعنوه
بصفحه عنه.

راجع: الاعتقاد للبيهقي (٦٤)، جامع الأصول (٤/١٨٢)، شأن الدعاء (٩١)، الأسماء والصفات (١٤٩/١).

(٣) تقدم الكلام عليه عند المشيئة، وأنه حديث ضعيف.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلْيَعْمُوا وَلِيَصْغُوا﴾.. الآية؛ فَقَدْ تَرَكْتُ فِي شَأْنِ أَبِي بَكْرٍ ﷺ حِينَ حَلَفَ لَا يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحِ بْنِ أَنَاثَةَ، وَكَانَ يَمْنُ خَاضُوا فِي الْإِنْفِكِ، وَكَانَتْ أُمُّ مِسْطَحِ بِنْتُ خَالَةِ أَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا تَرَكْتُ هَذِهِ الْآيَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: (وَاللَّهِ إِنِّي لِأُحِبُّ أَنْ يَنْفِرَ اللَّهُ لِي)، وَوَصَلَ مِسْطَحًا^(١).

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾، وَقَوْلُهُ عَنِ إِبْلِيسَ: ﴿فِعِرْكَ لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾؛ فَقَدْ تَرَكْتُ فِي شَأْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي إِبْنِ سُلُوكٍ رَئِيسِ الْمُتَافِقِينَ، وَكَانَ فِي بَعْضِ الْغَزَوَاتِ قَدْ أَقْسَمَ لِيُخْرِجَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هُوَ وَأَصْحَابَهُ مِنَ الْمَدِينَةِ، فَتَرَكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ لَيْنَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنَّا الْأَذَلَّ﴾ [المتافقون: ٨]؛ يَقْصِدُ بِالْأَعَزِّ قَبْحَهُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَأَصْحَابَهُ، وَيَقْصِدُ بِالْأَذَلِّ رَسُولَ اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَردَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المتافقون: ٨]^(٢).

وَالْعِزَّةُ صِفَةُ أَتْبَتَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِنَفْسِهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤].

وَقَالَ: ﴿وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾ [الأحزاب: ٢٥].
وَأَقْسَمَ بِهَا سُبْحَانَهُ؛ كَمَا فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ: «وَعِزِّي وَكِبَرِيَّانِي وَعَظَمَتِي؛ لِأُخْرِجَنَّ

(١) الحديث أخرجه البخاري (١٩٨/٦) الفتح، (٤٣٦/٨) و(١٠٦/٦٨، ١٠٦) ومسلم (٩٣/١٧) رقم (٢٧٧٠) والترمذي (١٥٥/٤) وعبدالرزاق في مصنفه (٤١٠/٥) وأحمد (٥٩/٦) وابن جرير (٩٠/١٨) من حديث عائشة وهو في الصحيح المسند من أسباب النزول لشيخنا الروادعي رحمه الله ص (١٦٤).

(٢) وهذا كما جاء في حديث زيد بن أرقم عند البخاري (٤٩٠٠، ٤٩٠١-٤٩٠٤)، ومسلم (١٠٦/١٧) رقم (٢٧٧٢) والترمذي (٢٠٠/٤) وأحمد في مسنده (٢٧٣/١) والحاكم في المستدرک (٤٨٩/٢).

مِنْهَا مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^(١). وَأَخْبَرَ عَنْ إِبْلِيسَ أَنَّهُ قَالَ: «فَيَعِزُّكَ لِأَعْيُنِهِمْ أَجْمَعِينَ
﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ﴾» (ص: ٨٢، ٨٣).

وَفِي (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ) وَغَيْرِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «بَيْنَمَا أَيُّوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْتَسِلُ
عُرْيَانًا خَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَجَعَلَ يَخْشِي فِي نَوْبِهِ، فَتَادَاهُ رَبُّهُ: يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ
أَغْنِيكَ عَمَّا تَرَى؟ قَالَ: بَلَى؛ وَعِزَّتِكَ، وَلَكِنْ لَا غِنَى لِي عَنْ بَرَكَتِكَ»^(٢).

وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ الدَّعَاءِ الَّذِي عَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِمَنْ كَانَ بِهِ وَجَعٌ: «أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ
وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَحْذَرُ وَأُحَازِرُ»^(٣).

وَالْعِزَّةُ تَأْتِي بِمَعْنَى الْعَلَبَةِ وَالْقَهْرِ^(٤)؛ مِنْ عَزَّ يَعُزُّ بِضَمِّ الْعَيْنِ فِي الْمُصَارَعِ يُقَالُ: عَزَّهُ؛
إِذَا غَلَبَهُ.

وَتَأْتِي بِمَعْنَى الْقُوَّةِ وَالصَّلَابَةِ^(٥)؛.....

(١) جاء عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وأخرجه الشيخان البخاري برقم (٧٥١٠) ومسلم في كتاب الإيمان (١٩٣، ٣٢٦) وفيه: «ولكن وعزتي وكبريائي...».

(٢) الحديث عن أبي هريرة برقم (٢٧٩) وطرفا الحديث في البخاري (٣٣٩١) (٧٤٩٣) وعند أحمد (٣٠٤/٣) وابن حبان في موارد الظمان (٥١١) وأخرجه شيخنا في الصحيح المسند من دلائل النبوة ص (٢٧٤).

(٣) جمع المهراس رحمه الله في هذا الحديث عدة ألفاظ، فلفظ: «أعوذ بعزة الله» رواه مالك في الموطأ (٢٤٢/٢) وأبو داود (٣٨٩١) والترمذي (٢٠٨٠) وأحمد (٢١/٤)، ولفظ: «أعوذ بالله» دون العزة، عند مسلم (٢٢٠٢) (١٧٨/١٤).

ولفظه: (أحاذر) عند مسلم دون غيره ممن رواه.

(٤) قال الزجاجي: العزيز في كلام العرب على أربعة أوجه:

(١) الغالب والقاهر، ومنه قولهم: (من عزيز).

(٢) العزيز: الجليل الشريف، ومنه قولهم: (إذا عز أخوك هن).

(٣) العزيز: بمعنى القوي، ومنه: (عز فلان بعد ضعف) أي: قوي.

(٤) القليل الوجود والمنقطع النظر.

راجع: اشتقاق أسماء الله الحسنى (٢٣٧)، طريق المجرتين (١٤٥)، شأن الدعاء ص (٤٧).

(٥) قال الشيخ ابن عثيمين: إن العزة تأتي بمعنى القوة والصلابة، وهذا حق... ثم قال - أي المهرس - =:

مِنْ عَزَّ يَعَزُّ بِفَتْحِهَا، وَمِنْهُ أَرْضُ عَزَّازٍ؛ لِلصَّلَاةِ الشَّدِيدَةِ.
وَتَأْتِي بِمَعْنَى عُلُوِّ الْقَدْرِ وَالْإِمْتِنَاعِ عَنِ الْأَعْدَاءِ؛ مِنْ: عَزَّ يَعَزُّ - بِكَسْرِهَا - وَهَذِهِ
الْمَعَانِي كُلُّهَا ثَابِتَةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَقَوْلُهُ: ﴿بَنَزَلْنَا أَسْمَ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨].
وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَنَزَلْنَا أَسْمَ رَبِّكَ﴾.. فَإِنَّهُ مِنَ الْبَرَكَةِ بِمَعْنَى دَوَامِ الْحَيْرِ وَكَثْرَتِهِ.
وَقَوْلُهُ: ﴿ذِي الْجَلَالِ﴾؛ أَيُّ: صَاحِبِ الْجَلَالِ وَالْعَظَمَةِ سُبْحَانَهُ، الَّذِي لَا شَيْءَ أَجْلُ
وَلَا أَعْظَمُ مِنْهُ.

وَالْإِكْرَامُ: الَّذِي يُكْرَمُ عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِهِ، وَقِيلَ: الَّذِي يُكْرِمُ عِبَادَهُ الصَّالِحِينَ بِأَنْوَاعِ
الْكَرَامَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿فَأَعْيَضُهُ وَاضْطَرَّ^(١) لِعَيْدِيهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَجِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ

= وهذه المعاني كلها ثابتة لله عز وجل.

والحق أن الصلاة لا يمكن القول بشيئها لله عز وجل، ولا بنفيها عنه لعدم ورود ذلك، أما بقية
المعاني التي ذكرها فما يصح إثباتها لله ما عدا الندرة فلا ينفي القول بشيئها ولا نفيها لما سبق.
لكن قد يقول قائل: إن كلامه الأول على معاني العزة من حيث هي، وبيان اشتقاقها، ثم إن الواجب
إثبات ما يليق بالله من ذلك، وهذا قول محتمل لولا قوله: وهذه المعاني كلها ثابتة لله، فإن التوكيد
«بكل» ينفي احتمال، إرادة البعض، والله أعلم.

قلت: يشهد لما قاله العثيمين أننا لا ننفي ولا نثبت بشيء دليل، وما قاله ابن أبي العز
فالواجب أن ينظر في هذا الباب، - أعني باب الصفات - فما أثبتته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله
ورسوله نفينا، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فثبت ما أثبتته الله
ورسوله من الألفاظ والمعاني، ونفي ما نفته نصوصها من الألفاظ والمعاني.

راجع: شرح الطحاوية (١/ ٢٦١).

(١) فالعبادة تطلق على الفعل، وعلى المفعول.

فالعبادة - باعتبار الفعل - هي: ما أمر به شرعاً من غير اطراد عرفي واقتضاء عقلي، وباعتبار المفعول
هي: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة.

وقوله: ﴿وَاضْطَرَّ﴾ الصبر على ثلاثة أنواع، وقيل أربعة:

(١) صبر على طاعة الله عز وجل وهذا منها.

﴿كُنُوا أَحْسَنَ﴾ (١) ﴿[الإخلاص: ٤]، وَقُولُهُ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٢) ﴿[البقرة: ٢٢]، ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَخْذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وَقُولُهُ: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَخْذُ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِيلِ وَكَبُرَ تَكْبِيرًا﴾ (٣) ﴿[الإسراء: ١١١]، ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٤) ﴿[الجمعة: ١]، وَقُولُهُ: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ (٥) ﴿الَّذِي لَهُ الْمُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَخْذُ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ (٦) ﴿[الفرقان: ١، ٢] .

وَقُولُهُ: ﴿مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ الْإِلَهِ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ لَئِمٍ بِمَا خَلَقَ وَلَمَّا لَبَّى بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَنَ اللَّهُ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ (٧) ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (٨) ﴿[المؤمنون: ٩١، ٩٢]، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٩) ﴿[النحل: ٧٤]، ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (١٠) ﴿[الأعراف: ٣٣] .

قُولُهُ: ﴿فَاعْبُدْهُ﴾ .. إلخ؛ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ الْكَرِيمَةُ جُمْلَةً مِنْ صِفَاتِ السُّلُوبِ (١)، وَهِيَ نَفْيُ السَّجَمِ وَالْكَفِّ وَالنَّدِّ وَالْوَلَدِ وَالشَّرِيكِ وَالْوَلِيِّ مِنْ ذَلِكَ وَحَاجَةٍ؛ كَمَا تَضَمَّنَتْ بَعْضُ صِفَاتِ الْإِنْبَاءِ؛ مِنْ: الْمُلْكِ، وَالْحَمْدِ، وَالْقُدْرَةِ وَالْكَبَرِيَاءِ، وَالتَّبَارُكِ .
أَمَّا قُولُهُ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَيِّئًا﴾ (٢)؛ فَقَدْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ (٣): ﴿قَالَ أَهْلُ اللَّفْظِ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَيِّئًا﴾ (٤)؛ أَيُّ تَطْيِيرًا اسْتَحَقَّ مِثْلَ اسْمِهِ، وَيُقَالُ: مُسَاوِيًا يُسَاوِيهِ،

(٢) وصبر على أقدار الله عز وجل .

(٣) وصبر عن معصية الله عز وجل .

(٤) وقيل: صبر عن الأهواء المضلة . زاده شيخ الإسلام .

(١) وقصد رحمه الله أن هذه الصفات المنفية، والسلوب الذي فيها متضمن كمال ضدها، لما تقدم في الكلام على أصول السلف في النفي أنه ليس هناك نفي محض، وهذا مما يوسع دائرة الإنبيات .

(٢) قاله في كتابه التدمرية ص (٨) طبعة بتحقيق محمد المسعودي، وهو ضمن مجموع الفسواف (٣ / ٤) وفيه: (أي نظيرًا يستحق) وعند الهراس: (استحق) فلعله من النسخ، والله أعلم .

وَهَذَا مَعْنَى مَا يُرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ (١٥)؛ مَثَلًا أَوْ شَبِيهَا (١١).
وَالِإِسْتِفْهَامُ فِي الْآيَةِ إِنكَارِيٌّ، مَعْنَاهُ النَّفْيُ؛ أَيْ: لَا تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا.
وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (١٦)؛ فَالْمُرَادُ بِالْكَفْوِ: الْمُكَافِئُ الْمُسَاوِي.
فَهَذِهِ الْآيَةُ تَنْفِي عَنْهُ سُبْحَانَهُ النَّظِيرَ وَالشَّيْبَةَ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ؛ لِأَنَّ ﴿أَحَدٌ﴾ وَقَعَ
تَكْرَرًا فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَيَعْمُ (١٢)، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى تَفْسِيرِ سُورَةِ الْإِحْلَاصِ كُلِّهَا،
فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ .. إلخ.
فَالْأَنْدَادُ جَمْعُ نِدٍّ (١٣)، وَمَعْنَاهُ كَمَا قِيلَ: النَّظِيرُ الْمُتَاوِي، وَيُقَالُ: لَيْسَ لِلَّهِ نِدٌّ وَلَا ضِدٌّ،
وَالْمُرَادُ تَنْفِي مَا يَكْفِيهِ وَيُنَاوِيهِ، وَتَنْفِي مَا يُضَادُّهُ وَيُنَافِيهِ.
وَبِمَجْمَلِهِ: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ وَقَعَتْ حَالًا مِنَ الْوَاوِ فِي ﴿تَجْعَلُوا﴾ (١٤)، وَالْمَعْنَى: إِذَا

- (١) الأثر ضعيف لانقطاعه بين علي بن أبي طلحة وبين ابن عباس، وكذا قد تكلم العلماء في علي بن أبي
طلحة، فقال النسائي: ليس به بأس، وقال يعقوب: ضعيف الحديث منكر ليس بمحمود المذهب.
(٢) ومعنى هذا أن (أحد) منكرة، ووقع في سياق النفي تفيد العموم، وهي مطردة إلا في حالات:
(١) أن يكون ما بعد النفي مرفوعًا أو منصوبًا، نحو: (لا رجل) فهذا لا يفيد العموم.
(٢) أن تكون في سلب الحكم عن العمومات نحو: (ما كل أحد تصحب) ومعناه: ليس كل الناس
صالحًا للمصاحبة، فهي سالبة جزئية لا سالبة كلية.
راجع: شرح المفصل (١/ ١٠٥)، جمع الجوامع (٢/ ١٤٤)، العقد المنظوم (١/ ٤٨٠).
(٣) قال أبو العالية: أي: عدلاء شركاء، وهكذا قال الربيع بن أنس وقتادة والسدي وغيرهم، وقال
البغوي: أي: أمثالًا.

وقال أبو عبيدة: الند: الضد، وهو من الأضداد، والله تعالى بريء من المثل وال ضد.

راجع: تفسير البغوي، وتفسير ابن كثير.

- (٤) ومجملته ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ جملة اسمية، ولها ثلاثة شروط في جعلها حالية:

- (١) أن تكون الجملة خبرية، وليست بإنشاء.
(٢) أن تكون غير مصدرة بعلامة استقبال.
(٣) أن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال.
فواو الحال ﴿وَأَنْتُمْ﴾ واجبة الذكر، وذلك لأن الجملة الاسمية مصدرة بضمير صاحبها- ﴿فَلَا=

كُنتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ وَحْدَهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَرَزَقَكُمْ، وَأَنَّ هَذِهِ الْآلِهَةُ الَّتِي جَعَلْتُمُوهَا لَهُ نُظَرَاءَ وَأَمْنَالًا وَسَاوَتْكُمْ بِهَا فِي اسْتِحْقَاقِ الْعِبَادَةِ لَا تَخْلُقُ شَيْئًا، بَلْ هِيَ مَخْلُوقَةٌ، وَلَا تَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا؛ فَاتْرُكُوا عِبَادَتَهَا، وَأَفْرِدُوهُ سُبْحَانَهُ بِالْعِبَادَةِ وَالتَّعْظِيمِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ﴾ .. إلخ؛ فَهُوَ إِخْبَارٌ مِنَ اللَّهِ عَنِ الْمُشْرِكِينَ بِأَنَّهُمْ يُحِبُّونَ أَهْلَهُمْ كَحُبِّهِمْ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ يَعْنِي: يَجْعَلُونَهَا مُسَاوِيَةً لَهُ فِي الْحُبِّ ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدَّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ مِنْ حُبِّ الْمُشْرِكِينَ لِأَهْلِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ أَخْلَصُوا لَهُ الْحُبَّ، وَأَفْرِدُوهُ بِهِ، أَمَّا حُبُّ الْمُشْرِكِينَ لِأَهْلِهِمْ؛ فَهُوَ مُوزَّعٌ بَيْنَهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْحُبَّ إِذَا كَانَ لِجِهَةٍ وَاحِدَةٍ كَانَ أَمْكَنَ وَأَقْوَى.

وَقِيلَ: الْمَعْنَى: أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ أَهْلَهُمْ كَحُبِّ الْمُؤْمِنِينَ لِلَّهِ، وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدَّ حُبًّا لِلَّهِ مِنَ الْكُفَّارِ لِأَنَّهُمْ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ .. الآية؛ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي مَعْنَى الْحَمْدِ، وَأَنَّهُ التَّنَاءُ بِاللِّسَانِ عَلَى النِّعْمَةِ وَغَيْرِهَا، وَقُلْنَا: إِنَّ إِبْنَاتِ الْحَمْدِ لَهُ سُبْحَانَهُ مُتَضَمِّنٌ لِإِبْنَاتِ جَمِيعِ الْكَمَالَاتِ الَّتِي لَا يَسْتَحِقُّ الْحَمْدَ الْمُطْلَقَ إِلَّا مَنْ بَلَغَ غَايَتَهَا. ثُمَّ نَقَى سُبْحَانَهُ عَنْ نَفْسِهِ مَا يُتَابَعِي كَمَالَ الْحَمْدِ مِنَ الْوَلَدِ وَالشَّرِيكِ وَالْوَلِيِّ مِنَ الدَّلِّ؛ أَيُّ: مِنْ فَقْرٍ وَحَاجَةٍ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ لَا يُؤَالِي أَحَدًا مِنْ خَلْقِهِ مِنْ أَجْلِ ذِلَّةٍ وَحَاجَةٍ إِلَيْهِ. ثُمَّ أَمَرَ عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ أَنْ يَكْبِرَهُ تَكْبِيرًا؛ أَيُّ: يُعْظِمَهُ تَعْظِيمًا وَيُزَيِّدَهُ عَنْ كُلِّ صِفَةٍ نَقْصٍ وَصَفَهُ بِهَا أَعْدَاؤُهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ﴾ .. إلخ؛ فَالْتَّسْبِيحُ هُوَ التَّنْزِيهِ وَالْإِبْعَادُ عَنِ السُّوءِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ. وَلَا شَكَّ أَنَّ جَمِيعَ الْأَشْيَاءِ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ تُسَبِّحُ بِحَمْدِ رَبِّهَا، وَتَشْهَدُ لَهُ بِكَمَالِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْعِزَّةِ وَالْحِكْمَةِ وَالتَّنْذِيرِ وَالرَّحْمَةِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَمُنُّ شَيْءٌ إِلَّا بِسَبْحٍ يُحْمَدُهُ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤].

=جَعَلُوا- وذلك مثل: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي تَسْبِيحِ الْجَمَادَاتِ الَّتِي لَا تَنْطِقُ^(١)؛ هَلْ هُوَ بِلِسَانِ الْحَالِ أَوْ بِلِسَانِ الْمَقَالِ؟ وَعِنْدِي أَنَّ الثَّانِيَّ أَزْجَحُ؛ بِذِلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾؛ إِذْ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ تَسْبِيحَهَا بِلِسَانِ الْحَالِ؛ لَكَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا، فَلَا يَصِحُّ الْاِسْتِدْرَاكُ. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى خَبَرًا عَنْ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَلِيِّ وَالْإِنشِرَاقِ^(٢) وَالطَّيْرَ مَحْمُودَةً كُلٌّ لَّهُ أَوَّابٌ^(٣)﴾ [ص: ١٨، ١٩].

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي﴾.. إلخ؛ فَقَدْ قُلْنَا: إِنَّ مَعْنَى ﴿تَبَارَكَ﴾ مِنْ الْبَرَكَةِ^(٤)؛ وَهِيَ دَوَامُ الْخَيْرِ وَكَثْرَتُهُ، وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ تِلْكَ الزِّيَادَةِ سَبْقُ النِّقْصِ، فَإِنَّ الْمُرَادَ مَجْدُودًا

(١) اختلف أهل العلم في تسبيح الجمادات، هل هو بلسان الحال، أم بلسان المقال؟ فالذي يظهر - والله أعلم - أن المكلف من الجن والإنس والملائكة يكون تسبيح هؤلاء تسبيحًا بلسان المقال، وأما الكافر فتسبيحه بلسان الحال، وكذا الجمادات فإنها تسبح بلسان الحال.. فإن قيل: كيف تقول في قوله تعالى: ﴿يَسْجُدُ أَوَّلَى مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾، وحديث عبد الله بن مسعود: «ولقد كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل؟!».

فالجواب: هذا من خصائص الأنبياء فجعل ذلك تسبيحًا حقيقيًا يسمع بلسان مقاله، وإذا جعلنا تسبيحهم بلسان المقال لجميع المخلوقات، وإذا ما هي خصيصة الأنبياء، وكذا قوله عز وجل: ﴿لَا تَفْقَهُونَ﴾ لو أراد الله أنهم يسبحون بلسان المقال، لقال: (لا تسمعون) ولكن قال: ﴿لَا تَفْقَهُونَ﴾ أي: لا تفهمون لأنه بلسان الحال، فوضعها وخلقها دال على تسبيح وتقديس الخالق سبحانه وتعالى. راجع: تفسير ابن جرير (١٧/٤٥٦)، تفسير الخازن (٤/١٦٢)، تفسير الرازي (٢٠/٢١٨)، تفسير القرطبي (١٠/٢٦٨)، تفسير ابن كثير (٣/٤١)، فتح القدير (٣/٢٣١)، تفسير السعدي (١٠/٤١).

(٢) قال ابن القيم: بركة هي فعله تبارك وتعالى، والفعل منها تبارك، ويتعدى بنفسه تارة، وبأداة (عل) تارة، وبأداة (في) تارة، والمفعول منها مبارك، وهو ما جعل كذلك لكان مباركًا.

وبركة تضاف إليه إضافة الرحمة والعزة، والفعل منها بارك، ولهذا لا يقال لغيره ذلك، ولا يصلح إلا له عز وجل، فهو سبحانه المبارك وعده ورسوله، كما قال المسيح عيسى عليه السلام: ﴿وَجَمَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ﴾ فمن بارك الله فيه وعليه فهو المبارك.

وأما صفة تبارك فمختصة به تعالى، كما أطلقها على نفسه بقوله: ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْمَلَكِينَ^(٥)﴾، و﴿تَبَارَكَ الَّذِي يَبْدُو أَلْثَلُكُ﴾، و﴿تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ^(٦)﴾، و﴿تَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فعلمت أن من فسر تبارك بمعنى ألقى البركة في غيره لم يصب معناها. راجع: بدائع الفوائد (٤/١٥٩).

الْكَمَالَاتِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ^(١) التَّابِعَةِ لِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، فَإِنَّهَا تَجَدَّدُ فِي ذَاتِهِ عَلَى وَفْقِ حِكْمَتِهِ، فَالْخُلُوءُ^(٢) عَنْهَا قَبْلَ اقْتِضَاءِ الْحِكْمَةِ لَهَا لَا يُعْتَبَرُ تَقْصًا.

وَقَدْ قَسَرَ بَعْضُهُمُ التَّبَارُكَ بِالثَّبَاتِ وَعَدَمِ التَّغْيِيرِ، وَمِنْهُ سُمِّيَتِ الْبَرَكَةُ؛ لِثُبُوتِ مَا فِيهَا، وَهُوَ بَعِيدٌ.

وَالْمُرَادُ بِ﴿الْفَرْقَانِ﴾ الْقُرْآنُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِقُوَّةِ تَفْرِيقِهِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَالْهُدَى وَالضَّلَالِ^(٣).

وَالتَّغْيِيرُ بِ﴿نَزَلَ﴾ بِالتَّشْدِيدِ، لِإِفَادَةِ التَّدْرُجِ فِي النُّزُولِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَنْزِلْ جُمْلَةً وَاحِدَةً^(٤).

(١) قال الجامي: وكلمة (اختيارية) عبر الشيخ -أي المراس- بالاختيارية جرياً على عادة وأسلوب علماء الكلام، وإلا فكل أفعال الله اختيارية لا مفهوم لها، ليس هناك كمالات اختيارية وغير اختيارية إلا إذا قلت: أفعال الله الاختيارية قيد لا مفهوم له، إذ أفعال الرب سبحانه وتعالى كلها اختيارية. اهـ.

(٢) قال الجامي: ولو عبر شيخني بغير هذا التعبير لكان أولى.

(٣) ومن معاني القرآن وأسمائه:

الكتاب: قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾.

الذكر: قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُزِّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَمُهَيِّضُونَ﴾.

التنزيل: قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْفُرْقَانَ﴾.

أنه نور: قال تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾.

ومن أسمائه: هدى، وشفاء، ورحمة، وموعظة، ومبارك، ومبين، وبشرى، وغيرها.

(٤) اختلف العلماء في نزول القرآن، هل كان جملة أو منجماً، فذهب الشيعي وبعضهم إلى أن المراد بنزول القرآن هو نزوله على رسول الله ﷺ فقد ابتدأ نزوله في ليلة القدر، ثم تتابع نزوله.

وذهب بعضهم إلى أن القرآن أنزل إلى السماء الدنيا في ثلاث وعشرين ليلة قدر في كل ليلة منها ما يقدر الله نزوله في كل سنة، وهذا القدر الذي ينزل إلى السماء لسنة كاملة ينزل بعد ذلك منجماً.

وذهب جمهور العلماء بل نقل القرطبي عن مقاتل بن حيان حكاية الإجماع عليه، وهو أن المراد بنزول القرآن في ليلة القدر نزوله جملة واحدة إلى بيت العزة في السماء الدنيا، ثم نزل بعد تلك منجماً في ثلاث وعشرين سنة حسب الوقائع والأحداث وهو اختيار ابن تيمية حيث قال: وهو سبحانه أنزل القرآن ليلة القدر من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا.

وَالْمُرَادُ بِـ ﴿عَبْدِهِ﴾ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَالتَّغْيِيرُ عَنْهُ يَلْقَبُ الْعُبودِيَّةَ لِلتَّشْرِيفِ كَمَا سَبَقَ.
وَالْعَالَمِيَّةُ؛ جَمْعُ عَالَمٍ، وَهُوَ جَمْعُ لِمَا يَعْقِلُ، وَاخْتِلَفَ فِي الْمُرَادِ بِهِ، فَقِيلَ: الْإِنْسَانُ.
وَقِيلَ: الْإِنْسَانُ وَالْجِنُّ^(١). وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مُرْسَلٌ إِلَى الْجِنِّ أَيْضًا،
وَأَنَّهُ يَجْتَمِعُ بِهِمْ، وَيَقْرَأُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ، وَأَنَّ مِنْهُمْ نَفَرًا أَسْلَمَ حِينَ سَمِعَ الْقُرْآنَ وَذَهَبَ
يُنْذِرُ قَوْمَهُ بِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا
حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾^(٢) [الأحقاف: ٢٩].
وَالنَّذِيرُ وَالْمُنْذَرُ هُوَ مَنْ يَعْلَمُ بِالشَّيْءِ مَعَ التَّخْوِيفِ، وَضِدُّهُ الْبَشِيرُ أَوْ الْمُبَشِّرُ، وَهُوَ
مَنْ يُخْبِرُكَ بِمَا يَسُرُّكَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ﴾.. إلخ؛ تَصَمَّنَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ^(٣) أَيْضًا جُمْلَةً مِنْ

= راجع: الإتيان في علوم القرآن (١/١١٩)، تفسير ابن كثير (٤/٦٤٨)، الروضة الندية (١٥٤).
(١) هذا ما ذكره ابن عباس، كما ذكره البغوي عنه وابن كثير، وعلل لهذا القول قال: لأن الجن والإنس
مكلفون بالخطاب، قال تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢) قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا
بَيْنَهُمَا.

والعالمين جمع عالم، والعالم جمع لا واحد له من لفظه.
راجع: تفسير البغوي عند قوله: ﴿الْعَسَىٰ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْغَالِبِينَ﴾^(٣) وكذا تفسير ابن كثير عند هذه
الآية.

- (٢) قال ابن أبي العز: فلا بد من ثلاثة أمور:
(١) إما أن يذهب كل إله بخلقه وسلطانه.
(٢) وإما أن يعلو بعضهم على بعض.
(٣) وإما أن يكونوا تحت قهر ملك واحد يتصرف فيهم كيف يشاء ولا يتصرفون فيه، بل يكون
وحده هو الإله وهم العبيد المربوبون المقهورون من كل وجه، وانتظام أمر العالم كله وإحكام أمره
من أدل دليل على أن مدبره إله واحد.
وقال: وقريب من معنى هذه الآية قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ ودلت هذه الآية
على أنه لا يجوز أن يكون فيها آله متعددة، بل لا يكون هذا الإله الواحد إلا الله سبحانه وتعالى، ثم
قال: فلو كان للعالم إلهان معبودان لفسد نظامه كله، فإن قيامه إنا هو بالعدل وبه قامت السماوات
والأرض وأظلم الظلم على الإطلاق الشرك، وأعدل العدل التوحيد.

صَفَاتِ التَّائِبِينَ الَّتِي يُرَادُ نَفْيُ مَا لَا يَلِيْقُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُ، فَقَدْ نَزَّهَ سُبْحَانَهُ نَفْسَهُ فِيهَا عَنِ اتِّخَاذِ الْوَلَدِ وَعَنِ وُجُودِ إِلَهٍ خَالِقٍ مَعَهُ، وَعَمَّا وَصَفَهُ بِهِ الْمُفْتَرُونَ الْكَذَّابُونَ؛ كَمَا هِيَ عَنْ ضَرْبِ الْأَمْثَالِ لَهُ، وَالْإِشْرَاقِ بِهِ بِلَا حُجَّةٍ وَلَا بُرْهَانٍ، وَالْقَوْلِ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ بِلَا عِلْمٍ وَلَا دَلِيلٍ.

فَهَذِهِ الْآيَةُ تَضَمَّنَتْ إِنْثَابَ تَوْحِيدِ الْإِلَهِيَّةِ، وَإِنْثَابَ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، فَإِنَّ اللَّهَ بَعْدَ مَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ بَعْدَ وُجُودِ إِلَهٍ مَعَهُ أَوْضَحَ ذَلِكَ بِالْبُرْهَانِ الْقَاطِعِ وَالْحُجَّةِ الْبَاهِرَةِ، فَقَالَ: (إِذَا)؛ أَيُّ: إِذَا لَوْ كَانَ مَعَهُ آهَةٌ كَمَا يَقُولُ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكُونَ؛ ﴿لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

وَتَوْضِيحُ هَذَا الدَّلِيلِ أَنْ يُقَالَ: إِذَا تَعَدَّدَتِ الْآهَةُ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ مِنْهُمْ خَلْقٌ وَفِعْلٌ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّعَاوُنِ فِيمَا بَيْنَهُمْ؛ فَإِنَّ الْإِخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ صَرُورِيٌّ، كَمَا أَنَّ التَّعَاوُنَ بَيْنَهُمْ فِي الْخَلْقِ يَفْتَضِي عَجْزَ كُلِّ مِنْهُمْ عِنْدَ الْإِنْفِرَادِ، وَالْعَاجِزُ لَا يَصْلُحُ إِلَهًا، فَلَا بُدَّ أَنْ يَسْقِطَ كُلُّ مِنْهُمْ بِخَلْقِهِ وَفِعْلِهِ، وَحِينَئِذٍ فَمَا أَنْ يَكُونُوا مُتَكَافِئِينَ فِي الْقُدْرَةِ، لَا يَسْتَطِيعُ كُلُّ مِنْهُمْ أَنْ يَقْهَرَ الْآخَرِينَ وَيَغْلِبَهُمْ، فَيَذْهَبَ كُلُّ مِنْهُمْ بِمَا خَلَقَ، وَيَخْتَصَّ بِمُلْكِهِ؛ كَمَا يَفْعَلُ مُلُوكُ الدُّنْيَا مِنْ أَنْفِرَادٍ كُلٌّ بِمَمْلَكَتِهِ إِذَا لَمْ يَجِدْ سَبِيلًا لِقَهْرِ الْآخَرِينَ، وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمْ أَقْوَى مِنَ الْآخَرِينَ، فَيَغْلِبَهُمْ، وَيَقْهَرَهُمْ، وَيَتَفَرَّدَ دُونَهُمْ بِالْخَلْقِ وَالتَّدْبِيرِ، فَلَا بُدَّ إِذَا مَعَ تَعَدُّدِ الْآهَةِ مِنْ أَحَدٍ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ:

إِمَّا ذَهَابُ كُلِّ بِمَا خَلَقَ، أَوْ عُلُوُّ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ. وَذَهَابُ كُلِّ بِمَا خَلَقَ غَيْرُ وَاقِعٍ؛ لِأَنَّهُ يَفْتَضِي التَّنَافُرَ وَالْإِنْفِصَالَ بَيْنَ أَجْزَاءِ الْعَالَمِ، مَعَ أَنَّ الْمُشَاهَدَةَ تُثَبِّتُ أَنَّ الْعَالَمَ كُلَّهُ كَجِسْمٍ وَاحِدٍ مُتَرَابِعٍ الْأَجْزَاءِ، مُتَسِقٍ الْأَنْحَاءِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا أَتَرًا لِإِلَهِ وَاحِدٍ.

وَعُلُوُّ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ يَفْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْإِلَهُ هُوَ الْعَالِي وَحْدَهُ.

= راجع: شرح الطحاوية لابن أبي العز (١/٣٩-٤١) تفسير ابن كثير عند الآية (٩٢) من سورة المؤمنون.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾؛ فَهُوَ نَهْيٌ لَهُمْ أَنْ يُسَبِّهُوا بَشْيَءٍ مِنْ خَلْقِهِ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى الَّذِي لَا يُشْرِكُهُ فِيهِ مَخْلُوقٌ.

وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي حَقِّهِ مِنَ الْأَقْسِمَةِ مَا يَفْتَضِي الْمِثَالَةَ أَوْ الْمُسَاوَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ؛ كَقِيَاسِ التَّمثِيلِ وَقِيَاسِ الشُّمُولِ.

وَأَيْنَمَا يُسْتَعْمَلُ فِي ذَلِكَ قِيَاسُ الْأَوَّلِ الَّذِي مَضْمُونُهُ أَنَّ كُلَّ كَمَالٍ وَجُودِيٍّ غَيْرِ مُسْتَلَزِمٍ لِلْعَدَمِ وَلَا لِلنَّقْصِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ اتَّصَفَ بِهِ الْمَخْلُوقُ، فَالْحَالِيقُ أَوَّلِيٌّ أَنْ يَتَّصَفَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي وَهَبَ الْمَخْلُوقَ ذَلِكَ الْكَمَالَ، وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَّصَفَ بِذَلِكَ الْكَمَالِ مَعَ إِنْكَانِهِ أَنْ يَتَّصَفَ بِهِ لَكَانَ فِي الْمُمْكِنَاتِ مَنْ هُوَ أَكْمَلُ مِنْهُ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَكَذَلِكَ كُلُّ نَقْصٍ يَنْتَزِعُهُ عَنْهُ الْمَخْلُوقُ، فَالْحَالِيقُ أَوَّلِيٌّ بِالنِّزْوَةِ عَنْهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ﴾ .. إلخ؛ فَـ (إِنَّمَا) أَدَاءٌ قَضَرُ تَقْيِيدِ اخْتِصَاصِ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ بِالْحَرْمَةِ، فَيُنْفِئُ عَنْ مَنْ عَدَاهَا مِنَ الطَّبَائِفِ فَهُوَ مُبَاحٌ لَا حَرَجَ فِيهِ؛ كَمَا أَفَادَتْهُ الْآيَةُ الَّتِي قَبْلَهَا.

وَالْفَوَاحِشُ جَمْعٌ فَاحِشَةٍ؛ وَهِيَ الْفِعْلَةُ الْمُتَنَاهِيَةُ فِي الْفُجْحِ، وَخَصَّهَا بَعْضُهُمْ بِمَا تَضَمَّنَ شَهْوَةً وَلَذَّةً مِنَ الْمَعَاصِي، كَالزَّانَا، وَاللَّوَاطِ، وَنَحْوِهِمَا مِنَ الْفَوَاحِشِ الظَّاهِرَةِ، وَكَالْكَبِيرِ وَالْعَجَبِ وَحُبِّ الرِّيَاسَةِ مِنَ الْفَوَاحِشِ الْبَاطِنَةِ.

وَأَمَّا ﴿وَالْإِنَّمِ﴾؛ فَمِنْهُمْ مَنْ فَسَّرَهُ بِمُطْلَقِ الْمَعْصِيَةِ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ مِنْهُ مَا دُونَ الْفَاحِشَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّهُ بِالْحَمْرِ؛ فَإِنَّمَا جَمَاعُ الْإِنَّمِ.

وَأَمَّا الْبَغْيُ بِغَيْرِ الْحَقِّ؛ فَهُوَ التَّسَلُّطُ وَالْإِعْتِدَاءُ عَلَى النَّاسِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الْقِصَاصِ وَالْمِثَالَةِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَنْ تَشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يَرْزُقْ بِهِ سُلْطَانًا﴾، وَحَرَّمَ أَنْ تُعْبَدُوا مَعَ اللَّهِ غَيْرُهُ، وَتَتَقَرَّبُوا إِلَيْهِ بِأَيِّ شَيْءٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ وَالْقُرْبَاتِ؛ كَالدُّعَاءِ، وَالنَّذْرِ، وَالذَّبْحِ، وَالْحَقْوِ، وَالرَّجَاءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ يَمَّا يَحِبُّ أَنْ يُخْلِصَ فِيهِ الْعَبْدُ قَلْبَهُ وَتُسَلِّمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ، وَحَرَّمَ

أَنْ تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِهِ سُبْحَانَهُ أَوْلِيَاءَ يُشْرَعُونَ لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ فِي عِبَادَتِهِمْ وَمُعَامَلَاتِهِمْ؛ كَمَا فَعَلَ أَهْلُ الْكِتَابِ مَعَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ؛ حَيْثُ اتَّخَذُوهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فِي الشَّرِّعِ، فَأَحْلَوْا مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَحَرَّمُوا مَا أَحَلَّ اللَّهُ، فَاتَّبَعُوهُمْ فِي ذَلِكَ. وَقَوْلُهُ: ﴿مَا تَزِدُّهُمْ سُلْطَانًا﴾ قَيْدَ لَيَبَانَ الْوَاقِعِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مَا عُبِدَ أَوْ اتَّبِعَ أَوْ أُطِيعَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَدْ فُوعِلَ بِهِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ سُلْطَانٍ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ عَلَى اللَّهِ بِلَا عِلْمٍ؛ فَهُوَ بَابٌ وَاسِعٌ جَدًّا يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ خَبَرٍ عَنِ اللَّهِ بِلَا دَلِيلٍ وَلَا حُجَّةٍ؛ كَنَفْيِ مَا أَتْبَعَهُ، أَوْ إِنْبَاتِ مَا نَفَاهُ، أَوْ الْإِحَادِ فِي آيَاتِهِ بِالتَّخْرِيفِ وَالتَّأْوِيلِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي كِتَابِهِ (إِغْلَامُ الْمُوقَعِينَ): (وَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ الْقَوْلَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فِي الْفِتْنِ وَالْقَضَاءِ وَجَعَلَهُ مِنْ أَعْظَمِ الْمُحَرَّمَاتِ؛ بَلْ جَعَلَهُ فِي الْمَرْتَبَةِ الْعُلْيَا مِنْهَا؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأعراف: ٣٣].. الْآيَةُ. فَرَتَّبَ الْمُحَرَّمَاتِ أَرْبَعَ مَرَاتِبَ، وَبَدَأَ بِأَسْهَلِهَا، وَهُوَ الْفَوَاحِشُ، وَتَنَتَّى بِمَا هُوَ أَشَدُّ تَحْرِيمًا مِنْهُ، وَهُوَ الْإِنْتِمْ وَالظُّلْمُ، ثُمَّ ثَلَّثَ بِمَا هُوَ أَعْظَمُ تَحْرِيمًا مِنْهُمَا، وَهُوَ الشَّرْكُ بِهِ سُبْحَانَهُ، ثُمَّ رَبَعَ بِمَا هُوَ أَعْظَمُ تَحْرِيمًا مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ^(١)، وَهُوَ الْقَوْلُ عَلَيْهِ بِلَا عِلْمٍ، وَهَذَا يُمْ الْقَوْلَ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ بِلَا عِلْمٍ فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَفِي دِينِهِ وَشَرْعِهِ).

وَقَوْلُهُ: ﴿الرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ (٥) فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ؛ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ؛ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ

(١) نقل المهراس لكلام ابن القيم رحمه الله اعتماداً له على ما قال، ولا بد من بيان وجه النقد فيه، كما هو معلوم في كثير من الأدلة أن الشرك هو أظلم الظلم، وأعظم الذنوب... وكذا القول على الله أمر واسع يدخل فيه ما ليس بكفر، مثل من أفتى بجهل فهذا قول على الله بلا علم، وليس هو من الشرك.

ويكون أعظم القول على الله بلا علم ما كان متضمناً للشرك فهو -أي الشرك- قول على الله بلا علم، ومن حيث هو هذا فهو أعظم، فإذا لا بد من التقييد.

آيَاتِهِمْ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴿[الأعراف: ٥٤]، وَقَالَ فِي سُورَةِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لَا تَرْبِكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣]، وَقَالَ فِي سُورَةِ الرَّعْدِ: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الرعد: ٢]، وَقَالَ فِي سُورَةِ طه: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥]، وَقَالَ فِي سُورَةِ الْفُرْقَانِ: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ﴾ [الفرقان: ٥٩]، وَقَالَ فِي سُورَةِ الْمَسْجِدَةِ: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [السجدة: ٤]، وَقَالَ فِي سُورَةِ الْحَدِيدِ: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤].

وَقَوْلُهُ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى ﴿٥﴾﴾... إلخ؛ هَذِهِ هِيَ الْمَوَاضِعُ السَّبْعَةُ الَّتِي أَخْبَرَ فِيهَا سُبْحَانَهُ بِاسْتَوَائِهِ عَلَى الْعَرْشِ، وَكُلُّهَا قَطْعِيَّةُ الثَّبُوتِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، فَلَا يُمْلِكُ الْجَهْمِيُّ الْمَعْطَلُ لَهَا رَدًّا وَلَا إِنكَارًا، كَمَا أَنَّهَا صَرِيحَةٌ فِي بَابِهَا، لَا تَحْتَمِلُ تَأْوِيلًا، فَإِنْ لَفِظَ: ﴿أَسْتَوَى﴾ فِي اللَّغَةِ ^(١) إِذَا عُدِّيَ بِهِ ﴿عَلَى﴾ ^(٢) لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُفْهَمَ مِنْهُ إِلَّا الْعُلُوُّ وَالْإِرْتِفَاعُ، وَلِهَذَا لَمْ تَخْرُجْ تَفْسِيرَاتُ السَّلَفِ لِهَذَا اللَّفْظِ عَنْ أَرْبَعِ عِبَارَاتٍ؛ ذَكَرَهَا الْعَلَامَةُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي

(١) الاستواء لغة: الارتفاع والعلو على الشيء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْقُلُوبِ﴾.

وقال الشاعر:

فأوردتهم ماءً بفيفاء قفرة وقد حلق النجم البهاني فاستوى

(٢) قال ابن القيم: إن الاستواء في لغة العرب نوعان:

(١) مطلق: وهو ما لم يوصل معناه بحرف، مثل: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾، ومعناه كمل وتم.

(٢) مقيد: وهو ثلاثة أضرب:

(أ) مقيد بـ (على) كقوله: ﴿يَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾، وهذا معناه العلو والارتفاع والاعتدال بإجماع أهل اللغة.

(ب) مقيد بـ (إلى) كقوله: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾، وهذا بمعنى العلو والارتفاع بإجماع السلف.

(ج) مقيد بـ (الواو) التي تعدي الفعل إلى المفعول معه، نحو: استوى الماء والخشب، بمعنى المساواة.

راجع: تاج العروس (١٠/١٨٨)، لسان العرب (١٤/٤١٤)، تهذيب اللغة (١٣/١٢٤)، مختصر الصواعق (٢/١٢٦).

(الرَّيَّةُ)؛ حَيْثُ قَالَ:

فَلَهُمْ عِبَارَاتٌ عَلَيْهَا أَرْزَعَ قَدْ حُصِّلَتْ لِلْفَارِسِ الطَّعَّانِ
وَهِيَ اسْتَقَرَّ وَقَدْ عَلَا^(١) وَكَذَلِكَ أَرَى تَفَعَّ الَّذِي مَافِيهِ مِنْ نُكْرَانِ
وَكَذَلِكَ قَدْ صَعِدَ الَّذِي هُوَ رَابِعٌ وَأَبُو عُبَيْدَةَ صَاحِبُ الشَّيْثَانِ
يُخْتَارُ هَذَا الْقَوْلُ فِي تَفْسِيرِهِ اسْتَوَى مِنَ الْجَهْمِيِّ بِالْقُرْآنِ
فَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَخْبَرَ بِهِ سُبْحَانَهُ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ أَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى
عَرْشِهِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ بِالْكَفِيَّةِ الَّتِي يَعْلَمُهَا هُوَ جَلَّ شَأْنُهُ؛ كَمَا قَالَ مَالِكٌ وَعَزِيْزُهُ:
(الاستواءُ معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ).

وَأَمَّا مَا يَسْغُبُ بِهِ أَهْلُ التَّعْطِيلِ مِنْ إِبْرَادِ اللَّوَاظِمِ الْفَاسِدَةِ^(٢) عَلَى تَقْرِيرِ الْإِسْتِوَاءِ؛

(١) قال شيخ الإسلام: وقال عبدالله بن المبارك ومن تابعه من أهل العلم، -وهم كثير-: إن معنى ﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾: استقر وهو قول القتيبي.

قال ابن عبد البر: «الاستواء: الاستقرار في العلو. اهـ.

وكذا فسر غير واحد من المتأخرين». التمهيد (٣/ ٣٤٠).

قلت: تقدم معنا أن الاستواء إذا عدي به «على» فمعناه: العلو والارتفاع والاعتدال، وليس استقر منها.

ولذا قال الذهبي في العلو عند ترجمة البغوي (١٦١) عند رقم (٣٤٢) ص (٢٨٠) قال: قال الكلبي ومقاتل: استقر.

قال الذهبي: لا تعجبني قوله: استقر.

ونسب ابن حجر تفسير «الاستقرار» للمجسة.

قلت: هذا غير مسلم للحافظ غفر الله له زلله فإنه قد زل في باب الصفات، وتبجح نهج الأشاعرة.

راجع: مجموع الفتاوى (٥/ ٥١٩)، التمهيد (٣/ ٣٤٠)، مختصر العلو (٢٦٦)، ترجمة رقم (٣٢٣).

و(٢٨٠) رقم (٣٤٢)، فتح الباري (١٣/ ٤٩٠)، أصول السنة لللالكائي (٣/ ٣٢٧).

(٢) قالوا: لا يجوز أن يكون استوى بمعناه الحقيقي؛ لأنه يلزم من ذلك بعض المعاني الباطلة، نحو: كون الله في جهة أو متميزاً أو مركباً مؤلفاً، وهذا يستلزم التجسيم.

وقالوا: لو كان على العرش لزم أن يكون محمولاً بالملائكة فيلزم احتياجه لخلقهم.

وقالوا: وإذا كان على العرش إما أن يكون أكبر من العرش أو أصغر أو مساوياً.

= وقالوا: لو أثبتنا له الاستواء الحقيقي للزم أن يكون له حد.
فهذه اللوازم التي يريدون أن يهدموا بها صفة الاستواء على العرش - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً -.

والجواب عن هذه اللوازم يحتاج أن نقف على واحد على حدة:
أما قولهم: أن يلزم أن يكون في جهة وحيز، فإن مثل هذه الألفاظ المجملة تعامل معاملة خاصة فلا نشبهها ولا ننفيها بل لا بد من معرفة المعنى المراد من اللفظ، لأن بالإثبات قد يكون المعنى باطلاً كفرياً، وبالنفي قد يكون نفياً للمعنى الحق، فإذا لا بد من التفصيل.
(فالجهة والحيز) فإن أريد بالجهة أن الله في جهة موجودة تحصره وتحيط به كأن يكون في جوف السماء، فهذا باطل يلزم منه الكفر.

وإذا قيل إنه أمرٌ عديمٌ وهو ما فوق العالم ولا داخل ولا شيء، فيقال: العدم ليس بشيء وإن أردت بالعدمية الغير مخلوقة، وأن الله فوق العالم بائن من المخلوقات مستغني عنهم جميعاً، وأن له العلو المطلق فهذا المعنى صحيح، واللفظ لم يرد عن أحد من السلف.
وأما (الحيز):

فمن نفى أن يكون الله في حيز وأراد بذلك أن الله ليس مبايناً للعالم وليس فوقه ولا يجوز الإشارة إليه حساً فهذا باطل غير صحيح.

وإذا قلنا إنه غير متحيز أي: أن المخلوقات لا تحيط به ولا تحصره فالمعنى الحق والتعبير بمثل هذه الألفاظ محدث لم يرد بكتاب ولا سنة.

وأما قولهم: يلزم التركيب والتجسيم:

فأما قولهم: (كونه جسماً) إن كان المراد بالجسم من البدن، أو على قول المتكلمين أنه من جوهرين فهذه المعاني باطلة فلا يسلم لهم بها، وإن كان المراد بالجسم القائم بنفسه الموصوف بالصفات المباشنة لخلق المستوي على عرشه، فهذا المعنى صحيح، واللفظ محدث.

وأما قولهم: (مركب):

فإذا قيل: هو مركب مؤلف بمعنى أنه كانت أجزاؤه متفرقة فجمع بينها كما يجمع بين أجزاء المركبات من الأطعمة والأدوية، فهذا التركيب من اعتقده في حق الله فهو من أكفر الناس.

وكذا من زعم أن الله مركب بمعنى أنه يقبل الانقسام فهذا يكون صاحبه من أكفر الناس وأجهلهم، وقوله شرٌّ من الأول.

وأما إن كان المقصود بها من يوصف بهذه الصفات القائم بنفسه المباين لغيره، المشار إليه حساً فالتركيب بهذا المعنى معناه صحيح، ولفظه ما عرف في لغة العرب، فلا ننفي المعنى الصحيح بسبب =

فَهِىَ لَا تَلْزَمُنَا، لِأَنَّا لَا نَقُولُ بِأَنَّ قَوْيَّتَهُ عَلَى الْعَرْشِ كَقَوْيَّةِ الْمَخْلُوقِ عَلَى الْمَخْلُوقِ.
وَأَمَّا مَا يُجَاهِلُونَ بِهِ صَرَفَ هَذِهِ الْآيَاتِ الصَّرِيحَةِ عَنْ ظَوَاهِرِهَا بِالنَّأْيِ وَالْإِبْلَاقِ
الْفَاسِدَةِ^(١) الَّتِي تُدَلُّ عَلَى حَيْرَتِهِمْ وَاضْطِرَائِهِمْ؛.....

=تسميتهم هذه الصفات تركيبيًا.

وأما قولهم: إنه لو استوى على العرش لزم أن يكون مفتقرًا إلى خلقه، وقولهم: بأنه إما أن يكون أكبر
أو مساويًا:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: يظن المتوهم أنه إذا وصف الله بالاستواء على العرش كان استواءه
كاستواء الإنسان على الفلك، فلو قدر - على وجه الفرض الممتنع - أنه هو مثل خلقه - تعالى الله عن
ذلك - كان استواؤه مثل استواء خلقه.

أما إذا كان هو ليس بمائلاً لخلقه، بل عُلِمَ أنه الغني عن الخلق وأنه الخالق للعرش ولغيره وأن كل ما
سواه مفتقر إليه وهو الغني عن كل ما سواه، وهو لم يذكر إلا استواء يخصه لم يذكر استواء يتناول
غيره ولا يصلح له، فكيف يجوز أن يتوهم أنه إذا كان مستويًا على العرش كان محتاجًا إليه!!!! اهـ.
فعلم أنه تعالى لا يفتقر إلى مخلوقاته، بل جميع خلقه مفتقرون إلى ربه افتقارًا ذاتيًا، وليس كل عالٍ
يلزم منه الافتقار إلى من دونه، أفرأيت السماء فوق الأرض وليست هي محتاجة إلى الأرض، هذا إذا
كان في المخلوق فكيف بالخالق سبحانه وتعالى عما يصفون.

وأما قولهم: (يلزم أن يكون محدودًا):

من المعلوم أن الحد يقال على ما ينفصل به الشيء ويتميز به عن غيره، والله تعالى غير حالٍّ في خلقه،
ولا قائم بهم، بل هو القيوم القائم بنفسه، المقيم غيره، فالحد بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة
في نفس الأمر أصلًا، فإنه ليس وراء نفيه إلى نفي وجود الرب ونفي حقيقته.

وأما الحد بمعنى العلم والقول، وهو أن يحده العباد، فهذا منتفٍ بلا منازعة بين أهل السنة، اهـ ما
قال ابن أبي العز في شرحه للطحاوية.

قلت: فهذه هي لوازمهم الفاسدة بينا مراد أهل السنة منها، وما سوى الحق فوسواس الشياطين لا
حاجة لأهل السنة بها.

راجع: العقل والنقل (١/ ٢٨٠) و(٥/ ١٤٢) و(٦/ ١٣٠) و(٦/ ٣١٩) و(١٠/ ٣٠٧)، نقض
التأسيس (١/ ٤٦) و(١/ ٥٦٢) و(٢/ ١٤٤) و(٢/ ١٥٦) و(٢/ ٢٦٢)، التبيين (١/ ٢٢١)،
مجموع الفتاوى (١٧/ ٤٤٣) و(٥/ ٢٦٢، ٢٧٧، ٢٩٨) و(١٣/ ٣٠٣) و(٥/ ١٩٩، ٢٠٨، ٢٨٥)،
شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٦٣).

(١) ومن هذه التأويلات قولهم: إن الاستواء هو فعل فعله الله في العرش سياه: (استوى). =

....كَتَفْسِيرِهِمْ: (استَوَى) بِ (استَوَى)^(١)، أَوْ حَمَلِهِمْ (عَلَى) عَلَى مَعْنَى (إِلَى)،

=وقولهم: (إن العرش هو الملك).

وقولهم: (هذا من باب التشابه الذي لا يعلمه إلا الله).

والجواب عن هذه التأويلات: زعموا أن الاستواء إذا كان نقصاً فيجب تنزيه الله عن ذلك النقص، وإن كانت صفات كمال فقد كان فاقداً لها قبل حدوثها، وعدم الكمال نقص.

وهذا الزعم فاسد فيلزمون بالصفات العقلية التي يبتونها كالخلق والرزق ولا فرق بين الصفات. ويقال أيضاً: إن صفة الاستواء اتصف الله بها أولاً، وكان الاستواء بعد أن لم يكن فعلاً، فالانقسام كان أولاً فله بصفاته سبحانه، ولم يستفد صفة بعد أن لم يكن متصفاً بها.

وزعمهم أن الاستواء هو الملك، وهذا متقوض بالأدلة السمعية التي تدل أن العرش ليس هو الملك، ومنها: قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ نَزِينَةً ۝١٧﴾، فهل يقال: إن الملائكة تحمل ملكه يوم القيامة؟!

وقوله: ﴿وَكُنَّا عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ فهل يكون الملك على الماء؟!

وقوله ﷺ: «إذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش» أيقال أخذ بقائمة من قوائم الملك، وهل للملك قوائم.

وزعمهم أن هذا من باب التشابه، فهذا الزعم باطل، فعلى قولهم: تكلم بكلام لا يعرف معناه، وقولهم يلزم منه تعطيل الشرائع، ولذلك كانت المفوضة من شرار الطوائف.

راجع: فتاوى ابن تيمية (١٠٨/٦)، و(٣٤٠-٣٤٣)، العقل والنقل (٣/٤-١٣)، الفتوى الحموية (٢٨٩)، شرح العقيدة الطحاوية (٣٦٨/٢)، مختصر الصواعق (٤٢٢/٢).

(١) وهذه شبهة أهل التعطيل فإنهم جعلوا استوى بمعنى استولى، واستدلوا بقول الشاعر الأخطل:

قد استوى بشر على العراق من غير سيف أو دم مهراق

والرد على قولهم:

أن لغة العرب لا تساعدهم إلى ما ذهبوا إليه، وذلك أن العرب تطلق الاستواء، ومرادهم العلو والارتفاع.

سئل الخليل بن أحمد هل وجدت في اللغة استوى بمعنى استولى؟ فقال: هذا لا تعرفه العرب ولا هو جائز في لغتهم.

ونقل ابن القيم الإجماع عن أهل العربية أن الاستواء المقيد بـ«على» يكون بمعنى العلو، وروى اللالكثاني عن أبي بكر بن النضر قال: كان أبو عبدالله بن الأعرابي جارنا وذكر لنا أن ابن أبي داود سأله أتعرف العرب في اللغة استوى بمعنى استولى؟ فقال: لا أعرف.

= .

وَ(اسْتَوَى)؛ بِمَعْنَى: (قَصَدَ)^(١).. إِلَى آخِرِ مَا نَقَلَهُ عَنْهُمْ حَامِلٌ لِمَوَازِنِ التَّجَهُمِ وَالتَّعْطِيلِ زَاهِدٌ الْكَوْثَرِيِّ؛ فَكُلُّهَا تَشْغِيبٌ بِالْبَاطِلِ، وَتَغْيِيرٌ فِي وَجْهِ الْحَقِّ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ فِي قَلِيلٍ وَلَا كَثِيرٍ.

= وأما استدلالهم ببيت الأخطل؛ فالجواب عنه:

(١) أنه مصنوع مكذوب.

(٢) قيل: إنه محرف، وأصله: قد استولى بشر.

(٣) فإن صح فأين سنده إلى قائله.

(٤) الأخطل نصراني خبيث المعتقد نصراني يقول بالتثليث، فكيف يحتج بشعره.

(٥) الإعراض - بزعمهم هذا- عن جميع الأدلة من القرآن والسنة، وأخذهم بقول الأخطل، وكما قال شيخ الإسلام في لامته:

فبالحال من نبذ القرآن وراءه وإذا استدلل بقول قال الأخطل

(٦) وإن صح فهو ليس فيه حجة، لأن بشرًا هذا كان أخًا لعبد الملك بن مروان وكان أميرًا على العراق فاستوى على سريرها كعادة الملوك.

(٧) قولهم: (إن الاستواء هو الاستيلاء يلزم من هذا المغالبة والمنازعة، وقد روى اللالكائي عن أبي سليمان داود بن علي، قال: كنا عند ابن الأعرابي فأتى رجل فقال: ما معنى قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ قال: هو على عرشه كما أخبر، فقال: يا أبا عبد الله ليس هذا معناه، إنما معناه استوى، فقال ابن الأعرابي: اسكت ما أنت وهذا، لا يقال: استوى على الشيء إلا أن يكون له مضاد، فإذا غلب أحدهما قيل: استوى، أما سمعت قول النابغة الذبياني:

ألا لمثلك أو من أنت سابقه سبق الجواد إذا استولى على الأمد

(٨) ويقال: إن لفظ استوى قد اضطرر في جميع الأدلة، وأما استولى فلم يأت دليل واحد يؤيد هذا المعنى.

(٩) وذهب بعضهم إلى أنه استوى على العرش أي: عمد وقصد في خلقه، وذهب إلى هذا أبو عبيدة وحكام عن الفراء وجماعة، وهذا الوجه من أضعف الوجوه، فإنه قد أخبر أن العرش كان على الماء قبل خلق السموات والأرض... فإذا كان العرش مخلوقًا قبل خلق السموات والأرض فكيف يكون استوائه عمده إلى خلقه له، لو كان هذا يعرف في اللغة أن استوى على كذا بمعنى أنه عمد إلى فعله، وهذا لا يعرف قط في اللغة لا حقيقة ولا مجازًا لا في نظم ولا في نثر، وإنما هذا القول وأمثاله ابتدع في الإسلام.

راجع: مجموع الفتاوى (٥/ ٥٢٠).

وَلَيْتَ شِعْرِي! مَاذَا يُرِيدُ هَؤُلَاءِ الْمُعْطَلَةُ أَنْ يَقُولُوا؟! أَرِيدُونَ أَنْ يَقُولُوا: لَيْسَ فِي السَّمَاءِ رَبٌّ يُفْصَدُ، وَلَا فَوْقَ الْعَرْشِ إِلَهٌ يُعْبَدُ؟! فَأَيُّنَ يَكُونُ إِذَنْ؟! وَلَعَلَّهُمْ يَضْحَكُونَ مِنَّا حِينَ نَسْأَلُ عَنْهُ بِـ(أَيِّنَ)! وَتَسْأَلُوا أَنْ أَكْمَلَ الْخَلْقِ وَأَعْلَمَهُمْ بِرَبِّهِمْ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ قَدْ سَأَلَ عَنْهُ بِـ(أَيِّنَ) حِينَ قَالَ لِلْجَارِيَةِ: «أَيِّنَ اللَّهُ؟»، وَرَضِيَ جَوَابَهَا حِينَ قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ^(١).

وَقَدْ أَجَابَ كَذَلِكَ مَنْ سَأَلَهُ بِـ: «أَيِّنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟» بِأَنَّهُ كَانَ فِي عَمَاءٍ... الْحَدِيثُ^(٢).

وَلَمْ يُرَوْ عَنْهُ أَنَّهُ زَجَرَ السَّائِلَ، وَلَا قَالَ لَهُ: إِنَّكَ غَلَطْتَ فِي السُّؤَالِ.
إِنَّ قُصَارَى مَا يَقُولُهُ الْمُتَحَذِّثُ مِنْهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَانَ وَلَا مَكَانَ، ثُمَّ خَلَقَ الْمَكَانَ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ خَلْقِ الْمَكَانِ^(٣).

فَمَاذَا يَعْني هَذَا الْمُخَرَّفُ بِالْمَكَانِ الَّذِي كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ؟! هَلْ يَعْني بِهِ تِلْكَ الْأَمْكِنَةُ

(١) الحديث أخرجه مسلم (٥٣٧) وأبو داود (٣٤٩/١) والنسائي (١٧٩/١) وغيرهم كلهم من طريق يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن الحكم به، وقد طعن الكوثري في هذا الحديث، وكلها تعليقات فاسدة تدل على ضعفه.

(٢) هو من حديث أبي رزين العقيلي رواه الترمذي وابن ماجه وعبدالله ابن الإمام أحمد، وفي سنده وكيع بن حديد - وقيل: عدس - وهو لا يعرف.

انظر السنة لعبدالله (١٢)، ومختصر العلو (١٨٦)، والأسماء والصفات لليهقي (٢٣٦/١).

(٣) هؤلاء هم الاتحادية الملاحدة وتلقى منهم المقولة بعض متأخري الجهمية، والأولون يقولون: (كان الله ولا مكان ولا زمان، وهو الآن على ما عليه كان)، وقال آخرون: (كان الله ولا شيء معه وهو الآن على ما عليه كان) ويستدل هؤلاء بما يؤثر: «كان الله ولا شيء معه، وهو الآن على ما عليه كان» وهذه الزيادة (وهو الآن على ما عليه كان) كذب مفترى على رسول الله ﷺ، وانفق أهل العلم بالحديث على أنه موضوع، مختلف، وليس هو في شيء من دواوين الحديث لا كبارها ولا صغارها ولا رواه أحد من أهل العلم بإسناد صحيح ولا ضعيف ولا بإسناد مجهول، وإننا تكلم بهذه الكلمة بعض متأخري متكلمة الجهمية فتلقاها منهم هؤلاء، وقد اعترف بوضع هذه الكلمة ابن عربي كما في كتابه (ما لا بد للمريد منه).

راجع: مجموع الفتاوى (٢٧٢-٢٧٤).

الرُّجُودِيَّةَ الَّتِي هِيَ دَاخِلُ مَحِيطِ الْعَالَمِ؟ فَهَذِهِ أَمْكِنَةُ حَادِثَةٍ، وَنَحْنُ لَا نَقُولُ بِوُجُودِ اللَّهِ فِي شَيْءٍ مِنْهَا؛ إِذْ لَا يَخْصُرُهُ وَلَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ.

وَأَمَّا إِذَا أَرَادَ بِهَا الْمَكَانَ الْعَدَمِيَّ الَّذِي هُوَ خَلَاءٌ مُخْصٌ لَا وَجُودَ فِيهِ؛ فَهَذَا لَا يُقَالُ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ خُلِقَ؛ إِذْ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْخَلْقُ، فَإِنَّهُ أَمْرٌ عَدَمِيٌّ، فَإِذَا قِيلَ: إِنَّ اللَّهَ فِي مَكَانٍ هَذَا الْمَعْنَى؛ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ؛ فَأَيُّ مَخْذُورٍ فِي هَذَا؟! بَلِ الْحَقُّ أَنْ يُقَالَ: كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، وَثُمَّ هُنَا لِلتَّرْتِيبِ الزَّمَانِيِّ لَا لِجَرْدِ الْعَطْفِ^(١).

وَقَوْلُهُ: ﴿يَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَرَافِعَكَ إِلَى﴾ [آل عمران: ٥٥].

و﴿بَلِّغْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿يَهْتَمُّنَ ابْنُ لِي صَرِيحًا لَعَلَّيْ أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾^(٢) أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧].

وَقَوْلُهُ: ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُخْفِيَ بِكُمْ الْأَرْضَ إِذَا هِيَ تَنُورُ﴾^(٣) أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ^(٤)﴾ [الملك: ١٦، ١٧].

وَقَوْلُهُ: ﴿يَعِيسَى﴾.. إلخ؛ هَذِهِ الْآيَاتُ جَاءَتْ مُؤَيَّدَةً لِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَاتُ السَّابِقَةُ مِنْ عُلُوِّهِ تَعَالَى وَارْتِفَاعِهِ فَوْقَ الْعَرْشِ مُبَانًا لِلْخَلْقِ^(٥)، وَنَاعِيَةً عَلَى الْمُعْطَلَةِ جُحُودَهُمْ

(١) قال شيخ الإسلام: قيل الاستواء علو خاص، فكل مستوي على شيء عال عليه، وليس كل عال على شيء مستوي عليه، والذي أخبر الله أنه كان بعد خلق السموات والأرض (الاستواء) لا مطلق العلو، مع أنه يجوز أنه كان مستويًا عليه قبل خلق السموات والأرض لما كان عرشه على الماء، ثم لما خلق هذا العالم كان عاليًا عليه ولم يكن مستويًا عليه، فلما خلق هذا العالم استوى عليه، فالأصل أن علوه على المخلوقات وصف لازم له كما أن عظمته وكبريائه وقدرته كذلك.

وأما الاستواء فهو فعل يفعل سبحانه بمشيئته وقدرته، ولهذا قال فيه: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى﴾

راجع: مجموع الفتاوى (٥/ ٥٢٢).

(٢) تنوع الأدلة على إثبات العلو لله عز وجل، -حتى بلغت حد التواتر- حتى قال ابن القيم في اجتماع

الجيش الإسلامي: إن أدلة العلو تزيد على ألف دليل.

وإنكارهم لذلك، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

ففي الآية الأولى يُنادي الله رسوله وكلمته عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام بأنه متوفيه ورافعه إليه حين دبر اليهود قتله، والصمير في قوله: (إلَيَّ) هُوَ صَمِيرُ الرَّبِّ جَلَّ شَأْنُهُ، لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ، فتأويله بأن المراد: إِلَى حَلِّ رَحْمَتِي، أَوْ مَكَانٍ مَلَأَ بَيْتِي.. إلخ، لَا مَعْنَى لَهُ.

ومثل ذلك يُقال أيضاً في قوله سبحانه ردّاً على ما ادّعاء اليهود من قتل عيسى وصليهِ: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾.

وقد اختلف في المراد بالتوفي المذكور في الآية^(١)، فحمله بعضهم على الموت،

= ونقل ابن قدامة الإجماع على إثبات صفة العلو، قال رحمه الله: إن الله وصف نفسه بالعلو في السماء، وأجمع على ذلك جميع العلماء من الصحابة الأتقياء والأئمة الفقهاء وتواترت الأخبار بذلك على وجه حصل به اليقين.

وقال الدارمي: وعلى ذلك إجماع الأولين والآخرين العالمين منهم والجاهلين، وكل من مضى ومن غير حتى فرعون ونمرود.

فدلالة العقل والفطرة على إثبات العلو متحتّم، لذا قال ابن تيمية: إن هذا الأمر متفق عليه بين الأمم التي لم تتغير فطرتهم.

ويذكرون في دلالة الفطرة على العلو قصة الهمداني مع الجويني، وكذا يضاف إليها قصة شيخ الإسلام مع من ناكّر العلو.

راجع: نقض التأسيس (٢/ ٢١٥)، اجتماع الجيوش الإسلامية ص (١٤٤)، الرد على الجهمية للدارمي (٢٠، ٢١)، الصواعق المرسلة (٤/ ١٢٨٠).

(١) اختلف أهل التفسير كما حكاه الطبري والقرطبي وابن الجوزي وجماعة.

ف قيل: المراد به القبض ويرفعه إليه وإف تام من غير أن ينال منه اليهود شيئاً، وهذا هو قول الحسن وابن جريج وابن قتيبة، واختاره الفراء وابن جرير والقرطبي.

وقيل: معناه التوفي، وهذا منسوب إلى وهب بن منبه.

قال القرطبي: والصحيح أن الله رفعه إلى السماء من غير وفاة ولا نوم كما قال الحسن وابن زيد، وهو اختيار الطبري، وهو الصحيح عن ابن عباس وقاله الضحاك.

راجع: تفسير الطبري (٦/ ٤٥٥)، زاد المسير (١/ ٥٥-٥٦)، تفسير القرطبي (٤/ ١٠٠)، الفناوى (٤/ ٤٢٢).

وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ النَّوْمَ، وَلَفْظُ الْمُتَوَقَّى يُسْتَعْمَلُ فِيهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَوْمِنُكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾.

وَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا، وَأَنَّ التَّقْدِيرَ: إِنِّي رَافِعُكَ وَمُتَوَقِّفُكَ؛ أَيْ: مُبْتِنِكَ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَالْحَقُّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رُفِعَ حَيًّا، وَأَنَّهُ سَيُنْزَلُ قُرْبَ قِيَامِ السَّاعَةِ؛ لِصِحَّةِ الْحَدِيثِ بِذَلِكَ^(١).

وَأَمَّا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلْبُ الطَّيِّبُ﴾؛ فَهُوَ صَرِيحٌ أَيْضًا فِي صُغُودِ أَقْوَالِ الْعِبَادِ وَأَعْمَالِهِمْ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، يَصْعَدُ بِهَا الْكَرَامُ الْكَائِنُونَ كُلُّ يَوْمٍ عَقِبَ صَلَاةِ الْغُضْرِ، وَعَقِبَ صَلَاةِ الْفَجْرِ؛ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «فَيَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: يَا رَبَّنَا! أَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يَصَلُّونَ، وَتَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يَصَلُّونَ»^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ حِكَايَةً عَنْ فِرْعَوْنَ: ﴿يَتَهَمَنَّ﴾.. إلخ؛ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخْبَرَ فِرْعَوْنَ الطَّاعِيَةَ بِأَنَّهُ فِي السَّمَاءِ، فَأَرَادَ أَنْ يَتَكَمَّسَ الْأَسْبَابَ لِلْوُصُولِ إِلَيْهِ فَوَيْدًا عَلَى قَوْمِهِ، فَأَمَرَ وَزِيرَهُ هَامَانَ أَنْ يَنْبِيَّ لَهُ الصَّرْحَ، ثُمَّ عَقَّبَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلِي لَأُظْهِرُكَ﴾؛ أَيْ: مُوسَى ﴿كَذِبًا﴾. فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ مِنْ كَوْنِ إِيَّاهُ فِي السَّمَاءِ، فَمَنْ إِذَا أَشْبَهَ بِفِرْعَوْنَ وَأَقْرَبَ إِلَيْهِ نَسَبًا؛ نَحْنُ أَمْ هَؤُلَاءِ الْمَعْطَلَةُ؟! إِنْ فِرْعَوْنَ كَذَّبَ مُوسَى فِي كَوْنِ إِيَّاهُ فِي السَّمَاءِ، وَهُوَ نَفْسُ مَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ.

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري رقم (٢٤٧٦) ومسلم (١٥٥) (٢٤٢) والحميدي (١٠٩٧) وابن أبي شيبه (١٤٤/١٥) وأحمد في المسند (٢/٢٤٠) وابن ماجه (٤٠٧٨) والأجري في الشريعة (٣٨٠) وابن مند في الإيذان (٤٠٨) والطحاوي في شرح المشكل (١٠٣).

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري (٥٥٥، ٧٤٢٩، ٧٤٨٦)، ومسلم (٦٣٢) (٢١٠) من طريق مالك في الموطأ (١/١٧٠).

وأخرجه النسائي (١/٢٤٠)، وأبو عوانة (١/٣٧٨)، وأحمد في المسند (٢/٤٨٦)، وابن حبان (١٣٧٧)، والبخاري (٣٨٠).

قَوْلُهُ: ﴿وَأَمِنْتُكُمْ﴾ .. إلخ؛ هَاتَانِ الْآيَتَانِ فِيهِمَا التَّصْرِيحُ بِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِي السَّمَاءِ، وَلَا يَجُوزُ خُلُوفُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْعَذَابُ، أَوِ الْأَمْرُ، أَوِ الْمُلْكُ؛ كَمَا يَفْعَلُ الْمُعْطَلَةُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿مَنْ﴾، وَهِيَ لِلْعَاقِلِ^(١)، وَحَمَلُهَا عَلَى الْمَلِكِ إِخْرَاجُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ بِلَا قَرِينَةٍ تَوْجِبُ ذَلِكَ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُفْهَمَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ أَنَّ السَّمَاءَ ظَرْفٌ لَهُ سُبْحَانَهُ؛ بَلْ إِنْ أُرِيدَ بِالسَّمَاءِ هَذِهِ الْمَعْرُوفَةُ؛ فـ ﴿فِي﴾ بِمَعْنَى عَلَى؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا صَلَّيْنَاكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وَإِنْ أُرِيدَ بِهَا جِهَةُ الْعُلُوِّ؛ فـ ﴿فِي﴾ عَلَى حَقِيقَتِهَا؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ فِي أَعْلَى الْعُلُوِّ.

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤].

وَقَوْلُهُ: ﴿مَا يَكْثُرُونَ مِنْ تَجَوُّي نَارِكُمْ إِلَّا هُمْ وَرَأْيُهُمْ وَالْأَخْسَافُ إِلَّا هُمْ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُمْ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧].

﴿لَا تَخْزَنْ لِمَا آتَى اللَّهُ مِنَ النُّبُوَةِ﴾ [النوبة: ٤٠]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]، ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، ﴿وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦]، ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

قَوْلُهُ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ﴾ .. إلخ؛ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ إِنْبَاتَ صِفَةِ الْمَعِيَّةِ لَهُ عَزَّ وَجَلَّ^(٢)، وَهِيَ عَلَى تَوْعَيْنٍ:

(١) قال إسماعيل الأنصاري: الأول أن يقول: (للعالم) بدل العاقل، لأن العاقل لا يوصف به الله تعالى.

(٢) انقسم الناس في المعية إلى ثلاثة طوائف:

(١) طائفة أثبتوا استواء ونفوا المعية، وقالوا: إن الله في الأرض معهم بذاته.

١- مِيعَةً عَامَّةً: شَامِلَةً لِجَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ مَعَ كُلِّ شَيْءٍ يَعْلَمُهُ وَقُدْرَتُهُ وَفَهْرُهُ وَإِحَاطَتُهُ، لَا يَغِيبُ عَنْهُ شَيْءٌ، وَلَا يُعْجِزُهُ، وَهَذِهِ الْمِيعَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْآيَةِ.

فَقِي هَذِهِ الْآيَةِ يُخْبِرُ عَنْ نَفْسِهِ سُبْحَانَهُ بِأَنَّهُ هُوَ وَخَدَهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ يَعْنِي: أَوْجَدَهُمَا عَلَى تَقْدِيرٍ وَتَرْتِيبٍ سَابِقٍ فِي مَدَّةٍ سِتَّةِ أَيَّامٍ، ثُمَّ عَلَا بَعْدَ ذَلِكَ وَارْتَفَعَ عَلَى عَرْشِهِ؛ لِتَنْدِيرِ أُمُورِ خَلْقِهِ.

وَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ فَوْقَ عَرْشِهِ لَا يَغِيبُ عَنْهُ شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمَيْنِ الْعُلُويِّ وَالسُّفْلِيِّ؛ فَهُوَ ﴿عَلَّمَ مَا يَلِجُ﴾؛ أَي: يَدْخُلُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يُخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ، وَمَا يَعْرُجُ؛ أَي: يَصْعَدُ ﴿وَبِهَا﴾، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ كَانَ عِلْمُهُ وَقُدْرَتُهُ مُحِيطَيْنِ بِجَمِيعِ الْأَشْيَاءِ؛ فَهُوَ مَعَ

= (٢) طائفة نفت العلو والاستواء، وقالوا: هو في الأرض بذاته.

(٣) أن مِيعَةَ اللَّهِ لَخَلْقِهِ مِيعَةُ عِلْمٍ وَإِحَاطَةٍ وَنَصْرٍ مَعَ اسْتِوَاءِهِ عَلَى عَرْشِهِ عَزَّ وَجَلَّ.

«مقالة أهل التعطيل في صفة المِيعَةِ»

قالوا: المِيعَةُ مجاز لأنه يمتنع حمله على الحقيقة، إذ الحقيقة يلزم منها المخالطة والمجاورة وهي متغية قطعاً.

والرد على مقالتهم:

(١) أن قولهم هذا دعوى باطلة، لأنه لا مجاز في القرآن والسنة ولغة العرب.

(٢) وأن هذا من التشابه نرده إلى المحكم الذي هو أن الله عز وجل مستوٍ على عرشه فوق سماواته بائن من خلقه.

(٣) أن لفظ (مع) لا تدل على المخالطة والامتزاج والاتصاف.

قال ابن تيمية: فلفظ المِيعَةُ قد استعمل في الكتاب والسنة في مواضع يقتضي في كل موضع أموراً لا يقتضيها في الموضع الآخر، فلما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع، أو تدل على قدر مشترك بين جميع مواردنا وإن امتاز كل موضع بخصوصية فعل التقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب عز وجل مختلطة بالخلق حتى يقال: صرفت عن ظاهرها.

(٤) أن تتبع آيات المِيعَةِ في القرآن تدل على المصاحبة والمقارنة، كقوله: ﴿وَأَرْكَوْا مَعَ الزَّكَايَا﴾ (١٣).

(٥) أن آية النجوى تدل على أن الإضافة فيه من غير جنسه، والإضافة من الجنس عند العرب يقولون: (ثالث ثلاثة، ثاني اثنين).

(٦) تفسير المِيعَةِ بالاختلاط باطل بإجماع السلف. ويقتضي معنى باطلاً.

راجع: مجموع الفتاوى (١٠٣/٥).

كُلُّ شَيْءٍ، وَلِذَلِكَ قَالَ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (١) ﴿[الحديد: ٤].
قَوْلُهُ: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى﴾ .. إلخ؛ يُثَبِّتُ سُبْحَانَهُ شُمُولَ عَلَيْهِ وَإِحَاطَتَهُ بِجَمِيعِ
الْأَشْيَاءِ، وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ نَجْوَى الْمُتَنَاجِينَ، وَأَنَّهُ شَهِيدٌ عَلَى الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، مُطَّلِعٌ
عَلَيْهَا.

وَإِضَافَةُ ﴿نَجْوَى﴾ إِلَى ثَلَاثَةٍ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا يَكُونُ
مِنْ ثَلَاثَةِ نَجْوَى؛ أَيْ: مُتَنَاجِينَ.

وَأَمَّا الْآيَاتُ الْبَاقِيَةُ؛ فَهِيَ فِي إِثْبَاتِ الْمَعِيَةِ الْخَاصَّةِ الَّتِي هِيَ مَعِيَتُهُ لِرُسُلِهِ تَعَالَى
وَأَوْلِيَائِهِ بِالنَّصْرِ وَالتَّائِيدِ وَالْمَحَبَّةِ وَالتَّوْفِيقِ وَالْإِلَهَامِ.

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَخْزَنَ آبَاكَ اللَّهُ مَعَنَا﴾ حِكَايَةٌ عَمَّا قَالَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَهُمَا فِي الْغَارِ، فَقَدْ أَحَاطَ الْمُشْرِكُونَ بِقِمِّ الْغَارِ عِنْدَمَا خَرَجُوا فِي طَلَبِهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَمَّا رَأَى أَبُو بَكْرٍ ذَلِكَ انْزَعَجَ، وَقَالَ: (وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ نَظَرَ أَحَدُهُمْ
تَحْتَ قَدَمِيهِ لَأَبْصَرَنَا)، فَقَالَ لَهُ الرَّسُولُ ﷺ مَا حَكَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هُنَا: ﴿لَا تَخْزَنَ
إِبْنُكَ اللَّهُ مَعَنَا﴾.

فَالْمُرَادُ بِالْمَعِيَةِ هُنَا مَعِيَةُ النَّصْرِ وَالْعِصْمَةِ مِنَ الْأَعْدَاءِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ (٢)؛ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، وَأَنَّهَا
خِطَابٌ لِيُوسَى وَهَارُونَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَلَّا يَخَافَا بَطْشَ فِرْعَوْنَ بِهِمَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ
مَعَهُمَا بِنَصْرِهِ وَتَأْيِيدِهِ.

وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ الْآيَاتِ يُخْبِرُ اللَّهُ فِيهَا عَنْ مَعِيَتِهِ لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُرَاقِبُونَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِي
أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَيَحْفَظُونَ حُدُودَهُ، وَلِلْمُحْسِنِينَ الَّذِينَ يَلْتَزِمُونَ الْإِحْسَانَ فِي كُلِّ شَيْءٍ،
وَالْإِحْسَانُ يَكُونُ فِي كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ، فَهُوَ فِي الْعِبَادَةِ مَثَلًا أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَمَا تَرَاهُ؛ فَإِنْ لَمْ
تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ؛ كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَكَذَلِكَ يُخْبِرُ عَنْ مَعِيَتِهِ لِلصَّابِرِينَ الَّذِينَ يَحْسِبُونَ أَنْفُسَهُمْ عَلَى مَا تَكْرَهُ، وَيَتَحَمَّلُونَ

الْمَشَاقِّ وَالْأَدَى فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْتِغَاءَ وَجْهِهِ؛ صَبْرًا عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ، وَصَبْرًا عَنْ مَعْصِيَتِهِ، وَصَبْرًا عَلَى قَضَائِهِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ (النساء: ٨٧)، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ (النساء: ١٢٢)، ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ (المائدة: ١١٦)، ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ (الأنعام: ١١٥)، وَقَوْلُهُ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَسْلِيمًا﴾ (النساء: ١٦٤)، ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ (البقرة: ٢٥٣)، ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ (الأعراف: ١٤٣)، ﴿وَنَدَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَفَرَّقْنَاهُ يَحْيَىٰ﴾ (مريم: ٥٢)، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ أَيُّ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ (الشعراء: ١٠)، ﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ يَأْتِكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ﴾ (الأعراف: ٢٢)، وَقَوْلُهُ: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ (القصص: ٦٥).

تَقَصَّصَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ إِثْبَاتَ صِفَةِ الْكَلَامِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. وَقَدْ تَنَازَعَ النَّاسُ حَوْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ نِزَاعًا كَبِيرًا^(١): فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ كَلَامَهُ سُبْحَانَهُ مَخْلُوقًا مُتَفَصِّلًا مِنْهُ، وَقَالَ: إِنَّ مَعْنَى (مُتَكَلِّمٌ): خَالِقٌ لِلْكَلَامِ، وَهُمْ الْمُعْتَرِضَةُ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ لَا زِمًا لِذَاتِهِ أَرْلًا وَأَبْدًا، لَا يَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَتَقَىٰ عَنْهُ الْحَرْفَ وَالصَّوْتُ، وَقَالَ: إِنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٌ فِي الْأَرْلِ، وَهُمْ الْكَلَّابِيَّةُ وَالْأَشْعَرِيَّةُ^(٢)، وَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ

(١) ذكر المراس أقوال أهل التعطيل في صفة الكلام، ولم يتعرض للحصر، فمن أقوالهم أيضًا:

(١) مذهب الاتحادية القائلون بوحدة الوجود، فقالوا: كل كلام في الوجود كلامه.

(٢) مذهب الفلاسفة من المتأخرين أتباع أرسطو، وهم الذين يحكي ابن سينا والفارابي قَوْلَهُمْ: أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ بَيْضٌ يَفِيضُ مِنَ الْعَقْلِ الْفَاعِلِ عَلَى الْنَفُوسِ الزَّكِيَّةِ بِحَسَبِ اسْتِعْدَادِهِمْ لَهَا.

(٢) جمع الشارح بين الكلابية والأشعرية في صفة الكلام، وذلك لشدة التقارب في المذهبين.

أَمَّا قَوْلُ الْكَلَّابِيَّةِ فَهُوَ: أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ مَعْنَى قَائِمٌ بِالنَّفْسِ لَا يَنْطَبِقُ بِالْقُدْرَةِ وَالْمَشِيئَةِ، وَأَنَّهُ لَا زِمَ لِدَاتِ الرَّبِّ كَلُزُومِ الْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ، وَأَنَّهُ لَا يَسْمَعُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَالْحُرُوفُ وَالْأَصْوَاتُ حِكَايَةٌ لَهُ دَالَّةٌ عَلَيْهِ وَهِيَ مَخْلُوقَةٌ، وَالْقُرْآنُ عَنْدهُمْ أَرْبَعُ مَعَانٍ فِي نَفْسِهِ: الْأَمْرُ، وَالنَّهْيُ، وَالْخَبَرُ، وَالِاسْتِفْهَامُ، وَهُوَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَالْأَصْوَاتُ وَالْحُرُوفُ هِيَ تِلَاوَةُ الْعِبَادِ وَهِيَ مَخْلُوقَةٌ حَادِثَةٌ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَقُومَ بِذَاتِ الرَّبِّ. =

حُرُوفٍ وَأَصْوَاتٍ قَدِيمَةً لَازِمَةً لِلذَّاتِ، وَقَالَ: إِنَّهَا مُفَرَّغَةٌ فِي الْأَزَلِ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ لَا يَتَكَلَّمُ بِهَا شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، وَهُمْ بَعْضُ الْعَلَاءِ^(١)، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ حَادِثًا قَائِمًا بِذَاتِهِ تَعَالَى، وَمُتَعَلِّقًا بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَلَكِنْ رَعِمَ أَنَّ لَهُ انْتِدَاءً فِي ذَاتِهِ، وَأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ مُتَكَلِّمًا فِي الْأَزَلِ، وَهُمْ الْكَرَامِيَّةُ، وَيَطُولُ بِنَا الْقَوْلِ لَوْ اشْتَغَلْنَا

بِمُنَاقَشَةِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ وَإِفْسَادِهَا، عَلَى أَنَّ فَسَادَهَا بَيِّنٌ لِكُلِّ ذِي فَهْمٍ سَلِيمٍ، وَنُظَرِ مُسْتَقِيمٍ.

وَحُلَاصَةُ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ، وَأَنَّ الْكَلَامَ صِفَةٌ لَهُ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ، يَتَكَلَّمُ بِهَا بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، فَهُوَ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ، وَمَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِهِ فَهُوَ قَائِمٌ بِهِ لَيْسَ مَخْلُوقًا مُنْفَصِلًا عَنْهُ، كَمَا تَقُولُ الْمُعْتَرِلَةُ، وَلَا لَازِمًا لِذَاتِهِ لُرُومِ الْحَيَاةِ هَا^(٢)؛ كَمَا تَقُولُ الْأَشَاعِرَةُ؛ بَلْ هُوَ تَابِعٌ لِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ.

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ نَادَى مُوسَى بِصَوْتٍ، وَنَادَى آدَمَ وَحَوَاءَ بِصَوْتٍ، وَنَادَى عِبَادَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَوْتٍ، وَيَتَكَلَّمُ بِالْوَحْيِ بِصَوْتٍ، وَلَكِنَّ الْحُرُوفَ وَالْأَصْوَاتَ الَّتِي تَكَلَّمَ اللَّهُ بِهَا صِفَةٌ لَهُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَلَا تُشَبِّهُ أَصْوَاتَ الْمَخْلُوقِينَ وَحُرُوفَهُمْ^(٣)؛ كَمَا أَنَّ عِلْمَ اللَّهِ الْقَائِمَ

= وأما قول الأشاعرة فهو: أنه كلام معنى واحد قائم بذات الرب وهو صفة قديمة أزلية ليس بحرف ولا صوت، ولا ينقسم ولا له أجزاء، وهو عين الأمر والنهي وعين الخبر والاستفهام، والكل واحد وهو عين التوراة والإنجيل والقرآن والزبور.

(١) وهذا مذهب السالمية أتباع محمد بن سالم.

(٢) هذا القول ينسب إلى الكلالية كما تقدم معنا في الفرق بين المذهبين، ولكن عزاء الحراس إلى الأشاعرة فلعلهم أخذوه منهم، ومعلوم أن الشارح كان - رحمه الله - أشعريًا فهو من أعلم الناس بالأشاعرة ومعتقداتهم.

(٣) قال العثيمين: فيه نظر من وجهين:

الأول: جمع الصوت، فإن ظاهره أن الله أصواتًا متنوعة، وهذا ما لا سبيل إلى إثباته أو نفيه، والوارد عن النبي ﷺ: «فينادي بصوت...» ولم يرد أصوات بلفظ الجمع، فإن أراد بالجمع الآحاد، أي: أنه جمعه باعتبار آحاده، أو أراد به اختلف صفاته فتارة يكون مناداة، وتارة يكون مناجاة كما في قوله: ﴿وَنَذَرْنَهُ مِنْ حَايِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَفَرَّقْنَاهُ بَيْنَ الْجَبَايَا﴾ ﴿٦١﴾ فهذا صحيح.

بِدَاتِهِ لَيْسَ مِثْلَ عِلْمِ عِبَادِهِ^(١)؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُمَانِلُ الْمَخْلُوقِينَ فِي شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ.
وَالْآيَاتِ الْأُولَيَانِ هُنَا وَهُمَا مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ تَنْبِيْهَانِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ أَصْدَقَ حَدِيثًا
وَقَوْلًا مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، بَلْ هُوَ سُبْحَانَهُ أَصْدَقُ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ فِي كُلِّ مَا يُخْبِرُ بِهِ، وَذَلِكَ
لِأَنَّ عِلْمَهُ بِالْحَقَائِقِ الْمُخْبِرِ عَنْهَا أَشْمَلُ وَأَضْبَطُ، فَهُوَ يَعْلَمُهَا عَلَى مَا هِيَ بِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ،
وَعِلْمُ غَيْرِهِ لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى﴾ إلخ؛ فَهُوَ حِكَايَةٌ لِمَا سَيَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ
سُؤَالِ اللَّهِ لِرَسُولِهِ وَكَلِمَتِهِ عِيسَى عَمَّا نَسَبَهُ إِلَيْهِ الَّذِينَ أَهْوَوْهُ وَأُمَّهُ مِنَ النَّصَارَى مِنْ أَنَّهُ هُوَ
الَّذِي أَمَرَهُمْ بِأَنْ يَتَّخِذُوهُ وَأُمُّهُ إِهْتَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ.

=الثاني: قوله: إن الحروف التي تكلم بها الله لا تشبه حروف المخلوقين، فإننا نعلم أن كلام الله هو
الحروف والمعاني هذا مذهب أهل السنة، ومن المعلوم أن الحروف التي في القرآن هي الحروف التي
تكلم الله بها وهي أحرف المخلوقين التي يكون العرب منها لغتهم وكلامهم، ولا ضرر في إثبات
كلام الله بهذه الحروف التي تكلم الناس بها، فإن هذا هو المعقول من قولنا: إن كلام الله هو الحروف
والمعاني، وإلا لكانت هذه الحروف عبارة أو بدلًا عن حروف أخرى لا نعلمها فتخرج بذلك عن أن
تكون كلام الله، وهذا خلاف مذهب أهل السنة.

(١) قال العليمين: ينبغي أن يعلم أن معنى العلم إدراك المعلوم على ما هو عليه، وهذا الإدراك يختلف
قوة وضعفًا، وابتداء ودوامًا، فقد يكون علم شخص سابقًا لعلم شخص آخر، وربما يبقى مدة أكثر
من علم شخص آخر، كما أن إدراكه وإحاطته للشيء قد يكون أقوى من إدراك شخص آخر، ومع
ذلك فإن مطلق صفة العلم في كل منهما ثابتة، وهي مطلق إدراك الشيء على ما هي عليه، فإذا علمت
ذلك تبين له أن علم الله تعالى لا يشبه علم المخلوقين من حيث الابتداء والدوام، فعلمه تعالى أزلي
أبدي لم يزل ولا يزال محيطًا بكل شيء جملة وتفصيلًا بخلاف علم المخلوق، من حيث قوة إدراك
المعلوم على ما هو عليه، بل علم الله أكمل وأكمل من علم المخلوق، فإن المخلوق ربما يعلم الشيء
مع احتمال، أمّا علم الله فلا احتمال فيه لكن يشترك علم الله وعلم المخلوق في مطلق الصفة، وهي
مطلق الإدراك، وهذا لا يقتضي تشبيه الخالق بالمخلوق، كما نقول أن الخالق والمخلوق قد اشتركا في
مطلق معنى الوجود، فيقال: الله موجود، والمخلوق موجود، وليس الوجودان متشابهين، وهكذا
بقية الصفات، لا يمكن إنكار اشتراك مطلق المعنى بينهما.

تنبيه: تقدم معنا تعريف العلم بهذا الحد: (إدراك العلو على ما هو عليه) وفيه نظر.

وَهَذَا السُّؤَالُ لِإِظْهَارِ بَرَاءَةِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَتَسْجِيلِ الْكَذِبِ وَالْبُهْتَانِ عَلَى هَؤُلَاءِ الصَّالِبِينَ الْأَغْبِيَاءِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَكَمَتَ كَلِمَتُ رَبِّكَ صَدَقًا وَعَدْلًا﴾؛ فَالْمُرَادُ صِدْقًا فِي أَخْبَارِهِ، وَعَدْلًا فِي أَحْكَامِهِ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى إِمَّا أَخْبَارًا، وَهِيَ كُلُّهَا فِي غَايَةِ الصَّدْقِ، وَإِمَّا أَمْرًا وَهَنِي، وَكُلُّهَا فِي غَايَةِ الْعَدْلِ الَّذِي لَا جَوْرَ فِيهِ؛ لِإِتِّينَائِهَا عَلَى الْحِكْمَةِ وَالرَّحْمَةِ.

وَالْمُرَادُ بِالْكَلِمَةِ هُنَا الْكَلِمَاتُ؛ لِأَنَّهَا أُضِيفَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ، فَتَقِيدُ مَعْنَى الْجَمْعِ؛ كَمَا فِي قَوْلِنَا: رَحْمَةُ اللَّهِ وَنِعْمَةُ اللَّهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (١٧) وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي تَذُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ قَدْ نَادَى مُوسَى وَكَلَّمَهُ تَكْلِيمًا، وَنَاجَاهُ حَقِيقَةً مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، وَبَلَا وَاسِطَةٍ مُلْكٍ (١)؛ فَهِيَ تَرُدُّ عَلَى الْأَشَاعِرَةِ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ الْكَلَامَ مَعْنَى قَائِمًا بِالنَّفْسِ (٢)؛ بَلَا

(١) قال العثيمين متعقبًا كلام المراس في طبعة قديمة فيها: (وناجاه مشافهة): فيه نظر؛ فإن المشافهة مفاعلة من الجانبيين في حق من له شقة، وإثبات الشقة لموسى عليه السلام حق معلوم، أم إثباتها لله فإنها من القول على الله بلا علم، فلا يجوز إطلاقها على الله إلا بنص من كتاب أو سنة، والوارد من ذلك كفاخًا كما في حديث جابر الذي رواه البيهقي وابن مردويه من طريق علي بن المديني أن النبي ﷺ قال لجابر: «إن الله قد كلم أباك كفاخًا» قال علي: والكفاخ المواجهة، ذكره ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا...﴾ (الآيات).

والمؤلف نفطن لهذا فلم يذكر (مشافهة) في الطبعة الثانية، وإنما قال: (ناجاه حقيقة من وراء حجاب) فجزاه الله خيرًا.

تنبيه: إذا قيل: كيف كلم الله أبا جابر كفاخًا، أي: مواجهة، والله يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ﴾.

فالجواب: أنه إذا صح الحديث كان معنى الآية في الدنيا أما في الآخرة (ومنها البرزخ) فإنه يكلم المؤمنين بلا حجاب. والله أعلم.

(٢) قال الشنقيطي: ولا يخفى على عالم بالقوانين الكلامية والمنطقية أن إطلاق النفسية على شيء من صفاته جل وعلا أنه لا يجوز وأن فيه من الجرأة على الله جل وعلا ما الله عليم به. اهـ واستدل الأشاعرة على قولهم بالكلام النفساني بالآتي:

(١) اللغة: واستدلوا بقول الأخطل:

حَرْفٍ، وَلَا صَوْتٍ^(١)! فَيَقَالُ لَهُمْ: كَيْفَ سَمِعَ مُوسَى هَذَا الْكَلَامَ النَّفْسِيُّ؟ فَإِنْ قَالُوا:

= إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

وأيضاً بقول عمر رضي الله عنه: (زور في نفسي كلاماً) وهو في صحيح البخاري برقم (٣٦٦٨).

(٢) الشرع: استدلوأ بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ فكدب الله المنافقين لما في نفوسهم من كتمان الكفر، كقوله تعالى: ﴿وَيَعْمَلُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ ثُلُوًّا يَكْبُرُونَ﴾ فكدب الله المنافقين لما في نفوسهم من كتمان الكفر، كقوله تعالى: ﴿وَيَعْمَلُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ ثُلُوًّا يَكْبُرُونَ﴾.

واستدلوأ بالحديث القدسي: «فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي» متفق عليه.

وبقوله: «ما حدث بها أنفسها» متفق عليه.

والرد على استدلال الأشاعرة:

(أ) قول الأخطل في نظمه مردود من وجوه كثيرة:

* أنه نصراني خبيث يقول بالتثليث.

* أن البيت المذكور مشكوك في ثبوته إليه.

* أن هذا من الأحاد إن صح عن الأخطل وهم يردون الأحاد في العقائد.

* أن البيت محرف، وأصله: (إن البيان لفي الفؤاد).

(ب) وقول عمر رضي الله عنه ليس فيه حجة لهم، بل قد قال الأصمعي: إن التزوير هو إصلاح الكلام ونهيشه، وكذا فقد قيد أن الكلام حال في نفسه ولم ينطق به.

(ج) الاستدلال بالآيات لا حرج من حملها أن يكون ذلك كلاماً قائماً بالنفس دون اللفظ إذا وجدت قرينة.

والآية الثانية قد قيدت، مع ذلك بعض المفسرين جعلها من تكلم بعضهم إلى بعض، وهذا ليس فيه حجة لهم.

وكذا الاستدلال بالأحاديث، فالحديث القدسي فيه ذكر النفس وليس فيه تكلم في نفسه، وهذا يوضحه حديث: «يأتي الشيطان أحدكم فيذكره كذا اذكر كذا...» ومع ذلك فليس هذا مما تبطل به الصلاة إجماعاً وبمثله حديث النفس في الحديث الآخر، فقد فرق بين حديث النفس وبين أن تتكلم في قوله: «ما لم تتكلم».

راجع: أضواء البيان (٢/٣٠٦)، الإرشاد للجويني (١١)، مجموع الفتاوى (٦/٢٩٧)، تفسير ابن كثير (٤/٣٢٣)، تفسير الشوكاني (٥/١٨٧)، الفتاوى (٧/١٣٩)، منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة (٢/٥١٧).

(١) نقل اتفاق الأشاعرة على أن كلام الله بلا حرف ولا صوت غير واحد من أئمتهم، كابن فورك

أَلْقَى اللَّهُ فِي قَلْبِهِ عِلْمًا صَرُورِيًّا بِالْمَعَارِيِ الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يُكَلِّمَهُ بِهَا؛ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ خُصُوصِيَّةٌ لِمُوسَى فِي ذَلِكَ.

وإِنْ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ كَلَامًا فِي الشَّجَرَةِ أَوْ فِي الْهَوَاءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لَزِمَ أَنْ تَكُونَ الشَّجَرَةُ هِيَ الَّتِي قَالَتْ لِمُوسَى: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾.

وَكَذَلِكَ تَرُدُّ عَلَيْهِمْ هَذِهِ الْآيَاتُ فِي جَعْلِهِمُ الْكَلَامَ مَعْنَى وَاحِدًا فِي الْأَزَلِ، لَا يَخْدُثُ مِنْهُ فِي ذَاتِهِ شَيْءٌ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾؛ فَهِيَ تُفِيدُ حَدُوثَ الْكَلَامِ عِنْدَ نَحْيِ مُوسَى لِلْمِيقَاتِ، وَيَقُولُ: ﴿وَنَدَيْتُهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾؛ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى حَدُوثِ النَّدَاءِ عِنْدَ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ.

وَالنَّدَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا صَوْتًا مَسْمُوعًا.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي شَأْنِ آدَمَ وَحَوَّاءَ: ﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا﴾.. الْآيَةُ؛ فَإِنَّ هَذَا النَّدَاءَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بَعْدَ الْوُقُوعِ فِي الْخَطِيئَةِ، فَهُوَ حَادِثٌ قَطْعًا.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾.. إلخ؛ فَإِنَّ هَذَا النَّدَاءَ وَالْقَوْلَ سَيَكُونُ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ: «مَا مِنْ عَبْدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ»^(١).

= وشبهتهم على ذلك:

أن الحروف تحتاج إلى مخارج: الحلق واللسان والشفة، ولا بد من اصطكاك الهواء بالمخارج، فوجب تنزيه الرب عن ذلك.

والجواب عن هذه الشبهة بوجهين:

(١) أن هذا مردود بحصول الكلام من بعض المخلوقات من غير استلزام هذه الجوارح، ككلام

الساوات والأرض، وكلام الطعام وتسيحه، وتسليم الحجر على نبينا محمد ﷺ.

(٢) أن هذا قياس بين الخالق والمخلوق، وهو ممتنع لقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

راجع: تحفة المريد شرح جوهره التوحيد (٧٢)، مشكل الحديث لابن فورك (٢٠٢)، الأسماء

والصفات للبيهقي (٢٧٣)، الرد على الجهمية للإمام أحمد (٣٥).

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري (٦٥٣٩، ٧٥١٢، ٧٤٤٣) ومسلم (١٠١٦) (٦٧) والترمذي

(٢٤١٥) وابن ماجه (١٨٥، ١٨٤٣) وأحمد (٢٥٦/٤) وغيرهم.

﴿وَأَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجَرَهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ﴿وَقَدْ كَانَ قَرِيبٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ فَلَئِنْ تَتَّبِعُوا كُذَّبُوا فَسَاءَ لَكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [الفتح: ١٥]، ﴿وَأَتْلُ مَا أُوْحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الكهف: ٢٧]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَنْفَعُ عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل: ٧٦]، ﴿وَهَذَا كِتَابُنَا أَنْزَلْنَاهُ مَبَآرَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢]، ﴿لَوْ أَنْزَلْنَاهُ الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْنَاهُ خَشْيَةً مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١]، ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مِّنْ آيَاتِ اللَّهِ أَعْلَمَهُ بِمَا يَتَرَكُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفَرِّجُ بَلِّ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [١١]، ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [١٢]، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بَشَرٌ لِّسَاتِ الْاَلَّذِي يُلْحَدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَبَ وَهَذَا لِسَانُ عَرَبِيٍّ ثَبِيثٍ ﴿[النحل: ١٠١-١٠٣]﴾.

قَوْلُهُ: ﴿وَأَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ .. إلخ؛ هَذِهِ الْآيَاتُ الْكَرِيمَةُ تُفِيدُ أَنَّ الْقُرْآنَ الْمَتْلُوءَ الْمَسْمُوعَ الْمَكْتُوبَ بَيْنَ دَفْتَيِ الْمُضْحَفِ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَيْسَ فَقَطْ عِبَارَةً أَوْ حِكَايَةً عَنِ كَلَامِ اللَّهِ؛ كَمَا تَقُولُ الْأَشْعَرِيَّةُ^(١).

وَإِصَافَتُهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لَهُ قَائِمَةٌ بِهِ، وَلَيْسَتْ كإِصَافَةِ الْبَيْتِ أَوْ النَّاقَةِ؛ فَإِنَّهَا إِصَافَةٌ مَعْنَى إِلَى الذَّاتِ، تَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْمَعْنَى لِتِلْكَ الذَّاتِ؛ بِخِلَافِ إِصَافَةِ الْبَيْتِ أَوْ النَّاقَةِ؛ فَإِنَّهَا إِصَافَةٌ أَعْيَانٍ، وَهَذَا يَرُدُّ عَلَى الْمُعْتَزِّلِي فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ مُنْفَصِلٌ عَنِ اللَّهِ^(٢).

(١) قال الشيخ العثيمين رحمه الله: المعروف عن الأشاعرة أنهم يقولون: إنه عبارة، وأن الذين يقولون: إنه حكاية هم الكلاية، وهو ما ذكره الشارح ص (٢٠٥). اهـ.

قلت: نعم فصل القول المراس في المصدر المشار إليه، ولكن لا مانع في أن الأشاعرة قد تبنت هذه المقولات جميعاً، مع العلم أن المراس عليهم بمذهب الأشاعرة وأقوالهم.

(٢) مذهب المعتزلة في جميع الصفات أنها أعيان قائمة بنفسها منفصلة عن الله، ومن ذلك صفة الكلام، وشبهتهم التي اعتمدوا عليها:

وَدَلَّتْ هَذِهِ الْآيَاتُ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ مُنَزَّلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، بِمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ تَكَلَّمَ بِهِ بِصَوْتٍ سَمِعَهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَتَزَلَّ بِهِ، وَأَدَّاهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا سَمِعَهُ مِنَ الرَّبِّ جَلَّ شَأْنُهُ.

= قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾، وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ أي: خلقناه.

والرد علي شبهتهم:

قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾:

(١) إن الله عز وجل أخبر عن نفسه أنه شيء فقال: ﴿قُلْ أَشْيَاءُ أَكْبَرُ شَيْءَهُ قُلِ اللَّهُ﴾ فهل تقول المعتزلة المعطلة أن الله داخل في ذلك؟ فإن قالوا: لا، خصموا، لأن القول في الذات كالقول في الصفات، والكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات يحذو حذوه، وإن قالوا: نعم، كفروا ولعنوا.

(٢) يظهر تناقض المعتزلة بأنهم أخرجوا من هذه الآية العامة «أفعال العباد» فعندهم ليست مخلوقة لله بل هي من خلق بني آدم، فأدخلوا كلام الله في خلقه، وأخرجوا فعل العبد من خلقه، سبحانه الله وتعالى عما يصفون علوًا كبيرًا.

(٣) أجاب أهل الأصول أن هذه الآية من العام الذي يراد به الخاص، أو من العام المخصص، فعل المعنى الأول، يكون التقدير: الله خالق كل شيء مخلوق، وعلى الثاني فإن المخصص هو العقل، فإن العقل السليم يشهد أن الله وأسماؤه وصفاته ليست داخلية في الخلق.

(٤) أن كل قد لا تنفي العموم المطلق دائمًا، كقوله: ﴿تَدْرِكُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ وقوله: ﴿وَأَوْتِنْتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾.

(٥) أن القرآن خرج من هذه الآية لأنه حصل به الإخبار والإعلام، وما حصل به الإعلام لم يدخل تحت الخبر.

واستدلّاهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾.

وهذا معلوم أن قول المعطلة في توجيههم لهذه الآية باطل، وذلك لأن العرب جعلت: (جعل) بمعنى خلق إذا نصب مفعولًا واحدًا، مثل قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ فمعنى جعل هنا خلق.

وأن (جعل) بمعنى صير إذا نصب مفعولين، كما في قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ فالهاء في قوله: ﴿جَعَلْنَاهُ﴾ هي المفعول الأول، و﴿قُرْءَانًا﴾ هو المفعول الثاني، فيكون المعنى (صيرناه عربيًا).

ولذا استدل الإمام أحمد في مناظرته مع الجهمية بقوله: ﴿جَعَلْنَاهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾ ومعنى هذا الاستدلال أنه لا يصح أن يقال: (خلقهم كعصف مأكول) لأنهم كانوا موجودين مخلوقين، فيكون المعنى: (صيرهم كعصف مأكول).

وَحُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْقُرْآنَ الْعَرَبِيَّ كَلَامُ اللَّهِ، مُتَزَلٌّ، غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدْءٌ^(١)، وَإِلَيْهِ يَعُودُ^(٢)، وَاللَّهُ تَكَلَّمَ بِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَهُوَ كَلَامُهُ حَقِيقَةٌ لَا كَلَامَ غَيْرِهِ، وَإِذَا قَرَأَ النَّاسُ الْقُرْآنَ أَوْ كَتَبُوهُ فِي الْمَصَاحِفِ لَمْ يُخْرِجْهُ ذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ كَلَامَ اللَّهِ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا يُصَافُ حَقِيقَةٌ إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبْتَدِئًا، لَا إِلَى مَنْ بَلَغَهُ مُؤَدِّيًا، وَاللَّهُ تَكَلَّمَ بِحُرُوفِهِ وَمَعَانِيهِ بِلَفْظٍ نَفْسِهِ، لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهُ كَلَامًا لِغَيْرِهِ، لَا لِجَبْرِيلَ، وَلَا لِحَمْدٍ، وَلَا لِغَيْرِهِمَا، وَاللَّهُ تَكَلَّمَ بِهِ أَيْضًا بِصَوْتٍ نَفْسِهِ^(٣)، فَإِذَا قَرَأَهُ الْعِبَادُ قَرَأُوهُ بِصَوْتٍ أَنْفُسِهِمْ، فَإِذَا قَالَ الْقَارِئُ مَثَلًا:

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: إن قول السلف: (منه بدأ) لم يريدوا به أنه فارق ذاته، وحل في غيره، فإن كلام المخلوق وسائر صفاته لا تفارقه إلى غيره فكيف يجوز أن يفارق ذات الله كلامه أو غيره من صفاته؟! غير من صفاته؟!

(٢) لحديث حذيفة مرفوعاً: «وليسرى على كتاب الله في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية» رواه ابن ماجه (٤٠٤٩) والحاكم في المستدرک (٣٧٤ / ٤) وقال: هو على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وقال الشيخ الألباني رحمه الله: وهو كما قال، انظر الصحيحة (٨٧).

(٣) طرح في هذا المقام مسألة شائكة الظاهر، معلومة الباطن، وهي: (مسألة اللفظ بالقرآن).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: مسألة اللفظ بالقرآن قد اضطرب فيها أقوام لهم علم وفضل ودين وعقل، وجرت بسببها مخاصات ومهاجرات بين أهل الحديث والسنة، حتى قال ابن قتيبة كلاماً معناه: لم يختلف أهل الحديث في شيء من مذاهبهم إلا في مسألة (اللفظ) وبين سبب ذلك لما وقع فيها من الغموض والنزاع بينهم في كثير من المواضع لفظي، ولم يكن بين الناس نزاع في أن كلام العباد الذي لم ينزل الله تعالى أنه محدث مخلوق. اهـ المراد.

وأما ما ورد عن الإمام أحمد رحمه الله: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع، فهو محمول على سد الذرائع، ولما فيها من إبهام وغموض.

ولذا حرر قصد الإمام أحمد الإمام ابن القيم فقال: والذي قصده الإمام أحمد أن اللفظ يراد به أمران: أحدهما: الملفوظ نفسه، وهو غير مقدور للعبد ولا فعل له، والثاني: التلفظ به، والأداء له فعل العبد. فإطلاق الخلق على اللفظ قد يوهم المعنى الأول، وهو خطأ، وإطلاق نفى الخلق عليه قد يوهم المعنى الثاني، وهو خطأ، فمنع الإطلاقين، اهـ المراد.

وبعد ما تبين مقصد الإمام أحمد علم أن الحق في هذا المسألة مع الإمام أبي عبدالله البخاري حيث ميز وفصل، وأشبع الكلام في ذلك، وفرق بين ما قام بالرب، وما قام بالعبد، وأوقع المخلوق على تلفظ العباد وأصواتهم وحركاتهم وأكسابهم، ونفى اسم الخلق عن الملفوظ، وهو القرآن الذي سمعه =

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْفَلَسْيَةِ﴾ ❶؛ كَانَ هَذَا الْكَلَامُ الْمُسْمُوعُ مِنْهُ كَلَامُ اللَّهِ، لَا كَلَامَ نَفْسِهِ، وَكَانَ هُوَ قَرَأَهُ بِصَوْتِ نَفْسِهِ لَا بِصَوْتِ اللَّهِ.

وَكَمَا أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، فَكَذَلِكَ هُوَ كِتَابُهُ؛ لِأَنَّهُ كَتَبَهُ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ ❷، وَلَا تَأْتِ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ❸﴾ فِي كِتَابٍ مَكْتُوبٍ ❹ [الواقعة: ٧٧، ٧٨]، وَقَالَ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ نَجِيدٌ ❺﴾ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ❻ [البروج: ٢١، ٢٢]، وَقَالَ:

﴿فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ❼﴾ تَرْفُوعَةً مُّطَهَّرَةٍ ❽ يَأْتِيهِ سَفَرٌ ❾ كَرِيمٌ ❿ [عبس: ١٣، ١٦].

وَالْقُرْآنُ فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ كَالْقِرَاءَةِ ❶؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ❷﴾ [الإسراء: ٧٨].

وَيُرَادُ بِهِ هُنَا أَنْ يَكُونَ عَلَمًا عَلَى هَذَا الْمُنْزَلِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، الْمَكْتُوبِ بَيْنَ دَفْئِي الْمُصْحَفِ، الْمُتَعَبَّدِ بِتِلَاوَتِهِ، الْمُتَحَدَّى بِأَقْصَرِ سُورَةٍ مِنْهُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ❶﴾ يَدُلُّ أَنَّ ابْتِدَاءَ نُزُولِهِ مِنْ عِنْدِ

=جبرائيل من الله تعالى، وسمعه محمد من جبرائيل، ولذا كان الحق مع هذا الإمام.

قال ابن القيم: فالبخاري أعلم بهذه المسألة وأولى بالصواب فيها من جميع من خالفه، وكلامه أوضح وأمن من كلام أبي عبدالله، فإن الإمام أحمد سد الذريعة حيث منع إطلاق لفظ المخلوق نفياً وإثباتاً على اللفظ. اهـ المراد.

راجع: مجموع الفتاوى (٣٣٣/١٢)، الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة (٢٤٥) ضمن عقائد السلف، الصواعق المرسلة (٣٠٦/٢)، ومختصرها (٣٠٩/٢)، خلق أفعال العباد (٢٩)، عقيدة السلف (١٦٩).

(١) القرآن الذي في اللوح المحفوظ كلام الله سبحانه ليس بمخلوق كما تقول الماتريدية، فقد صرح البزدوي أبو اليسر في أصول الدين ص (٦٠) أن ما في اللوح المحفوظ من القرآن مخلوق، وهو كلام ليس على حقيقة. اهـ

(٢) القرآن اسم للقرآن ليس بمهموز، ولم يؤخذ من قرأت، ولو أخذ من قرأت لكان كل ما قرئ قرآناً، فيهمز قرأت ولا يهمز القرآن.

هذا ما رواه البيهقي في مناقب الشافعي (٢٧٦-٢٧٧) والخطيب في تاريخه (٦٢/٢) والرازي في آداب الشافعي ص (٧٠)، وهكذا قارئ مكة ابن كثير يقرأ (القرآن) غير مهموز.

الله عَزَّ وَجَلَّ، وَأَنَّ رُوحَ الْقُدُسِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَلَّاهُ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِالْكِفَايَةِ الَّتِي يَعْلَمُهَا.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۚ﴾ (٢١)، ﴿عَلَى الْأَرْبَابِ نَظَرُونَ ۚ﴾ (٢٢)، ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمَتْنِي وَرِيَادَةً ۚ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ۚ﴾ (٢٣)، وَهَذَا الْبَابُ فِي كِتَابِ اللَّهِ كَثِيرٌ، مَنْ تَدَبَّرَ الْقُرْآنَ طَالِبًا لِلْهُدَى مِنْهُ تَبَيَّنَ لَهُ طَرِيقُ الْحَقِّ. قَوْلُهُ: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۚ﴾.. إلخ؛ هَذِهِ الْآيَاتُ ثَبَّتَتْ رُؤْيَةَ الْمُؤْمِنِينَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الْجَنَّةِ.

وَقَدْ تَفَاهَا الْمُعْتَزِلَةُ؛ بِنَاءً عَلَى تَفْهِيمِ الْجِهَةِ عَنِ اللَّهِ (١)؛ لِأَنَّ الرُّبُوبِيَّةَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي جِهَةٍ مِنَ الرَّايِ، وَمَا دَامَتِ الْجِهَةُ مُسْتَحِيلَةً، وَهِيَ شَرْطٌ فِي الرُّؤْيَةِ؛ فَالرُّؤْيَةُ كَذَلِكَ مُسْتَحِيلَةٌ. وَاخْتَجُّوا مِنَ النُّقْلِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ۚ﴾، وَقَوْلُهُ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ سَأَلَهُ الرُّؤْيَةَ: ﴿لَنْ تَرِنِي وَلَكِنْ أَنْظِرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ، فَسَوْفَ تَرِنِي ۚ﴾.

وَأَمَّا الْأَشَاعِرَةُ؛ فَهُمْ مَعَ تَفْهِيمِ الْجِهَةِ كَالْمُعْتَزِلَةِ يُنْفِثُونَ الرُّؤْيَةَ، وَلِلَّذَلِكَ حَازُوا فِي تَفْسِيرِ تِلْكَ الرُّؤْيَةِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَرُونَهُ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ (٢)، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا رُؤْيَةً

(١) مذهب المعتزلة: أن كل ما ليس في جهة لا يرى، فهو لا يرى لانتفاء لازمه في ظنهم، فيجاب عن قولهم: ما تريدون بالجهة؟ أتريدون أمراً وجودياً أم عدمياً؟ فإن أردت به أمراً وجودياً كان التقدير (كل ما ليس في شيء موجود لا يرى)، وهذه المقدمة ممنوعة ولا دليل على إثباتها، بل هي باطلة، فإن سطح العالم يمكن أن يرى، وليس العالم في عالم آخر، والموجود إما خالق أو مخلوق، ولا يكون الرب في جهة موجودة مخلوقة، وإذا أردت بالجهة أمراً معدوماً وهو أن يسمى ما وراء العالم جهة، فإذا كان الخالق مبايناً للعالم، وكان ما وراء جهة العالم جهة مسماة وليس هو شيئاً موجوداً كان الله في جهة بهذا الاعتبار، فإذا قيل: لو كان في جهة لكانت قديمة معه، قيل: هذا إذا أريد بالجهة أمر موجود سواء فالله ليس في جهة بهذا الاعتبار. اهـ.

راجع: منهاج السنة (٢/ ٣٤٨)، الفتاوى (٦/ ٣٩-٤٠)، التسعين (١/ ٢٢١-٢٢٣).

(٢) ما عزا الهرايس لبعض الأشاعرة ليس بمشهور عندهم، ولعله لبعضهم فإنه خير بمذهب الأشاعرة لما مر من حياته في نهجهم.

بِالْبَصِيرَةِ لَا بِالْبَصَرِ^(١)، وَقَالَ: الْمَقْصُودُ زِيَادَةُ الْإِنْكَشَافِ وَالتَّجَلِّي حَتَّى كَانَتْهَا رُؤْيَةً عَيْنٍ. وَهَذِهِ الْآيَاتُ الَّتِي أَوْزَدَهَا الْمُؤَلِّفُ حُجَّةً عَلَى الْمُعْتَزَلَةِ فِي نَفْسِهِمُ الرُّؤْيَةَ؛ فَإِنَّ الْآيَةَ الْأُولَى عُدِّي النَّظَرُ فِيهَا بِـ ﴿إِلَ﴾^(٢)، فَيَكُونُ بِمَعْنَى الْإِنْبِصَارِ؛ يُقَالُ: نَظَرْتُ إِلَيْهِ وَأَبْصَرْتُهُ بِمَعْنَى، وَمُتَعَلِّقُ النَّظَرِ هُوَ الرَّبُّ جَلَّ شَأْنُهُ. وَأَمَّا مَا يَتَكَلَّفُهُ الْمُعْتَزَلَةُ مِنْ جَعْلِهِمْ ﴿نَاطِرَةً﴾ بِمَعْنَى مُنْتَظِرَةً، وَ﴿إِلَ﴾ بِمَعْنَى

= والمشهور عنهم: (أنه يرى لا في جهة).

قال النووي في شرح مسلم: وقد قدر أئمتنا المتكلمون ذلك بدلائله الجلية ولا يلزم من رؤية الله إثبات جهة تعالى الله عن ذلك، بل يراه المؤمنون لا في جهة، كما يعلمونه لا في جهة. اهـ.
قال العلامة ابن أبي العز: ومن قال: يرى لا في جهة، فليراجع عقله !! فيما أن يكون مكابراً لعقله أو في عقله شيء، وإلا فإذا قال: يرى لا أمام الرائي ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته، رد عليه كل من سمعه بفطرته السليمة، ولهذا ألزم المعتزلة من نفى العلو بالذات بنفي الرؤية، وقالوا: كيف تعقل رؤية بغير جهة.

وقال الشهرستاني: واعلم أن هذه المسألة سمعية، أما وجود الرؤية فلا شك في كونها سمعية، وأما جواز الرؤية فالمسك العقلي ما ذكرناه، وقد وردت عليه تلك الإشكالات ولم تسكن النفس في جوابها كل السكون ولا تحركت الأفكار العقلية إلى التقصي عنها كل الحركة، فالأولى بنا أن نجعل الجواز أيضاً مسألة سمعية.

راجع: شرح مسلم (٣/ ٢٠)، شرح الطحاوية (١/ ٢٢٠)، شرح النونية (٢٠٠).

(١) لما رأى بعض محققى الأشاعرة كالفخر الرازي وغيره تناقض مذهبهم في مسألة الرؤية وذهبوا إلى أن الرؤية الثابتة للمؤمنين في الآخرة ليست بصرية، وإنها هي زيادة انكشاف الرب لهم، وتنام معرفتهم به حتى كأنهم يرونه بأعينهم، وقالوا: وعلى هذا يرتفع الخلاف بيننا وبين المعتزلة.

راجع: شرح النونية للهراس (٢٠١).

(٢) النظر له عدة استعمالات في تعديده، فإن عدي بنفسه فمعناه: التوقف والانتظار، كقوله تعالى: ﴿نَظَرُوا نَفْسَ يَسْرَافٍ﴾، وإن عدي بـ (في) فمعناه التفكير والاعتبار كقوله: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، وإن عدي بـ (إلى) فمعناه المعاينة بالأبصار، كقوله تعالى: ﴿نَظَرُوا إِلَىٰ قُرْصٍ مِّنَ الشَّمْسِ إِذَا تَوَلَّىٰ سَوَافٍ﴾، وقوله: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَىٰ الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾^(٣)، و﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُمْ بَارَةً﴾^(٤)، وَإِنَّهَا نَاطِرَةٌ^(٥).
قال الإمام الأشعري: ولا يجوز أن يكون النظر معنى الانتظار، لأن النظر إذا ذكر مع ذكر الوجه فمعناه العينين في الوجه.

راجع: الإبانة (١٣).

النِّعْمَةُ^(١)، وَالتَّقْدِيرُ: ثَوَابُ رَبِّهَا مُنْتَظَرَةٌ؛ فَهَوَّ تَأْوِيلُ مُضْحِكٌ.

وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَةُ؛ فَتُعِيدُ أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ، وَهُمْ عَلَى أَرَائِكِهِمْ يَعْنِي أَسِرَّتِهِمْ، جَمْعُ: أَرِيكَةٍ يَنْظُرُونَ إِلَى رَبِّهِمْ.

وَأَمَّا الْآيَتَانِ الْأَخِيرَتَانِ؛ فَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَفْسِيرُ الزِّيَادَةِ بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٢).

وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي حَقِّ الْكُفَّارِ: ﴿لَا يَنْفَعُهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾^(٣)، فَذَلَّ حَجَبٌ هُوَ لَا عَلَى أَنَّ أَوْلِيَاءَهُ يَرَوْنَهُ^(٤).

(١) قال المعتزلي الزمخشري: الذي يصح معه أن يكون من قول الناس: (أنا إلى فلان ناظر ما يصنع بي) تريد معنى التوقع والرجاء.

قال ابن جزء: وهذا تكلف في غاية البعد.

وقال القرطبي: قال أبو نصر القشيري: وقيل إلى واحد (الآلاء) أي: نعمة منتظرة، وهذا باطل لأن واحد (الآلاء) يكتب بالالف لا بالياء ثم الآلاء نعمة الدفع، وهم في الجنة لا ينتظرون دفع نعمة عنهم. اهـ.

(٢) بل لم يصح مرفوعاً، فقد خالف حماد بن سلمة جماعة من الرواة الثقات، فرواه حماد بن سلمة مرفوعاً، ورووا كلهم الحديث مقطوعاً عن ابن أبي ليل.

قال النووي: قال أبو عيسى الترمذي وأبو مسعود الدمشقي وغيرهما: لم يروه هكذا عن ثابت غير حماد ابن سلمة، ورواه سليمان بن المغيرة وحماد بن زيد وحماد بن واقد عن ثابت عن ابن أبي ليل من قوله ليس فيه ذكر النبي ﷺ ولا ذكر صهيب.

قال شيخنا الوادعي في تحقيقه «الإلزامات والتبع»: وبعد فالذي يظهر لي هو ترجيح رواية الجماعة، وإن كان حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت البناني، فإنه تغير حفظه، كما في تقريب التهذيب، والخطأ إلى الواحد أقرب منه إلى الجماعة، والله أعلم.

قلت: وقد أعل هذا الحديث ابن عدي في الكامل والترمذي في سننه، وقد استوفيت الكلام على الحديث في تحقيقي لمقدمة سنن ابن ماجة.

راجع: شرح مسلم للنووي (٣/ ٢١)، الإلزامات والتبع (٢١-٢٢).

(٣) نقل القاضي عياض في المعلم الإجماع على أنهم لا يرونه -أي الكفار- وكذا نقله النووي في شرحه على مسلم، وكذا أبو يعلى فيما نقله عنه ابن تيمية.

وفي نقل الإجماع نظر، فقد حكى الخلاف شيخ الإسلام وابن القيم وغير واحد من أهل العلم، وفي =

وَأَحَادِيثُ الرُّوْيَةِ مُتَوَاتِرَةٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ^(١)، لَا يُنْكِرُهَا إِلَّا مُلْحِدٌ زَنْدِيقٌ^(٢).

=المسألة ثلاثة أقوال:

(١) أن الكفار لا يرونه بحال من الأحوال لا المظهر للكفر ولا المسر، وهذا قول أكثر العلماء المتأخرين وعليه يدل عموم كلام المتقدمين وعليه جمهور أصحاب أحمد.
قال الإمام مالك: ﴿إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحُجُونَ﴾^(٣) فلما حجب أعداءه فلم يروه، تحلى لأوليائه حتى رأوه.

وقال الإمام الشافعي: لما حجب قومًا بالسخط دل على أن قومًا يرونه بالرضا، ثم قال: أما والله لولم يوقن محمد بن إدريس أنه يرى ربه في المعاد لما عبده في الدنيا.
قال شيخ الإسلام: والعمدة قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَالْآيَاتِ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٤) فإنه يعم حجبهم عن ربهم في جميع ذلك اليوم، ولو قيل: إنه يحجبهم في حال دون حال لكان تخصيصًا للفظ بغير موجب ولكان فيه تسوية بين المؤمنين وبينهم، والكلام خرج مخرج عقوبتهم، اهـ
وقال ابن القيم:

ولقد أتى في سورة التطفيف أن	للقوم قد حججوا عن الرحمن
فيدل بالمفهوم أن المؤمنين	يرونه في جنة الحيوان
وكذلك فسر الأئمة أنه	نظر إلى الرب العظيم الشأن
له ذاك الفهم يؤتيه الذي	هو أهله من جاء بالإحسان

(٢) إنه يراه من أظهر التوحيد من مؤمني هذه الأمة ومناققيها، وغبرات من أهل الكتاب وذلك في عرصة القيامة ثم يحتجب عن المنافقين فلا يرونه بعد ذلك، وهذا قول ابن خزيمة، وذكر أبو يعلى نحو هذا.

(٣) أن الكفار يرونه رؤية تعريف كاللص إذا رأى السلطان، ثم يحجب عنهم وهذا قول أبي الحسن بن سالم وأصحابه وقول غيرهم، وهم منتسبون في الأصول إلى الإمام أحمد وأبي سهل التستري.
راجع: المعلم شرح مسلم (١/ ٥٥٠)، شرح مسلم (٥/ ١٤٠)، مجموع الفتاوى (٦/ ٥٠١)، تفسير القرطبي (١٩/ ١٧١).

(١) قال ابن القيم رحمه الله في حادي الأرواح: دل القرآن والسنة المتواترة وإجماع الصحابة وأئمة الإسلام وأهل الحديث، على أن الله سبحانه وتعالى يرى يوم القيامة بالابصار عيانًا كما يرى القمر. اهـ.
راجع: حادي الأرواح (٢٤١).

(٢) وهذه الاصطلاحات ليست على إطلاقها المتضمنة للتكفير إلا إذا كان الإنكار على جهة العناد=

وَأَمَّا مَا اخْتَجَّ بِهِ الْمُعْتَزِلَةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] ^(١)؛

= والجلود والكبر، وكما هو معلوم ومقرر في كتب أئمتنا أئمة الإسلام، أنهم لم يكفروا من لم يثبت الرؤية كالمعتزلة وغيرهم من متأخري الأشاعرة.

(١) احتجت المعتزلة بهذه الآية من ثلاثة وجوه:

(١) عموم النفي في كل وقت من غير تخصيص لأن لفظ (الأبصار) جمع دخل عليه الألف واللام فأفاد العموم والاستغراق.

(٢) يقولون: إنه تمدح بكونه لا يرى، وما كان من الصفات عدمه مدحاً كان وجوده نقصاً يجب تنزيه الله تعالى عنه.

(٣) يقولون: إن الإدراك المقرون بالبصر لا يحتمل إلا الرؤية، ولذلك يجريان في النفي والإثبات على حد سواء وقد نفى الإدراك نفى الرؤية.

«الأجوبة على شبهات المعتزلة»

الرد على الشبهة الأولى: أولاً أن دعوى العموم غير مسلم بها من وجوه:

(أ) أن الآية لا تفيد عموم النفي، بل تفيد نفي العموم، والذي هو يوجب ثبوت الخصوص لبعض أفرادها، فكان قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ معناه: أنه لا تدركه جميع الأبصار، ونحن نلتزم بهذا، فإن أبصار الكافرين لا تراه.

(ب) إن سلمنا -تتلاً- بعموم الآية فهي عامة في الأشخاص لا في الأزمان، فنحن نقول بموجبه حيث أنه سبحانه لا يرى في الدنيا.

جـ- أن الآية عامة وورد ما يخصها وهو قوله: ﴿إِلَّا رِيَّاهُ نَاطِقَةً﴾ ^(٢) فالخاص يقدم على العام.

الرد على الشبهة الثانية: قولهم بأنه تمدح بكونه لا يرى، فهذا قلب للحقائق، وزعمهم باطل، بل التمدح الذي تفيد الآية يدل على أنه جائز الرؤية لا العكس.

قال الفخر الرازي: وتام التحقيق فيه أن الشيء إذا كان في نفسه بحيث يمنع رؤيته فحشيد لا يلزم من عدم رؤيته مدح وتعظيم، أما إذا كان في نفسه جائز الرؤية ثم قدر على حجب الأبصار عن رؤيته وعن إدراكه، كانت هذه القدرة الكاملة دالة على المدح والعظمة ثبت أن هذه الآية على أنه جائز الرؤية بحسب ذاته.

الرد على الشبهة الثالثة: أولاً اتفق العقلاء على أن نفي الأخف لا يستلزم نفي الأعم.

ثانياً: قال ابن القيم: الرؤية والإدراك كلُّ منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالى يرى ولا يدرك، كما يعلم ولا يحاط به علماً، وهذا الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾.

راجع: تفسير الرازي (١٣/ ١٣١)، حادي الأرواح (٣٧٤).

فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ نَفْيَ الْإِدْرَاكِ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الرُّؤْيَةِ، فَالْمُرَادُ أَنَّ الْأَبْصَارَ تَرَاهُ، وَلَكِنْ لَا تُحِيطُ بِهِ رُؤْيَةً؛ كَمَا أَنَّ الْعُقُولَ تَعْلَمُهُ وَلَكِنْ لَا تُحِيطُ بِهِ عِلْمًا؛ لِأَنَّ الْإِدْرَاكَ هُوَ الرُّؤْيَةُ عَلَى جِهَةِ الْإِحَاطَةِ، فَهُوَ رُؤْيَةٌ خَاصَّةٌ، وَنَفْيُ الْخَاصِّ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ مُطْلَقِ الرُّؤْيَةِ.

وَكَذَلِكَ اسْتِدْلَاهُمْ عَلَى نَفْيِ الرُّؤْيَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾ لَا يَضْلُحُ دَلِيلًا، بَلِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى الرُّؤْيَةِ مِنْ وَجْهِ كَثِيرَةٍ^(١)؛ مِنْهَا:

١ - وَقُوعُ السُّؤَالِ مِنْ مُوسَى، وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِيمُهُ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَجِيلُ فِي حَقِّ اللَّهِ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُعْتَزِّلَةِ، فَلَوْ كَانَتِ الرُّؤْيَةُ مُتَمَتِّعَةً لَمَا طَلَبَهَا.

٢ - أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَلَّقَ الرُّؤْيَةَ عَلَى اسْتِقْرَارِ الْجَبَلِ حَالِ التَّجَلِّيِّ وَهُوَ مُمَكِّنٌ، وَالْمُعَلَّقُ عَلَى الْمُمَكِّنِ مُمَكِّنٌ.

٣ - أَنَّ اللَّهَ تَجَلَّى لِلْجَبَلِ بِالْفِعْلِ، وَهُوَ جَمَادٍ، فَلَا يَمْتَنِعُ إِذَا أُنْزِلَ تَجَلَّى لِأَهْلِ مَحَبَّتِهِ وَأَصْفِيَائِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «إِنَّ ﴿لَنْ﴾، لِتَأْيِيدِ النَّفْيِ^(٢)»، وَإِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وَقُوعِ الرُّؤْيَةِ أَضَلًّا فَهُوَ

(١) ومنها أيضًا:

(١) أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَنْكَرْ عَلَى مُوسَى سُؤَالَهُ.

(٢) أَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾ ولم يقل: (لَنْ أَرَى) والفرق واضح.

(٣) أَنَّ اللَّهَ كَلَّمَ مُوسَى وَمِنْ جَازِ تَكْلِيمِهِ جَازَتْ رُؤْيَتُهُ.

(٢) صَرَحَ أَعْمَةُ الْمُعْتَزِّلَةِ بِهَذَا الْقَوْلِ كَالْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ وَالزَّخَشَرِيُّ وَغَيْرُهُمْ.

قال عبد الجبار المعتزلي: إن (لن) موضع لتأييد، ثم ليس يجب أن لا يصح استعمالها إلا حقيقة، بل لا يمتنع أن تستعمل مجازًا.

وقال الزخشري: فإن قلت: ما معنى (لن)؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه (لا) وذلك أن (لا) تنفي المستقبل، تقول: لا أفعل غداً، فإذا أكدت نفياً، قلت: لن أفعل غداً، فقوله: ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾ لا تُدْرِكُهُ إِلَّا بَصَرٌ ﴿نَفْيِ الرُّؤْيَةِ فِيهَا يَسْتَقْبِلُ، وَ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾ تَأْكِيدُ وَبَيَانُ، لِأَنَّ النَّفْيَ مُنَافٍ بِصِفَاتِهِ، فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ اتَّصَلَ الِاسْتِدْرَاكُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ﴾ بِمَا قَبْلَهُ؟ قلت: اتصل به على معنى أن النظر إليه محال فلا تطلبه، ولكن عليك بنظر آخر هو أن تنظر إلى الجبل الذي يرجف بك، وبمن=

كَذِبَ عَلَى اللُّغَةِ فَقَدْ قَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ الْكُفَّارِ: ﴿وَلَنْ يَسْتَوْهَ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَنَادَا بِكَ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، فَأَخْبَرَ عَنْ عَدَمِ تَمَكُّنِهِمْ لِلْمَوْتِ بِـ (لَنْ)، ثُمَّ أَخْبَرَ عَنْ تَمَكُّنِهِمْ لَهُ وَهُمْ فِي النَّارِ.

وإِذَا؛ فَمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿لَنْ تَرْنِي﴾: لَنْ تَسْتَطِيعَ رُؤْيِي فِي الدُّنْيَا؛ لِضَعْفِ قُوَى الْبَصَرِ فِيهَا عَنْ رُؤْيِيهِ سُبْحَانَهُ، وَلَوْ كَانَتِ الرُّؤْيَةُ مُتَمَتِّعَةً لِذَاتِهَا؛ لَقَالَ: إِنِّي لَا أَرَى، أَوْ لَا يَجُوزُ رُؤْيِي، أَوْ لَسْتُ بِمَرْنِيٍّ.. وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مباحث عامة حول آيات الصفات

إِنَّ النَّاطِقَ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ الَّتِي سَاقَهَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَنْبِطَ مِنْهَا قَوَاعِدَ وَأَصُولًا هَامَّةً يَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَيْهَا فِي هَذَا الْبَابِ:

الْأَصْلُ الْأَوَّلُ: اتَّفَقَ السَّلَفُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِجَمِيعِ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى ^(١)، وَمَا

= طلب الرؤية لأجلهم، كيف أفعَل لهم، وكيف أجعله دكًا بسبب طلبك للرؤية. اهـ.

الرد على كلام القاضي والزخشري

قال ابن هشام: «ولاه» نفيد (لن) تأكيد النفي خلافاً للزخشري في كشافه، ولا تأييد خلافاً له في أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل، ولو كانت للتأييد لم نفيد باليوم في ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنِّي﴾ ^(٢)، وكان ذكر الأبد في ﴿وَلَنْ يَسْتَوْهَ أَبَدًا﴾ تكراراً والأصل عدمه، اهـ.

وقال ابن مالك في الألفية:

ومن رأى النفي بلن مؤبداً فقوله اردد وسواه فاعضدا

وقال في شرحه على الكافية: ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأييد النفي بـ (لن) وهو الزخشري في أنموذجه، وحامله على ذلك اعتقاده أن الله لا يرى، وهو اعتقاد باطل، بصحة ذلك عن رسول الله ﷺ أعني ثبوت الرؤية جعلنا الله من أهلها، وأعاذنا من عدم الإيمان بها. اهـ.

قال الغزالي: إن (لن) نفيد التوكيد ولكن نفي ما وقع السؤال عنه في تحصيله الرؤية في الحال، فأما أن نفيد النفي الدائم فلا. اهـ.

النفي الدائم فلا. اهـ.

(١) قال شيخ الإسلام: الحسنى هي المفضلة على الحسنه، والواحد الأحسان.

وقال ابن الوزير: واعلم أن الحسنى في اللغة: هو الجمع الأحسن لا جمع الحسن، فإن جمعه حسان وحسنه، فأساء الله التي لا تحصى كلها حسنى، أي: أحسن الأساء. =

دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الصِّفَاتِ، وَمَا يَنْشَأُ عَنْهَا مِنَ الْأَفْعَالِ.

مِثَالُ ذَلِكَ الْقُدْرَةُ مَثَلًا، يَجِبُ الْإِبْيَانُ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَالْإِبْيَانُ بِكَمَالِ قُدْرَتِهِ، وَالْإِبْيَانُ بِأَنَّ قُدْرَتَهُ تَشَأَتْ عَنْهَا جَمِيعُ الْكَائِنَاتِ.. وَهَكَذَا بَقِيَّةُ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى عَلَى هَذَا النَّمَطِ.

وَعَلَى هَذَا؛ فَمَا وَرَدَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ الَّتِي سَاقَهَا الْمُصَنِّفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى؛ فَإِنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْإِبْيَانِ بِالْإِسْمِ، وَمَا فِيهَا مِنْ ذِكْرِ الصِّفَاتِ؛ مِثْلُ: عِزَّةِ اللَّهِ، وَقُدْرَتِهِ، وَعِلْمِهِ، وَحِكْمَتِهِ، وَإِرَادَتِهِ، وَمَشِيتِهِ، فَإِنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْإِبْيَانِ بِالصِّفَاتِ.

وَمَا فِيهَا مِنْ ذِكْرِ الْأَفْعَالِ الْمُطْلَقَةِ وَالْمُقَيَّدَةِ، مِثْلُ: يَغْلُمُ كَذَا، وَيَحْكُمُ مَا يُرِيدُ، وَيَرَى، وَيَسْمَعُ، وَيُنَادِي، وَيُنَاجِي، وَكَلَّمَ، وَيُكَلِّمُ؛ فَإِنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْإِبْيَانِ بِالْأَفْعَالِ.

الْأَصْلُ الثَّانِي: دَلَّتْ هَذِهِ النُّصُوصُ الْقُرْآنِيَّةُ عَلَى أَنَّ صِفَاتِ الْبَارِي قِسْمَانِ^(١):

= وهناك مباحث هامة في باب الأسماء والصفات في كتاب (القواعد المثل) لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، وقد علق على المسائل العقدية فيه بتعليقات نافعة عسى الله أن ينفع بها، فلتراجع: هناك.

راجع: مجموع الفتاوى (١٤١/٦)، العواصم لابن الوزير (٢٢٨/٧)، منهاج السنة (٤٠٩/٥)، بدائع الفوائد (١٦٣/١)، مدارج السالكين (٢٨/١)، أحكام القرآن لابن العربي (٨٠٣/٢).

(١) هذا التقسيم هو من باب تقريب العلوم، وليس عمدة في الباب، فإن صفات الله عز وجل أزلية، كان الله بصفاته قديمًا قبل خلقه، ولذا أنكر بعض العلماء مثل هذا التقسيم.

قال المقرئ: من أضمن النظر في دواوين الحديث النبوي ووقف على الآثار السلفية علم أنه لم يأت قط من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم أنه سأل رسول الله ﷺ عن معنى شيء، ثم وصف الرب سبحانه به نفسه.. إلى أن قال: ولا فرق أحد منهم بين كونها صفة ذاتية أو صفة فعل، إنما أثبتوا له صفات أزلية.

وقال الشهرستاني: اعلم أن جماعة كثيرة من السلف كانوا يشئون لله تعالى صفات أزلية من العلم، والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام... ولا يفرقون بين صفات الذات وصفات الفعل، بل يسوقون الكلام سوقًا واحدًا.

قلت: والكلام ما قاله الشهرستاني عند السلف، فراجع: إن شئت كتب أئمة السلف من المتقدمين تجدهم يمشرون الصفات حشرًا دون أن يفرقوا، وأقرب ذلك عقيدة السلف للإمام الصابوني رحمه الله، =

١ - صِفَاتٌ ذَاتِيَّةٌ لَا تَنفَكُ عَنْهَا الذَّاتُ، بَلْ هِيَ لَا زِمَةٌ لَهَا أَرْزَلًا وَأَبْدًا، وَلَا تَتَعَلَّقُ بِهَا مَشِيئَتُهُ تَعَالَى وَقُدْرَتُهُ، وَذَلِكَ كَصِفَاتِ: الْحَيَاةِ، وَالْعِلْمِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالْقُوَّةِ، وَالْعِزَّةِ، وَالْمُلْكِ، وَالْعَظَمَةِ، وَالْكَثْرِيَّاءِ، وَالْمَجْدِ، وَالْجَلَالِ .. إلخ.

٢ - صِفَاتٌ فِعْلِيَّةٌ تَتَعَلَّقُ بِهَا مَشِيئَتُهُ وَقُدْرَتُهُ كُلُّ وَفِيٍّ وَأَيٍّ، وَتَحْدُثُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ أَحَادُ ثَلَاثِ الصِّفَاتِ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ لَمْ يَزَلْ مَوْصُوفًا بِهَا، بِمَعْنَى أَنَّ نَوْعَهَا قَدِيمٌ، وَأَفْرَادَهَا حَادِثَةٌ^(١)، فَهُوَ سُبْحَانَهُ لَمْ يَزَلْ فَعَالًا لِمَا يَرِيدُ، وَلَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ يَقُولُ وَيَتَكَلَّمُ وَيَخْلُقُ وَيُدَبِّرُ الْأُمُورَ، وَأَفْعَالُهُ تَقَعُ شَيْئًا فَشَيْئًا، تَبَعًا لِحُكْمَتِهِ وَإِرَادَتِهِ.

فَعَلَى الْمُؤْمِنِ الْإِيْمَانُ بِكُلِّ مَا نَسَبَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِذَاتِهِ؛ كَالِإِسْتِوَاءِ

= وأول من ذكر التقسيم هو الإمام البيهقي فيما وقفت عليه بذكر التقسيم، أما من ذكرها فقد جاء عن الأصهباني صاحب المحجة، وكذا ذكر أن من صفاته ذات وفعل شيخ الإسلام كما في الأصفهانية وغير ذلك.

راجع: شرح القواعد المثل للعظيمين عند القاعدة الخامسة من قواعد الصفات بتعليقنا (التعليق المُلَى)، الخطط والآثار (٣٥٦/٢)، الملل والنحل للشهرستاني (١٠٤/١)، المحجة (٣٠١/١)، الأصفهانية (٦٣، ٦٢)، منهج الحافظ (٦١٦/٢).

(١) قال ابن أبي العز: إن الله سبحانه لم يزل متصفًا بصفات الكمال: صفات الذات وصفات الفعل، ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفًا بها، لأن صفاته سبحانه صفات كمال، وفقداه صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفًا بضده.

ولا يرد على هذا صفات الفعل والصفات الاختيارية... لأن هذا الحدوث بهذا الاعتبار غير ممتنع ولا يطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن. اهـ. وبنحو ما ذكر ابن أبي العز تجمد العلماء.

قال ابن مندة: إن الإخبار في صفات الله... وأنه عز وجل أزلي بصفاته وأسائه التي وصف بها نفسه ووصفه الرسول ﷺ غير زائلة عنه ولا كائنة دونه، فمن جحد صفة من صفاته بعد الثبوت كان بذلك جاحدًا، ومن زعم أنها محدثة لم تكن ثم كانت على أي معنى تأولته دخل في حكم التشبيه بالصفات التي هي محدثة في المخلوق زائلة بفناءه غير باقية.

راجع: الحجة في بيان المحجة (١٠١/١)، وبنحوه الأصهباني في الحجة أيضًا.

راجع: شرح الطحاوية (٩٦، ٩٧)، ومجموع الفتاوى (٩٨/٦).

عَلَى الْعَرْشِ، وَالْمَجِيءِ، وَالْإِثْبَانِ، وَالنُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَالصَّحْحِ، وَالرُّصَى،
وَالْغَضَبِ، وَالْكِرَاهِيَةِ، وَالْمَحَبَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِخَلْقِهِ؛ كَالْخَلْقِ، وَالرُّزْقِ، وَالْإِحْيَاءِ، وَالْإِمَاتَةِ،
وَأَنْوَاعِ التَّدْبِيرِ الْمُخْتَلِفَةِ.

الأَصْلُ الثَّالِثُ: إِبْنَاتُ تَعَرُّدِ الرَّبِّ جَلَّ شَأْنُهُ بِكُلِّ صِفَةٍ كَمَالٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ شَرِيكَ أَوْ
مَثِيلٌ فِي شَيْءٍ مِنْهَا.

وَمَا وَرَدَ فِي الْآيَاتِ السَّابِقَةِ مِنْ إِبْنَاتِ الْمَثَلِ الْأَعْلَى ^(١) لَهُ وَخَدَهُ، وَتَفْيِ النَّدِّ وَالْمَثَلِ
وَالْكَهْفِ وَالسَّيِّئِ وَالشَّرِيكِ عَنْهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ؛ كَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ
وَعَيْبٍ وَآفَةٍ.

الأَصْلُ الرَّابِعُ: إِبْنَاتُ جَمِيعِ مَا وَرَدَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنَ الصِّفَاتِ، لَا فَرْقَ بَيْنَ
الذَّاتِيَّةِ مِنْهَا؛ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْحَيَاةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَنَحْوِهَا، وَالْفِعْلِيَّةِ؛
كَالرُّضَا وَالْمَحَبَّةِ وَالْغَضَبِ وَالْكِرَاهِيَةِ، وَكَذَلِكَ لَا فَرْقَ بَيْنَ إِبْنَاتِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ
وَنَحْوِهِمَا، وَبَيْنَ الْإِسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ وَالنُّزُولِ، فَكُلُّهَا يَمَّا اتَّفَقَ السَّلَفُ عَلَى إِبْنَاتِهِ بِلَا
تَأْوِيلٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَبِلَا تَشْبِيهِ وَمَثِيلٍ.

وَالْمُخَالِفُ فِي هَذَا الْأَصْلِ قَرِيبَانِ:

١ - الْجَهْمِيَّةُ: يَنْفُونَ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ جَمِيعًا.

(١) عبارات السلف حول المثل الأعلى تدور حول معاني أربع لا تتجاوزها:

(١) وجودها في العالم والتصور وهذا معنى قول من قال من السلف والخلف: إنه ما في قلوب
عابديه وذاكريه من معرفته وذكره ومحبه وإجلاله وتعظيمه، فلست نجد أحدًا من أوليائه وأعدائه إلا
والله أكبر في صدره وأكمل وأعظم من كل ما سواه، ﴿بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَنُونَ﴾
﴿٣٣﴾.

(٢) ذكر صفاته والخبر عنها وتنزيهها عن النقائص والعيوب والتمثيل.

(٣) ثبوت الصفات العليا لله سبحانه في نفس الأمر علمها العباد أو جهلواها.

(٤) محبة الموصوف بها وتوحيده والإخلاص له والتوكل عليه والإنابة إليه.

(٥) راجع: الصواعق المرسله (٣/ ١١٣٤)، المختصر (١/ ١٣٢)، شرح الطحاوية (١/ ١٢٠).

٢ - الْمُتَنَزِّلُ: فَإِنَّهُمْ يَنْفُونَ جَمِيعَ الصِّفَاتِ، وَيُثْبِتُونَ الْأَسْمَاءَ وَالْأَحْكَامَ، فَيَقُولُونَ: عَلِيمٌ بِلَا عِلْمٍ، وَقَدِيرٌ بِلَا قُدْرَةٍ، وَحَيٌّ بِلَا حَيَاةٍ.. إلخ.

وَهَذَا الْقَوْلُ فِي غَايَةِ النَّسَادِ؛ فَإِنَّ إِبْنَاتَ مَوْصُوفٍ بِلَا صِفَةٍ، وَإِبْنَاتَ مَا لِلصِّفَةِ لِلذَّاتِ الْمَجْرَدَةِ تَحَالٌ فِي الْعَقْلِ؛ كَمَا هُوَ بَاطِلٌ فِي الشَّرْعِ.

أَمَّا الْأَشْعَرِيَّةُ وَمَنْ تَبِعَهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ يُوَافِقُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ^(١) فِي إِبْنَاتِ سَبْعِ صِفَاتٍ^(٢) يُسَمُّوْنَهَا صِفَاتِ الْمَعَانِي^(٣)، وَيَدْعُونَ ثُبُوتَهَا بِالْعَقْلِ، وَهِيَ: الْحَيَاةُ، وَالْعِلْمُ،

(١) هذا القول من المراس فيه نظر، فمن تبع مذهب الأشاعرة علم أن حقيقة مذهبهم ليس موافقا لمذهب أهل السنة في هذه الصفات السبع.

صفة الإرادة عند الأشاعرة كما تقدم معنا هي: إرادة قديمة أزلية لا تتجدد. وصفة السمع والبصر متعلقة بالأزول، كما يعرفها الأشاعرة بأنها (صفات أزلية قائمة بذاته تتعلق بالموجودات الذوات وغيرها) وصفة الكلام هي صفة نفسانية. فمثل هذا كيف يكون الموافقة بيننا -أهل السنة- والأشاعرة، ومعلوم أن مذهب أهل السنة في هذه الصفات ليس كمذهب الأشاعرة، فما هو إلا وفاق لفظي، فتأمل. راجع: تحفة المريد (٧٣) في تقرير مذاهب الأشاعرة، رسالة في الصفات لابن تيمية ضمن جامع الرسائل (١٨/٢).

(٢) ذكر ابن عساكر في تبين كذب المفتري في ترجمة عبدالرحيم بن عبدالكريم بن هوازن أبو نصر: تأصيل مذهب الأشاعرة في هذه الصفات السبع، وأنها هي الحق، وذلك ضمن شهادة ذكرها أثمتهم على هذا الاعتقاد، فقالوا: وينعمون على أهل الحق -أي: الحنابلة- لقولهم أن الله تعالى موصوف بصفات الجلال منعت بالعلم والقدرة والسمع والبصر والحياة والإرادة والكلام، وهذه الصفات قديمة.. وهذا الذي أدركت عليه أئمة أصحابنا عليه. راجع: تبين كذب المفتري ص (٣٠٨-٣١٧).

(٣) صفات المعاني، حدها: كل صفة قائمة بموصوف موجبة له حكما.

وحقيقتها لا توصف بكونها موجودة ولا معدومة.

وجمعت هذه الصفات بقول أو حدهم:

والسبع لازمات صفات تسمى بمعنوية إليها تنتمي

كونه الإله عالمًا قديرًا حيا مريدا سامعا بصيرا

وذا كلام والمقال حال بعدها على ثبوت الحال =

وَالْقُدْرَةُ، وَالْإِرَادَةُ، وَالسَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَالْكَلَامُ، وَلَكِنَّهُمْ وَأَقْفُوا الْمُعْتَزِلَةَ فِي نَفْيِ مَا عَدَا هَذِهِ السَّبْعَ مِنَ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ^(١) الَّتِي صَحَّ بِهَا الْخَبَرُ.

= واسطة بين الوجود والعدم ونهجا تشكو الوجاهية القدم

وتنقسم صفات المعاني إلى قسمين: (١) باعتبار الدليل، (٢) باعتبار المتعلق.

* أما باعتبار الدليل فهو على ضربين:

(أ) دليل العقل، وضابطه ما يتوقف عليه المعجزة من الصفات، وهي القدرة والإرادة والعلم والحياة.

(ب) دليل السمع، وضابطه: ما لا يتوقف عليه المعجزة من الصفات، وهي: السمع، والبصر، والكلام.

* وأما باعتبار التعلق: وهو طلب صفات المعاني أمراً زائداً على قيامها بالذات، وهي على ضرب:

(أ) ما يتعلق بالممكنات، وهي: القدرة، والإرادة، فالقدرة تعلق بإيجاد، والإرادة تعلق بتخصيص.

(ب) ما يتعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات، وهو العلم والكلام، فالعلم تعلق انكشاف، والكلام تعلق دلالة.

(ج) ما يتعلق بالموجودات وهو السمع والبصر.

(د) ما لا يتعلق بشيء، وهو الحياة.

وهذا الذي عليه الأشاعرة ضرب من الخيال والوهم، قال الإمام الشنقيطي: فكل ما هو غير موجود فإنه معدوم قطعاً، وكل ما هو غير معدوم فإنه موجود قطعاً، وهذا مما لا مثيل فيه كما ترى.

راجع: منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة (٥٤٣/٢) تحفة المريد (٦٣، ٨١)، درء تعارض العقل والنقل (٢٨٣/٨)، رسالة في الصفات (١٣/٢، ١٨).

(١) وضابطها: هي الصفات التي تثبت من طريق الوحي في الكتاب والسنة فقط، وليس للعقل مجال في إثباتها كاليدنين والقدم والوجه والعين ونحوها.

اختلف الناس في إثباتها:

(أ) فمذهب المعتزلة هو نفي جميع الصفات دون تفصيل.

(ب) مذهب الأشاعرة ذهب المتقدمون إلى إثباتها في الجملة وخاصة ما جاء منها في القرآن، نحو:

صفة العين والوجه وغير ذلك، وأما ما ورد في الأحاديث فالأكثر منهم لا يشتها.

قال شيخ الإسلام: والأشعرية وأئمة أصحابه كأبي الحسن الطبري والباهلي والقاضي أبي بكر، كلهم متفقون على إثبات الصفات الخبرية التي ذكرت في القرآن كالأستواء والوجه واليد، وإبطال تأويلها ليس في ذلك قولنا أصلاً ولكن أتباعه لهم في ذلك قولان.

وَالْكُلُّ مَخْجُوجُونَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ وَالْقُرُونِ الْمُفَضَّلَةِ عَلَى الْإِنْبَاتِ الْعَامِّ.

(فصل)

ثُمَّ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَالسُّنَّةُ تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ، وَتُبَيِّنُهُ، وَتَدُلُّ عَلَيْهِ، وَتُعَبِّرُ عَنْهُ، وَمَا وَصَفَ الرَّسُولُ بِهِ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحَاحِ الَّتِي تَلَقَّاها أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِالْقَبُولِ؛ وَجَبَ الْإِيمَانُ بِهَا كَذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ) عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ: (وَقَدْ دَخَلَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي سُورَةِ الْإِنْخِلَاصِ.. إلخ)؛ يَعْنِي: وَدَخَلَ فِيهَا مَا وَصَفَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ رَبَّهُ فِيمَا وَرَدَتْ بِهِ السُّنَّةُ الصَّحِيحَةُ.

وَالسُّنَّةُ: هِيَ الْأَصْلُ الثَّانِي الَّذِي يَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ، وَالتَّعْوِيلُ عَلَيْهِ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣].
وَالْمَرَادُ بِالْحِكْمَةِ: السُّنَّةُ^(١).

وَقَالَ: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢]. وَقَالَ أَمِيرُ الْإِسْلَامِ نَبِيهِ: ﴿وَأَذْكُرُكَ مَا يَنْتَلِي فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤].
وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا أَنَا بِأَنَّكَ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]^(٢).

= وأما متأخرو الأشاعرة بل جمهورهم ذهبوا إلى نفي الصفات جملة وسلطوا التأويل على النصوص الواردة في ذلك.

ومذهب أهل السنة في هذه الصفات: إثبات جميع صفات الله النابتة من الكتاب والسنة الصحيحة من غير تكيف ولا تعطيل ولا تمثيل ولا تحريف.

راجع: العقل والنقل (١٧/٢)، التلخيص (٨٧٠/٣)، مجموع الفتاوى (٥٢/٦) و(٣٢/١٢) و(٢٩٩/١٣)، الصواعق المرسلة (٢٢٤/١)، المقالات (٢٦٣/١)، لوامع الأنوار (١١٢/١)، الاعتقاد للبيهقي (٢١).

(١) جاء هذا التفسير عن قتادة، رواه عبدالرزاق في تفسيره (١١٦/٢) والطبري (١٠٨/١٩) والمروزي (٤٣٠-٤٣٢) في السنة، كلهم عن قتادة أن الحكمة: السنة.

(٢) ذكر النووي في شرحه على مسلم عند حديث أبي هريرة: «ما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم، وما»

وَقَالَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ»^(١).
وَحُكْمُ السُّنَّةِ حُكْمُ الْقُرْآنِ فِي ثُبُوتِ الْعِلْمِ وَالْبَيِّنِ وَالْإِعْتِقَادِ وَالْعَمَلِ؛ فَإِنَّ السُّنَّةَ
تَوْضِيحٌ لِلْقُرْآنِ، وَبَيَانٌ لِلْمُرَادِ مِنْهُ^(٢): «تُفَصِّلُ مُجْمَلَهُ، وَتُقَيِّدُ مُطْلَقَهُ، وَتُخَصِّصُ عُمُومَهُ؛
كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وَأَهْلُ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ يَازِءُ السُّنَّةَ الصَّحِيحَةَ فَرِيقَانِ:

١ - فَرِيقٌ لَا يَتَوَرَّعُ عَنْ رَدِّهَا وَإِنْكَارِهَا إِذَا وَرَدَتْ بِهَا مُخَالَفُ مَذْهَبَهُ؛ يَدْعُو أَهْلَهَا

= يَنْهَيْكُمْ عَنْه فانتَهُوا! أن هذا حديث مخصوص بالأوامر الشرعية ويخرج منه الأمور الدنيوية، وذلك لما جاء في حديث تأييد النخل.

(١) هذا ما جاء عن المقدم بن معد، وهو حديث صحيح الإسناد، رجاله رجال الصحيح إلا عبدالرحمن بن أبي عوف الجرشى فهو من رجال أبي داود والنسائي، تكلم بعض من لا علم عنده أنه لم يجد توثيقاً معتبراً لهذا الراوي، واعتمد على تجهيل القطان له.

قلت: أما يكفي أخونا هذا -هذه الله- أن هذا الراوي وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه الدارقطني في سؤالات السهمي رقم (٣٩٨)، ووثقه الحافظ ابن حجر، وروى عنه عمير بن وشيوخه ثقات كما قال أبو داود: أليس كل هذا كاف؟!

والحديث رواه أبو داود (٤٦٠٤) والترمذي (٢٦٦٤) وابن ماجه (١٢) وأحمد في مسنده (١٣١/٤) وابن أبي شيبة (٢٦١/٨) والدارمي (١٤٤/١) والبيهقي (٧٦/٧) وغيرهم.

قال الخطابي: يحتمل هذا الحديث وجهين من التأويل:

أحدهما: أن معناه أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطي من الظاهر المتلو.

ثانيها: أنه أوتي الكتاب وحياً بلى، وأوتي من البيان مثله، أي أذن له أن يبين ما في الكتاب فيعم ويخص، ويزيد عليه ويشرع ما في الكتاب، فيكون في وجوب العمل به ولزوم قبوله كالظاهر المتلو من القرآن.

وقال القرطبي في تفسيره (٣٨/١) عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا رَسْمٌ يَوْمَئِذٍ﴾ فيها أيضاً دلالة أن السنة كالوحي المنزل في العمل.

(٢) أنواع البيان كثيرة، ذكرها الإمام الشافعي في رسالته، وزاد أهل الأصول على ما ذكره الإمام الشافعي رحمه الله. انظر الرسالة - وقد أعانني الله على تحقيقها - فله ربي الحمد والنعمة.

أَحَادِيثُ أَحَادٍ لَا تُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ^(١)، وَالْوَاجِبُ فِي بَابِ الْإِعْتِقَادِ الْيَقِينُ، وَهَؤُلَاءِ هُمْ

(١) هذه الدعوة الباطلة التي أفست كثيرا من أحاديث رسول الله ﷺ، ولذا فلا بد من الوقوف على هذا الأمر، وذلك على مقدمتين:

(١) تقسيم السنة إلى متواتر وأحاد.

(٢) خبر الأحاد والكلام، والكلام عليه من ثلاثة أمور:

(أ) الفرق بين خبر الأحاد وبين أحاديث الأحاد.

(ب) وجوب العمل بأحاديث الأحاد بحسب مقتضاه.

(ج) إفادتها العلم.

المقدمة الأولى: المتواتر والآحاد: وهذا التقسيم له اعتباران:

(١) اعتبار صحيح، فهو من جهة الرواية وعدد الرواة، وهو المعمول به عند المحدثين

(٢) باعتبار فاسد، وهو من جهة الاحتجاج فما كان متواترا فيحتج به، وما لم يكن متواترا فلا يحتج

به، وهذا في باب الأحكام الشرعية والعقدية، ومنهم من يفرق من جهة إفادة العلم والظن، وهذا

تعريف محدث مبتدع جاءت به المعتزلة، لا يعرف عن أحد من الصحابة ولا عن أحد من التابعين

ولا تابعيهم ولا عن أحد من أئمة الإسلام، وإنما يعرف هذا عن أهل البدع.

وقد أجمعت الأمة على عدم التفريق بين الأحكام والعقائد.

المقدمة الثانية:

(أ) الفرق بين خبر الواحد المطلق وبين أحاديث الأحاد: أن خبر الواحد بحسب الدليل عليه، فتارة

يجزم بكذبه إذا وجدت قرينة على ذلك، وتارة يظن كذبه، وتارة يتوقف فيه، وتارة يترجع صدقه،

وتارة يجزم بصدقه جزما لا يبقى معه شك، فليس كل واحد يفيد العلم ولا الظن.

وخبر الأحاد في الأحاديث الصحيحة فإنها تفيد العلم، وذلك كالحبر المتلقى بالقبول، وأحاديث

الصحيحين ما عدا المنتقدة منها، وكل خبر احتف به بالقرائن فإنه يفيد العلم.

(ب) وجوب العلم بحديث الأحاد، أجمع أهل العلم على وجوب العمل به، وعلى عدم الفرق بين

الأحكام والعقائد.

قال الإمام الشافعي: (لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد) ونقل الخطيب

الإجماع على العمل بخبر الواحد، فقال: (كان كافة التابعين ومن بعدهم من الفقهاء في سائر أمصار

المسلمين إلى وقتنا هذا، ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار لذلك ولا اعتراض عليه، فثبت أن من دين

جميعهم وجوبه، إذ لو كان فيه من كان لا يرى العمل به لنقل إلينا الخبر عن مذهبه فيه). اهـ.

وقولنا بحسب مقتضاه، لأن من الأحاديث ما يفيد وجوب، وآخر تحريم فكل بحسبه.

الْمُعْتَزَلَةُ وَالْفَلَّاسِفَةُ.

٢- وَفَرِيقٌ يُبْتِغِيهَا وَيُعْتَقِدُ بِصَحَّةِ النَّقْلِ، وَلَكِنَّهُ يَسْتَعِزُّ بِتَأْوِيلِهَا؛ كَمَا يَسْتَعِزُّ بِتَأْوِيلِ آيَاتِ الْكِتَابِ، حَتَّى يَخْرِجَهَا عَنْ مَعَانِيهَا الظَّاهِرَةِ إِلَى مَا يُرِيدُهُ مِنْ مَعَانٍ بِالْإِلْحَادِ وَالتَّخْرِيفِ، وَهَؤُلَاءِ هُمْ مُتَأَخَّرُو الْأَشْعَرِيَّةِ، وَأَكْثَرُهُمْ تَوَسَّعًا فِي هَذَا الْبَابِ الْغَرَالِيُّ، وَالرَّازِيُّ^(١).

قَوْلُهُ: (وَمَا وَصَفَ الرَّسُولُ بِهِ...) إلخ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ كَمَا وَجَبَ الْإِيْيَانُ بِكُلِّ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ وَلَا تَكْثِيفٍ وَلَا تَحْمِيلٍ^(٢)؛ كَذَلِكَ يَجِبُ

= (أ) إفادته العلم: قال شيخ الإسلام: ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً به أنه يوجب العلم، وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه... إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك. اهـ.

قال ابن القيم: إذا صح الخبر عن رسول الله ﷺ، ورواه الثقات الأئمة، وأسند خلفهم عن سلفهم وتلقته الأمة بالقبول، فإنه يوجب العلم فيها سبيله العلم، هذا قول عامة أهل الحديث والمتقين من القائلين على السنة، وإنما هذا القول الذي يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال، ولابد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به، اخترعته القدريّة والمعتزلة وكان قصدهم منه رد الأخبار وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذي لم يكن لهم في العلم قدم ثابت. اهـ.

قال الشيخ ربيع: فهو لا قد يكون بلاءهم أشد على الإسلام من سابقهم.

راجع: شرح الكوكب المنير (٢/ ٣٥٢)، مختصر الصواعق المرسلة (٥٠٢)، المذكرة (١٠٤)، الرسالة ص (٤٥٧)، الكفاية للخطيب (٤٨)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥١)، مختصر الصواعق (٥٠٤).

(١) أما الفخر الرازي فقد تقدمت ترجمته.

وأما الغزالي فهو محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي، ترجمه الذهبي فقال: الشيخ الإمام البحر حجة الإسلام أعجوبة الزمان زين الدين أبو حامد...

قلت: وهو مع ذلك متكلم أشعري من كبارهم له (إحياء علوم الدين) مرجع كبير للصوفية فيه بلاء عظيم.

راجع: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٢٢) رقم الترجمة (٢٠٤).

(٢) قلت: لعل المراس أراد بهذا التعبير قطع السبيل على أهل البدع مطلقاً، فكل تأويل مخالف لمذهب السلف، وإن لم يكن تعطيلاً، وكل تعطيل وكل تشبيه في باب الأسماء والصفات ممنوع، وإلا فمعلوم=

الإيمان بكل ما وصفه به أعلم الخلق بربه وبما يجب له، وهو رسوله الصادق المصدوق صلوات الله وسلامه عليه وآله.

قوله: (كذلك) أي: إيماناً مثل ذلك الإيمان، خالياً من التخريف والتعطيل، ومن التكيف والتتميل بل إثباتها على الوجه اللاتبي بعظمة الرب جل شأنه.

فمن ذلك: مثل قوله ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

قوله: (فمن ذلك مثل قوله ﷺ...) إلخ؛ الكلام على هذا الحديث من جهتين: الأولى: صحته من جهة النقل؛ وقد ذكر المؤلف رحمه الله أنه متفق عليه. وقول الذهبي في كتابه (العلو للعلي الغفاري): (إن أحاديث النزول متواترة، تُفيد القطع)^(٢).

= أن الأولى إبدال لفظ التأويل بالتخريف، لأن فعلهم هو تحريف لنصوص الكتاب والسنة، سواء تحريف في اللفظ أو المعنى.

وكذا لفظ التشبيه الأولى إبداله بلفظ التمثيل، كما قرر شيخ الإسلام ابن تيمية.

راجع: نقض التأسيس (١/١٠٩)، منهاج السنة (١/٢٣٢).

(١) رواه البخاري برقم (١١٤٥)، ومسلم (١٦٨) (٧٥٨).

(٢) قال شيخ الإسلام: فهو حديث متواتر عند أهل العلم بالحديث.

وقال ابن القيم: وتواترت الرواية عن رسول الله ﷺ بنزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا.

وقال ابن عبدالمهادي: واعلم أن السلف الصالح، ومن سلك سبيلهم من الخلف، متفقون على إثبات نزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا. اهـ. وقال القائل:

ومما تواتر حديث من كذب ومن بنى لله بيتاً واحتسب

ورؤية شفاعة والحوض ومسح خفين وهذي بعض

راجع: شرح حديث النزول (٣٢٣)، مختصر الصواعق (٤٤١)، الصارم المنكي في الرد على السبكي (٢٢٩).

وَعَلَى هَذَا؛ فَلَا جَمَالَ لِإِنْكَارٍ أَوْ جُحُودٍ.

الثَّانِيَةُ: مَا يُفِيدُهُ هَذَا الْحَدِيثُ؛ وَهُوَ إِنْجَارُهُ ﷺ بِنُزُولِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ.. إلخ^(١).

وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ النُّزُولَ صِفَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ، فَهُوَ لَا يُمَازِلُ نُزُولَ الْخَلْقِ؛ كَمَا أَنَّ اسْتِوَاءَهُ لَا يُمَازِلُ اسْتِوَاءَ الْخَلْقِ.

يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَفْسِيرِهِ سُورَةَ الْإِخْلَاصِ: (قَالَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ إِذَا وَصَفَهُ رَسُولُهُ بِأَنَّهُ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ، وَأَنَّهُ يَذْنُو عَشِيَّةً عَرَفَةَ إِلَى الْحُجَّاجِ^(٢))، وَأَنَّهُ كَلَّمَ

(١) وهذا ما يؤيده الأحاديث الكثيرة منها:

(أ) حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «إذا مضى ثلث الليل هبط الله إلى السماء الدنيا» وهو حسن.

(ب) حديث ابن مسعود وفيه: «يهبط الله إلى السماء الدنيا» قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

(ج) حديث ابن عباس وفيه: «إن الله يمهل حتى... هبط إلى السماء الدنيا» قال الشيخ الألباني: إسناده صحيح رجاله ثقات.

(د) حديث أبي سعيد عند مسلم، بنحو ما في الصحيحين عن أبي هريرة، وكذا جاء عن جبير عند أحمد في مسنده (٨١ / ٤).

تعدد الألفاظ في وقت النزول، ففي رواية (ثلث الأول) (ثلث الآخر) (نصف) قال الإمام الترمذي: إن أصح الروايات عن أبي هريرة: (إن بقي ثلث الليل الآخر).

وقال ابن تيمية: فإن كان النبي ﷺ قد ذكر النزول أيضًا، إذا مضى ثلث الليل الأول، وإذا انتصف الليل فقله حق، وهو الصادق المصدوق، ويكون النزول أنواعًا: (١) إذا مضى ثلث الليل الأول، (٢) إذا انتصف وهو أبلغ، (٣) إذا بقي ثلث الليل وهو أبلغ الثلاثة.

رواية: (ثم يصعد إلى السماء) رواها الدارقطني في النزول، وقال: هذه الزيادة حسنة ولم يروها الثقات، زادها يونس بن أبي إسحاق السبيعي.

رواية: (ثم يعلو ربنا عز وجل) رواية منكورة في سندها محمد بن إساعيل الجعفري وهو منكر، وفي سندها عبدالله بن سلمة ضعفه الدارقطني، وقيل: متروك.

رواية: (أنه يأمر منادياً بنادي) رواها النسائي في عمل اليوم والليلة، وهو لفظ منكر، قال شيخ الإسلام: هذا إن كان ثابتاً عن النبي ﷺ فإن الرب يقول ذلك ويأمر منادياً بذلك، لا أن المنادي يقول: «من يدعوني فأستجيب له».

(٢) جاء عن عائشة في صحيح مسلم رقم (٤٣٦) وجاء بلفظ: (ينزل) عن جابر من طريق أبي الزبير =

موسى بالوادي الأيمن في البقعة المباركة من الشجرة، وأنه استوى إلى السماء وهي دُخان، فقال لها ولأرضي أنتي طوعاً أو كرهاً؛ لم يَلْزَمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَفْعَالُ مِنْ جِنْسٍ مَا تُشَاهِدُهُ مِنْ نُزُولِ هَذِهِ الْأَغْيَانِ الْمَشْهُودَةِ^(١) حَتَّى يُقَالَ: ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ تَفْرِيعَ مَكَانٍ وَشَغْلَ آخَرَ).

فَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يُؤْمِنُونَ بِالنُّزُولِ صِفَةً حَقِيقَةً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الَّتِي يَشَاءُ، فَيُثْبِتُونَ النُّزُولَ كَمَا يُثْبِتُونَ جَمِيعَ الصِّفَاتِ الَّتِي ثَبَّتَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَيَقْفُونَ عِنْدَ ذَلِكَ، فَلَا يَكْفُونَ وَلَا يَمْلُكُونَ وَلَا يَنْفُونَ وَلَا يُعْطِلُونَ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ الرُّسُولَ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ يَنْزِلُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَخْبِرْنَا كَيْفَ يَنْزِلُ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ، وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

وَهَذَا تَرَى خَوَاصَّ الْمُؤْمِنِينَ يَتَعَرَّضُونَ فِي هَذَا الْوَقْتِ الْجَلِيلِ لِلْأَطَافِ رَبِّهِمْ وَمَوَاهِبِهِ، فَيَقُومُونَ لِعِبَادَتِهِ؛ خَاضِعِينَ خَاشِعِينَ، ذَاعِينَ مُتَضَرِّعِينَ، يَرْجُونَ مِنْهُ

= وهو مدلس، وتراجع: السلسلة الصحيحة للعلامة الألباني رقم (٢٥٥١) والجامع الصحيح للوادعي (٣٦٥ / ٢) والتمهيد لابن عبد البر (١ / ٩٤، ٩٥).

(١) ادعى أهل البدع في صفة النزول أن المراد بها نزول الأمر أو الرحمة أو الملائكة.

الرد على أهل البدع:

(١) قولهم في حمل الأحاديث التي ذكرت النزول أنها للمجاز لا يعرف في كتاب ولا سنة ولا عرف ولا لغة.

(٢) لو عرف ذلك بقرينة لم يكن موجبا لإخراج اللفظ عن حقيقته.

(٣) أن قوله: «من يسألني فأعطيه».. إذا انضم إلى قوله: «لا يسأل عبادي غيري» علمت أن هذا مقتضى الحقيقة لا المجاز، وإن هذا نص في معناه لا يحتمل غيره بوجه.

(٤) زعمكم أن النازل الرحمة والأمر، هل هذه أعين قائمة بنفسها، أم هي غير قائمة بنفسها، فإن كانت الأول وقد نزلت إلى السماء الدنيا، لم يكن لها أن تقول من يدعوني، وإن كانت الثانية فلا بد من عمل تقوم به، وليس للصفة أن تقول مثل ذلك.

(٥) قولهم النازل الملائكة، كيف والملائكة لا تنزل بالليل والنهار تنزل إلى الأرض، فأى فائد في تخصيص نزولهم في هذا الوقت.

(٦) لا يجوز للملك أن يقول: «من يسألني فأعطيه» وكيف له أن يقول: «لا يسأل عبادي غيري».

حُصُولَ مَطَالِبِهِمُ الَّتِي وَعَدَهُمْ بِهَا عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ.
وَقَوْلُهُ ﷺ: «لِلَّهِ أَشَدُّ فَرْحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ النَّائِبِ مِنْ أَحَدِكُمْ بِرَاحِلَتِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

قَوْلُهُ: «لِلَّهِ أَشَدُّ فَرْحًا..» إلخ؛ تَبَيَّنَ هَذَا الْحَدِيثُ؛ كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ: «لِلَّهِ أَشَدُّ فَرْحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ مِنْ رَجُلٍ بِأَرْضٍ فَلَاةٍ دَوِيَّةٍ مَهْلَكَةٍ وَمَعَهُ رَاحِلَتُهُ عَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَتَزَلَّ عَنْهَا، فَتَأَمَّ وَرَاحِلَتُهُ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَاسْتَقْبَطَ وَقَدْ ذَهَبَتْ، فَذَهَبَ فِي طَلَبِهَا، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا، حَتَّى أَذْرَكَهُ الْمَوْتُ مِنَ الْعَطَشِ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَرَجِعَنَّ فَلَا مَوْتَئَ حَبْتُ كَأَنَّ رَحِيلِي، فَجَرَعْتُ، فَتَأَمَّ، فَاسْتَقْبَطَ، فَإِذَا رَاحِلَتُهُ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ، أَخْطَا مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ».

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ إِبْنَاتُ صِفَةِ الْفَرَحِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^(٢)، وَالْكَلَامُ فِيهِ كَالْكَلَامِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الصِّفَاتِ: أَنَّهُ صِفَةٌ حَقِيقَةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، عَلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ، وَهُوَ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ التَّابِعَةِ لِجِسْمِيَّتِهِ تَعَالَى وَقُدْرَتِهِ، فَيَحْدُثُ لَهُ هَذَا الْمَعْنَى الْمُعْبَرُ عَنْهُ بِالْفَرَحِ عِنْدَ مَا يُحْدِثُ عَبْدُهُ التَّوْبَةَ وَالْإِنَابَةَ إِلَيْهِ، وَهُوَ مُسْتَلَزِمٌ لِرِضَا عَنْ عَبْدِهِ النَّائِبِ، وَقَبُولِهِ تَوْبَتِهِ.

وَإِذَا كَانَ الْفَرَحُ فِي الْمَخْلُوقِ عَلَى أَنْوَاعٍ؛ فَقَدْ يَكُونُ فَرَحٌ خِفَّةً وَسُرُورٍ وَطَرَبٍ، وَقَدْ يَكُونُ فَرَحٌ أَشْرٍ وَبَطَرٍ؛ فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُنْزَعٌ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، فَفَرَحُهُ لَا يُشْبِهُ فَرَحَ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ، لَا فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي أَسْبَابِهِ، وَلَا فِي غَايَاتِهِ، فَسَبَبُهُ كَمَالُ رَحْمَتِهِ وَإِحْسَانُهُ الَّتِي تُحِبُّ

(١) رواه البخاري رقم (٦٣٠٩) ومسلم (٢٧٤٧) من حديث أنس بن مالك.

(٢) وهي من صفات الأفعال المتعلقة بالفعل والمشيئة، وجاءت الأدلة على إثباتها، ففي الصحيحين عن ابن مسعود وأنس وأبي هريرة والنعمان بن بشير والبراء، جميعاً في ذكر صفة العجب لله عز وجل. قال أبو إسحاق الصابوني: (وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن ووردت بها الأخبار الصحاح من السمع والبصر... والفرح). وعن أثبتها أبو يعلى والدارمي وابن كثير وغيرهم. راجع: إبطال التأويلات (١/٢٤٣)، الرد على بشر المريسي (٢٠٠)، عقيدة السلف للصابوني ص (٥).

مِنْ عِبَادِهِ أَنْ يَتَعَرَّضُوا لَهَا، وَغَايَتُهُ إِنْتِمَاءُ نِعْمَتِهِ عَلَى التَّائِبِينَ الْمُنِيبِينَ.

وَأَمَّا تَفْسِيرُ الْفَرْحِ بِإِلَازِمِهِ^(١)، وَهُوَ الرِّضَا، وَتَفْسِيرُ الرِّضَا بِإِرَادَةِ الثَّوَابِ؛ فَكُلُّ ذَلِكَ نَفْيٌ وَتَعْطِيلٌ لِفَرْحِهِ وَرِضَاهُ سُبْحَانَهُ، أَوْجِبَهُ سُوءُ ظَنِّ هَؤُلَاءِ الْمُعْطَلَةِ بِرَبِّهِمْ، حَيْثُ تَوَهَّمُوا أَنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي تَكُونُ فِيهِ كَمَا هِيَ فِي الْمَخْلُوقِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ تَنْسِيهِهِمْ وَتَعْطِيلِهِمْ. (وَقَوْلُهُ ﷺ: «يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ؛ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)^(٢).

قَوْلُهُ: (يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ...) إلخ؛ يُثَبِّتُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الصَّحِيحَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ كَمَا أَفَادَهُ هَذَا الْحَدِيثُ وَغَيْرُهُ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي يَلِيقُ بِهِ سُبْحَانَهُ^(٣)، وَالَّذِي لَا يُشَبِّهُهُ (١) وَقَدْ عَطَلَ أَهْلُ الْبِدْعِ صِفَةَ الْفَرْحِ، وَذَلِكَ لِشَبْهَتِهِمُ الْمَعْرُوفَةِ وَهِيَ: أَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ يَقْتَضِي الْمِثَالَةَ، فَقَالُوا: الْمُرَادُ بِالْفَرْحِ هُنَا إِرَادَةُ الرِّضَا... إلخ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ زَعْمَهُمْ هَذَا بَاطِلٌ مِنْ جَوَاهِرِ:

- (١) أَنَّ قَوْلَهُمْ هَذَا دَعْوَى بِالْمَجَازِ، وَلَيْسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ شَرْعِي يُخْرِجُنَا عَنْ ظَاهِرِ النَّصِّ.
- (٢) أَنَّ صِفَةَ الْفَرْحِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا تَمَاطِلُ صِفَةَ الْفَرْحِ عِنْدَ الْإِنْسَانِ حَتَّى يَقْتَضِيَ ذَلِكَ النَّفْيَ لَهَا، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ «لَيْسَ كَشَيْءٍ شَيْءٌ» وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ^(٤).
- (٣) الرَّدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ مَذْهَبِهِمْ بِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِإِثْبَاتِ الْإِرَادَةِ وَهِيَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ، فَلِمَ إِذَا أُثْبِتَ هُنَا، وَنَفَيْتُمْ هُنَاكَ، فَالْقَوْلُ فِي الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي الْبَعْضِ الْآخَرِ.
- (٤) إِثْبَاتُ الْإِلَازِمِ يُلْزِمُ مِنْهُ إِثْبَاتُ مِلْزُومِهِ، فَإِثْبَاتُ الرِّضَا يُلْزِمُ مِنْهُ إِثْبَاتُ الْفَرْحِ.
- (٥) نَقُولُ لِلْمُعْتَزِلَةِ، الْقَوْلُ فِي الذَّاتِ كَالْقَوْلِ فِي الصِّفَاتِ يَحْذُو حَذْوَهُ.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ رَقْمَ (٢٨٢٦) وَمُسْلِمٌ رَقْمَ (١٨٩٠).

(٣) قَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ: بَابُ ذِكْرِ ضَحْكِ رَبِّنَا عَزَّ وَجَلَّ بِلَا صِفَةَ تَصِفُ ضَحْكَه جَلَّ ثَنَاؤُهُ، وَلَا يَشْبَهُ ضَحْكَه ضَحْكُ الْمَخْلُوقِينَ وَضَحْكَهُمْ كَذَلِكَ، بَلْ نُؤْمِنُ بِأَنَّهُ يَضْحَكُ.

وَذَكَرَ الْأَجَرِيُّ: بَابُ الْإِيْيَانِ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَضْحَكُ.

وَنَقَلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْفَتْوَى الْحَمَوِيَّةِ عَنْ شَيْخِ الصُّوفِيَّةِ مَعْمَرِ بْنِ أَحَدِ الْأَصْبَهَانِيِّ الْإِمَامِ الْعَارِفِ أَنَّهُ:

قَالَ: إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، وَيَضْحَكُ وَيَعْجَبُ وَسَائِرُ الصِّفَةِ مِنَ الْعَارِفِينَ عَلَى هَذَا.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: وَقَوْلُ الْقَائِلِ أَنَّ الضَّحْكَ خُفَّةُ رُوحٍ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَدْ يُقَارَنُ خُفَّةُ رُوحٍ، فَإِنْ أَرَادَ بِهِ وَصْفَ مَذْمُومٍ فَهَذَا عَمَّا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَضْحَكَ مِنْهُ، وَإِلَّا فَالضَّحْكُ فِي الْمَوْضِعِ =

صَحِّكَ الْمَخْلُوقِينَ عِنْدَمَا يَسْتَحْفُهُمُ الْفَرْحُ، أَوْ يَسْتَفِزُهُمُ الطَّرَبُ؛ بَلْ هُوَ مَعْنَى يَخْدُثُ فِي ذَاتِهِ عِنْدَ وُجُودِ مُقْتَضِيهِ، وَإِنَّهَا يَخْدُثُ بِمَشِيئَتِهِ وَحِكْمَتِهِ؛ فَإِنَّ الصَّحِّكَ إِنَّمَا يَنْشَأُ فِي الْمَخْلُوقِ عِنْدَ إِذْرَاكِهِ لِأَمْرٍ عَجِيبٍ يُخْرِجُ عَنْ نَظَائِرِهِ، وَهَذِهِ الْحَالَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، كَذَلِكَ فَإِنَّ تَسْلِيطَ الْكَافِرِ عَلَى قَتْلِ الْمُسْلِمِ مَدْعَاةٌ فِي بَادِي الرَّأْيِ لِسَخَطِ اللَّهِ عَلَى هَذَا الْكَافِرِ، وَخِذْلَانِهِ، وَمُعَاقِبَتِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَإِذَا مَنَّ اللَّهُ عَلَى هَذَا الْكَافِرِ بَعْدَ ذَلِكَ بِالتَّوْبَةِ، وَهَذَا لِلدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ، وَقَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يُسْتَشْهَدَ فَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ؛ كَانَ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْعَجِيبَةِ حَقًّا.

وَهَذَا مِنْ كَمَالِ رَحْمَتِهِ وَإِحْسَانِهِ وَسَعَةِ فَضْلِهِ عَلَى عِبَادِهِ سُبْحَانَهُ؛ فَإِنَّ الْمُسْلِمَ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَيَقْتُلُهُ الْكَافِرُ، فَيُكْرِمُ اللَّهُ الْمُسْلِمَ بِالشَّهَادَةِ، ثُمَّ يَمُنُّ عَلَى ذَلِكَ الْقَاتِلِ، فَيُهْدِيهِ لِلْإِسْلَامِ وَالْإِسْتِشْهَادِ فِي سَبِيلِهِ^(١)، فَيَدْخُلَانِ الْجَنَّةَ جَمِيعًا.

وَأَمَّا تَأْوِيلُ صَحِّحِهِ سُبْحَانَهُ بِالرِّضَا أَوْ الْقَبُولِ أَوْ أَنَّ الشَّيْءَ حَلَّ عِنْدَهُ بِمَحَلِّ مَا يُضْحَكُ مِنْهُ، وَلَيْسَ هُنَاكَ فِي الْحَقِيقَةِ صَحِّحٌ؛ فَهُوَ نَفْيٌ لِمَا أَتْبَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرَبِّهِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ.

(وَقَوْلُهُ: «عَجِبَ رَبَّنَا مِنْ قُتُوبِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ خَيْرِهِ، يُنْظَرُ إِلَيْكُمْ آزِلِينَ قَنِطَرِينَ، فَيُظَلُّ

=المناسب له صفة مدح وكمال، والشخص الذي لا يضحك قط هو مذموم بذلك، وقد قيل في اليوم الشديد العذاب أنه يومًا عبوسًا قمطريرًا.

راجع: التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٥٦٣)، الشريعة للأجري (٢٧٧)، الفتاوى (٥/ ٦١) و(١٢٢/ ٦).

(١) قال النووي في شرح المذهب: اعلم أن الشهداء ثلاثة أقسام: أحدها شهيد في حكم الدنيا وفي حكم الآخرة.

والثاني: شهيد في الآخرة دون الدنيا، وهو المبطلون والمطعون -أي: المصاب بالطاعون- والغريق... إلخ.

والثالث: شهيد في الدنيا دون الآخرة، وهو كمن غل في الحرب، أو قتل مدبرًا، قاتل رياء... إلخ. راجع: شرح المذهب (٥/ ٢١٢).

يَضْحَكُ يَغْلُمُ أَنْ فَرَجَكُمْ قَرِيبٌ»، حَدِيثٌ حَسَنٌ^(١).

قَوْلُهُ: (عَجِبَ رَبُّنَا...) إلخ؛ هَذَا الْحَدِيثُ يُثْبِتُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ صِفَةَ الْعَجَبِ^(٢)، وَفِي مَنَاهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «عَجِبَ رَبُّكَ مِنْ شَأْنٍ لَيْسَ لَهُ صَبُوءٌ»^(٣).

(١) جاء عن عن لقيط من طريقين، وله شاهد من حديث عائشة لا يفرح به ففيه متروك:

١- من طريق وكيع بن عدس، رواه الطيالسي (١٠٩٢) وأحمد (١٢/٤) وابن ماجه (٢٨١)

والأجري (٢٧٩) والبيهقي في الأسماء والصفات (٤٧٣) ووكيع بن عُدُس مجهول.

٢- من طريق عبد الرحمن بن عياش عن دهم بن الأسود عن أبيه عن عمه لقيط بن عامر. رواها

عبدالله ابن أحمد كذا في المسند (١٣/٤) وابن خزيمة في التوحيد (١٢٢) والطبراني في الكبير

(٢١١/١٩) وفيها عبد الرحمن بن عياش ودهم وأبوهم جميعهم مجاهيل.

* من طريق سلم بن سالم البلخي عن خارجة بن مصعب عن زيد بن أسلم عن عطاء عن عائشة به،

رواها ابن خزيمة في التوحيد (١٥٣) وابن عدي (٩٢٤/٣) والخطيب في التاريخ (٤٤/١٣) وفي

سنده خارجة بن مصعب متروك وسلم ضعيف.

وخلاصة الحديث والله أعلم: أن النفس لا تطمئن إلى تحسين الحديث، وقد ضعفه شيخنا الوادعي في

تحقيقه على تفسير ابن كثير (٤٤٥/١) وضعفه الشيخ الألباني ثم تراجع: إلى تصحيحه بالطريقين

الأولين كما في السلسلة الصحيحة برقم (٢٨١٠).

(٢) والأدلة على ثبوت هذه الصفة، ما جاء عن عقبه بن عامر، وفيه «يعجب ربك من راعي غنم...»

الحديث، صححه شيخنا الوادعي رحمه الله في الصحيح المسند (٨١/٢).

وحديث علي بن عتيق وفيه: «إن ربك ليعجب من عبده إذا قال رب اغفر لي» صححه العلامة الألباني في

الصحيحة (١٦٥٣).

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه: «عجب الله من قوم يدخلون الجنة بالسلال» وهو في الصحيحين.

وعنه: «عجب الله من صنعكما البارحة» وفي رواية: بلفظ ضحك، ومتفق عليه.

(٣) جاء هذا الحديث من طريقين لا تصلحان:

(١) طريق ابن وهب، رواها أحمد (١٥١/٤) وابن أبي عاصم (٥٧١) وأبو يعلى (١٧٤٩) والطبراني

في الكبير (٨٥٢/١٧) وابن عدي في الكامل (١٤٦٥/٤) والقضاعي في مسنده (٥٧٦) وهذه

الطريق ضعيفة، لضعف ابن لهيعة فهو في الشواهد.

(٢) طريق رشدين بن سعد وهو متروك، رواها ابن المبارك في الزهد (٣٤٩) ورجح أبو حاتم

الرازي في علله الوقف (١١٦/٢).

وجاء هذا الحديث عن أبي هريرة عند أبي نعيم في أخبار أصبهان (٦٩/٢) وفي السند ما لا أعرفهم.

وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾^(١)؛ بِضَمِّ الشَّاءِ عَلَى أَنَّهَا صَمِيرُ الرَّبِّ جَلَّ شَأْنُهُ.

وَلَيْسَ عَجَبُهُ سُبْحَانَهُ تَأْنِثًا عَنْ خَفَاءٍ فِي الْأَسْبَابِ أَوْ جَهْلٍ بِحَقَائِقِ الْأُمُورِ^(٢)؛ كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي عَجَبِ الْمَخْلُوقِينَ؛ بَلْ هُوَ مَعْنَى يَخْدُتُ لَهُ سُبْحَانَهُ عَلَى مُفْتَضَى مَسْبِيَّتِهِ وَحِكْمَتِهِ وَعِنْدَ وَجُودِ مُفْتَضِيهِ، وَهُوَ الشَّيْءُ الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يُتَعَجَّبَ مِنْهُ.

وَهَذَا الْعَجَبُ الَّذِي وَصَفَ بِهِ الرَّسُولُ رَبَّهُ هُنَا مِنْ آثَارِ رَحْمَتِهِ، وَهُوَ مِنْ كَمَالِهِ تَعَالَى، فَإِذَا تَأَخَّرَ الْغَيْثُ عَنِ الْعِبَادِ مَعَ فَقْرِهِمْ وَشِدَّةِ حَاجَتِهِمْ، وَاسْتَوَلَى عَلَيْهِمُ الْيَأْسُ وَالْقُتُوطُ، وَصَارَ نَظَرُهُمْ قَاصِرًا عَلَى الْأَسْبَابِ الظَّاهِرَةِ، وَحَسِبُوا أَلَّا يَكُونَ وَرَاءَهَا فَرْجٌ مِنَ الْقَرِيبِ الْمُنْجِبِ؛ فَيَعَجَبُ اللَّهُ مِنْهُمْ.

وَهَذَا حَقْلٌ عَجِيبٌ حَقًّا؛ إِذْ كَيْفَ يَقْنَطُونَ وَرَحْمَتُهُ وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ، وَالْأَسْبَابُ لِحُصُولِهَا قَدْ تَوَفَّرَتْ؟! فَإِنَّ حَاجَةَ الْعِبَادِ وَضُرُورَتَهُمْ مِنْ أَسْبَابِ رَحْمَتِهِ، وَكَذَا الدُّعَاءُ

(١) وهذه القراءة بالضم، قراءة مشهورة، قرأ بها حمزة والكسائي وخلف، وقرأ بالفتح ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بن عامر.

قال ابن جرير الطبري: والصواب من القول في ذلك أن يقال: إنها قراءة ثان، مشهورتان في قراءة الأمصار، فبأيتها قرأ فمصيب.

فإن قال القائل: وكيف يكون مصيبًا القارئ بها مع اختلاف معنيهما.

قيل: إنها وإن اختلفت معنيهما، فكل من معنييه صحيح، قد عجب محمد بما أعطاه الله من الفضل، وسخر منه أهل الشرك بالله، وقد عجب ربنا من عظم ما قاله المشركون مما قالوه. اهـ.

(٢) قال قوام السنة الأصبهاني في الحجة: وقال قوم: لا يوصف الله بأنه يعجب، لأن العجب من يعلم ما لم يكن يعلم، واحتج مثبت هذه الصفة بالحديث.

قال شيخ الإسلام: وأما قوله: (التعجب: استعظام للمتعجب منه، فيقال: نعم، فقد يكون مفروناً بجهل بسبب التعجب، وقد يكون لما خرج عن نظائره، والله تعالى بكل شيء عليم، فلا يجوز عليه ألا يعلم سبب ما تعجب منه، بل يتعجب لخروجه عن نظائره تعظيماً له، والله تعالى يعظم ما هو عظيم، إما لعظمة سببه أو لعظمته.

راجع: الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٥٧)، إبطال التأويلات (٢٤٥)، الفتاوى (٦/ ٢٢٣).

بُحْصُولِ الْغَيْثِ وَالرَّجَاءِ فِي اللَّهِ مِنْ أَسْبَابِهَا، وَقَدْ جَرَتْ عَادَتُهُ سُبْحَانَهُ فِي خَلْقِهِ أَنْ
الْفَرْجَ مَعَ الْكَرْبِ، وَأَنَّ الْيُسْرَ مَعَ الْعُسْرِ، وَأَنَّ الشَّدَّةَ لَا تَدُومُ، فَإِذَا انْقَضَ إِلَى ذَلِكَ قُوَّةُ
الْبِجَاءِ وَطَمَعَ فِي فَضْلِ اللَّهِ، وَتَضَرَّعَ إِلَيْهِ وَدُعَاءً؛ فَتَحَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ خَزَائِنِ رَحْمَتِهِ مَا لَا
يُحْطَرُّ عَلَى الْبَالِ.

وَالْقَنُوطُ مُصَدَّرٌ (قَنَطَ)، وَهُوَ الْيَأْسُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ
رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ (٦١) [الحجر: ٥٦].

قَوْلُهُ: (وَقَرَّبَ خَيْرِهِ)؛ أَيُّ: فَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ.

وَقَدْ رُوِيَ: (غَيْرِهِ)، وَالْغَيْرُ: اسْمٌ مِنْ قَوْلِكَ: غَيْرَ الشَّيْءِ فَتَغَيَّرَ.

وَفِي حَدِيثِ الْإِسْتِسْقَاءِ: «مَنْ يَكْفُرُ بِاللَّهِ يَلْقَ الْغَيْرَ»^(١)؛ أَيُّ: تَغَيَّرَ الْحَالُ، وَانْتَقَلَتْهَا مِنْ
الصَّلَاحِ إِلَى الْفَسَادِ.

قَوْلُهُ: (أَزَلِينَ قَطِينِينَ): خَالَانِ مِنَ الصَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي (إِلْيَكُم).

و(أَزَلِينَ): جَمْعُ أَزَلَ، اسْمٌ فَاعِلٍ مِنَ الْأَزَلِ؛ بِمَعْنَى الشَّدَّةِ وَالضَّيْقِ، يُقَالُ: أَزَلَ
الرَّجُلُ يَأْزُلُ أَزْلاً، مِنْ بَابِ فَرَحٍ؛ أَيُّ: صَارَ فِي ضَيْقٍ وَجَذَبٍ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا وَهِيَ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ
الْعِزَّةِ فِيهَا رِجْلَهُ» وَفِي رِوَايَةٍ: «عَلَيْهَا قَدَمُهُ فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، فَتَقُولُ: قَطُّ قَطُّ»^(٢)،

(١) وهذا ضمن بيت من قصيدة ألفت عند النبي ﷺ منها:

فممن يشكر الله يلقى المزيد ومن يكفر الله يلقى الغير

أخرجه الطبراني في الكبير (٢٥/٢٤٤) وفي الدعاء (٣/١٧٧٥٩) رقم (٢١٨٠) وأورده ابن كثير في
البداية والنهاية (٦/٩١) وقال: وهذا السياق فيه غرابة ولا يشبه ما قدمناه من الرويات الصحيحة
المتواترة عن أنس.

قلت: وفي سنده مسلم الملائي مجمع على ضعفه.

راجع: التمهيد (٢٢/٦٦)، دلائل النبوة للبيهقي (٦/١٤١)، السيرة لابن هشام (١/١٧٠).

(٢) قول جمهور العلماء أن (قط قط) صوت لجهنم.

وقيل: هو صوت يحدث عند امتلائها، كما جاء ذلك في تفسير ابن مردويه عن أنس وفيه: «فيضعها»

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١).

قَوْلُهُ: (لَا تَرَأَى جَهَنَّمَ...) إلخ؛ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِبْتِثَاتُ الرَّجْلِ وَالْقَدَمِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَهَذِهِ الصِّفَةُ تَجَرِّي تَجَرِّي بَقِيَّةِ الصِّفَاتِ، فَتَبَيَّنَ لِلَّهِ عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ بِعَظَمَتِهِ سُبْحَانَهُ ^(٢).

وَالْحِكْمَةُ مِنْ وَضْعِ رِجْلِهِ سُبْحَانَهُ فِي النَّارِ أَنَّهُ قَدْ وَعَدَ أَنْ يَمْلَأَهَا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ ^(٣) [السجدة: ١٣].

وَلَمَّا كَانَ مُقْتَضَى رَحْمَتِهِ وَعَذْلِهِ أَلَّا يُعَذَّبَ أَحَدًا بِغَيْرِ ذَنْبٍ، وَكَانَتْ النَّارُ فِي غَايَةِ الْعُمقِ وَالسَّعَةِ؛ حَقَّقَ وَعْدَهُ تَعَالَى، فَوَضَعَ فِيهَا قَدَمَهُ ^(٤)، فَجِئْتِيزُ تَتَلَقَّى طَرَفَاهَا، وَلَا

= عليها فتقطط كما يقطط السقاء إذا امتلأ.

قلت: وهذا القول مستضعف لضعف دليله، في سنده عند ابن مردويه متروك وهو موسى بن مطير قاله الحافظ في الفتح.

(١) جاء هذا الحديث بروایتين:

(١) رجله: أخرجه مسلم (٣٦) (٢٨٤٦) من حديث أبي هريرة.

(٢) قدمه، رواه البخاري رقم (٤٨٤٩) و(٦٦٦١) و(٧٣٨٤) ومسلم برقم (٣٤) و(٣٥) و(٢٨٤٦)

وأخرجه أحمد (١٣/٣) و(٢٧٦/٢) و(١٣٤/٣) جاء عن أنس وغيره كأبي سعيد رضي الله عنه.

وحديث أبي هريرة عند الحميدي (١١٣٧) وأبي يعلى (٦٢٩٠) وابن حبان (٧٤٧٧) والآجري (٣٩١) وغيرهم.

وزعم ابن الجوزي وابن فورك أن رواية رجله خطأ من بعض الرواة، وهذا زعم باطل.

راجع: سنن الترمذي (٤/٦٩٢)، الأسماء والصفات (٣٥٠)، مشكل الحديث (٤٥)، صحيح ابن حبان عند حديث رقم (٧٤٧٧).

(٢) قال الإمام الترمذي: وقد روي عن النبي ﷺ روايات كثيرة في مثل هذا، والمذهب في هذا عن أهل العلم من الأئمة مثل: سفيان الثوري، ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة، وابن المبارك، ووكيع وغيرهم، أنهم قالوا: نروي هذه الأحاديث ونؤمن بها ولا يقال كيف؟ وهذا الذي اختاره أهل الحديث.

(٣) تعرض أهل التعطيل في هذه الصفات (القدم، الرجل) فجعلوا يعطلونها عن حقيقتها إلى معاني فاسدة.

يَنْقَى فِيهَا فَضْلٌ عَنْ أَهْلِهَا.

وَأَمَّا الْجَنَّةُ؛ فَإِنَّهُ يَنْقَى فِيهَا فَضْلٌ عَنْ أَهْلِهَا مَعَ كَثْرَةِ مَا أَعْطَاهُمْ وَأَوْسَعَ لَهُمْ، فَيَنْقَى
اللهُ لَهَا خَلْقًا آخَرِينَ؛ كَمَا ثَبَتَ بِذَلِكَ الْحَدِيثُ^(١).

وَقَوْلُهُ: «يَقُولُ تَعَالَى: يَا آدَمُ! اقْضُوكَ لَكَ وَسَعْدَيْكَ، فَيَنَادِي بِصَوْتٍ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ
أَنْ تَخْرُجَ مِنْ دُرَّتِكَ بَعَثًا إِلَى النَّارِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢). وَقَوْلُهُ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَبَّكَلُمُهُ
رَبُّهُ وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُحَانِ»^(٣).

قَوْلُهُ: «يَقُولُ تَعَالَى: يَا آدَمُ.. إلخ؛ فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ إِبْثَاتُ الْقَوْلِ وَالنِّدَاءِ وَالتَّكْلِيمِ
لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَدْ سَبَقَ أَنْ بَيَّنَّا مَذْهَبَ أَهْلِ الشُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي ذَلِكَ، وَأَنْتُمْ يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ
هَذِهِ صِفَاتُ أَفْعَالٍ لَهُ سُبْحَانَهُ تَابِعَةٌ لِشَيْئَتِهِ وَحِكْمَتِهِ، فَهُوَ قَالٌ، وَيَقُولُ، وَنَادَى،
وَيُنَادِي، وَكَلَّمَ، وَيُكَلِّمُ، وَأَنَّ قَوْلَهُ وَنِدَاءَهُ وَتَكْلِيمَهُ إِنَّمَا يَكُونُ بِحُرُوفٍ وَأَصْوَابٍ^(٤)
يَسْمَعُهَا مَنْ يُنَادِيهِ وَيُكَلِّمُهُ، وَفِي هَذَا رَدٌّ عَلَى الْأَشَاعِرَةِ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ كَلَامَهُ قَدِيمٌ، وَإِنَّهُ
بِلَا حَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ^(٥).

= فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا بِمَعْنَى التَّقْدِيمِ، وَقِيلَ: إِذْ لَالُ جَهَنَّمَ كَقَوْلِ الرَّجُلِ: فَلَانُ نَحْتُ قَدَمِي، وَقِيلَ:
الْقَدَمُ خَلَقَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ يَضَعُهُ فِي النَّارِ، وَقِيلَ: قَدْ خَلَقَهُ.

وَجَمِيعُ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ بَاطِلَةٌ مُخَالِفَةٌ لِلْسُّنَّةِ وَلِإِجْمَاعِ السَّلَفِ عَلَى ثُبُوتِ هَذِهِ الصِّفَاتِ عَلَى ظَاهَرِهَا.

قَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ: بَابُ إِثْبَاتِ الرَّجُلِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَإِنْ زَعَمْتَ أَنْوَافَ الْمُعْطَلَةِ الْجُمُهِمَةِ ص (١٦٩).

رَاجِعُ: الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ (٣٥٣، ٣٥٢)، مُشْكِلُ الْحَدِيثِ (٤٤، ٤٥) فَتْحُ الْبَارِي (٨/ ٧٥٨).

(١) هُوَ حَدِيثٌ رَوَاهُ الشَّيْخَانُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ، وَتَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي حَدِيثٍ: «لَا تَزَالُ جَهَنَّمَ...»
الْحَدِيثُ.

فَائِدَةٌ عَارِضَةٌ: جَاءَ فِي حَدِيثٍ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْشِئُ لِلنَّارِ أَهْلًا» وَهُوَ حَدِيثٌ حَصَلَ فِيهِ قَلْبٌ كَمَا نَبِهَ عَلَيْهِ
الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ، وَابْنُ الْقَيْمِ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأُئِمَّةِ.

(٢) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ رَقْمَ (٣٣٤٨)، وَمُسْلِمٌ (٢٢٢).

(٣) عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٤١٣)، وَمُسْلِمٌ (١٠١٦).

(٤) تَقَدَّمَ انْتِقَادُ الْعِشْمِيِّينَ عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ بِأَنَّ اللَّفْظَ الْأَوَّلَى (صَوْتٌ).

(٥) اتَّفَقَتِ الْأَشَاعِرَةُ عَلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَدِيمٌ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالنَّفْسِ وَأَنَّ الْقُرْآنَ الْمَوْجُودَ هُوَ حِكَايَةٌ =

وَقَدْ دَلَّ الْحَدِيثُ الثَّانِي عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ سَيُكَلِّمُ جَمِيعَ عِبَادِهِ بِلَا وَاسِطَةٍ، وَهَذَا تَكْلِيمٌ عَامٌّ؛ لِأَنَّهُ تَكْلِيمٌ مُحَاسَبَةٌ، فَهُوَ يَشْمَلُ الْمُؤْمِنَ وَالْكَافِرَ وَالْبَرَّ وَالْفَاجِرَ، وَلَا يُثَابِقُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ﴾؛ لِأَنَّ الْمُنْفِي هُنَا هُوَ التَّكْلِيمُ بِمَا يَسُرُّ الْمَكَلَّمُ، وَهُوَ تَكْلِيمٌ خَاصٌّ، وَيُقَابِلُهُ تَكْلِيمُهُ سُبْحَانَهُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ تَكْلِيمٌ مَحَبَّةٍ وَرِضْوَانٍ وَإِحْسَانٍ.

وَقَوْلُهُ فِي رُفْقَةِ الْمَرِيضِ: «رَبَّنَا اللَّهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ، تَقَدَّسَ اسْمُكَ، أَمْرُكَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، كَمَا رَحِمْتَكَ فِي السَّمَاءِ اجْعَلْ رَحْمَتَكَ فِي الْأَرْضِ، اغْفِرْ لَنَا حُوبَنَا وَخَطَايَانَا، أَنْتَ رَبُّ الطَّيِّبِينَ، أَنْزِلْ رَحْمَةً مِنْ رَحْمَتِكَ، وَشِفَاءً مِنْ شِفَائِكَ عَلَى هَذَا الْوَجَعِ، فَيَبْرَأَ» حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ^(١).

وَقَوْلُهُ: «أَلَا تَأْمُنُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مَنْ فِي السَّمَاءِ»، حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَقَوْلُهُ: «وَالْعَرْشُ فَوْقَ الْمَاءِ، وَاللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ» حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ^(٢).

= عن ما في نفس الله، وأن كلامه بلا حرف ولا صوت.

وهذا الزعم باطل فإن الله عز وجل يتكلم متى شاء وكيف شاء، فالأدلة متكاثرة على هذا من القرآن والسنة.

ورد أهل السنة على مذاهب الأشاعرة بما يكفي، ويحال إلى مظانهم.

راجع: رسالة في الصفات الاختيارية لابن تيمية ضمن جامع الرسائل (١٦/٢)، الفتاوى (٢٩٦/٦) و(١٣٩/٧).

وفي تقرير مذهب الأشاعرة يراجع: التمهيد للباقلاني (٢٨٤)، الإنصاف (١٠٩) و(١٤٩)، لمع الأدلة للجويني (٩٢)، تحفة المريد (٧٢)، مشكل الحديث لابن فورك (٢٠٢).

(١) أخرجه أحمد (٢١/٦) وأبو داود (٣٨٩٢) والنسائي في عمل اليوم والليلة (١٠٣٧) و(١٠٣٨) والحاكم (٢١٨/٤) وابن عدي في الكامل (١٠٥٤/٣) واللالكائي (٦٤٧) وابن حبان في المجروحين (٣٠٨/١).

وفيه زياد بن محمد الأنصاري، قال ابن حبان: منكر الحديث جداً، وكذا قال أبو حاتم والبخاري وغيرهم.

(٢) هذا قطعة من حديث الأوعال، وهو من حديث العباس بن عبد المطلب، ويؤيده أن هذا مراد ابن تيمية هو ما جاء في المخطوط (رواه أبو داود والترمذي) وهذا يدل على أنه أراد، وهو حديث ضعيف فيه علل: (١) عبدالله بن عميرة مقبول، (٢) عدم سماع عبدالله من الأخف بن قيس. =

«وَقَوْلُهُ لِلْجَارِيَةِ: «أَيْنَ اللَّهُ؟»، قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟»، قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ: «أَغْنَيْهَا فَإِنِّي مُؤْمِنٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

قَوْلُهُ: «رَبَّنَا اللَّهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ...» إلخ؛ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي صَرِيحٌ فِي عُلوِّهِ تَعَالَى وَفَوْقِيَّتِهِ؛ فَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦].

وَقَدْ سَبَقَ أَنْ قُلْنَا: إِنَّ هَذِهِ النُّصُوصَ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهَا أَنَّ السَّمَاءَ ظَرْفٌ حَاوٍ لَهُ سُبْحَانَهُ؛ بَلْ (فِي) إِمَّا أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى: (عَلَى)؛ كَمَا قَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَاللُّغَةِ، وَ (فِي) تَكُونَ بِمَعْنَى (عَلَى) فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ؛ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَأُصَلِّتُكُمْ فِي جُدُوعِ الْأَتْلَلِ﴾ [طه: ٧١]، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنَ السَّمَاءِ جِهَةٌ الْعُلُوُّ، وَعَلَى الْوَجْهَيْنِ فَهِيَ نَصٌّ فِي عُلوِّهِ تَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ.

وَفِي حَدِيثِ الرَّفِيعَةِ الْمَذْكُورِ تَوَسَّلَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِالسَّجْدَةِ عَلَيْهِ بِرُبُوبِيَّتِهِ وَإِلَاهِيَّتِهِ وَتَقْدِيرِ اسْمِهِ وَعُلُوِّهِ عَلَى خَلْقِهِ وَعُمُومِ أَمْرِهِ الشَّرْعِيِّ وَأَمْرِهِ الْقَدَرِيِّ، ثُمَّ تَوَسَّلَ إِلَيْهِ بِرَحْمَتِهِ الَّتِي شَمَلَتْ أَهْلَ سَمَآوَاتِهِ جَمِيعًا أَنْ يَجْعَلَ لِأَهْلِ الْأَرْضِ نَصِيبًا مِنْهَا، ثُمَّ تَوَسَّلَ إِلَيْهِ بِسُؤَالِ مَغْفِرَةِ الْخُوبِ - وَهُوَ: الذَّنْبُ الْعَظِيمُ - ثُمَّ الْحَطَايَا الَّتِي هِيَ دُونُهُ، ثُمَّ تَوَسَّلَ إِلَيْهِ بِرُبُوبِيَّتِهِ الْخَاصَّةِ لِلطَّيِّبِينَ مِنْ عِبَادِهِ، وَهُمْ الْأَنْبِيَاءُ وَاتَّبَاعُهُمْ، الَّتِي كَانَ مِنْ آثَارِهَا أَنْ عَمَّرَهُمْ بِنِعَمِ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ.

فَهَذِهِ الْوَسَائِلُ الْمُتَنَوِّعَةُ إِلَى اللَّهِ لَا يَكَادُ يُرَدُّ دُعَاءُ مَنْ تَوَسَّلَ بِهَا، وَلِهَذَا دَعَا اللَّهُ بِعَدَدِهَا بِالشِّفَاءِ الَّذِي هُوَ شِفَاءُ اللَّهِ الَّذِي لَا يَدْعُ مَرَضًا إِلَّا أَرَاهُ، وَلَا تَعْلُقُ فِيهِ لَغَيْرِ اللَّهِ.

فَهَلْ يَفْقَهُ هَذَا عِبَادُ الْقُبُورِ مِنَ الْمُتَوَسِّلِينَ بِالذَّوَاتِ وَالْأَشْخَاصِ وَالْحَقِّ وَالْجَوَادِ وَالْحُرْمَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؟!

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الثَّانِي: فَقَدْ تَضَمَّنَ شَهَادَةَ الرَّسُولِ ﷺ بِالْإِيمَانِ لِلْجَارِيَةِ الَّتِي اعْتَرَفَتْ

= أخرجه أبو داود (٤٧٢٣) والترمذي (٣٣٢٠) وابن ماجه (١٩٣) وأحمد (٢٠٦/١) وجاء موقوفاً عن ابن مسعود وهو صحيح كما في مختصر العلو للشيخ الألباني رحمه الله. وهو في الملخص المبجل وهو كتاب لخصت فيه توحيد ابن خزيمة.

يَعْلَمُوهُ تَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ وَصَفَ الْعُلُوِّ مِنْ أَعْظَمِ أَوْصَافِ الْبَارِي جَلَّ شَأْنُهُ، حَيْثُ خَصَّهُ بِالسُّؤَالِ عَنْهُ دُونَ بَقِيَّةِ الْأَوْصَافِ، وَدَلَّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ بِعُلُوِّهِ الْمَطْلُوقِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ هُوَ مِنْ أَعْظَمِ أَصُولِ الْإِيمَانِ، فَمَنْ أَنْكَرَهُ، فَقَدْ حَرَّمَ الْإِيمَانَ الصَّحِيحَ. وَالْعَجَبُ مِنْ هَؤُلَاءِ الْحَقِيقِيِّينَ مِنَ الْمُعْطَلَةِ النَّفَاةِ رَعْمَهُمْ أَنَّهُمْ أَعْلَمُوا بِاللهِ مِنْ رَسُولِهِ، فَيَنْفَوْنَ عَنْهُ الْإِيمَانَ^(١) بَعْدَمَا وَقَعَ هَذَا اللَّفْظُ بِعَيْنِهِ مِنَ الرَّسُولِ مَرَّةً سَائِلًا غَيْرَهُ، كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، «وَمَرَّةً مَحِيًا لِمَنْ سَأَلَهُ بِقَوْلِهِ: أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا؟»^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَالْعَرْشُ فَوْقَ الْمَاءِ».. إلخ؛ فَفِيهِ الْجَمْعُ بَيْنَ الْإِيمَانِ بِعُلُوِّهِ تَعَالَى عَلَى عَرْشِهِ، وَبِحَاطَةِ عِلْمِهِ بِالْمَوْجُودَاتِ كُلِّهَا. فَسُبْحَانَ مَنْ هُوَ عَلِيٌّ فِي دُنُوهِ، قَرِيبٌ فِي عُلُوِّهِ.

(وَقَوْلُهُ: «أَفْضَلُ الْإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ مَعَكَ حَيْثُمَا كُنْتَ»، حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٣)، وَقَوْلُهُ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ، فَلَا يَنْصُقَنَّ قَبْلَ وَجْهِهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤)، وَقَوْلُهُ ﷺ: «اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرْضِ وَرَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، فَالِقَ الْحَبِّ وَالنَّوَى، مُنْزِلَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي وَمِنْ شَرِّ كُلِّ دَابَّةٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا، أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ

(١) قال الجامي: إن هؤلاء يكفرون من يقول: أين الله؟ ويقولهم هذا يكفرون الرسول ﷺ، لأنه أول من سأل عن الله بأين في حديث معاوية، فقولهم هذا يلزم منه الكفر.

(٢) تقدم، وهو حديث ضعيف، فيه وكيع بن عدس.

(٣) جاء عن عبادة بن الصامت، أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٥٤١)، والطبراني في الأوسط (٧٨٩٦)، وفي مسند الشاميين (٣٠٥/١) وغيرهم، وهو حديث ضعيف في سنده نعم بن حماد صدوق يخطئ كثيرًا، وفي عثمان بن كثير، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦٠/١): تفرد به عثمان بن كثير، ولم أر من ذكره بثقة ولا جرح، وقد ضعفه السيوطي، والألباني كما في ضعيف الجامع، والضعيفة رقم (٢٥٨٩).

(٤) رواه البخاري (٤٠٦)، وله أطراف أخرى، ومسلم (٥٤٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

شَيْءٍ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ؛ أَفْضِرْ عَنِّي الدِّينَ وَأَغْنِنِي مِنَ الْفَقْرِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١)، وَقَوْلُهُ ﷺ لَمَّا رَفَعَ الصَّحَابَةُ أَصْوَاتَهُمْ بِالذِّكْرِ: «أَيُّهَا النَّاسُ أَرَبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا قَرِيبًا، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عَنِّي رَاحِلَتِهِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢).

قَوْلُهُ: (أَفْضَلُ الْإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ..) إلخ؛ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ أَفْضَلَ الْإِيمَانِ هُوَ مَقَامُ الْإِحْسَانِ وَالْمُرَاقَبَةِ، وَهُوَ أَنْ يَغْبُدَ الْعَبْدُ رَبَّهُ كَأَنَّهُ يَرَاهُ وَيُشَاهِدُهُ، وَيَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ مَعَهُ حَيْثُ كَانَ، فَلَا يَتَكَلَّمُ وَلَا يَفْعَلُ وَلَا يَخْوُصُ فِي أَمْرِ إِلَّا وَاللَّهُ رَقِيبٌ مُطَّلِعٌ عَلَيْهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ [يونس: ٦١].

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الْمَعْنَى إِذَا اسْتَحْضَرَهَا الْعَبْدُ فِي كُلِّ أَحْوَالِهِ؛ فَإِنَّهُ يَسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَرَاهُ حَيْثُ نَهَاهُ، أَوْ أَنْ يَفْتَقِدَهُ حَيْثُ أَمَرَهُ، فَتَكُونُ عَوْنًا لَهُ عَلَى اجْتِنَابِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَالْمُسَارَعَةِ إِلَى فِعْلِ مَا أَمَرَ بِهِ مِنَ الطَّاعَاتِ عَلَى وَجْهِ الْكَمَالِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَلَا سِوَا إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ أَعْظَمُ صَلَاةٍ وَمُنَاجَاةٍ بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ، فَيَخْشَعُ قَلْبُهُ، وَيَسْتَحْضِرُ عَظَمَةَ اللَّهِ وَجَلَالَهُ، فَتَقِلُّ حَرَكَاتُهُ، وَلَا يُبْقِي الْأَدَبَ مَعَ رَبِّهِ بِالْبَصْقِ أَمَامَهُ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ.

(١) أخرجه مسلم (٢٧١٣)، وأبو داود (٥٠٥١)، وابن ماجه (٣٨٧٣)، والترمذي (٣٤٠٠)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٧٩٠)، وأحمد (٣٨١ / ٢)، وغيرهم، وتقدم كلام ابن القيم الذي عزوانه عند شرح المراس لقلوه: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ...﴾ فإن ما نقله من طريق المهجرتين.

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٠٥، ٦٣٨٤، ٧٣٨٦)، ومسلم (٢٧٠٤، ٤٤، ٤٥)، وأبو داود (١٥٢٨) والترمذي (٣٣٧٤، ٣٤٦١)، والنسائي في الكبرى (٨٨٢٣)، وأحمد (٣٩٤ / ٤)، والطيالسي (٤٩٣)، وابن أبي شيبة (٤٨٨ / ٢)، وعبد بن حيد (٥٤٣).

قال السندي: قوله في الحديث «لا تدعون» أي: فلا تصيحوا صياح من ينادي أصم أو غائبًا، فيه النهي عن الصياح بالذكر لا عن استعمال الصوت المتوسط فيه. اهـ. المراد

قَوْلُهُ: (إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ..) إلخ؛ دَلَّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَكُونُ قَبْلَ وَجْهِ الْمُصَلِّي^(١).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي (الْعَقِيدَةِ الْحَمَوِيَّةِ)^(٢): (إِنَّ الْحَدِيثَ حَقٌّ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهُوَ قَبْلَ وَجْهِ الْمُصَلِّي، بَلْ هَذَا الْوَصْفُ يَنْبَغُ لِلْمَخْلُوقَاتِ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ أَنَّهُ يُنَاجِي السَّمَاءَ أَوْ يُنَاجِي الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ؛ لَكَانَتْ السَّمَاءُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ قُدُّهُ، وَكَانَتْ أَيْضًا قَبْلَ وَجْهِهِ).

قَوْلُهُ: (اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ..) إلخ؛ تَضَمَّنَ الْحَدِيثُ^(٣) إِنْبَاتَ أَسْمَائِهِ تَعَالَى: الْأَوَّلِ، وَالْآخِرِ، وَالظَّاهِرِ، وَالْبَاطِنِ، وَهِيَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى، وَقَدْ فَسَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ بِمَا لَا يَدْعُ بَحَالًا لِقَائِلٍ، فَهُوَ أَعْلَمُ الْخَلْقِ جَمِيعًا بِأَسْمَاءِ رَبِّهِ وَبِالْمَعَانِي الَّتِي تَدُلُّ عَلَيْهَا، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُلْتَفَتَ إِلَى قَوْلِ غَيْرِهِ أَبًا كَانَ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا: يُعَلِّمُنَا نَبِيَّنَا صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَيْفَ تُثْنِي عَلَى رَبِّنَا عَزَّ وَجَلَّ قَبْلَ السُّؤَالِ، فَهُوَ يُثْنِي عَلَيْهِ بِرُبُوبِيَّتِهِ الْعَامَّةِ الَّتِي انْتَضَمَتْ كُلُّ شَيْءٍ، ثُمَّ بِرُبُوبِيَّتِهِ الْخَاصَّةِ الْمُثَلَّثَةِ فِي أَنْزِلِهِ هَذِهِ الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ تَحْمِلُ الْهُدَى وَالنُّورَ إِلَى عِبَادِهِ، ثُمَّ يَعُودُ وَيَعْتَصِمُ بِهِ سُبْحَانَهُ مِنْ شَرِّ نَفْسِهِ^(٤) وَمِنْ شَرِّ كُلِّ ذِي شَرٍّ مِنْ خَلْقِهِ، ثُمَّ يَسْأَلُهُ فِي

(١) قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى فَتْحِ الْبَارِي (١/٦٥٨) ط دَارُ السَّلَامِ: لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ رَدٌّ عَلَى مَنْ أَثْبَتَ اسْتِوَاءَ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ عَلَى الْعَرْشِ بِذَاتِهِ، لِأَنَّ النُّصُوصَ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ فِي اثْبَاتِ اسْتِوَاءِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ عَلَى الْعَرْشِ بِذَاتِهِ مُحْكَمَةٌ قَطْعِيَّةٌ وَاضِحَةٌ لَا تَحْتَمِلُ أَدْنَى تَأْوِيلٍ، وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى الْأَخْذِ بِهَا وَالْإِبْرَاهِنَ بِهَا دَلَّتْ عَلَيْهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُلِيقُ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشَابَهَ خَلْقُهُ فِي شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ. اهـ. المراد

(٢) الْحَمَوِيَّةُ ص (٥٢٥)، تَحْقِيقُ التَّوْبِيخِيِّ.

(٣) الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧١٣) (٦١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٠٥١)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٨٧٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٠٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ (٧٩٠)، وَأَحْمَدُ (٢/٣٨١)، وَتَقْدَمُ بَيَانُ هَذَا الْحَدِيثِ فِيمَا عَزَيْنَاهُ لِلْعَلَامَةِ ابْنِ الْقَيْمِ.

(٤) إِضَافَةُ الشَّرِّ إِلَى النَّفْسِ وَعَدَمُ إِضَافَتِهِ إِلَى اللَّهِ وَصَفًا وَلَا فِعْلًا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَالشَّرُّ لَا يُضَافُ إِلَى اللَّهِ وَصَفًا وَفِعْلًا، وَأَنَّ اللَّهَ أَعْمَالَهُ كُلِّهَا خَيْرٌ، وَأَنَّ الشَّرَّ فِي الْمَخْلُوقِ فَيَدْخُلُ الشَّرُّ الْجُزْئِي الْإِضَافِي =

أَخِرَ الْحَدِيثِ أَنْ يَقْضِيَ عَنْهُ دَيْنَهُ، وَأَنْ يُغْنِيَهُ مِنْ فَقْرِهِ.
قَوْلُهُ: «أَيُّهَا النَّاسُ ارْزُقُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ».. إلخ؛ أَفَادَ هَذَا الْحَدِيثُ قُرْبَهُ سُبْحَانَهُ مِنْ عِبَادِهِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِحَاجَةٍ إِلَى أَنْ يَرْفَعُوا إِلَيْهِ أَضْوَانَهُمْ؛ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَالنَّجْوَى، وَهَذَا الْقُرْبُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ قُرْبُ إِحَاطَةٍ، وَعِلْمٍ، وَسَمْعٍ، وَرُؤْيَةٍ، فَلَا يُنَافِي عُلُوَّهُ عَلَى خَلْقِهِ.

قَوْلُهُ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَلَّا تُغْلِبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَصَلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِهَا، فَافْعَلُوا»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ الْمُتَوَاتِرُ يَنْهَدُ لِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَاتُ السَّابِقَةُ مِنْ رُؤْيَةِ الْمُؤْمِنِينَ
لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْجَنَّةِ، وَتَمَتُّعِهِمْ بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمِ.
وَهَذِهِ النُّصُوصُ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ تَدُلُّ عَلَى أَمْرَيْنِ:
أَوَّلُهُمَا: عُلُوُّهُ تَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ؛ لِأَنَّهُا صَرِيحَةٌ فِي أَنَّهُمْ يَرَوْنَهُ مِنْ فَوْقِهِمْ.
ثَانِيَهُمَا: أَنَّ أَعْظَمَ أَنْوَاعِ النِّعَمِ هُوَ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمِ^(٢).

= في المقضي المقدّر ويكون شرًا بالنسبة إلى عل، وخيرًا إلى عمل آخر، وكذا الشر في المفعولات ليس محضًا، والشر لا يضاف إلى الله مفردًا أبدًا بل على وجه العموم، «اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ» أو يضاف على وجه السبب مثل: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾^(١).

راجع: شفاء العليل (٤٤٨)، وفي نسخة (٢/٢٦١)، مدارج السالكين (٢/١٩٩)، شرح الطحاوية (٥١٧/١).

(١) جاء عن أبي سعيد عند البخاري (٤٥٨١)، ومسلم (١٨٣)، وأبو عوانة (١/١٦٨)، وابن منده في الإيمان (٨١٨).

وجاء عن جرير عند البخاري (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣)، (٢/٢١١)، وأبو داود (٤٧٢٩)، والنسائي في الكبرى (٦٣٣).

وجاء عن أبي هريرة عند البخاري (٦٥٧٣)، ومسلم (١٨٢)، وأحمد (٢/٢٧٥).

(٢) هذا ما فسرهُ أهل السنة عند قوله تعالى في سورة يونس ﴿لَّذِينَ أَحْسَنُوا لِنَفْسِهِمْ وَزِيَادَةً﴾ وهي النظر إلى وجه الله الكريم، وأما أهل البدع فزعموا أن الزيادة هي الفضل، كما قرر ذلك الزنجشيري في =

وَقَوْلُهُ: «كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَذْرِ»؛ الْمُرَادُ: تَنْشِيبُ الرُّؤْيَةِ بِالرُّؤْيَةِ، لَا تَنْشِيبُ الْمَرْئِي بِالْمَرْئِي، يَعْنِي: أَنَّ رُؤْيَتَهُمْ لِرَبِّهِمْ تَكُونُ مِنَ الظُّهُورِ وَالْوُضُوحِ كَرُؤْيَةِ الْقَمَرِ فِي أَكْمَلِ حَالَانِهِ، وَهِيَ كَوْنُهُ بَذْرًا، وَلَا يَتَجَبَّهُ سَحَابٌ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: «لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ»؛ رُؤْيِي بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ مِنَ التَّضَامِ؛ بِمَعْنَى: التَّرَاحُمِ وَالتَّلَاصُقِ، وَالتَّاءُ يَجُوزُ فِيهَا الصَّمُّ وَالْفَتْحُ، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ تَضَامُونَ، فَحُذِفَتْ إِحْدَى التَّائِيْنِ تَخْفِيفًا، وَرُؤْيِي بِتَخْفِيفِ الْمِيمِ مِنَ الصَّيْمِ؛ بِمَعْنَى: الظُّلْمِ؛ يَعْنِي: لَا يَلْحَقُكُمْ فِي رُؤْيَيْهِ صَيْمٌ وَلَا غَبْنٌ^(١).
وَفِي حَتِّهِ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ - خَاصَّةً - إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَنْ حَافَظَ عَلَيْهِمَا فِي جَمَاعَةٍ نَالَ هَذَا النَّعِيمَ الْكَامِلَ، الَّذِي يَضْمَحِلُّ بِإِزَائِهِ كُلُّ نَعِيمٍ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى تَأَكِيدِ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْحَدِيثُ الْآخَرُ: «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَتَتَبِعُونَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢).

= كشافه.

راجع: الكشاف (٢/ ٣٤٣)، مجموع الفتاوى (٥/ ٤٩٥).

(١) فائدة عارضة: (رؤية المنام).

قال شيخ الإسلام: فالإنسان قد يرى ربه في المنام ويخاطبه، فهذا حق في الرؤيا، ولا يجوز أن يعتقد أن الله في نفسه مثل ما رأى في المنام، فإن سائر ما يرى في المنام أن يكون أن يكون ممانلاً، ولكن لا بد أن تكون الصورة التي رآه فيها مناسبة ومشابهة لاعتقاده في ربه... وليس في رؤية الله في المنام نقص ولا عيب يتعلق به سبحانه وتعالى، وإنما ذلك بحسب حال الراي وصحة إيمانه وفساده. اهـ. المراد.

راجع: بيان تلبس الجمعية (١/ ٧٣)، الفتاوى (٣/ ٣٩٠).

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٥، ٧٤٢٩، ٧٤٨٦)، ومسلم (٦٣٢)، (٢١٠)، والنسائي (١/ ٢٤٠) في

المجتبى، وابن حبان (١٧٣٧)، وأحمد (٢/ ٤٨٦).

وفي الحديث نكتة نحوية لطيفة، وهي تكرار العامل وهو (ملائكة).

وخرجها النحاة بثلاثة تخاريج وهي:

(١) إما أن يكون الواو في (يتعاقبون) فاعل، و(الملائكة) بدل منه.

(٢) إما أن يكون الواو للجماعة، والفاعل (الملائكة).

(٣) وإما أن يكون جملة (يتعاقبون فيكم) جملة خبر مقدم، و(ملائكة) مبتدأ مؤخر.

(.. إِلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يُخْبِرُ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَبِّهِ بِمَا يُخْبِرُ بِهِ؛ فَإِنَّ الْفِرْقَةَ النَّاجِيَةَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ؛ كَمَا يُؤْمِنُونَ بِمَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ؛ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَغْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْثِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ، بَلْ هُمْ الْوَسْطُ فِي فِرْقِ الْأُمَّةِ؛ كَمَا أَنَّ الْأُمَّةَ هِيَ الْوَسْطُ فِي الْأُمَمِ).

قَوْلُهُ: (إِلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ...) إلخ.

لَمَّا كَانَ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ مِنَ الْأَحَادِيثِ لَيْسَ هُوَ كُلُّ مَا وَرَدَ فِي بَابِ الصِّفَاتِ مِنَ الْأَخْبَارِ؛ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ أَمْثَالَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي ذَكَرَهَا يَمَّا يُخْبِرُ فِيهِ الرَّسُولُ ﷺ عَنْ رَبِّهِ بِمَا يُخْبِرُ بِهِ، فَإِنَّ حُكْمَهُ كَذَلِكَ، وَهُوَ وَجُوبُ الْإِيمَانِ بِمَا يَتَّصِفُهُ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ. ثُمَّ عَادَ فَأَكَّدَ مُعْتَقِدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَهُوَ أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بِمَا وَرَدَتْ بِهِ السُّنَّةُ الصَّحِيحَةُ مِنْ صِفَاتٍ؛ كَيْبَانِهِمْ بِمَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ، مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ، وَلَا تَغْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْثِيفٍ، وَلَا تَمْثِيلٍ.

ثُمَّ أَخْبَرَ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِأَنَّهُمْ وَسْطُ بَيْنِ فِرْقِ الضَّلَالِ وَالزَّيْغِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ كَمَا أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ وَسْطُ بَيْنِ الْأُمَمِ السَّابِقَةِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

وَمَعْنَى ﴿وَسَطًا﴾: عُدُو لَا خِيَارًا؛ كَمَا وَرَدَ الْحَدِيثُ بِذَلِكَ^(١).

فَهَذِهِ الْأُمَّةُ وَسْطُ بَيْنِ الْأُمَمِ الَّتِي تَخْنَحُ إِلَى الْغُلُوِّ الضَّارِّ وَالْأُمَمِ الَّتِي تَمِيلُ إِلَى التَّفْرِيطِ الْمُهِلِكِ^(٢).

(١) جاء عن أبي سعيد عند البخاري رقم (٤٤٨٧)، والترمذي (٢٩٦٥).

(٢) قال الإمام الحسن البصري -في وصفه لأهل السنة أنهم وسط بين الغلو والتفريط، فقال:- (السنة - والذين لا إله إلا هو- بين الغالي والجافي، فاصبروا عليها رحمة الله، فإن أهل السنة كانوا أقل الناس فيها مضى، وهم أقل الناس فيما بقي، الذين لم يذهبوا مع أهل الإتراف في إترافهم، ولا مع أهل البدع في بدعتهم، وصبروا على سنتهم حتى لقوا ربهم فكذلك فكونوا، اهـ).

وقال في وصفهم علي بن أبي طالب عليه السلام: أولئك هم الأقلون عدداً، الأعظمون عند الله قدراً، هجم بهم العلم على حقيقة الأمر، فاستلنا ما استوعره المترفون، وأنسوا بما استوحش منه الجاهلون،=

فَإِنَّ مِنَ الْأُمَمِ مَنْ غَلَا فِي الْمَخْلُوقِينَ، وَجَعَلَ لَهُمْ مِنْ صِفَاتِ الْحَالِقِ وَحُقُوقِهِ مَا جَعَلَ؛ كَالنَّصَارَى الَّذِينَ غَلَوْا فِي الْمَسِيحِ وَالرُّهْبَانِ.
وَمِنْهُمْ مَنْ جَفَا الْأَنْبِيَاءَ وَأَتْبَاعَهُمْ، حَتَّى قَتَلَهُمْ، وَرَدَّ دَعْوَتَهُمْ؛ كَالْيَهُودِ الَّذِينَ قَتَلُوا زَكَرِيَّا وَيَحْيَى، وَحَاوَلُوا قَتْلَ الْمَسِيحِ، وَرَمَوْهُ بِالْبُهْتَانِ.
وَأَمَّا هَذِهِ الْأُمَّةُ؛ فَقَدْ آمَنَتْ بِكُلِّ رَسُولٍ أَرْسَلَهُ اللَّهُ، وَاعْتَقَدَتْ رِسَالَاتَهُمْ، وَعَرَفَتْهُمْ مَقَامَاتِهِمُ الرَّفِيعَةَ الَّتِي فَضَّلَهُمُ اللَّهُ بِهَا.
وَمِنْ الْأُمَمِ أَيْضًا مَنْ اسْتَحَلَّتْ كُلَّ خَبِيثٍ وَطَيْبٍ.
وَمِنْهَا مَنْ حَرَّمَ الطَّيِّبَاتِ غُلُوبًا وَمَجَاوِزَةً.
وَأَمَّا هَذِهِ الْأُمَّةُ؛ فَقَدْ أَحَلَّ اللَّهُ لَهَا الطَّيِّبَاتِ، وَحَرَّمَ عَلَيْهَا الْخَبَائِثَ.
إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي مَنَّ اللَّهُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الْكَامِلَةِ بِالتَّوَسُّطِ فِيهَا.
فَكَذَلِكَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مُتَوَسِّطُونَ بَيْنَ فِرْقِ الْأُمَّةِ الْمُتَبَدِّعَةِ الَّتِي انْحَرَفَتْ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ.
(فَهُمْ وَسَطٌ فِي بَابِ صِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَيْنَ أَهْلِ التَّعْطِيلِ الْجَهْمِيَّةِ، وَأَهْلِ التَّنْظِيلِ الْمُنْشَبِّهِةِ).

قَوْلُهُ: (فَهُمْ وَسَطٌ فِي بَابِ صِفَاتِ اللَّهِ...) إلخ؛ يَعْني: أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَسَطٌ فِي بَابِ الصِّفَاتِ بَيْنَ مَنْ يُنْفِيهَا وَيُعْطِلُ الذَّاتَ الْعَلِيَّةَ عَنْهَا، وَيُحَرِّفُ مَا وَرَدَ فِيهَا مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ عَنْ مَعَانِيهَا الصَّحِيحَةِ إِلَى مَا يَعْتَقِدُهُ هُوَ مِنْ مَعَانٍ بِلَا دَلِيلٍ صَحِيحٍ، وَلَا عَقْلِ صَرِيحٍ؛ كَقَوْلِهِمْ: رَحْمَةُ اللَّهِ: إِزَادَتُهُ الْإِحْسَانَ، وَبَدَأُهُ: قُدْرَتُهُ، وَعَيْنُهُ: حِفْظُهُ وَرِعَايَتُهُ، وَاسْتِزَاوُهُ عَلَى الْعَرْشِ: اسْتِثْلَاؤُهُ.. إِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ النَّفْيِ وَالتَّعْطِيلِ الَّتِي أَوْقَعَتْ فِيهَا سُوءَ ظَنِّهِمْ بِرَبِّهِمْ، وَتَوَهُُّهُمْ أَنَّ قِيَامَ هَذِهِ الصِّفَاتِ بِهِ لَا يُنْقَلُ إِلَّا عَلَى النَّحْوِ الْمَوْجُودِ فِي قِيَامِهَا بِالْمَخْلُوقِ.

= صحبوا الدنيا بأبدان قلوبها معلقة بالمحل الأعلى شوقاً إلى لقائهم.

راجع: شرح العقيدة الطحاوية (٢/٣٦٢)، تهذيب الكمال للمزي (١/١٤٥).

وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْقَائِلُ حَيْثُ يَقُولُ:
وَقَصَّارَى أَمْرٍ مَنْ أَوَّلَ أَنْ ظَنُّوا الظُّنُونَا فَيَقُولُونَ عَلَى الرَّحْمَنِ مَا لَا يَعْلَمُونَا
وَأَيْتَانِ سَمِيَّ أَهْلُ التَّعْطِيلِ جَهْمِيَّةٌ نَسَبَتْ إِلَى الْجَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ التَّرْمِذِيِّ رَأْسِ الْفِتْنَةِ
وَالضَّلَالِ^(١)، وَقَدْ تَوَسَّعَ فِي هَذَا اللَّفْظِ حَتَّى أَصْبَحَ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مَنْ نَفَى شَيْئًا مِنَ
الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، فَهُوَ شَامِلٌ لِجَمِيعِ فِرَقِ النِّفَاةِ؛ مِنْ فَلَاسِفَةٍ، وَمُعْتَزِّلَةٍ، وَأَشْعَرِيَّةٍ،
وَقَرَامِطَةٍ بَاطِنِيَّةٍ.
فَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَسَطٌ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الْجَهْمِيَّةِ النِّفَاةِ وَبَيْنَ أَهْلِ التَّمْثِيلِ الْمُسْتَبْهَةِ
الَّذِينَ سَبَّهُوا اللَّهَ بِخَلْقِهِ، وَمَثَلُوهُ بِعِبَادِهِ.

(١) قال الذهبي في ميزان الاعتدال: جهم بن صفوان أبو حمز السمرقندي الضال المتدع، رأس الجهمية
هلك في زمان صغار التابعين، وما علمته روى شيئاً لكنه زرع شراً عظيماً.

قال شيخ الإسلام: أصل فشوا البدع بعد القرون الثلاثة... وإن كان نبع أصلها في أواخر عصر
التابعين، وأول من حفظ عنه مقالة التعطيل في الإسلام هو الجعد بن درهم، وأخذها عنه الجهم بن
صفوان، وأظهرها فنسبت إليه.

وقال أيضاً: الجهمية على ثلاث درجات:

(١) فشرها الغالية: الذين ينفون أسماء الله وصفاته وإن سموه بشيء من أسائه الحسنى، قالوا: هو
مجاز فهو حقيقة عندهم ليس بحي ولا عالم... وهذا القول الذي هو قول الغالية النفاة للأسماء
حقيقة هو قول القرامطة الباطنية، ومن سبقهم من إخوانهم الصابئة الفلاسفة.

(٢) والدرجة الثانية: هو تجهم المعتزلة ونحوهم الذين يقرون بأسماء الله الحسنى في الجملة، لكن
ينفون صفاته، وهم أيضاً لا يقرون بأسماء الله الحسنى كلها على الحقيقة، بل يجعلون كثيراً منها على
المجاز، وهؤلاء هم الجهمية المشهورون.

(٣) والدرجة الثالثة: فهم الصفاتية المبتنون المخالفون للجهمية، لكن فيهم نوع من التجهم، وذلك
كأبي محمد بن كلاب ومن اتبعه، وفي هذا القسم يدخل أبو الحسن الأشعري، وطوائف من أهل
الفقه والكلام والحديث والتصوف.

راجع: التسعينية (١/ ٢٦٥-٢٧١)، مقالات الإسلاميين (٢/ ١٧٦)، ميزان الاعتدال (١/ ٣٦٢)،
الملل والنحل (١/ ١٩٩)، الفصل (٤/ ٢٠٤)، الكامل لابن الأثير (٥/ ٣٤٢) الخطط والآثار
للمقرئزي (٢/ ٢٤٩).

وَقَدْ رَدَّ اللَّهُ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِقَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فَهَذَا يَرُدُّ عَلَى الْمُسْتَهْزَةِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (١١) [الشورى: ١١] يَرُدُّ عَلَى الْمُعْطَلَةِ.

وَأَمَّا أَهْلُ الْحَقِّ؛ فَهُمْ الَّذِينَ يُنَبِّتُونَ الصِّفَاتِ لِلَّهِ تَعَالَى اثْنَاتًا بِلاَ تَمَثِيلٍ، وَيُزْهِوْنَ عَنْ مُشَابَهَةِ الْمَخْلُوقَاتِ تَنْزِيهًا بِلاَ تَغْطِيلٍ، فَجَمَعُوا أَحْسَنَ مَا عِنْدَ الْفَرِيقَيْنِ؛ أَعْنِي التَّنْزِيهَ وَالْإِثْبَاتَ، وَتَرَكُوا مَا أَخْطَأُوا وَأَسَاءُوا فِيهِ مِنَ التَّغْطِيلِ وَالتَّشْبِيهِ.

(وَهُمْ وَسَطٌ فِي بَابِ أَعْمَالِ اللَّهِ بَيْنَ الْحَزِينَةِ وَالْقَدَرِيَّةِ) (١).

قَوْلُهُ: (وَهُمْ وَسَطٌ...) إلخ؛ قَالَ الشَّيْخُ الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَنِيعٍ فِي تَغْلِيْقِهِ عَلَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ مَا نَصَّهُ: (اعْلَمْ أَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي أَعْمَالِ الْعِبَادِ؛ هَلْ هِيَ مَقْدُورَةٌ لِلرَّبِّ أَمْ لَا؟ فَقَالَ جَهْمٌ وَاتَّبَاعُهُ وَهُمْ الْحَزِينَةُ: إِنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ مَقْدُورٌ لِلرَّبِّ لَا لِلْعَبْدِ، وَكَذَلِكَ قَالَ الْأَشْعَرِيُّ وَاتَّبَاعُهُ: إِنَّ الْمُؤَثَّرَ فِي الْمَقْدُورِ قُدْرَةُ الرَّبِّ دُونَ قُدْرَةِ الْعَبْدِ، وَقَالَ جُنْهُورُ الْمُعْتَرِلَةِ وَهُمْ الْقَدَرِيَّةُ؛ أَيْ: نِفَاءُ الْقَدَرِ: إِنَّ الرَّبَّ لَا يَقْدِرُ عَلَى عَيْنِ مَقْدُورِ الْعَبْدِ، وَاخْتَلَفُوا: هَلْ يَقْدِرُ عَلَى مِثْلِ مَقْدُورِهِ؟ فَأَنْبَتَهُ الْبَصْرِيُّونَ؛ كَأَيِّ عَيْنٍ، وَأَبَى هَاشِمٌ، وَنَفَاهُ الْكَعْبِيُّ وَاتَّبَاعُهُ الْبَعْدَاوِيُّونَ.

وَقَالَ أَهْلُ الْحَقِّ: أَعْمَالُ الْعِبَادِ بِهَا صَارُوا مُطِيعِينَ وَعُصَاةَ، وَهِيَ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى،

(١) غلت طائفة في باب أفعال الله وهم الجبرية وهم على قسمين:

(١) قسم قالوا: العبد مجبور على أفعاله مقهور عليها لا تأثير له في وجودها ألبتة، وهي واقعة بإرادته واختياره، وهي ما يسمونه كسب الأشعري.

(٢) وقالت الغالية الجبرية: بل هي عين أفعال الله ولا تنسب للعبد إلا مجازاً.

ومن تكلم في أفعال الله القدريّة، وهم على قسمين أيضاً:

(١) المتقدمون منهم من أنكروا على الله وأن الله عز وجل لا يعلم عندهم بالشيء إلا بعد وقوعه، وهؤلاء أجمع السلف على كفرهم، قال الشافعي رحمه الله: ناظروا القدريّة بالعلم، فإن أنكروا كفروا، وكذا روي عن أحمد وغيره.

(٢) المتأخرون قالوا: إن الله عز وجل لم يقدر الشر ولم يردّه، وإنما هو من فعل العبد وخلقه.

راجع: شفاء العليل لابن القيم (١٠٩-١١٠)، الفتاوى (٥٥/٦)، الفتاوى (٤٤٤/٨).

وَالْحَقُّ سُبْحَانَهُ مُتَّفَرِّدٌ بِخَلْقِ الْمَخْلُوقَاتِ، لَا خَالِقَ لَهَا سِوَاهُ.

فَالْجَزِيرَةُ غُلُوبًا فِي إِبْتِثَابِ الْقَدَرِ، فَتَعَوُّوا فِعْلَ الْعَبْدِ أَضْلًا.

وَالْمُعْتَرِلةُ نَفَاةُ الْقَدَرِ جَعَلُوا الْعِبَادَ خَالِقِينَ مَعَ اللَّهِ، وَلِهَذَا كَانُوا يُجَوِّسُ هَذِهِ الْأُمَّةَ.

وَهَدَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَهْلَ السُّنَّةِ لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ، ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ

إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣]، فَقَالُوا: الْعِبَادُ فَاعِلُونَ، وَاللَّهُ خَالِقُهُمْ وَخَالِقُ

أَفْعَالِهِمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وَإِنَّمَا نَقَلْنَا هَذِهِ

الْعِبَارَةَ بِنَصِّهَا؛ لِأَنَّهَا تَلْخِصُ حَيْثُ لَمَذَاهِبِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْقَدَرِ وَأَفْعَالِ الْعِبَادِ.

(وَفِي بَابِ وَعِيدِ اللَّهِ بَيْنَ الْمُرْجَةِ وَالْوَعِيدِيَّةِ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ).

قَوْلُهُ: (وَفِي بَابِ وَعِيدِ اللَّهِ..) إلخ؛ يَعْنِي: أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَسَطٌ فِي بَابِ الْوَعِيدِ

بَيْنَ الْمُفْرَطِينَ مِنَ الْمُرْجَةِ الَّذِينَ قَالُوا: لَا يَصُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ، كَمَا لَا تَنْفَعُ مَعَ الْكُفْرِ طَاعَةٌ،

وَزَعَمُوا أَنَّ الْإِيمَانَ مُجَرَّدُ التَّصَدِيقِ بِالْقَلْبِ، وَإِنْ لَمْ يَنْطِقْ بِهِ، وَسُمُّوا بِذَلِكَ نِسْبَةً إِلَى

الْإِرْجَاءِ^(١)؛ أَيِ: التَّأْخِيرِ؛ لِأَنَّهُمْ أَخَّرُوا الْأَعْمَالَ عَنِ الْإِيمَانِ.

(١) الإِرْجَاءُ: هُوَ تَأْخِيرُ الْأَمْرِ وَتَفْوِيضُهُ.

وهو على قسمين: إِرْجَاءُ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ السَّلَفِ وَهُوَ تَأْخِيرُ أَمْرِ عَثْمَانَ وَعَلِيٍّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَهَذَا مَارُوي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ.

وإِرْجَاءٌ وَهُوَ مُخَالَفَةُ الْمَذْهَبِ السَّلَفِ، شَدَّدَ السَّلَفُ النِّكَيرَ عَلَى أَصْحَابِهِ، وَجَعَلُوهُ مِنَ الْأُمُورِ الْمَحْدُثَةِ، سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، وَمَيْمُونُ بْنُ مَهْرَانَ، وَقَتَادَةُ، وَأَيُّوبُ السَّخْتْيَانِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخْعِيُّ، وَالزَّهْرِيُّ، وَجَمْعٌ غَيْرُهُمْ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: وَالسَّلَفُ اشْتَدَّ نِكَيرُهُمْ عَلَى الْمُرْجَةِ لَمَّا أَخْرَجُوا الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ وَقَالُوا بِتَنَائُلِ النَّاسِ فِيهِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ قَوْلَهُمْ بِتَسَاوِيِ إِيْمَانِ النَّاسِ مِنْ أَفْحَشِ الْخَطَأِ.

مناقشة المرجئة في فصل الأعمال عن مسمى الإيْمَانِ.

أدلة المرجئة:

(١) أَنَّ اللَّهَ فَرَّقَ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ بَيْنَ الْعَمَلِ وَالْإِيْمَانِ وَعُطِفَ الْأَعْمَالُ عَلَى الْإِيْمَانِ يَدُلُّ عَلَى الْمَغَايِرَةِ

وَالْتَبَايِنِ.

(٢) أَنَّ الْإِيْمَانِ يَتَنَاوَلُ الْأَعْمَالَ مَجَازًا.

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِزْجَاءَ بِهَذَا الْمَعْنَى كُفْرٌ يُخْرِجُ صَاحِبَهُ عَنِ الْمِلَّةِ؛ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْإِبْرَاهِيمِ
مِنْ قَوْلٍ بِاللِّسَانِ، وَاعْتِقَادٍ بِالْجَنَانِ، وَعَمَلٍ بِالْأَرْكَانِ، فَإِذَا اخْتَلَّ وَاحِدٌ مِنْهَا لَمْ يَكُنِ
الرَّجُلُ مُؤْمِنًا.

وَأَمَّا الْإِزْجَاءُ الَّذِي تُسَبِّحُ إِلَى بَعْضِ الْأَيْمَةِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ؛ كَأَيِّ حَنِيفَةٍ وَغَيْرِهِ،

=الجواب على أدلتهم:

الجواب الأول: وهو بيان وجوه العطف والتغاير.

قال شيخ الإسلام: إن أنواع التغاير بين المتعاطفين في القرآن، وسائر الكلام على أربع مراتب:

(١) أن يكون بينهما تباين ليس أحدهما هو الآخر، مثاله: ﴿خَلَقَ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضَ﴾.

(٢) أن يكون بينهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْفُرُوا بِالْحَقِّ﴾.

(٣) عطف بعض الشيء عليه، كقوله: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الَّتِي تَنْتَظِرُونَ﴾.

(٤) عطف الشيء على الشيء، لاختلاف الصفتين، ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۖ ﴿٢﴾ وَالَّذِي أَنْزَلَ الْغُرُوثَ ۖ ﴿١﴾﴾.

وأما قولهم: (إن الله فرق بين الإيمان والعمل).

فهذا صحيح، والناس في العطف على قولين:

الأول: عطف الخاص على العام، فذكر الإيمان ببيان أنه الأصل الذي لا بد منه، ثم ذكر العمل لبيان

أنه من تمام الدين لئلا يظن الظان أن الإيمان يكفي بدون العمل الصالح، وهذا هو الصحيح.

الثاني: أن الأعمال في الأصل ليست من الإيمان فإن أصل الإيمان هو ما في القلب، ولكن الأعمال

لازمة له، فمن لم يفعلها انتفى إيمانه.

الجواب الثاني: على قولهم بالمجاز.

إن القول بالمجاز محدث لم يعلم عند أهل اللغة، وهذا اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة لم

يتكلم به أحد من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم،

كمالك والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي، ولا أئمة اللغة كالحليل وسيبويه وغيرهم.

وعلى فرض الصحة بالمجاز فهو عليهم لأن الحقيقة هي اللفظ الذي يدل بإطلاقه بلا قرينة، والمجاز

إنما يدل بالقرينة.

وقد تبين أن لفظ الإيمان حيث أطلق في الكتاب والسنة دخلت فيه الأعمال.

راجع: الفتاوى (٥٥٥/٧) الإيمان (٨٣-١١٢) و(١٦٣-١٦٨) و(١٨٧-١٩٠) فتح الباري لابن

رجب (٢٠٧/١)، جامع العلوم والحكم (١/١١١)، فقه الإيمان (١٠٧)، معارج القبول

(٢/٦٠٠)، موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/١٣٦٧-١٣٧٠)، الفرق بين الفرق (١٩).

وَهُوَ قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْأَعْمَالَ لَيْسَتْ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَكِنَّهُمْ مَعَ ذَلِكَ يُؤَافِقُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ مَنْ يُعَذِّبُ مِنْ أَهْلِ الْكِبَايِرِ بِالنَّارِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِالسَّفَاعَةِ وَغَيْرِهَا، وَعَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْإِيمَانِ مِنْ تَطْلُقِ بِاللِّسَانِ، وَعَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ الْمَفْرُوضَةَ وَاجِبَةً يَسْتَحِقُّ تَارِكُهَا الذَّمَّ وَالْعِقَابَ؛ فَهَذَا النَّوْعُ مِنَ الْإِزْجَاءِ لَيْسَ كُفْرًا، وَإِنْ كَانَ قَوْلًا بَاطِلًا مُبْتَدَعًا؛ لِإِخْرَاجِهِمُ الْأَعْمَالَ عَنِ الْإِيمَانِ.

وَأَمَّا الْوَعِيدَةُ^(١)؛ فَهُمْ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ عَلَيْهِ عَقْلًا أَنْ يُعَذِّبَ الْعَاصِيَ؛ كَمَا يُحِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يُثِيبَ الْمُطِيعَ، فَمَنْ مَاتَ عَلَى كَبِيرَةٍ وَلَمْ يَتُبْ مِنْهَا لَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ، وَمَذْهَبُهُمْ بِاطِلَ مُخَالَفَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وَقَدْ اسْتَفَاضَتِ الْأَحَادِيثُ فِي خُرُوجِ عَصَاةٍ

(١) هؤلاء هم المعتزلة أصحاب الأصول الخمسة، فقد قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: إن الله وعد المطيعين بالنواب، وأنه يفعل ما وعد به لا محالة ولا يجوز عليه الخلف والكذب. وقال شيخ الإسلام: وأما الاستحقاق، فهم يقولون: إن العبد لا يستحق بنفسه على الله شيئاً، ويقولون: إنه لا بد أن يثيب المطيعين كما وعد فإن الله لا يخلف وعده. وقال أيضاً: وانفقوا على أن الله إذا وعد عباده بشيء كان وقوعه واجباً بحكم وعده، فإنه الصادق في خبره الذي لا يخلف الميعاد. اهـ.

بهذا الكلام بين شيخ الإسلام منهج الوسطية عند أهل السنة في وعد الله. وأما الوعيد:

قال الشهرستاني في حكاية قولهم: اتفقوا على أن المؤمن إذا خرج من الدنيا من غير توبة عن كبيرة ارتكبا استحق الخلود في النار لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكافر. وكذا قال القاضي عبد الجبار المعتزلي يقول: ولا يتوعد عز وجل إلا بالمستحق لأنه إذا خرج عن المستحق دخل في حد الظلم. اهـ.

ومحكي ابن تيمية مذهب أهل السنة في الوعيد فقال: إن أهل السنة قالوا: يجوز أن يعفو الله عز وجل عن الذنب وأن يخرج أهل الكبائر فلا يخلد فيها من أهل التوحيد أحداً.

راجع: الأصول الخمسة (١٣٦) و(٢١٩)، الملل والنحل (٤٥/١)، منهاج السنة (٣٢٨/١)، المنتقى من منهاج الاعتدال (٥٠)، القول السديد في خلف الوعيد (١٥-١٦)، المدارج (٣٩٦/١)، شرح الطحاوية (٣١٧).

الْمُوحِدِينَ مِنَ النَّارِ وَدُخُولَهُمُ الْجَنَّةَ.

فَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَسَطٌ بَيْنَ نُفَاةِ الْوَعِيدِ مِنَ الْمُرْجَةِ وَبَيْنَ مُوجِبِهِ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ، فَمَنْ مَاتَ عَلَى كَبِيرَةٍ عَنْدهُمْ؛ فَأَمْرُهُ مَقْرُوضٌ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَاقِبَتُهُ، وَإِنْ شَاءَ عَقَابَتُهُ؛ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ السَّابِقَةُ.

وَإِذَا عَاقَبَتْ بِهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُدُ خُلُودَ الْكُفَّارِ، بَلْ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ، وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ. (وَفِي بَابِ أَسْمَاءِ الْإِيمَانِ وَالَّذِينَ بَيْنَ الْحُرُورِيَّةِ وَالْمُعْتَرِلَةِ، وَبَيْنَ الْمُرْجَةِ وَالْجَهَنَّمِيَّةِ).
قَوْلُهُ: (وَفِي بَابِ أَسْمَاءِ الْإِيمَانِ...) إلخ؛ كَانَتْ مَسْأَلَةُ الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ مِنْ أَوَّلِ مَا وَقَعَ فِيهِ النَّزَاعُ فِي الْإِسْلَامِ بَيْنَ الطَّوَائِفِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَكَانَ لِلْأَخْذَاتِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْحُرُوبِ النَّبِيَّ جَرَتْ بَيْنَ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا} فِي ذَلِكَ الْحِينِ، وَمَا تَرْتَّبَ عَلَيْهَا مِنْ ظُهُورِ الْخَوَارِجِ ^(١) وَالرَّافِضَةِ وَالْقَدَرِيَّةِ أَثَرٌ كَبِيرٌ فِي ذَلِكَ النَّزَاعِ.

وَالْمُرَادُ بِالْأَسْمَاءِ هُنَا أَسْمَاءُ الدِّينِ، مِثْلُ مُؤْمِنٍ، وَمُسْلِمٍ، وَكَافِرٍ، وَفَاسِقٍ... إلخ.
وَالْمُرَادُ بِالْأَحْكَامِ أَحْكَامُ أَصْحَابِهَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.
فَالْخَوَارِجُ الْحُرُورِيُّ، وَالْمُعْتَرِلُ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ لَا يَنْتَحِقُ اسْمُ الْإِيمَانِ إِلَّا مَنْ صَدَّقَ بِجَنَانِهِ، وَأَقَرَّ بِلِسَانِهِ، وَقَامَ بِجَمِيعِ الْوَاجِبَاتِ، وَاجْتَنَبَ جَمِيعَ الْكَبَائِرِ.
فَمُرْتَكِبُ الْكَبِيرَةِ عَنْدهُمْ لَا يُسَمَّى مُؤْمِنًا بِاتِّفَاقِ بَيْنِ الْفَرِيقَيْنِ.
وَلَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا: هَلْ يُسَمَّى كَافِرًا أَوْ لَا؟ فَالْخَوَارِجُ يُسَمُّونَهُ كَافِرًا، وَيَسْتَجِلُّونَ دَمَهُ وَمَالَهُ، وَهَذَا كَفَرُوا عَلَيْهِ وَمُعَاوِيَةُ وَأَصْحَابُهَا، وَاسْتَحَلُّوا مِنْهُمْ مَا يَسْتَجِلُّونَ مِنَ الْكُفَّارِ.

(١) قال أبو الحسن الأشعري في مقالاته: جماع رأي الخوارج: أجمعت الخوارج على إكفار علي بن أبي طالب رضوان الله عليهم أن حكمهم، وهم مختلفون: هل كفره شرك أم لا؟
وأجمعوا على أن كل كبيرة كفر إلا النجيدات فإنها لا تقول بذلك.
وأجمعوا على أن الله سبحانه يعذب أصحاب الكبار عذاباً دائماً إلا النجيدات. اهـ.
قلت: وهم فرق كثيرة متشعبة الأطراف.
راجع: مقالات إسلامية (١/ ١٦٧...) الفرق بين الفرق (٥٤...).

وَأَمَّا الْمُعْتَزَلَةُ؛ فَقَالُوا: إِنَّ مُرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ خَرَجَ مِنَ الْإِيمَانِ وَلَمْ يَدْخُلْ فِي الْكُفْرِ؛ فَهُوَ بِمُتَزَلَّةٍ بَيْنَ الْمُتَزَلِّينَ^(١)، وَهَذَا أَحَدُ الْأُصُولِ الَّتِي قَامَ عَلَيْهَا مَذْهَبُ الْإِعْتِزَالِ.
وَاتَّفَقَ الْفَرِيقَانِ أَيْضًا عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى كَبِيرَةٍ وَلَمْ يَتُبْ مِنْهَا فَهُوَ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ.
فَوَقَعَ الْإِتِّفَاقُ بَيْنَهُمَا فِي أَمْرَيْنِ:

١ - نَفْيُ الْإِيمَانِ عَنِ مُرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ.

٢ - خُلُودُهُ فِي النَّارِ مَعَ الْكُفَّارِ.

وَوَقَعَ الْخِلَافُ أَيْضًا فِي مَوْضِعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: تَسْمِيَتُهُ كَافِرًا.

وَالثَّانِي: اسْتِحْلَالُ دَمِهِ وَمَالِهِ، وَهُوَ الْحُكْمُ الدُّنْيَوِيُّ.

وَأَمَّا الْمُرْجِئَةُ؛ فَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ مَذْهَبِهِمْ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَصُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ مَعْصِيَةً؛
فَمُرْتَكِبُ الْكَبِيرَةِ عِنْدَهُمْ مُؤْمِنٌ كَامِلٌ الْإِيمَانِ، وَلَا يَسْتَحِقُّ دُخُولَ النَّارِ.

فَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَسَطٌ بَيْنَ هَذَيْنِ الْمَذْهَبَيْنِ؛ فَمُرْتَكِبُ الْكَبِيرَةِ عِنْدَهُمْ
مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ، قَدْ نَقَصَ مِنْ إِيْمَانِهِ بِقَدَرِ مَا ارْتَكَبَ مِنْ مَعْصِيَةٍ، فَلَا يَنْفُونَ عَنْهُ

(١) وهذا أصل من أصول المعتزلة، ويعرف بعضهم هذا الأصل بأنه: هو العلم بأن لصاحب الكبيرة اسم بين الاسمين، وحكم بين الحكمين.

وأبان القاضي عبد الجبار عن هذا التعريف، فقال: إن صاحب الكبيرة له اسم بين اسمين فلا يكون اسمه كافراً ولا اسمه مؤمناً إنها يسمى فاسقاً.

وكذا صاحب الكبيرة هذا له حكم ثالث، وهذا الحكم الثالث هو سبب تلقيب المسألة بالمتزلة بين المتزلتين، فليس منزلة الكافر ولا منزلة المؤمن، بل له منزلة بينهما. اهـ.

ويحكي بعضهم إجماع المعتزلة على هذا الأصل، وأما ما اجتمعت عليه المعتزلة، فقد أجمعت على المنزلة بين المتزلتين، وهو أن الفاسق لا يسمى مؤمناً ولا كافراً.

وذهب أهل السنة في مسألة الأسماء والأحكام، قال شيخ الإسلام: ومذهب أهل السنة والجماعة أن فساق أهل الملة ليسوا مخلدون في النار، كما قالت الخوارج والمعتزلة، وليسوا كاملين في الدين والإيمان والطاعة، بل لهم حسنات وسيئات ويستحقون بهذا العقاب وبهذا الثواب.

راجع: أصول المعتزلة الخمسة (٦٩٧)، الفتاوى (٦٧٩/٧)، شرح مسلم للنووي (٢١٧/١).

الْإِيمَانِ أَضْلًا؛ كَالْحَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَلَا يَقُولُونَ بِأَنَّهُ كَامِلُ الْإِيمَانِ؛ كَالْمُرْجِيَّةِ وَالْجَهْمِيَّةِ. وَحُكْمُهُ فِي الْآخِرَةِ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ قَدْ يَعْفُو اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُ فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ ابْتِدَاءً، أَوْ يُعَذِّبُهُ بِقَدْرِ مَعْصِيَتِهِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُ وَيُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ كَمَا سَبَقَ، وَهَذَا الْحُكْمُ أَيْضًا وَسَطٌ بَيْنَ مَنْ يَقُولُ بِخُلُودِهِ فِي النَّارِ، وَيَبَيِّنُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى الْمَعْصِيَةِ عِقَابًا.

(وَفِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الرَّافِضَةِ وَالْحَوَارِجِ).

قَوْلُهُ: (وَفِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ..) إلخ، المعروف أَنَّ الرَّافِضَةَ ^(١) قَبَّحَهُمُ اللَّهُ يُسَوِّنُ الصَّحَابَةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَيَلْعَنُونَهُمْ، وَرَبَّهَا كَفَرُواهُمْ أَوْ كَفَرُوا بِغَضِّهِمْ، وَالْعَالِيَّةُ مِنْهُمْ مَعَ سَبِّهِمْ لِكَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْخُلَفَاءِ يَغْلُونَ فِي عَلِيٍّ وَأَوْلَادِهِ، وَيَعْتَقِدُونَ فِيهِمُ الْإِلَهِيَّةَ. وَقَدْ ظَهَرَ هَؤُلَاءِ فِي حَيَاةِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِزَعَامَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَبَّحٍ الَّذِي كَانَ يَهُودِيًّا وَأَسْلَمَ وَأَرَادَ أَنْ يَكِيدَ لِلْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ؛ كَمَا كَادَ الْيَهُودُ مِنْ قَبْلُ لِلنَّصْرَانِيَّةِ وَأَفْسَدُوهَا عَلَى أَهْلِهَا، وَقَدْ حَرَّقَهُمْ عَلِيٌّ بِالنَّارِ لِإِطْفَاءِ فِتْنَتِهِمْ ^(٢)، وَرَوَى عَنْهُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ:

لَمَّا رَأَيْتُ الْأَمْرَ أَمْرًا مُنْكَرًا أَجَبْتُ نَارِي وَدَعَوْتُ قَنْبَرًا

وَأَمَّا الْحَوَارِجُ؛ فَقَدْ قَاتَلُوا هَؤُلَاءِ الرِّوَافِضَ، فَكَفَرُوا عَلِيًّا وَمُعَاوِيَةَ وَمَنْ مَعَهُمَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَاتَلُوهُمْ وَاسْتَحَلُّوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ.

وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ فَكَانُوا وَسَطًا بَيْنَ غُلُوِّ هَؤُلَاءِ وَتَقْصِيرِ أَوْلِيكَ، وَهَدَاهُمُ اللَّهُ إِلَى الْإِعْتِرَافِ بِفَضْلِ أَصْحَابِ نَبِيِّهِمْ، وَأَتَتْهُمْ أَكْمَلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِيْمَانًا وَإِسْلَامًا وَعِلْمًا

(١) حكى أبو الحسن الأشعري في المقالات خلافا في تسميتهم بالرافضة، فقيل:

(١) سموا رافضة لأنهم رفضوا زيد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

(٢) لأنهم رفضوا إمامة الشيخين.

(٣) لأنهم رفضوا الباطل، وهذا عمومه منهم.

راجع: المقالات الإسلامية (١/١٦).

(٢) جاء من حديث ابن عباس عند البخاري برقم (٦٩٢٢) وفيه أن عليًّا حرق قوما، والقصة المذكورة

عن أبي طاهر كما رواها ابن حجر بسنده، ثم قال: وسنده حسن.

وجاء عن ابن أبي شيبة وعند غيره.

وَحِكْمَةٍ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَغْلُوا فِيهِمْ، وَلَمْ يَغْتَفِدُوا عِصْمَتَهُمْ؛ بَلْ قَامُوا بِحُقُوقِهِمْ، وَأَحْبَسُوهُمْ لِعَظِيمِ سَابِقَتِهِمْ وَحُسْنِ بَلَانِهِمْ فِي نُصْرَةِ الْإِسْلَامِ وَجِهَادِهِمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

* * *

(فصل)

وَقَدْ دَخَلَ فِيهَا ذِكْرُنَاهُ مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ الْإِيمَانُ بِمَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ، وَتَوَاتَرَ عَنْ رَسُولِهِ، وَأُجْمِعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَمِ؛ مِنْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ فَوْقَ سَائِرِ أَوَائِهِ، عَلَى عَرْشِهِ، عَلَى عَلَى خَلْقِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ مَعَهُمْ أَيْتَمَا كَانُوا، يَعْلَمُ مَا هُمْ عَامِلُونَ؛ كَمَا جَمَعَ بَيْنَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٤﴾ [الحديد: ٤].

وَلَيْسَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أَنَّهُ مُخْتَلِطٌ بِالْخَلْقِ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا تُوجِبُهُ اللَّغَةُ، بَلِ الْقَمَرُ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ مِنْ أَصْغَرِ تَخْلُوقَاتِهِ، وَهُوَ مَوْضِعٌ فِي السَّمَاءِ، وَهُوَ مَعَ الْمُسَافِرِ وَغَيْرِ الْمُسَافِرِ أَيْتَمَا كَانَ.

وَهُوَ سُبْحَانَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ، رَقِيبٌ عَلَى خَلْقِهِ، مُهَيِّمٌ عَلَيْهِمْ، مُطَّلِعٌ عَلَيْهِمْ.. إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي رُبُوبِيَّتِهِ.

وَكُلُّ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ مِنْ أَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ وَأَنَّهُ مَعَنَا حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، لَا يَخْتَاجُ إِلَى تَحْرِيفٍ، وَلَكِنْ يُصَانُ عَنِ الظُّنُونِ الْكَاذِبَةِ؛ مِثْلُ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ: (فِي السَّمَاءِ)؛ أَنَّ السَّمَاءَ تُظِلُّهُ أَوْ تُقِلُّهُ، وَهَذَا بَاطِلٌ بِاجْتِمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وَهُوَ ﴿يُتِمِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١]، ﴿وَيُتِمِّكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [الحج: ٦٥]، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾ [الروم: ٢٥].

قَوْلُهُ: (وَقَدْ دَخَلَ فِيهَا ذِكْرُنَاهُ مِنَ الْإِيمَانِ..) إلخ.

صَرَخَ الْمُؤَلَّفُ هُنَا بِمَسْأَلَةِ عَلُوِّ اللَّهِ تَعَالَى وَاسْتَوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ بَانِتًا مِنْ خَلْقِهِ؛ كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ، وَكَمَا تَوَاتَرَ الْحَبْرُ بِذَلِكَ عَنْ رَسُولِهِ، وَكَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَمِ الَّذِينَ هُمْ أَكْمَلُهَا عِلْمًا وَإِيمَانًا، مُؤَكِّدًا بِذَلِكَ مَا سَبَقَ أَنْ ذَكَرَهُ فِي هَذَا الصَّدِّ، وَمُسَدِّدًا النُّكْبَرَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَرِلَةِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ. ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ اسْتَوَاءَهُ عَلَى عَرْشِهِ لَا يُتَابِي مَعِيَّتَهُ وَقُرْبَهُ مِنْ خَلْقِهِ؛ فَإِنَّ الْمَعِيَّةَ لَيْسَ مَعْنَاهَا الْإِخْتِلَاطُ وَالْمُجَاوَرَةُ الْحِسِّيَّةُ.

وَصَرَبَ لِذَلِكَ مَثَلًا بِالْقَمَرِ الَّذِي هُوَ مَوْضُوعٌ فِي السَّمَاءِ، وَهُوَ مَعَ الْمُسَافِرِ وَغَيْرِهِ أَيْنَمَا كَانَ؛ يَظْهَرُورِهِ وَاتِّصَالُ نُورِهِ، فَإِذَا جَارَ هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْقَمَرِ، وَهُوَ مِنْ أَصْغَرِ خُلُوقَاتِ اللَّهِ؛ أَفَلَا يَجُوزُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّطِيفِ الْخَبِيرِ الَّذِي أَحَاطَ بِعِبَادِهِ عِلْمًا وَقُدْرَةً، وَالَّذِي هُوَ شَهِيدٌ مُطَّلِعٌ عَلَيْهِمْ، يَسْمَعُهُمْ، وَيَرَاهُمْ، وَيَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ، بَلِ الْعَالَمُ كُلُّهُ سَوَاءَانُهُ وَأَرْضُهُ مِنَ الْعَرْشِ إِلَى الْقَرْشِ كُلُّهُ بَيْنَ يَدَيْهِ سُبْحَانَهُ؛ كَأَنَّهُ بُنْدَقَةٌ فِي يَدِ أَحَدِنَا؛ أَفَلَا يَجُوزُ لِمَنْ هَذَا شَأْنُهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَعَ خَلْقِهِ مَعَ كَوْنِهِ عَالِيًا عَلَيْهِمْ بَانِتًا مِنْهُمْ فَوْقَ عَرْشِهِ؟ بَلَى؛ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِكُلِّ مَنْ عَلُوُّهُ تَعَالَى وَمَعِيَّتُهُ، وَاعْتِقَادُهُ أَنَّ ذَلِكَ كُلُّهُ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسَاءَ فَهْمُ ذَلِكَ، أَوْ يُخْتَلَّ عَلَى مَعَانٍ فَاسِدَةٍ؛ كَأَن يُفْهَمَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ مَعِيَّةُ الْإِخْتِلَاطِ وَالْإِمْتِزَاجِ؛ كَمَا يُزَعَمُهُ الْخُلُولِيَّةُ! أَوْ يُفْهَمَ مِنْ قَوْلِهِ: (فِي السَّمَاءِ) أَنَّ السَّمَاءَ ظَرْفٌ حَاطٍ لَهُ مُحِيطٌ بِهِ! كَيْفَ وَقَدْ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ جَمِيعًا؟! وَهُوَ الَّذِي ﴿وَيُتَسَبَّحُ اسْمُهُ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [الحج: ٦٥]؟! فَسُبْحَانَ مَنْ لَا يَبْلُغُهُ وَهُمْ الْوَاهِمِينَ، وَلَا تُدْرِكُهُ أَفْهَامُ الْعَالَمِينَ.

* * *

(فصل)

وَقَدْ دَخَلَ فِي ذَلِكَ الْإِيمَانُ بِأَنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ؛ كَمَا جَمَعَ بَيْنَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦].. الْآيَةُ، وَقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ

أَقْرَبَ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنْتِي رَاحِلِيهِ^(١)، وَمَا ذُكِرَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ قُرْبِهِ وَمَعِيَّتِهِ لَا يُنَافِي مَا ذُكِرَ مِنْ عُلُوِّهِ وَفَوْقِيَّتِهِ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ نُعُوتِهِ، وَهُوَ عَلِيُّ فِي دُنُوِّهِ، قَرِيبٌ فِي عُلُوِّهِ.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ دَخَلَ فِي ذَلِكَ الْإِيمَانُ...) إلخ، يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ مِنْ أَنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ^(٢)، فَهُوَ سُبْحَانَهُ قَرِيبٌ مِمَّنْ يَدْعُوهُ وَيُنَاجِيهِ، يَسْمَعُ دُعَاءَهُ وَتَجَوَّاهُ، وَيُجِيبُ دُعَاءَهُ مَتَى شَاءَ وَكَيْفَ شَاءَ، فَهُوَ تَعَالَى قَرِيبٌ قُرْبَ الْعِلْمِ وَالْإِحَاطَةِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُ مَا تَوَسَّوْهُ بِهِ نَفْسَهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ ﴿١٧﴾ [ق: ١٦-١٧].
وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ أَصْلًا بَيْنَ مَا ذُكِرَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ قُرْبِهِ تَعَالَى وَمَعِيَّتِهِ وَبَيْنَ مَا فِيهِمَا مِنْ عُلُوِّهِ تَعَالَى وَفَوْقِيَّتِهِ.
فَهَذِهِ كُلُّهَا نُعُوتٌ لَهُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ سُبْحَانَهُ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ فِي شَيْءٍ مِنْهَا.

(١) تقدم تخريج هذا الحديث ص (١٢٥).

(٢) قال شيخ الإسلام: وقربه من العباد بتقربهم إليه بما يقر به جميع من يقول: إنه فوق العرش، وأما من ينكر ذلك:

فمنهم من يفسر قرب العباد بكونهم يقاربونه ويشابهونه من بعض الوجوه، وهذا تفسير أبي حامد والمتفلسفة، فإنهم يقولون: الفلسفة هي التشبيه بالأدلة على قدر الطاقة.
ومنهم من يفسره بالإثابة، وهذا تفسير جمهور الجهمية.
ومنهم من يفسره، وهؤلاء ليسوا ممن ينكر قرب المعروف، والمعبود إلى قلوب العابدين.
راجع: شرح حديث النزول (٣١٦).

(٣) اختلف في هذه الآية على قولين، فقالت طائفة: نحن أقرب إليه بالعلم والقدرة والإحاطة، وعلى هذا فيكون المراد قرب سبحانه بنفسه وهو نفوذ قدرته ومشيتته فيه، وإحاطة علمه به.

والثاني: أن المراد قرب الملائكة في هذه الآية، وهذا هو الصحيح لوجوه:

(١) أن القرب مقيد في الآية بالظرف ﴿إِذْ يُلْقَى السُّلَيْكَانُ﴾ ولو كان المراد قرب سبحانه لم يقيد ذلك بوقت تلقي الملائكين.

(٢) أن قرب الله تعالى إنما ورد خاصاً، وليس في القرآن أن الله قريب من كل أحد، والآية تدل على قرب الملائكة من كل إنسان، فإن (أل) في الإنسان تدل على الاستغراق.

(٣) أن الآية تضمنت علمه وكتابة ملائكة لعمل العبد.

(وَمِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَكِتَابِهِ الْإِيمَانُ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، مُتَرَلِّ، غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ،
وَالِيهِ يَعُودُ، وَأَنَّ اللَّهَ تَكَلَّمَ بِهِ حَقِيقَةً، وَأَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ هُوَ كَلَامُ
اللَّهِ حَقِيقَةً، لَا كَلَامُ غَيْرِهِ.

وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ حِكَايَةٌ عَنْ كَلَامِ اللَّهِ، أَوْ عِبَارَةٌ، بَلْ إِذَا قَرَأَهُ النَّاسُ أَوْ
كَتَبُوهُ فِي الْمَصَاحِفِ؛ لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى حَقِيقَةً، فَإِنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا
يُضَافُ حَقِيقَةً إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبْتَدَأًا، لَا إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبَلَّغًا مُؤَدِّيًا. وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ؛ حُرُوفُهُ،
وَمَعَانِيهِ، لَيْسَ كَلَامُ اللَّهِ الْحُرُوفُ دُونَ الْمَعَانِي، وَلَا الْمَعَانِي دُونَ الْحُرُوفِ).

قَوْلُهُ: (وَمِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَكِتَابِهِ..) إلخ، جَعَلَ الْمُصَنِّفُ الْإِيمَانُ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ
دَاخِلًا فِي الْإِيمَانِ بِاللَّهِ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، فَلَا يَتِمُّ الْإِيمَانُ بِهِ سُبْحَانَهُ إِلَّا بِهَا، إِذِ الْكَلَامُ
لَا يَكُونُ إِلَّا صِفَةً لِلْمُتَكَلِّمِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ مُوصُوفٌ بِأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ بِمَا شَاءَ مَتَى شَاءَ، وَأَنَّهُ لَمْ
يَزَلْ وَلَا يَزَالْ يَتَكَلَّمُ؛ بِمَعْنَى أَنْ تَوَعَّ كَلَامُهُ قَدِيمٌ وَإِنْ كَانَتْ أَحَادُهُ لَا تَزَالُ تَقَعُ شَيْئًا بَعْدَ
شَيْءٍ بِحَسَبِ حِكْمَتِهِ.

وَقَدْ قُلْنَا فِيمَا سَبَقَ: إِنَّ الْإِضَافَةَ فِي قَوْلِنَا: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ؛ هِيَ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ
لِلْمَوْصُوفِ، فَتَقِيدُ أَنَّ الْقُرْآنَ صِفَةُ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ، وَأَنَّهُ تَكَلَّمَ بِهِ حَقِيقَةً بِالْأَلْفَاظِ وَمَعَانِيهِ،
بِصَوْتِ نَفْسِهِ.

فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ؛ فَقَدْ أَعْظَمَ الْفِرْيَةَ عَلَى اللَّهِ، وَنَفَى كَلَامَ اللَّهِ
عَنِ اللَّهِ وَضَفًا، وَجَعَلَهُ وَضَفًا لِمَخْلُوقٍ، وَكَانَ أَيْضًا مُتَجَنِّبًا عَلَى اللُّغَةِ، فَلَيْسَ فِيهَا مُتَكَلِّمٌ
بِمَعْنَى خَالِقٍ لِلْكَلَامِ.

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ الْمَوْجُودَ بَيْنَنَا حِكَايَةٌ عَنْ كَلَامِ اللَّهِ؛ كَمَا تَقُولُهُ الْكَلَابِيسَةُ، أَوْ أَنَّهُ
عِبَارَةٌ عَنْهُ^(١)؛ كَمَا تَقُولُهُ الْأَشْعَرِيَّةُ؛ فَقَدْ قَالَ بِنِصْفِ قَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ؛ حَيْثُ فَرَّقَ بَيْنَ
الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي، فَجَعَلَ الْأَلْفَاظَ مَخْلُوقَةً، وَالْمَعَانِيَ عِبَارَةً عَنِ الصِّفَةِ الْقَدِيمَةِ؛ كَمَا أَنَّهُ

(١) والحكاية هي حكاية قول، فهو المحكي.

أما العبارة فهو تفسير من المتكلم يعبر عن عند نفسه. اهـ. الجامي

صَاهِي النَّصَارَى فِي قَوْلِهِمْ بِحُلُولِ اللَّاهُوتِ وَهُوَ الْكَلِمَةُ فِي النَّاسُوتِ^(١) وَهُوَ جَسَدُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ إِذْ قَالَ بِحُلُولِ الْمَعَانِي الَّتِي هِيَ الصِّفَةُ الْقَدِيمَةُ فِي هَذِهِ الْأَلْفَافِ الْمَخْلُوقَةِ، فَجَعَلَ الْأَلْفَافَ نَاسُوتًا لَهَا.

وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ؛ حَيْثُ تَصَرَّفَ، فَهَمَّا كَتَبْنَاهُ فِي الْمَصَاحِفِ، أَوْ تَلَوْنَاهُ بِالْأَلْسِنَةِ؛ لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ إِنَّمَا يُصَافُ إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبْتَدِئًا؛ لَا إِلَى مَنْ قَالَهُ مُتَلَعًا مُؤَدِّيًا.

وَأَمَّا مَعْنَى قَوْلِ السَّلَفِ: (مَنْ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ)؛ فَهُوَ مِنَ الْبَدْءِ؛ يَعْنِي: أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي تَكَلَّمَ بِهِ ابْتِدَاءً، لَمْ يُبْتَدَأْ مِنْ غَيْرِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْبُدْءِ؛ بِمَعْنَى الظُّهُورِ؛ يَعْنِي أَنَّهُ هُوَ الَّذِي تَكَلَّمَ بِهِ وَظَهَرَ مِنْهُ، لَمْ يَظْهَرْ مِنْ غَيْرِهِ.

وَمَعْنَى: (إِلَيْهِ يَعُودُ)؛ أَي: يَرْجِعُ إِلَيْهِ وَصَفًا؛ لِأَنَّهُ وَصْفُهُ الْقَائِمُ بِهِ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ يَعُودُ إِلَيْهِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، حِينَ يُرْفَعُ مِنَ الْمَصَاحِفِ وَالصُّدُورِ؛ كَمَا وَرَدَ فِي أَشْرَاطِ السَّاعَةِ^(٢).

وَأَمَّا كَوْنُ الْإِيمَانِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ دَاخِلًا فِي الْإِيمَانِ بِالْكِتَابِ؛ فَلِإِنَّ الْإِيمَانَ بِهَا إِيمَانًا صَحِيحًا يَقْتَضِي إِيمَانَ الْعَبْدِ بِأَنَّ اللَّهَ تَكَلَّمَ بِهَا بِالْفَاطِهَا وَمَعَانِيهَا، وَأَنَّهَا جَمِيعًا كَلَامُهُ هُوَ؛ لَا كَلَامَ غَيْرِهِ، فَهُوَ الَّذِي تَكَلَّمَ بِالتَّوْرَةِ بِالْعِبْرَانِيَّةِ، وَبِالْإِنْجِيلِ بِالسَّرْيَانِيَّةِ، وَبِالْقُرْآنِ بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ.

(وَقَدْ دَخَلَ أَيْضًا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِيمَانِ بِهِ وَبِكُتُبِهِ وَبِمَلَائِكَتِهِ وَبِرُسُلِهِ: الْإِيمَانُ بِأَنَّ

(١) ومعنى اللاهوت أي: مشتق من الإله.

والناسوت أي: مشتق من الناس وهو المخلوق.

فيُتحد الإله في المخلوق، وقول النصاري معناه: أن قوله: (كن) المأخوذة من اللاهوت اتحدت في عيسى عليه السلام الذي هو الناسوت.

(٢) وذلك ما رواه ابن ماجه (٤٠٤٩) والحاكم (٤٧٣/٤) عن حذيفة رضي الله عنه قال: فوليصرى على كتاب الله في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية صححه الشيخ الألباني في الصحيحة رقم (٨٧).

الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَيْنَانَا بِأَبْصَارِهِمْ كَمَا يَرَوْنَ الشَّمْسُ صَخَوًا لَيْسَ بِهَا سَحَابٌ، وَكَمَا يَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَا يُضَامُونَ فِي رُؤْيِيهِ.

يَرَوْنَهُ سُبْحَانَهُ وَهُمْ فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَرَوْنَهُ بَعْدَ دُخُولِ الْجَنَّةِ؛ كَمَا يَشَاءُ اللَّهُ تَعَالَى).

قَوْلُهُ: (وَقَدْ دَخَلَ أَيْضًا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ..) إلخ؛ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى رُؤْيِيَةِ الْمُؤْمِنِينَ لِرَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْجَنَّةِ، كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ الْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ الصَّرِيحَةُ، فَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى إِعَادَةِ الْكَلَامِ فِيهَا.

غَيْرَ أَنَّ قَوْلَهُ: (يَرَوْنَهُ سُبْحَانَهُ وَهُمْ فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ) قَدْ يُؤْهِمُ أَنَّ هَذِهِ الرُّؤْيَا أَيْضًا خَاصَّةٌ بِالْمُؤْمِنِينَ، وَلَكِنَّ الْحَقَّ أَنَّهَا عَامَّةٌ لِجَمِيعِ أَهْلِ الْمَوْقِفِ^(١)؛ حِينَ يَحْيِي الرَّبُّ

(١) قال العثيمين: أقول بل ما يفيد ظاهر كلام شيخ الإسلام من أن الكفار لا يرونه في عرصات القيامة هو الحق كما يفيد ظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهَا نَاطِرَةٌ﴾^(٢٧) وَوَجْهٌ يُؤَيِّدُهَا بِإِسْرَافٍ^(٢٨) نَقْلُ أَنَّ مَعْلَمَهَا قَافِرَةٌ^(٢٩) فقسم الوجه إلى قسمين: (ناضرة، وباسرة) وظاهره أنها غير ناظرة، وذلك في يوم القيامة. ويدل لذلك أيضًا قوله تعالى في المطففين: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحْجُورُونَ﴾^(٣٠) والمراد به يوم القيامة بـ﴿يَوْمَ يَوْمُ النَّاسِ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣١).

ويدل لذلك أيضًا قوله ﷺ: «يجمع الله الناس يوم القيامة، فيقول: من كان يعبد شيئًا فليتبعمه» إلى أن قال: «إذا كان يوم القيامة أذن مؤذن فيأتينهم الله في صورة غير صورته التي يعرفونه»، وفي حديث آخر: «إذا كان يوم القيامة أذن مؤذن لتتبع كل أمة ما كانت تعبد فلا يبقى أحد كان يعبد غير الله إلا يتساقطون في النار، حتى إذا لم يبق إلا من كان يعبد الله من بر وفاجر أتاهم رب العالمين».

وفي حديث آخر: «يجمع الله الأولين والآخرين لميقات يوم معلوم، قال: وينزل الله في ظلل من الغمام من العرش إلى الكرسي ثم ينادي مناد أيها الناس لم ترضوا من ربكم الذي خلقكم ورزقكم وأمركم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئًا أن يولي كل ناس منهم ما كانوا يتولون ويعبدون في الدنيا، أليس في ذلك عدلٌ من ربكم؟ قالوا: بلى، فيطلق كل قوم إلى ما كانوا يعبدون ويتولون في الدنيا، قال: ويبقى محمد وأمته فيأتينهم الرب عز وجل» ويدل لذلك ما جاء عن السلف الصالح من أن الكفار في يرون الله.

وقال محمد بن عبد الله بن الحكم -وقد سنل هل يرى الخلق كلهم ربهم يوم القيامة- فقال: لا يراه إلا المؤمنون.

لِفَضْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَهُمْ؛ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلُلٍ
مِّنَ الْغَمَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٠] الْآيَةَ.

وَالْعَرَصَاتُ: جَمْعُ عَرَصَةٍ، وَهِيَ كُلُّ مَوْضِعٍ وَاسِعٍ لَا بِنَاءَ فِيهِ.

* * *

(فَصْلٌ)

وَمِنَ الْإِيمَانِ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ^(١) الْإِيمَانُ بِكُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِمَّا يَكُونُ بَعْدَ الْمَوْتِ،

= وقال السفاريني في شرح عقيدته (٢/ ٢٥٠) الطبعة الجديدة: وقد قيل: إن الكفار كالمنافين يرونه
ثم يحجبون عنه فتكون الحجة حسرة عليهم، وخص النووي الخلاف بالمنافق، وأما الكافر غير المنافق
فلا يراه تعالى اتفاقاً، كما لا يراه غير العقلاء من سائر الحيوانات، والله أعلم.
وأما استدلال المؤلف بالآية فغير صحيح، فإن الآيتين لا يلزم منه الرؤية فقد يأتي الآتي إلى مكان
غيره فيراه بعض ولا يراه البعض الآخر كما هو مشاهد.

ثم إنني رأيت في حادي الأرواح لابن القيم (٢/ ٥٧) أن في المسألة ثلاثة أقوال لأهل السنة:
أحدها: لا يراه إلا المؤمنون.

الثاني: يراه جميع أهل الموقف من مسلم وكافر ثم يحتجب عن الكفار.
الثالث: يراه المؤمنون والمنافقون دون الكفار.

وقد قال قبل ذلك: فقد دلت الأحاديث الصحيحة الصريحة على أن المنافقين يرونه في عرصات
القيامة بل والكفار أيضاً كما في حديث البجلي. اهـ.

ولكن تأملت حديث البجلي فلم أجده فيه ما يدل على أن الكفار يرون ربهم على وجه صريح بحيث
يصلح لتأويل ظاهر الآية ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَجُونَ ﴾ ^(١٥) فإن تأويلها يحتاج إلى نص صريح
يقوى على تأويلها.

نعم في حديث البجلي أن المنافقين يرون الله، وهو يقوي القول الثالث الذي نقلناه عن ابن القيم، والله
أعلم.

(١) الناس في الإيمان باليوم الآخر على طوائف:

(١) أهل السنة والجماعة يؤمنون بكل ما أخبر الله عز وجل، وبما أخبر به النبي ﷺ إيماناً جازماً لا
شك فيه، ويسلمون لذلك تسليماً.

(٢) أهل التخيل من الفلاسفة والعقلانيين الذين يجعلون الأمور خيالات وأوهام.

=

فَيُؤْمِنُونَ بِفِتْنَةِ الْقَبْرِ، وَيَعَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ، فَأَمَّا الْفِتْنَةُ؛ فَإِنَّ النَّاسَ يُفْتَحُونَ فِي قُبُورِهِمْ، فَيَقَالُ لِلرَّجُلِ: مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِينُكَ؟ وَمَنْ نَبِيُّكَ؟ فَيُبَيِّنُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ، فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: رَبِّيَ اللَّهُ، وَالْإِسْلَامُ دِينِي، وَمُحَمَّدٌ ﷺ نَبِيِّي.

وَأَمَّا الْمُرْتَابُ؛ فَيَقُولُ: هَاهُ هَاهُ؛ لَا أَذْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُ، فَيُضْرَبُ بِعِزْرَبَةٍ مِنْ حَدِيدٍ، فَيَصِيحُ صَاحَةً يَسْمَعُهَا كُلُّ شَيْءٍ؛ إِلَّا الْإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهَا الْإِنْسَانُ؛ لَصُيِقَ.

ثُمَّ بَعْدَ هَذِهِ الْفِتْنَةِ إِمَّا نَعِيمٌ وَإِمَّا عَذَابٌ، إِلَى أَنْ تَقُومَ الْقِيَامَةُ الْكُبْرَى، فَتُعَادُ الْأَرْوَاحُ إِلَى الْأَجْسَادِ).

قَوْلُهُ: (وَمَنْ الْإِيمَانُ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ..) إلخ؛ إِذَا كَانَ الْإِيمَانُ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ أَحَدَ الْأَرْكَانِ السَّتَةِ الَّتِي يَقُومُ عَلَيْهَا الْإِيمَانُ؛ فَإِنَّ الْإِيمَانَ بِهِ إِيمَانًا تَامًا كَامِلًا؛ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا إِذَا آمَنَ الْعَبْدُ بِكُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أُمُورِ الْغَيْبِ الَّتِي تَكُونُ بَعْدَ الْمَوْتِ.

وَالضَّابِطُ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا أُمُورٌ مُمَكِّنَةٌ أَخْبَرَ بِهَا الصَّادِقُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ وَآلِهِ، وَكُلُّ مُمَكِّنٍ أَخْبَرَ بِهِ الصَّادِقُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِوُقُوعِهِ كَمَا أَخْبَرَ^(١)؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ لَا تُسْتَفَادُ

= (٣) أهل التأويل ممن ينكر بعض أمور اليوم الآخر كالخوارج والمعتزلة.

(٤) أهل التجهيل وهم أهل التفويض، يفوضون جميع أمور الآخرة.

راجع: الفتاوى (٤/١٦٠) و(١٦/٤٤٠) و(١٧/٣٥٧)، العقل والنقل (١/٨-٩)، الحموية

(٢٨٢)، الصواعق (٢/٤١٨).

(١) قال العثميين: في هذا التعبير نظر من وجهين:

أحدهما: أن ظاهره يقتضي تقسيم ما أخبر الصادق بوقوعه إلى قسمين ممكن ومستحيل، وهذا خطأ فإن ما أخبر به الصادق بوقوعه لا يمكن أن يكون مستحيلًا أمكنه على هذا الضابط أن يرد خبر الصادق؛ لأن هذا الضابط كذب كثير من أهل التعطيل بأحاديث نقلها الثقات عن رسول الله ﷺ ما لا يمكنهم تكذيبه بناء على ظنهم أن مدلول هذه النصوص مستحيل، وحينئذ فالصواب أن يقال: وكل ما أخبر الصادق بوقوعه فإنه يجب الإيمان بوقوعه كما أخبر؛ لأن الصادق لا يمكن أن يخبر بوقوع مستحيل. اهـ.

إِلَّا مِنْ خَبَرِ الرَّسُولِ، فَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلُّهُ.
وَأَمَّا أَهْلُ الْمُرُوفِ وَالْإِلْحَادِ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ وَالْمُعْتَرِلَةِ؛ فَيُنْكِرُونَ هَذِهِ الْأُمُورَ؛ مِنْ سُؤَالِ
الْقَبْرِ، وَمِنْ نَعِيمِ الْقَبْرِ، وَعَذَابِهِ، وَالصَّرَاطِ، وَالْمِيزَانِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ بِدَعْوَى أَنَّهَا لَمْ تُثَبِّتْ
بِالْعَقْلِ، وَالْعَقْلُ عِنْدَهُمْ هُوَ الْحَاكِمُ الْأَوَّلُ الَّذِي لَا يَجُوزُ الْإِيْيَانُ بِشَيْءٍ إِلَّا عَنْ طَرِيقِهِ،
وَهُمْ يَرُدُّونَ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ بِدَعْوَى أَنَّهَا أَحَادِيثُ أَحَادٍ لَا تُقْبَلُ فِي
بَابِ الْإِعْتِقَادِ، وَأَمَّا الْآيَاتُ، فَيُؤَوَّلُونَهَا بِمَا يَصْرِفُهَا عَنْ مَعَانِيهَا.
وَالْإِصَافَةُ فِي قَوْلِهِ: (بِفِتْنَةِ الْقَبْرِ)^(١) عَلَى مَعْنَى فِي؛ أَيْ: بِالْفِتْنَةِ الَّتِي تَكُونُ فِي الْقَبْرِ.

(١) والفتنة هي السؤال عن ثلاثة أمور في القبر: من ربك؟ ومن الرجل الذي بعث فيكم؟ وما دينك؟

فهل هذه الفتنة خاصة بالأمة أم هي عامة؟

والمسألة خلافية مشهورة بين أهل العلم، فجزم الحكيم الترمذي بأنها خاصة بهذه الأمة، حكاها
الحافظ ابن حجر عنه.

وذهب بعضهم أنها عامة لجميع الأمم، واختار هذا القول عبدالحق الأشبيلي والقرطبي وابن القيم
واختاره أيضًا من المعاصرين ابن عثيمين.

راجع: الروح (٧٩)، الفتح (٣/ ٢٤٠)، شرح الواسطية للعثيمين.

هل هذه الفتنة عامة لجميع البشر؟ هناك من أصناف الناس من لا يدخل الفتنة وهم:

* الأنبياء، وذلك لحديث أساء في الصحيحين: «إنه أوحى إلي أنكم تفتنون في قبوركم».

* الشهداء: شهداء المعركة، وذلك لما رواه النسائي عن النبي ﷺ: «كفى بيارقة السيوف على رأسه
فتنة».

* المرابط في سبيل الله، لحديث سلمان في مسلم: «رباط يوم خير من صيام شهر وقيامه، وإن من مات
جرى عليه عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه رزقه وأمن الفتان».

* الصديقون، والصديق أعلى مرتبة من الشهيد؛ لقوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ قَالُوا وَالصَّادِقِينَ وَالشُّهَدَاءَ
وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾^(٢) فقالوا: إنهم لا يمتحنون، وليست الدلالة صريحة، ولكن
دلالة الأولى، كذا قيل.

هل الأطفال يمتحنون؟

اختلف العلماء في امتحانهم، وفصل بعضهم في المميز والغير مميز، فإن كان يفتن فعن أي شيء؟ قيل:
عن العهد الأول الذي أخذ الله عز وجل على البشر عندما أخرجهم من ظهر أبيهم آدم.

راجع: الفتاوى (٤/ ٢٨٠) الفتح (٣/ ٢٢٩)، الروح (٨٠)، شرح الواسطية للعثيمين (٢/ ٥٣٣).

وَأَصْلُ الْفِتْنَةِ وَضْعُ الذَّهَبِ وَنَحْوِهِ عَلَى النَّارِ لِتَخْلِيصِهِ مِنَ الْأَوْصَارِ وَالْعَنَاصِرِ الْغَرِيبَةِ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَتْ فِي الْإِخْتِبَارِ وَالْإِمْتِحَانِ.

وَأَمَّا عَذَابُ الْقَبْرِ وَنَعِيمُهُ^(١)، فَيَذُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي حَقِّ آلِ فِرْعَوْنَ: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦]، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ عَنْ قَوْمِ نُوحٍ: ﴿بِنَا حَطَّيْتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَذَلُّوْنَا نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْقَبْرُ إِنَّمَا رُوضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفْرِ النَّارِ»^(٢).

وَالْمَرْزَبَةُ بِالتَّخْفِيفِ: الْمَطْرَقَةُ الْكَبِيرَةُ، وَيُقَالُ لَهَا أَيْضًا: إِرْزَبَةٌ؛ بِالْهَمْزَةِ وَالشَّدِيدِ. وَتَقُومُ الْقِيَامَةُ الَّتِي أَخْبَرَ اللَّهُ بِهَا فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ، وَأُجْمِعَ عَلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ.

فَيَقُومُ النَّاسُ مِنْ قُبُورِهِمْ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ حُفَاةَ عُرَاةٍ غُرْلًا، وَتَذْنُو مِنْهُمْ الشَّمْسُ، وَيُلْجِمُهُمُ الْعَرَقُ.

فَتَنْصَبُ الْمَوَازِينُ، فَتُوزَنُ بِهَا أَعْمَالُ الْعِبَادِ، ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ، فَأُولَٰئِكَ هُمُ

(١) ومن أصول الإتيان عند أهل السنة الإتيان بعذاب القبر ونعيمه، وأنكر الخوارج وبعض المعتزلة كشر المرابي عذاب القبر ونعيمه.

وعذاب القبر يقع على الروح والبدن جميعًا باتفاق أهل السنة، وخالف بعض الناس، وهو خلاف شاذ ليس بشيء.

وعذاب القبر ونعيمه، منه دائم، كفرعون كما قال الله تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾^(١)، ومنه منقطع، كما جاء في عذاب بعض العصاة.

راجع: العقل والنقل (١٣/٢)، الروح (٤٧) و(٨١)، الفتح (٢٣٣/٣)، شرح الطحاوية (٥٧٩-٥٨٢)، شرح العقيدة الواسطية للعثيمين (٣٧٩/٢).

(٢) لم يصح هذا الحديث في سنده عبيد الله بن الوليد ضعيف، وفيه عطاء العوفي ضعيف، كما في كشف الخفاء، والحديث رواه الترمذي في سننه عن أبي سعيد ولا يخلو من ضعف، انظر ضعيف الجامع للشيخ الألباني رحمه الله.

وضعه المهيمني كما في مجمع الزوائد (٤٦/٣) والعراقي في الإحياء (٣٠٣/٣) والسخاوي في المقاصد (٧٥٨).

الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَتْ مَوَازِينُهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿١٠٣﴾ [المؤمنون: ١٠٢، ١٠٣].

وَتُنَشَّرُ الدَّوَابُّ، وَهِيَ صَحَائِفُ الْأَعْمَالِ، فَأَجِدُ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ، وَأَجِدُ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ أَوْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ؛ كَمَا قَالَ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَلْعَهُ فِي عُنُقِهِ. وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مِنْشُورًا﴾ ﴿١١٣﴾ أَقْرَأُ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَبِيبًا ﴿١١٤﴾ [الإسراء: ١٣، ١٤].

قَوْلُهُ: (وَتَقُومُ الْقِيَامَةُ...) إلخ؛ يَعْنِي الْقِيَامَةُ الْكُبْرَى، وَهَذَا الْوَصْفُ لِلتَّخْصِصِ، اخْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْقِيَامَةِ الصُّغْرَى الَّتِي تَكُونُ عِنْدَ الْمَوْتِ؛ كَمَا فِي الْحَقِيرِ: (مَنْ مَاتَ فَقَدْ قَامَتْ قِيَامَتُهُ) ^(١).

وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَدَانَ بِانْقِصَاءِ هَذِهِ الدُّنْيَا؛ أَمَرَ إِسْرَافِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَنْفُخَ فِي الصُّورِ النَّفْخَةَ الْأُولَى، فَيُصْعَقُ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ^(٢)، وَتُضْبِحُ الْأَرْضُ صَعِيدًا جُرُزًا، وَالْجِبَالُ كَثِيبًا مَهِيلًا، وَيَخْذُلُ كُلُّ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ، لَا يَسْبِقُ فِي سُورَتِي التَّكْوِينِ وَالْإِنْفِطَارِ، وَهَذَا هُوَ آخِرُ أَيَّامِ الدُّنْيَا.

(١) عزاه ابن أبي الدنيا إلى أنس عن مالك في كتابه المونى، وضعفه العراقي في تخريج الإحياء (٦٤/٤) وانظر الضعيفة للألباني رقم (١١٦٦).

وجاء هذا الخبر موقوفًا على المغيرة بن شعبة بسند صحيح، كما عند الطبري في تفسيره (٤٦٩/٢٣) عند تفسير سورة القيامة.

وجاء بنحوه أثرًا عن علقمة، وفي سنده عبدالرحمن بن ثوران، قال الحافظ في تقييده: صدوق يخالف. قلت: ويغني عنه حديث عائشة عند البخاري (٦٥١١) وفيه: «إِنْ بَعَثَ هَذَا لَا يَدْرِكُهُ الْمَرَمُ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْكُمْ سَاعَتُكُمْ»، قال هشام بن عبدالله الدستوائي: يعني موته.

(٢) اختلف العلماء في الاستثناء المذكور في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخُ فِيهِ نُفْحَيْنِ﴾ فذهب القرطبي، ونقله عن أبي العباس أنه محتمل أن يكون للملائكة والأنبياء فقط، وقيل: الشهداء.

نقل ابن تيمية الإجماع على أن بعض المخلوقات لا تلحقها فناء، وذكر الجنة والنار أي نار الكافرين والعرش والكرسي... وغيرها.

ثُمَّ يَأْمُرُ اللَّهُ السَّمَاءَ، فَتُمْطِرُ مَطَرًا كَمَنِيِّ الرَّجَالِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا^(١)، فَيَنْبُتُ مِنْهُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ مِنْ عَجَبِ أَذْنَابِهِمْ، وَكُلُّ ابْنِ آدَمَ يَبْلُ إِلَّا عَجَبَ الذَّنْبِ.

حَتَّى إِذَا تَمَّ خَلْقُهُمْ وَتَرَكَّيْبُهُمْ؛ أَمَرَ اللَّهُ إِسْرَافِيلَ^(٢) بِأَنْ يَنْفُخَ فِي الصُّورِ النَّفْخَةَ الثَّانِيَةَ، فَيَقُومُ النَّاسُ مِنَ الْأَجْدَاثِ أَحْيَاءَ، فَيَقُولُ الْكُفَّارُ وَالْمُنَافِقُونَ جَيْئًا: ﴿يَوَلَّيْنَا مِنْ بَعَثَانَا مِنْ مَرْقَدًا﴾^(٣)، وَيَقُولُ الْمُؤْمِنُونَ: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢].

ثُمَّ تَحْشَرُهُمْ^(٤) الْمَلَائِكَةُ إِلَى الْمَوْقِفِ حُفَاةَ غَيْرِ مُتَتَعِلِينَ، غُرَّةَ غَيْرِ مُكْتَسِبِينَ، غُرْلًا غَيْرِ

(١) حديث ضعيف، وجاء بنحوه أن السماء تمطر مطرًا فينبت الناس كالقبل، وهو عند الشيخين عن أبي هريرة، رواه البخاري (٤٩٣٥) ومسلم (٢٩٥٥).

(٢) وهو اسم ملك من الملائكة المسخرين وهو موكل بنفخ الصور، أي: القرن كما جاء عن عبدالله بن عمرو ابن العاص في الصحيح المسند لشيخنا الوادعي، وفيه قال: ما الصور؟ قال: «قرن ينفخ فيه» وقد ثبت اسم إسرافيل أنه للملك كما عند أحمد من حديث علي، وفيه: «وإسرافيل ملك عظيم» وهو حديث على شرط مسلم.

وأما حديث عائشة في استفتاح قيام الليل في مسلم فهو منتقد من طريق أعلت بالاضطراب. قال القرطبي في التذكرة (١٦٧/١): قال علماؤنا: والأمم مجمعون على أن الذي ينفخ في الصور هو إسرافيل عليه السلام.

(٣) وهذه الآية ليس فيها حجة على عدم ثبوت عذاب القبر؛ لأن الآية فيها مرقد ووجه الدلالة من الآية أن من أعد له عذاب جهنم والخلود فيها، والعذاب المقيم أصبح عنه عذاب القبر كالمُرْقَد، أي على جهة المقابلة، ويوضحه حديث: «الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر» والله أعلم.

(٤) الحشر على أربعة أنواع، حشران في الدنيا، وحشران في الآخرة. فأما الذي في الدنيا فحشر اليهود من جزيرة العرب وإجلادهم، كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ﴾.

وحشر النار الناس إلى أرض المحشر؛ لقوله ﷻ: «تخرج من عدن نار تحشر الناس إلى...». وحشر إلى الجنة أو النار، إلى الجنة كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَحْشَرُ الْعَمَلِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَقَدْ زُفَّتْ﴾ وإلى النار كقوله تعالى: ﴿وَتَحْشَرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عَمَاءٌ وَبُكَاءٌ وَصَّاءٌ﴾.

راجع: التذكرة (٢٢٥-٢٣٢)، الفتح لابن حجر (١١/٣٧٩).

مُحْتَجِّينَ؛ جَمْعُ أَغْرَلٍ، وَهُوَ الْأَقْلَفُ، وَالْغُرْلَةُ: الْقَلْفَةُ.

وَأَوَّلُ مَنْ يَكْتَسِبِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ^(١).

وَهُنَاكَ فِي الْمَوْقِفِ تَذْنُو الشَّمْسُ مِنْ رُؤُوسِ الْحَلَائِقِ، وَيُلْجِمُهُمُ الْعَرَقُ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ كَعْبِيهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ رُكْبَتَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ نَذْيَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ تَرْفُوتَهُ؛ كُلٌّ عَلَى قَدَرِ عَمَلِهِ، وَيَكُونُ أَنَاثٌ فِي ظِلِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

فَإِذَا اشْتَدَّ بِهِمُ الْأَمْرُ، وَعَظُمَ الْكَرْبُ؛ اسْتَشْفَعُوا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِالرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ أَنْ يُنْقِذَهُمْ بِمَا هُمْ فِيهِ، وَكُلُّ رَسُولٍ يُحِيلُهُمْ عَلَى مَنْ بَعْدَهُ؛ حَتَّى يَأْتُوا نَبِيًّا صَلَّى، فَيَقُولَ: «أَنَا هَا»^(٢)، وَيَسْمَعُ فِيهِمْ، فَيَنْصَرِفُونَ إِلَى فَضْلِ الْقَضَاءِ.

وَهُنَاكَ تُنْصَبُ الْمَوَازِينُ^(٣)، فَتُوزَنُ بِهَا أَعْمَالُ الْعِبَادِ^(٤)، وَهِيَ مَوَازِينُ حَقِيقَةٍ^(٥)، كُلُّ

(١) الحديث عن ابن عباس في الصحيحين رواه البخاري (٦٥٢٦) ومسلم (٢٨٦٠).

(٢) هذا ما جاء في حديث الشفاعة عن أنس رضي الله عنه، رواه البخاري (٧٤٤٠) ومسلم (١٩٣).

(٣) أصل الميزان (موزان) قلبت الواو ياء لكسر ما قبلها.

والميزان حق ولا يكون لكل أحد، وذلك لأن السبعين ألف لا توزن أعمالهم ويدخلون الجنة بلا حساب.

وانكرت المعتزلة الميزان بناء على مذهبهم أن الأعراض تستحيل أن تنقلب أجساماً.
راجع: التذكرة (٢٩١).

(٤) ذهب بعض أهل العلم إلى أن الشيء الموزون هو الأعمال فقط، وذهب آخرون إلى أن الموزون هو الأعمال والصحائف والإنسان أيضاً.

وإلى هذا ذهب ابن كثير وابن أبي العز والشيوخ ابن باز والعثيمين وهذا هو الصحيح.
(٥) والصحيح أنه ميزان واحد فقط.

وقال ابن كثير: الأكثر على أنه ميزان واحد، وإنما جمع باعتبار تعدد الأعمال الموزونة فيه.
ولم يجزم ابن أبي العز في شرحه على الطحاوية.
والصحيح أنه ميزان للادلة الآتية:

(١) حديث النواس عند أحمد في مسنده، وفيه: «الميزان بيد الرحمن عز وجل يخفضه ويرفعه».

(٢) حديث أبي هريرة في الصحيحين: «وبيده الأخرى الميزان».

(٣) حديث أبي الدرداء، وفيه: «ما يوضع في الميزان يوم القيامة أثقل من خلق حسن».

مِيزَانٍ مِنْهَا لَهُ لِسَانٌ وَكِفَّتَانِ^(١)، وَيَقْلُبُ اللَّهُ أَعْمَالَ الْعِبَادِ - وَهِيَ أَعْرَاضٌ - أَجْسَامًا لَهَا ثِقَلٌ، فَتَوْضَعُ الْحَسَنَاتُ فِي كِفَّةٍ، وَالسَّيِّئَاتُ فِي كِفَّةٍ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكُنْ بِهَا حَسِيرًا﴾ [الأنبياء: ٤٧].

ثُمَّ تُنْتَشَرُ الدَّوَاوِينُ، وَهِيَ صَحَائِفُ الْأَعْمَالِ، ﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْفَى كِتَابَهُ بِإِيمَانِهِ﴾ ⑦ ﴿فَسَوْفَ يَحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ ⑧ وَيَقْلُبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا ⑨ وَأَمَّا مَنْ أَوْفَى كِتَابَهُ وَرَأَى ظَهْرَهُ ⑩ ﴿فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا﴾ ⑪ وَيَصْلِي سَعِيرًا ⑫ [الانشقاق: ٧-١٢]، وَيَقُولُ: ﴿يَلَنِّي لَأُرَوِّتَ كِتَابَهُ﴾ ⑬ وَلَرَأْدٍ مَا حِسَابِيَّةٌ ⑭ [الحاقة: ٢٥، ٢٦]؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَضِعَ الْكِتَابَ فَتَرَى الْمُعْجِرِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يَعَادُثُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظُنُّرُوكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَلْعَهُ فِي عُقُبَةٍ﴾ [الإسراء: ١٣]؛ فَقَدْ قَالَ الرَّاعِبِيُّ: (أَيُّ: عَمَلُهُ الَّذِي طَارَ عَنْهُ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ). وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالطَّائِرِ هُنَا نَصِيْبُهُ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا، وَمَا كُتِبَ لَهُ فِيهَا مِنْ رِزْقٍ وَعَمَلٍ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُمْ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [الأعراف: ٣٧]، يَغْنِي: مَا كُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهِ.

= وأما قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ﴾ فتقدم من كلام ابن كثير تخريجه على وجه تعدد الأعمال الموزونة فيه.

راجع: تفسير ابن كثير عند قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ﴾ شرح العقيدة الطحاوية (٢/٦٠٩)، الفتح لابن حجر (١٣/٥٣٧).

(١) ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/٥٣٧) عن أبي إسحاق الزجاج أنه نقل الإجماع أن الميزان له لسان وكفتان.

(٢) قال ابن السائب: تلوى يده اليسرى من صدره ثم يعطى كتابه.

وقال مجاهد: نزع يده اليسرى من صدره إلى خلف ظهره ثم يعطى كتابه.

راجع: تفسير البغوي عند الآية.

(وَيُحَاسِبُ اللَّهُ الْخَلَائِقَ، وَيَخْلُو بِعَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ، فَيَقْرُرُهُ بِذُنُوبِهِ؛ كَمَا وَصَفَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَمَّا الْكُفَّارُ؛ فَلَا يُحَاسِبُونَ مُحَاسِبَةً مِّنْ تُوَزَنُ حَسَنَاتُهُ وَسَيِّئَاتُهُ؛ فَإِنَّهُ لَا حَسَنَاتَ لَهُمْ، وَلَكِنْ تُعَدُّ أَعْمَالُهُمْ، فَتُحْصَى، فَيُوقَفُونَ عَلَيْهَا وَيُقَرَّرُونَ بِهَا).

قَوْلُهُ: (وَيُحَاسِبُ اللَّهُ الْخَلَائِقَ...) إلخ؛ المراد بِتِلْكَ الْمُحَاسِبَةِ تَذْكِيرُهُمْ وَإِنْبَاءُهُمْ بِمَا قَدَّمُوهُ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ أَحْصَاهُ اللَّهُ وَتَوَسَّاهُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (١٨) ﴿[الأنعام: ١٠٨].

وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «مَنْ نُوقِسَ الْحِسَابَ عُذِّبَ»، فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَوَلَيْسَ اللَّهُ يَقُولُ: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ (٨) ﴿[الأنعام: ١٠٨]؟ فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرَضُ، وَلَكِنْ مَنْ نُوقِسَ الْحِسَابَ يَهْلِكُ»^(١).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَيَخْلُو بِعَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ)؛ فَقَدْ وَرَدَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُذْنِبُ مِنْهُ عَبْدَهُ الْمُؤْمِنَ، فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَفَّهُ، وَيُحَاسِبُهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، وَيَقْرُرُهُ بِذُنُوبِهِ، فَيَقُولُ: أَلَمْ تَفْعَلْ كَذَا يَوْمَ كَذَا؟ أَلَمْ تَفْعَلْ كَذَا يَوْمَ كَذَا؟ حَتَّىٰ إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ، وَأَيَّضَ أَنَّهُ قَدْ هَلَكَ؛ قَالَ لَهُ: سَرَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ»^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ لَا حَسَنَاتَ لَهُمْ)؛ يَعْنِي الْكُفَّارَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ (٣٢) ﴿[الفرقان: ٢٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [إبراهيم: ١٨].

وَالصَّحِيحُ أَنَّ أَعْمَالَ الْخَيْرِ الَّتِي يَعْمَلُهَا الْكَافِرُ يُجَازَىٰ بِهَا فِي الدُّنْيَا فَقَطْ^(٣)، حَتَّىٰ إِذَا

(١) هذا لفظ مسلم (٢٨٧٦) واللفظ المتفق عليه هو: «مَنْ نُوقِسَ الْحِسَابَ عُذِّبَ» رواه البخاري (٦٥٣٦) ومسلم بالرقم السابق.

(٢) متفق عليه عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رواه البخاري رقم (٤٦٨٥) ومسلم (٢٧٦٨).

(٣) وهنا تعرض مسألة وزن أعمال الكفار، جاءت الأدلة على أن الكفار لا يقام لهم وزن، وفي أخرى: أن لهم وزناً.

جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجَدَ صَحِيفَةً حَسَنَاتِهِ بَيَاضًا، وَقِيلَ: يُخَفَّفُ بِهَا عَنْهُ مِنْ عَذَابٍ غَيْرِ الْكُفْرِ.

وَفِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ الْحَوْضُ الْمَوْزُودُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأُخْلِ مِنْ الْعَسَلِ^(١).....

فذكر العلماء جوابًا وجمعًا على هذه الأدلة منها:

- (١) أن الكفر يوضع في كفة، يقال له: هل لك من طاعة فلا يجد فيرفع الميزان، فلا يقام له وزن.
- (٢) وقيل: إن حسناته توضع في كفة أخرى فلا تكون شيئًا عند الكفر.
- (٣) وقيل: إن الكافر حسناته يجازى بها في الدنيا وأما في الآخرة فلا يقام له وزن، ويؤيد هذا القول، حديث أنس: «إن الكافر إذا عمل عملًا وحسنه أطعم بها طعمة في الدنيا» وكذا قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَدَّبْتُم مِّنْ كُفْرِكُمْ فِي الدُّنْيَا وَأَسْتَفْتَمُ بِهِمُ الْآيَةَ﴾.
- (٤) وقال شيخ الإسلام: إن الحساب قد يراد به الإحاطة بالأعمال وكتابتها في الصحف وعرضها على الكفار وتوبيخهم على ما عملوه، وزيادة العذاب ونقصه بزيادة الكفر ونقصه، وهذا الضرب من الحساب ثابت بالاتفاق.
- (٥) وقد يراد بالحساب وزن الحسنات بالسيئات؛ ليتبين أيها أرجح، فالكافر لا حسنات له توزن بسيئاته، إذ أعماله كلها حابطة، وإنما توزن لتظهر خفة موازينه لا ليتبين رجحان حسنات له، وقد يراد بالحساب أن الله يكلمهم تكليم توبيخ وتقريع وتبكيت لا تكليم تقريب وتكريم ورحمة، والأظهر من هذه الأقاويل من أنهم يجازون على أعمالهم في الدنيا وفي الآخرة فلا يقام لهم وزن.

راجع: الفتاوى (٤٨٧/٦)، التذكرة (٣٥، ٣٦).

- (١) الحديث متفق عليه عن عبدالله بن عمرو، رواه البخاري رقم (٦٥٧٩) ومسلم (٢٢٩٢).
- قال النووي: والنحويون يقولون: إن فعل التعجب الذي يقال فيه هو أفعل من كذا إنما يكون فيما كان ماضيه على ثلاثة أحرف فإن زاد لم يتعجب من فاعله وإنما يتعجب من مصدره فلا يقال: ما أبيض زيدًا، ولا زيد أبيض من عمرو.
- وإنما يقال: ما أشد بياضه وهو أشد بياضًا من كذا.
- وقد جاء في الشعر أشياء من هذا أنكروه فعدوه شاذًا لا قياس عليه.
- وهذا الحديث يدل على صحتها وهي لغة، وإن كانت قليلة الاستعمال، ومنها قول عمر بن الخطاب، ومن ضعيفها فهو لما سواها أضع.
- وقال الحافظ ابن حجر: قال المازري: مقتضى كلام النحاة أن يقال أشد بياضًا، ولا يقال أبيض من كذا.

أَيُّهُ عَدَدُ نَجُومِ السَّمَاءِ^(١)، طُولُهُ شَهْرٌ، وَعَرْضُهُ شَهْرٌ^(٢)، مَنْ يَشْرَبُ مِنْهُ شَرِبَ لَا

= ومنهم من أجازاه في الشعر، ومنهم من أجازاه بقلة ويشهد له هذا الحديث وغيره.

قلت: ويحتمل أن يكون ذلك من تصرف الرواة فقد وقع في رواية أبي ذر عند مسلم بلفظ: «أشدّ بياضاً من اللبن».

وكذا لابن مسعود عند مسلم بلفظ أحمد، وكذا لأبي أمامة عند ابن أبي عاصم.

راجع: شرح مسلم للنووي عند حديث رقم (٢٢٩٢)، الفتح لابن حجر (١/٤٨٠).

(١) قال النووي:

المختار والصواب أن هذا العدد للآية على ظاهره وأنها أكثر عدداً من نجوم السماء ولا مانع عقلي ولا شرعي يمنع من ذلك، بل ورد الشرع به مؤكداً، كما قال ﷺ: «والذي نفس محمد بيده لأنيته أكثر من عدد نجوم السماء».

(٢) اختلفت الروايات في مسافة الحوض وسعته مما جعل العلماء يجمعون بين تلك الروايات فقال الحافظ ابن حجر: وقد جمع العلماء بين هذا الاختلاف، فقال عياض: هذا من اختلاف التقدير؛ لأن ذلك لم يقع في حديث واحد فيعد اضطراباً من الرواة، وإنما جاء في أحاديث مختلفة عن غير واحد من الصحابة سموه في مواطن مختلفة، وكان النبي ﷺ يضرب في كل منها مثلاً لبعد أقطار الحوض وسعته بما ينسج له من العبارة ويقرب ذلك للعلم بعد بين البلاد النائية بعضها من بعض، لا على إرادة المسافة المحققة.

قال: فهذا يجمع بين الألفاظ المختلفة من جهة المعنى.

وهذا الجمع لم يرضيه الحافظ.

وبنحو هذا الجمع قال القرطبي: وزاد على ما ذكره عياض فقال: وليس اختلافاً بل كلها تنفيذ أنه كبير متسع متباعد الجوانب... ولعل ذكره للجهات بحسب من حضره ممن يعرف تلك الجهة فخطب كل قوم بالجهة فيخطب كل قوم بالجهة التي يعرفونها.

وأجاب النووي بأنه ليس في ذكر المسافة القليلة ما يدفع المسافة الكثيرة، فالأكثر ثابت بالحديث الصحيح فلا معارضة.

قال الحافظ: فحاصله أنه يشير إلى أنه أخبر أولاً بالمسافة اليسيرة ثم أعلم بالمسافة الطويلة فأخبر بها كأن الله تفضل عليه باتساعه شيئاً بعد شيء، فيكون الاعتماد على ما يدل على أطولها مسافة.

وجمع غيره بين الاختلافين الأولين باختلاف السير البطيء وهو سير الأتقال والسير السريع، وهو سير الراكب المخف ويحمل رواية أقلها، وهو الثلاث على سير البريد.

قلت:

= وأقربها ما حكى النووي وارتضاه ابن حجر وبين المراد منه، والله أعلم.

يَظْمَأُ بَعْدَهَا أَبَدًا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ...)؛ فَإِنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي ذِكْرِ الْحَوْضِ تَبْلُغُ حَدَّ التَّوَاتُرِ^(١)، رَوَاهَا مِنَ الصَّحَابَةِ بِضْعُ وَثَلَاثُونَ صَحَابِيًّا، فَمَنْ أَنْكَرَهُ^(٢)؛ فَأَخْلِقَ بِهِ أَنْ يُجَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَرُودِهِ يَوْمَ الْعَطَشِ الْأَكْثَرِ^(٣).
وَقَدْ وَرَدَ فِي أَحَادِيثَ: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا»^(٤).

= راجع: الفتح (١١/٤٧٩-٤٨٠)، شرح مسلم (٨/٤٩)، عند حديث رقم (٢٢٩٦).

(١) وكما قال الناطم:

مما تواتر حديث من كذب ومن بنى لله بيتًا واحتسب
فروية شفاعة والحوض ومسح خفين وهذي بعض

قال القرطبي: إذ روى عن النبي ﷺ من الصحابة نيف على الثلاثين.

وقد أفرد العلماء قديمًا وحديثًا أحاديث الحوض، ومن هؤلاء المعاصرين شيخنا محمد بن عبد الوهاب الرصايي حفظه الله في رسالة أسماها (الطرد والإبعاد عن حوض يوم المعاد) وهي رسالة على صغرها عظيمة النفع نفع الله بها مؤلفها والناس أجمعين.

وقد نقل السفاريني في لوايح الأنوار الإجماع على إثبات الحوض.

راجع: لوايح الأنوار شرح العقيدة الطحاوية الفتح (١١/٤٧٥).

(٢) قال القرطبي في المفهم تبعًا للقاضي: مما يجب على كل مكلف أن يعلمه ويصدق به أن الله سبحانه وتعالى قد خص نبيه محمدًا ﷺ بالحوض باسمه وصفته وشرابه في الأحاديث الصحيحة الشهيرة التي يحصل بمجموعها العلم القطعي.

ومن أنكر الحوض الخوارج وبعض المعتزلة.

راجع: الفتح (١١/٤٧٥)، شرح مسلم (٨/٤٥).

(٣) هذا ما جاء عن أبي برزة رضى الله عنه قال: فمن كذب به فلا سقاء الله منه.

(٤) قال الحافظ: والمرسل أخرجه من حديث سمرة رفعه: «إن لكل نبي حوضًا» واختلف في وصله وإرساله وأن المرسل أصح.

قلت: (أي الحافظ) والمرسل أخرجه ابن أبي الدنيا بسند صحيح عن الحسن.

والذي يظهر عدم صحة الحديث، وعلى صحته فالمختص بنبينا ﷺ الكوثر الذي يصب منه ماء في حوضه، فإنه لم ينقل نظيره لغيره، ووقع الامتنان عليه به في السورة المذكورة، وقد رواه الترمذي برقم (٢٤٤٣) وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (١٥٨٩).
=

وَلَكِنَّ حَوْضَ نَبِيِّنَا ﷺ أَعْظَمُهَا وَأَخْلَاهَا وَأَكْثَرُهَا وَارِدًا، جَعَلَنَا اللَّهُ مِنْهُمْ بِفَضْلِهِ وَكَرَمِهِ^(١).

وَالصَّرَاطُ مَنْصُوبٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ، وَهُوَ الْجِسْرُ الَّذِي بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، يَمُرُّ النَّاسُ عَلَيْهِ عَلَى قَدَرِ أَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَلَمَحِ الْبَصَرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالْبَرْقِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالرَّيْحِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالْفَرَسِ الْجَوَادِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَرِكَابِ الْإِبِلِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْدُو عَذْوًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمِشِي مَشْيًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَزْحَفُ زَحْفًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْطَفُ

= راجع: الفتح (١١/٤٧٥).

(١) وهذا دعاء مستحسن كما قال شيخ الإسلام في لاميته.

وأقر بالميزان والحوض الذي أرجو بآني منه ريثاً أنه هل

وقد فضل الله عز وجل على أهل اليمن بأنهم أول من يشرب منه، لما رواه مسلم (٢٣٠١) عن ثوبان رضي الله عنه قال: قال ﷺ: «إني لبعقر حوضي أذود الناس لأهل اليمن أضرب بعصاي حتى يرفض عليهم».

قال النووي: وهذه كرامة لأهل اليمن في تقديمهم في الشرب كما دفعوا في الدنيا عن النبي ﷺ أعداءه والمكروهات.

راجع: شرح مسلم (١٥/٥٨).

قلت: فهؤلاء هم أول من يشربون فمن هم الذين يطردون عن الحوض.

قال القرطبي: فمن بدل أو غير أو ابتدع في دين الله ما لا يرضاه ولم يأذن به الله فهو من المطرودين عن الحوض المتبعدين منه المسودي الوجوه، وأشدّهم طرداً وإبعاداً من خالف جماعة المسلمين وفارق سبيلهم كالخوارج على اختلاف فرقهم، والروافض على تباين ضلالها، والمعتزلة على أصناف أهراتها، فهؤلاء كلهم مبدلون ومبتدعون، وكذلك الظلمة المسرفون في الجور والظلم وطمس الحق، وقتل أهله وإذلالهم والمعلنون بالكبائر المستخفون بالمعاصي وجماعة أهل الزيغ والأهواء والبدع كل يخاف عليهم أن يكونوا عتوا بالآية. اهـ.

وقال السفاريني: والحاصل أن من الذي يذادون عن الحوض جنس المفسرين على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ من المحدثين في الدين من الروافض والخوارج وسائر أصحاب الأهواء والبدع المضلة، وكذلك المسرفون من الظلمة المفرطون في الظلم والجور وطمس الحق، وكذلك المتهتكون في ارتكاب المعاصي والمعلنون في اقتراف المعاصي. اهـ.

راجع: تفسير القرطبي (٤/١٦٨)، لوامع الأنوار (٢/١٩٧).

خَطْفًا وَيُلْقَى فِي جَهَنَّمَ؛ فَإِنَّ الْجِسْرَ عَلَيْهِ كَلَالِبُ تَخْطِفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمَنْ مَرَّ عَلَى الصِّرَاطِ؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ.

فَإِذَا عَبَرُوا عَلَيْهِ؛ وَقَعُوا عَلَى فَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيَقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، فَإِذَا هُذِبُوا وَتُقَوَّأُ؛ أُذِنَ لَهُمْ فِي دُحُولِ الْجَنَّةِ.
قَوْلُهُ: (وَالصِّرَاطُ مَنْصُوبٌ...) إلخ.

أَصْلُ الصِّرَاطِ: الطَّرِيقُ الْوَاسِعُ؛ قِيلَ: سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَسْتَرِطُ السَّائِلَةَ؛ أَيِ: يَتَلَمَّعُهَا إِذَا سَلَكَوْهُ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي الطَّرِيقِ الْمَغْنَوِيِّ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وَالصِّرَاطُ الْأُخْرَوِيُّ الَّذِي هُوَ الْجِسْرُ الْمَمْدُودُ عَلَى ظَهَرِ جَهَنَّمَ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ حَقٌّ لَا رَيْبَ فِيهِ؛ لِوُرُودِ خَبَرِ الصَّادِقِ بِهِ^(١)، وَمَنْ اسْتَقَامَ عَلَى صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ دِينُهُ الْحَقُّ فِي الدُّنْيَا؛ اسْتَقَامَ عَلَى هَذَا الصِّرَاطِ فِي الْآخِرَةِ^(٢)، وَقَدْ وَرَدَ فِي وَصْفِهِ أَنَّهُ: (أَدْقُ مِنَ الشَّعْرَةِ، وَأَحَدُ مِنَ السِّيفِ)^(٣).

(١) أخرجه البخاري رقم (٧٤٣٩) ومسلم (١٨٣) (٣٠٢) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه: «مدحفة مزلة عليها خطاطيف وكلاليب وحسكة لها شوكة عقيفاء تكون بنجد يقال لها السعدان».

(٢) اتفق أهل السنة على إثبات الصراط، وأنكرت ذلك المعتزلة وعلى رأسهم القاضي عبد الجبار المعتزلي وكثير من أتباعه.

وأنكر العلامة القرافي والعز بن عبد السلام كون الصراط أدق من الشعر وأحد من السيف.

قال السفاريني: والحق أن الصراط وردت به الأخبار الصحيحة، وهو محمول على ظاهره، ... وكل هذا باطل وخرافات -أي ردًا على من أنكر- لوجوب رد النصوص على حقائقها، وهذا معرض الرد على المعتزلة.

راجع: لوامع الأنوار (١٩٢/٢).

(٣) أخرجه مسلم بلاغًا (١٨٣) (٣٠٢) عن أبي سعيد، وجاء عن سعيد بن أبي هلال عند ابن مندة في الإبان، وجاء عن أنس عند البيهقي في الشعب (٢/٢٤٦) وفيه سعيد بن رزين، ويزيد الرقاشي وهما ضعيفان.

وجاء عن ابن مسعود موقوفًا ولفظه: (الصراط أحد من السيف دحض مزلة) أخرجه الحاكم=

(وَأَوَّلُ مَنْ يَسْتَفْتِحُ بَابَ الْجَنَّةِ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَأَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنَ الْأُمَمِ أُمَّتُهُ).
قَوْلُهُ: (وَأَوَّلُ مَنْ يَسْتَفْتِحُ بَابَ الْجَنَّةِ مُحَمَّدٌ ﷺ)؛ يَعْنِي: أَوَّلُ مَنْ يُحْرَكُ حَلَقَتَهَا طَالِبًا
أَنْ يُفْتَحَ لَهُ بَابُهَا؛ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ، وَأَنَا أَوَّلُ
مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ وَلَا فَخْرَ، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ يُحْرَكُ حَلَقُ الْجَنَّةِ، فَأَدْخُلُهَا وَيَدْخُلُهَا مَعِيَ
فُقَرَاءُ أُمَّتِي»^(١).

يَعْنِي: بَعْدَ دُخُولِ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَكُونُ فُقَرَاءُ هَذِهِ الْأُمَّةِ
أَوَّلُ النَّاسِ دُخُولًا الْجَنَّةَ.

(وَلَهُ ﷺ فِي الْقِيَامَةِ ثَلَاثُ شَفَاعَاتٍ)^(٢):

= (٢/ ٢٧٦) وصححه الألباني في الطحاوية (٤١٥) وجاء عن سلمان موقوفًا عند الآجري (٣٨٢)
والحاكم (٤/ ٥٨٦٩) وأصول السنة للالكائي (٢٢٠٨) وهو صحيح الإسناد إلى سلمان.
وجاء مرفوعًا عنه، وفي سنده أبو خالد الدالاني، والكلام فيه شديد كما في التهذيب.

(١) بتامه أخرجه الترمذي في المناقب (٨٤/ ١٠) وفي سنده زمعة بن صالح وهو ضعيف، من حديث
ابن عباس، قال الترمذي: هذا حديث غريب، ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٤٠٧٧) والحديث
بأجزائه له شواهد تصح في صحيح مسلم وغيره.

(٢) ذكر ابن تيمية رحمه الله والهراس أن شفاعته النبي الخاصة ثلاث:

(١) شفاعته في أهل الموقف.

(٢) شفاعته في دخول أهل الجنة، وذلك لحديث أنس عند الطبري (٢/ ٣٣٠) والطبراني في الكبير
(٢٠/ ٦٦) رقم (٣٦) كما في الدر المنثور (٥/ ٣٣٩).

(٣) وهذه زاداها اهراس من الشفاعات الخاصة. وهي شفاعته في تخفيف العذاب، وذلك لحديث
العباس رواه البخاري (٣٨٨٣) ومسلم (١٩٥).

قلت: وبقي من شفاعاته الخاصة ثلاث أيضًا:

(١) شفاعته في أهل الكبائر من أهل النار، وهذه الشفاعته منهم من جعلها خاصة بنبينا ﷺ، ومنهم
من جعلها في خروج بعض من في النار. وإذا كانت على الأول وهو خروج أهل الكبائر فأصح إلا ما
خرجه الآجري بلفظ: «الشفاعة لأهل الكبائر من أمتي» انظر الشريعة (٣٣٨) وعند الخطيب
(٣/ ٤٠).

وقد أعل هذا الحديث بعله لا تضر وهي اختلافهم في واصل، أهو ابن حبان أو مولى أبي عبيدة =

أَمَّا الشَّفَاعَةُ الْأُولَى: فَيُسْتَفْعُ فِي أَهْلِ الْمَوْقِفِ حَتَّى يُفْصَى بَيْنَهُمْ بَعْدَ أَنْ يَتَرَاجَعَ الْأَنْبِيَاءُ؛
 آدَمَ، وَنُوحَ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَمُوسَى، وَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عَنِ الشَّفَاعَةِ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَيْهِ.
 وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ الثَّانِيَّةُ: فَيُسْتَفْعُ فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ.
 وَهَاتَانِ الشَّفَاعَتَانِ خَاصَّتَانِ لَهُ.

وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ الثَّالِثَةُ: فَيُسْتَفْعُ فِيْمَنْ اسْتَحَقَّ النَّارَ، وَهَذِهِ الشَّفَاعَةُ لَهُ وَلِسَائِرِ النَّبِيِّينَ
 وَالصَّادِقِينَ وَغَيْرِهِمْ، فَيُسْتَفْعُ فِيْمَنْ اسْتَحَقَّ النَّارَ أَلَّا يَدْخُلَهَا، وَيُسْتَفْعُ فِيْمَنْ دَخَلَهَا أَنْ
 يُخْرِجَ مِنْهَا.

وَيُخْرِجُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ أَقْوَامًا بِغَيْرِ شَفَاعَةٍ؛ بَلْ يَفْضِلُهُ وَرَحْمَتِهِ، وَيَبْقَى فِي الْجَنَّةِ فَضْلُ
 عَمَّنْ دَخَلَهَا مِنَ أَهْلِ الدُّنْيَا، فَيُنْشِئُ اللَّهُ لَهَا أَقْوَامًا فَيَدْخُلُهُمُ الْجَنَّةَ^(١).
 وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَلَهُ ﷻ فِي الْقِيَامَةِ ثَلَاثُ شَفَاعَاتٍ)؛ فَأَصْلُ الشَّفَاعَةِ^(٢) مِنْ قَوْلِنَا: شَفَعَ كَذَا

= وكلاهما محتج به كما قرر ذلك شيخنا مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله في كتابه الفذ الشفاعة.
 (٢) شفاعته لأئمة ﷺ كما في حديث أبي هريرة في الصحيحين: «فأريد أن أختبئ دعوتي شفاعة لأمتي
 يوم القيامة» رواه البخاري رقم (٧٤٧٤) ومسلم (١٩٨).
 (٣) شفاعته في أناس يدخلون الجنة بغير حساب صورهم كأنها القمر كما في حديث ابن عباس في
 الصحيحين في البخاري (٤٠٥ / ١١) ومسلم (٤٩٠ / ١) شرح النووي.
 (١) جاء هذا الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة، وفيه: «احتجبت النار والجنة...» رواه البخاري
 (٤٨٥٠) ومسلم (٢٨٤٧).

تنبيه: جاء عند البخاري رقم (٧٤٤٩) في كتاب التوحيد، باب «إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِمَّنْ
 أَلْمَحِينَ» حديث أبي هريرة وفيه: «فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحداً وأنه ينشئ للنار
 من يشاء... الحديث.

وهذا حديث مقلوب فالذي ينشئ الله عز وجل لها أهلاً هي الجنة وليست النار كما في اللفظ المتفق
 عليه، ولذا نبه العلامة ابن القيم على ذلك وجعله غلطاً من الراوي.
 قال الحافظ ابن حجر: وقد قال جماعة من الأئمة أن هذا الموضع مقلوب، وجزم ابن القيم بأنه غلط
 اهـ.

(٢) قال ابن الأثير: يقال شفع يشفع فهو شافع وشفيع.
 وشرعاً: قال الجرجاني: هي السؤال في التجاوز عن الذنوب من الذي وقع الجنابة في حقه.
 =

بِكَدِّ إِذَا صَمَّ إِلَيْهِ، وَسَمِيَ الشَّافِعِ شَافِعًا لِأَنَّهُ يَضُمُّ طَلَبَهُ وَرَجَاءَهُ إِلَى طَلَبِ الْمَشْفُوعِ لَهُ.
وَالشَّفَاعَةُ^(١) مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَبْتَنَّى بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَحَادِيثُهَا مُتَوَاتِرَةٌ.

= وقال الراغب: هي الانضمام إلى آخر ناصر له وسائلا عنه.

وقال ابن الأثير: هي السؤال في التجاوز عن الذنوب والجرائم بينهم.

راجع: لسان العرب (٨/ ١٨٣)، النهاية (٢/ ٤٨٥)، مفردات القرآن للراغب (٢٦٣)، تعريفات

الجرجاني (١٢٧)، تاج العروس (٥/ ٤٠١).

(١) وتنقسم إلى قسمين: دنيوية وأخروية.

فالدنيوية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: (١) استقلال، (٢) إعانة، (٣) أموال.

وكل واحد منهم ينقسم إلى جائز وغير جائز.

فشفاعاة الاستقلال هي: شفاعاة النفس لذاتها.

وشفاعاة أموال هي: شفاعاة الإنسان بآل يفتدي به.

وشفاعاة إعانة هي: شفاعاة لإنسان بجلب منافع ودفع مضار.

الشفاعة في الحدود: أجمع العلماء على تحريم الشفاعاة في الحدود، إذا بلغت الحاكم أما إذا لم تبلغ

الحاكم فأكثر العلماء على جواز الشفاعاة.

والشفاعة الأخروية تنقسم إلى قسمين: (١) منفية، (٢) مشته.

فالمنفية تنقسم إلى قسمين: (١) شركية، (٢) شفاعاة لم تصح الأدلة عليها.

فالشفاعة الشركية كقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّيْطَانِ﴾ ﴿١٨﴾ وقوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ

يَدْعُونَكَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ﴾.

والشفاعة التي لم تصح وهي أنواع:

(١) زيارة قبر النبي ﷺ، قال شيخ الإسلام: فإن أحاديث زيارة قبره كلها ضعيفة لا يعتمد على شيء

فيها.

(٢) شفاعته ﷺ للأقرب منه، وفي سنده كذاب، ومختلط.

(٣) شفاعته لبعض البلدان، كمكة والمدينة ... وغيرهما، جاء في ذلك حديث في سنده مجاهيل، قال

الحيمشي في مجمع الزوائد (١٠/ ٣٨١): أخرجه البزار والطبراني، وفيه جماعة لم أعرفهم.

(٤) شفاعته لمن حفظ أربعين حديثا، جاء عن أنس، ولم يصح فيه يزيد بن أبان الرقاشي متروك، وفيه

عمرو بن الأضرر رمي بالكذب.

(٥) شفاعته لمن قضى حاجة لأخيه، وفيه سنده عبدالله بن إبراهيم الغفاري وضاع، وهناك أنواع

أخرى لم تصح أعرضت عنها لعدم الإطالة.

والثبته: وهي أن الله سبحانه هو الذي يتفضل على أهل الإخلاص فيغفر لهم بواسطة دعاء من أذن له أن يشفع ليكرمه، وينال المقام المحمود؟
وتنقسم هذه الشفاعة إلى قسمين: (١) عامة، (٢) خاصة.
فالشفاعة العامة ثلاثة أنواع:

(١) الشفاعة فيمن استحق النار أن لا يدخلها، وهذا النوع ليس فيه دليل صريح، استدلت لها الحافظ بحديث: «اللهم سلم» قال: أي فيمن استحقها، وقد أثبتها النووي وابن القيم والحافظ القرطبي والسفاريني وابن أبي العز.
(٢) الشفاعة فيمن دخل النار أن يخرج منها، وهذا النوع أجمعت الأمة على إثباته وخالفوا الخوارج والمعتزلة.

(٣) الشفاعة في رفع الدرجات، قال شيخ الإسلام: وهذا النوع متفق عليه بين المسلمين، وقيل أن بعض أهل البدع ينكرها ودليل هذا النوع، حديث عند مسلم عن أم سلمة (٢/ ٦٣٤) والحاكم (٤/ ٥٨٩) وأبي عوانة (١/ ١٧٤) وابن خزيمة في صحيحه (١/ ١٨٦).
والشفاعة الخاصة: وهي الخاصة بنبينا ﷺ ولا يشاركه غيره وهي أنواع:

(١) شفاعة في فصل القضاء.

(٢) شفاعة في دخول الجنة.

(٣) شفاعة في أهل الكبائر.

(٤) شفاعته لأمته.

(٥) شفاعة لعمه.

(٦) شفاعة لأناس يدخلون الجنة بغير حساب.

وقد تقدم هذا في تعليق سبق عند قوله: (وله ثلاث شفاعات) فلترجع: هناك.
تتمه لمبحث الشفاعة:

(١) أعيان ثبتت لهم الشفاعة، وهذا ليس على سبيل الحصر، فهو أنواع:

(أ) النبي ﷺ.

(ب) الأنبياء صلوات الله عليهم.

(ث) الملائكة عليهم السلام.

(ج) الشهداء.

(خ) الوالدان لأبنائهم.

(د) المؤمن لأخيه المؤمن.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فَتَنْفِي الشُّفَاعَةِ بِإِذْنِ إِبْنِ ثَابِتٍ لِلشُّفَاعَةِ مِنْ بَعْدِ الْإِذْنِ.

قَالَ تَعَالَى عَنِ الْمَلَائِكَةِ: ﴿ وَكَرَّمْنَا مِنْ مَلَكَ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى ﴾ [النجم: ٢٦].

فَبَيَّنَ اللَّهُ الشُّفَاعَةَ الصَّحِيحَةَ، وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ بِإِذْنِهِ، وَلَيْنَ يَرْضَى قَوْلُهُ وَعَمَلُهُ. وَأَمَّا مَا يَتَمَسَّكُ بِهِ الْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِّلَةُ فِي نَفْيِ الشُّفَاعَةِ مِنْ مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَآتِنَهُمْ شَفْعَةَ الشَّفِيعِينَ ﴾ [المائدة: ٤٨]، وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفْعَةٌ [البقرة: ١٢٣]، ﴿ فَمَّا لَنَا مِنْ شَفِيعِينَ ﴾ [الشعراء: ١٠٠].. إلخ؛ فَإِنَّ الشُّفَاعَةَ الْمُنْفِيةَ هُنَا هِيَ الشُّفَاعَةُ فِي أَهْلِ الشَّرْكِ، وَكَذَلِكَ الشُّفَاعَةُ الشَّرِكِيَّةُ الَّتِي يُشْبِثُهَا الْمُشْرِكُونَ لِأَصْنَافِهِمْ، وَيُشْبِثُهَا النَّصَارَى لِلْمَسِيحِ وَالرُّهْبَانِ، وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ بِغَيْرِ إِذْنِ اللَّهِ وَرِضَا. وَأَمَّا قَوْلُهُ: (أَمَّا الشُّفَاعَةُ الْأُولَى؛ فَيُشْفَعُ فِي أَهْلِ الْمَوْقِفِ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَهُمْ)؛ فَهَذِهِ هِيَ الشُّفَاعَةُ الْعُظْمَى، وَهِيَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ الَّذِي يَغِطُّهُ بِهِ النَّبِيُّونَ، وَالَّذِي وَعَدَهُ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَهُ إِيَّاهُ بِقَوْلِهِ: ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾ [الإسراء: ٧٩].

= (ذ) القرآن لصاحبه.

وهذا، وله أنواع أخرى:

(١) ثبوت الشفاعة في بعض الأعمال:

(أ) طلب الوسيلة بعد تردد الأذان، لحديث جابر عند البخاري.

(ب) من قال لا إله إلا الله مخلصاً من قلبه، لحديث أبي هريرة عند البخاري.

(ت) الإكثار من السجود، لحديث زياد بن أبي زياد عن خادم رسول الله ﷺ عند أحمد.

(٢) أمور تمنع الشفاعة:

(أ) الشرك، وتقدمت الأدلة على ذلك.

(ب) اللعن، لحديث أبي الدرداء عند مسلم (٣٠٠٦/٤).

(ت) المكذب بالشفاعة، لحديث أنس عند الأجرى في الشريعة ص (٣٣٧).

جمع ورتب من كتب كثيرة تكلمت في الشفاعة، وأفضلها كتاب ساحة شيخنا الفاضل العلامة مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله.

يَغْنِي: يَحْمَدُهُ عَلَيْهِ أَهْلُ الْمَوْفِقِ جَمِيعًا.

وَقَدْ «أَمَرْنَا نَبِيَّنَا ﷺ إِذَا سَمِعْنَا النِّدَاءَ أَنْ نَقُولَ بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ: «اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ النَّاتِيَةِ، وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ»^(١).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ الثَّانِيَةُ؛ فَيُسْقَعُ فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ)؛ يَغْنِي: أَنَّهُمْ وَقَدْ اسْتَحَقُّوا دُخُولَ الْجَنَّةِ لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ بِدُخُولِهَا إِلَّا بَعْدَ شَفَاعَتِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَهَاتَانِ الشَّفَاعَتَانِ خَاصَّتَانِ لَهُ)؛ يَغْنِي: الشَّفَاعَةُ فِي أَهْلِ الْمَوْفِقِ، وَالشَّفَاعَةُ فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلُوهَا.

وَتَنْضُمُ إِلَيْهَا ثَالِثَةً، وَهِيَ شَفَاعَتُهُ فِي تَخْفِيفِ الْعَذَابِ عَنْ بَعْضِ الْمُشْرِكِينَ^(٢)؛ كَمَا فِي شَفَاعَتِهِ لِعَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ، فَيَكُونُ فِي ضَخْصَاحٍ مِنْ نَارٍ؛ كَمَا وَرَدَ بِذَلِكَ الْحَدِيثُ^(٣).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ الثَّالِثَةُ؛ فَيُسْقَعُ فِيْمَنْ اسْتَحَقَّ النَّارَ...) إلخ. وَهَذِهِ هِيَ الشَّفَاعَةُ الَّتِي يُنْكِرُهَا الْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِلَةُ؛ فَإِنَّ مَذْهَبَهُمْ أَنَّ مَنْ اسْتَحَقَّ النَّارَ لَا بُدَّ أَنْ يَدْخُلَهَا، وَمَنْ دَخَلَهَا لَا يَخْرُجُ مِنْهَا لَا بِشَفَاعَةٍ وَلَا بِغَيْرِهَا. وَالْأَحَادِيثُ الْمُسْتَفِصَّةُ الْمُتَوَازِرَةُ تُرَدُّ عَلَى رَعِيهِمْ وَتُبْطَلُ.

(١) حديث جابر رضي الله عنه، رواه البخاري (٦١٤)، وقد أعله أبو حاتم في العلل.

قال شيخنا المحدث الوادعي: لا حرج على الذي يأخذ بالتصحيح، أو بالتضعيف، فمن أخذ بالتصحيح فمعه إمام، ومن ضعفه فمعه إمام. كان هذا من تدرسه لنا في غارة الفصل، رحمه الله تعالى.

قلت: مع أن العلة من أبي حاتم ليست صريحة في التضعيف، إنما هو لزم منه رحمه الله، وتأمل ما قاله أبو حاتم.

(٢) قال العنيمين: لم أعلم أن ذلك ورد إلا في عمه أبي طالب فإذا كان كذلك فالأولى أن يقال: وهي شفاعته في تخفيف العذاب عن عمه، لأن كلمة بعض ربنا يظن أنها تناول غير أبي طالب.

(٣) حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه وفيه: هل أغنيت عن عمك بشي؟ قال: «نعم هو في ضحاح من النار، لولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار» رواه البخاري (٣٨٨٣) و(٦٥٧٢) ومسلم (٢٠٩) وجاء عن أبي سعيد كما عند البخاري (٦٥٦٤).

(وَأَصْنَافٌ مَا تَضَمَّنَتْهُ الدَّارُ الْآخِرَةُ مِنَ الْحِسَابِ وَالشَّوَابِ وَالْعِقَابِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَتَفَاصِيلُ ذَلِكَ مَذْكُورَةٌ فِي الْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ مِنَ السَّمَاءِ^(١))، وَالْآثَارِ مِنَ الْعِلْمِ الْمَأْثُورِ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ، وَفِي الْعِلْمِ الْمَزْرُوعِ عَنْ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ ذَلِكَ مَا يَنْفِي وَيَكْفِي، فَمَنْ ابْتَغَاهُ وَجَدَهُ).
وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَأَصْنَافٌ مَا تَضَمَّنَتْهُ الدَّارُ الْآخِرَةُ مِنَ الْحِسَابِ...) إلخ؛ فاعلم أن أصل الجزاء على الأعمال خيرها وشرها ثابت بالعقل كما هو ثابت بالسمع، وقد نبه الله العقول إلى ذلك في مواضع كثيرة من كتابه؛ مثل قوله تعالى: ﴿أَحْصِبْتَ أَنْتَ مَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنْتُمْ لَا تَرْجِعُونَ﴾ (١١٥) ﴿الْمُؤْمِنُونَ: ١١٥﴾، ﴿يَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ (٣٦) ﴿الْقِيَامَةُ: ٣٦﴾.

فإنه لا يليق في حكمة الحكيم أن يترك الناس سدى مهملين، ولا يؤمرون، ولا يهون، ولا يثابون ولا يعاقبون؛ كما لا يليق بعذله وحكمته أن يسوي بين المؤمنين والكافر، والبر والفاجر؛ كما قال تعالى: ﴿أَمْ جَعَلَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ جَعَلَ الشَّيْقَ كَالْفُجَّارِ﴾ (٢٨) ﴿ص: ٢٨﴾.
فإن العقول الصحيحة تأبى ذلك وتذكره أشد الإنكار.
وكذلك نبههم الله على ذلك بما أوقعه من أيامه في الدنيا من إكرام الطائعين، وخذلان الطاغين.
وأما تفاصيل الجزية ومقاديرها؛ فلا يدرك إلا بالسمع والقول الصحيحة عن المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله.

(١) حكى شيخ الإسلام كما في التفسير الكبير أقوالاً ثلاثة في الكتب المنزلة، فقليل إنها محرفة كلها ولم يسلم منها شيء.

وقيل: إنها تحرفت من جهة المعنى، ولم يحرف شيء من جهة اللفظ، وقيل: إن أكثرها حرفت وكان فيها ما لم يحرف في زمن رسول الله ﷺ وهذا هو الحق، والله أعلم.
راجع: الفتاوى (١٠٣/٣)، وقد ذكرت هذه المسألة مبسطة في تحقيقي على كتاب الرسالة، فيرجع إليه للفائدة.

(وَتُؤْمِنُ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَالْإِيمَانَ بِالْقَدْرِ عَلَى دَرَجَتَيْنِ؛ كُلُّ دَرَجَةٍ تَنْصَحُنْ شَيْئَيْنِ).

وَالْإِيمَانَ بِالْقَدْرِ ^(١) خَيْرُهُ وَشَرُّهُ مِنَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَحَدُ الْأَرْكَانِ السُّنَّةِ الَّتِي يَدُورُ عَلَيْهَا فَلَيْتَ الْإِيمَانَ؛ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ جَبْرِيلَ ^(٢) وَعَزِيْزُهُ، وَكَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَاتُ الصَّرِيحَةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ هُنَا أَنَّ الْإِيمَانَ بِالْقَدْرِ عَلَى دَرَجَتَيْنِ ^(٣)، وَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا تَنْصَحُنْ شَيْئَيْنِ:

(فَالدَّرَجَةُ الْأُولَى: الْإِيمَانُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلِيمٌ بِالْحَقِّقِ، وَهُمْ عَامِلُونَ بِعِلْمِهِ الْقَدِيمِ الَّذِي هُوَ مَوْصُوفٌ بِهِ أَزْلاً وَأَبَدًا، وَعَلِمَ جَمِيعَ أَخْوَالِهِمْ مِنَ الطَّاعَاتِ وَالْمَعَاصِي وَالْأَرْزَاقِ وَالْأَجَالِ، ثُمَّ كَتَبَ اللَّهُ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ مَقَادِيرَ الْحَقِّقِ، فَأَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ قَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قَالَ: مَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَا أَصَابَ الْإِنْسَانَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئْهُ، وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، جَفَّتِ الْأَقْلَامُ، وَطُوبِيتِ الصُّحُفُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، وَقَالَ: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢] وَهَذَا التَّقْدِيرُ النَّاسِغُ لِعِلْمِهِ سُبْحَانَهُ يَكُونُ فِي مَوَاضِعَ مُجْمَلَةٍ وَتَفْصِيلًا: فَقَدْ كَتَبَ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ مَا شَاءَ، وَإِذَا

(١) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: الْقَدْرُ هُوَ عِبَارَةٌ عَمَّا قَضَاهُ اللَّهُ وَحَكَمَ بِهِ مِنَ الْأُمُورِ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ قَدْرَ يَقْدُرُ، وَقَدْ تُسَكَّنُ دَالُهُ.

وَشَرْعًا: الْقَدْرُ تَقْدِيرُ اللَّهِ تَعَالَى لِمَا كَانَ وَمَا يَكُونُ أَزْلاً وَأَبَدًا.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: الْقَدْرُ هُوَ قُدْرَةُ اللَّهِ.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَرَوَاهُ الشَّيْخَانُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِاخْتِلَافٍ يَسِيرٍ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠)، وَمُسْلِمٌ (٩).

(٣) الْمَقْصُودُ بِهِ مَرَاتِبُ الْقَدْرِ الْأَرْبَعَةُ، وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ السَّنَةِ عَلَى هَذِهِ الْمَرَاتِبِ، وَقَدْ جُمِعَتْ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

عِلْمُ كِتَابَةِ مَوْلَانَا مَشِيئَةٌ وَخَلْقُهُ هُوَ إِيجَادٌ مِنَ الْعَدَمِ

خَلَقَ جَسَدَ الْجَنِينِ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ بَعَثَ إِلَيْهِ مَلَكًا، فَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيَقَالُ لَهُ: اكْتُبْ: رِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَعَمَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَهَذَا التَّقْدِيرُ قَدْ كَانَ يُنَكِّرُهُ غُلَاةُ الْقَدَرِيَّةِ قَدِيمًا، وَمُنَكِّرُوهُ الْيَوْمَ قَلِيلٌ.
فَالدَّرَجَةُ الْأُولَى تَتَضَمَّنُ:

أَوَّلًا: الْإِيمَانُ بِعِلْمِهِ الْقَدِيمِ الْمُحِيطِ بِجَمِيعِ الْأَشْيَاءِ، وَأَنَّهُ تَعَالَى عِلِمَ بِهِذَا الْعِلْمِ الْقَدِيمِ الْمَوْصُوفِ بِهِ أَرْزَالًا وَأَبَدًا كُلُّ مَا سَيَعْمَلُهُ الْخَلْقُ فِيمَا لَا يَزَالُ، وَعِلِمَ بِهِ جَمِيعِ أَخْوَالِهِمْ مِنَ الطَّاعَاتِ وَالْمَعَاصِي وَالْأَزْرَاقِ وَالْآجَالِ.
فَكُلُّ مَا يُوْجَدُ مِنْ أَعْيَانٍ وَأَوْصَافٍ وَيَقَعُ مِنْ أَفْعَالٍ وَأَحْدَاثٍ فَهُوَ مُطَابِقٌ لِمَا عِلِمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَرْزَالًا.

ثَانِيًا: أَنَّ اللَّهَ كَتَبَ ذَلِكَ كُلَّهُ^(١) وَسَجَّلَهُ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، فَمَا عِلِمَ اللَّهُ كَوْنَهُ وَوُقُوعَهُ مِنْ مَقَادِيرِ الْخَلَائِقِ وَأَصْنَافِ الْمَوْجُودَاتِ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْوَالِ وَالْأَوْصَافِ وَالْأَفْعَالِ وَدَقِيقِ الْأُمُورِ وَجَلِيلِهَا قَدْ أَمَرَ الْقَلَمَ بِكِتَابَتِهِ؛ كَمَا قَالَ ﷺ: «قَدَّرَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»^(٢).

(١) قال ابن الجوزي: المعلومات كلها قد أحاطها الله بعلمه قبل وجود المخلوقات كلها، ولكن كتابتها وقعت في أوقات متفاوتة.

أنواع ما كتب فيه مقادير الخلائق: (١) اللوح المحفوظ، (٢) صحف الملائكة.

التبديل والمحو: يكون في الصحف التي عند الملائكة، وأما اللوح المحفوظ فلا يتغير فيه شيء، وجزم بذلك كثير من العلماء وتوقف شيخ الإسلام.

شرح مسلم (٨/ ٤٥٠)، الفتح (١١/ ٥٠٠)، الفسأوى (٢٤/ ٢٨٣)، شرح الواسطية للعثيمين (٢/ ١٩٧)، الرد على الجهمية لابن تيمية (١/ ٥١٤).

(٢) أخرجه أحمد والترمذي بهذا اللفظ عن أبي هريرة، ورواه مسلم عن عبد الله بن عمرو بلفظ: «كتب الله مقادير...» فجمع أهراس بين اللفظين، فأوله عند أحمد والترمذي بلفظ (قدر) وبآخره بلفظ: (وعرشه على الماء) ففيه عند مسلم عن ابن عمرو، وليست عن أبي هريرة، وانظر الجامع الصغير بتحقيق الشيخ الألباني رقم (٤٣٨٠) و(٤٤٧٤) وقد أخرجه الترمذي عن ابن عمرو، رقم =

وَكَيْمَا قَالَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلَّفُ: «أَنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ؛ قَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قَالَ: وَمَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(١).
وَ (أَوَّلَ) هُنَا بِالنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ^(٢)، وَالْعَامِلُ فِيهِ (قَالَ)؛ أَيُّ: قَالَ لَهُ ذَلِكَ أَوَّلَ مَا خَلَقَهُ.

وَقَدْ رُوِيَ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ الْقَلَمُ.
وَهَذَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْعَرْشِ وَالْقَلَمِ؛ أَيُّهَا خَلَقَ أَوَّلًا^(٣).
وَحَكَى الْعَلَّامَةُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي ذَلِكَ قَوْلَيْنِ، وَاخْتَارَ أَنَّ الْعَرْشَ مَخْلُوقٌ قَبْلَ الْقَلَمِ، قَالَ فِي (النُّونِيَّةِ):

وَالنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فِي الْقَلَمِ الَّذِي	كُتِبَ الْقَضَاءُ بِهِ مِنَ الدِّيَانِ
هَلْ كَانَ قَبْلَ الْعَرْشِ أَوْ هُوَ بَعْدَهُ	قَوْلَانِ عِنْدَ أَبِي الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِ
وَالْحَقُّ أَنَّ الْعَرْشَ قَبْلُ لِأَنَّهُ	وَقَّتِ الْكِتَابَةَ كَانَ ذَا أَرْكَانِ
وَكِتَابَةُ الْقَلَمِ الشَّرِيفِ تَعَقَّبَتْ	إِسْجَادَهُ مِنْ غَيْرِ فَضْلِ زَمَانِ

وَإِذَا كَانَ الْقَلَمُ قَدْ جَرَى بِكُلِّ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِكُلِّ مَا يَتَّعُ مِنْ كَائِنَاتٍ

= (٢٢٤٥) الأحوذِي، بلفظ أحمد (قدر) وقال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب.

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٨٨) عون المعبود، والترمذي (٢٢٤٤) الأحوذِي، وابن أبي عاصم في السنة (٤٨/١)، وصححه الشيخ الألباني في تعليقه على السنة.

قلت: وسنده عند الترمذي فيه عبد الواحد بن سليم ضعيف. ويصلح بالشواهد.

(٢) قال إساعيل الأنصاري: ليس في نص الواسطية ذكر لفظ «أن» أول رواية هذا الحديث التي ذكرها ثم إن قول المؤلف «وَأَوَّلَ» هنا بالنصب على الظرفية يتناقض مع وجود «أن» أولها إذ لو كان موجوداً لكان نصب «أول» به لا على الظرفية.

(٣) قال شيخ الإسلام: فهذا القلم خلقه لما أمره بالتقدير المكتوب قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان مخلوقاً قبل خلق السموات والأرض وهو أول ما خلق من هذا العالم، وخلق بعد العرش كما دلت عليه النصوص، وهو قول جمهور السلف، كما ذكرت أقوال السلف في غير هذا الموضع.

راجع: الفتاوى (٢١٣/١٨)، مختصر الصواعق (١٣١/٢)، شرح النونية للهراس (١٦٠).

وأحداث؛ فهو مطابق لما كُتب فيه، فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه؛ كما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنه وغيره.

وهذا التقدير التابع للعلم القديم نازة يكون جملة؛ كما في اللوح المخفوظ؛ فإن فيه مقادير كل شيء، ويكون في مواضع تفصيلاً يخص كل فرد؛ كما في الكلمات الأربع التي يؤمر الملك بكتابتها عند نفخ الروح في الجنين؛ يكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أم سعيد.

فهذا تقدير خاص^(١)، وهذا التقدير السابق على وجود الأشياء قد كان يُنكره علماء

(١) وفي هذا إشارة إلى أنواع المقادير فإنها في زمنها خمسة أنواع:

(١) تقدير أزلي، (٢) تقدير عند أخذ الميثاق على آدم، (٣) تقدير عند النفخ في الروح. (٤) تقدير حولي، (٥) تقدير يومي.

فالأول: دل عليه قوله ﷺ: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة».

والثاني: دل عليه قوله ﷺ: «إن الله خلق آدم ثم أخذ الخلق من ظهره، وقال هؤلاء إلى الجنة ولا أبالي، وهؤلاء إلى النار ولا أبالي» أخرجه أحمد (١٨٦/٤) وابن سعد في الطبقات (٣٠/١) و(٤١٧/٧) وابن حبان في صحيحه (١٨٠٦) وغيرهم، وصححه الشيخ الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة (٤٨) والشاهد من هذا قوله: (قال هؤلاء) أي تقدير في حقهم.

والثالث: دل على حديث ابن مسعود: «إن أحدكم ليجمع في بطن أمه... اكتب علمه ورزقه...».

والرابع: دل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ بُدْرِكَ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾ (٢) فيها يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿١﴾ وقوله تعالى: ﴿أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ (٣).

جاء عن الحسن البصري عند ابن جرير (١٠٨/٢٥) قال: (فيها يقضي الله كل أجل وأمل ورزق إلى مثلها) وبنحوه جاء عن مجاهد.

والخامس: دل عليه قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ (٤).

قال أبو الدرداء: يغفر ذنباً ويكشف كرباً، ويرفع قوماً ويضع آخرين.

رواه البخاري معلقاً، ووصله البخاري في التاريخ، وابن حبان وابن ماجه، وابن أبي عاصم والطبراني، قاله الحافظ في الفتح (٤٩٠/٨)

وجاءت آثار بنحوه عن الأعشى ومجاهد كما عند ابن كثير عند الآية (٢٩) من سورة الرحمن.

الْقَدَرِيَّةَ قَدِيمًا^(١)؛ مِثْلُ: مَعْبِدُ الْجَهَنِّيِّ، وَغِيلَانَ الدَّسْفِيِّ، وَكَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّ الْأَمْرَ أَتَى. وَمُنْكَرُ هَذِهِ الدَّرَجَةِ^(٢) مِنَ الْقَدَرِ كَافِرٌ؛ لِأَنَّهُ أَنْكَرَ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، وَقَدْ ثَبَّتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ.

وَأَمَّا الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ: فَهِيَ مَشِيئَةُ اللَّهِ النَّافِذَةُ، وَقُدْرَتُهُ الشَّامِلَةُ، وَهُوَ: الْإِيمَانُ بِأَنَّ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَأَنَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ حَرَكَةٍ وَلَا سَكُونٍ؛ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، لَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يَرِيدُ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ وَالْمَعْدُومَاتِ، فَمَا مِنْ مَخْلُوقٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهُ سُبْحَانَهُ، لَا خَالِقَ غَيْرُهُ، وَلَا رَبَّ سِوَاهُ، وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَقَدْ أَمَرَ الْعِبَادَ بِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رُسُلِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنِ مَعْصِيَتِهِ.

وَهُوَ سُبْحَانَهُ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ وَالْمُحْسِنِينَ وَالْمُقْسِطِينَ، وَيَرْضَى عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ، وَلَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ، وَلَا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ، وَلَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ،

(١) إن أول من تكلم بالقدر هو سيبويه البقال، نصراني أسلم ثم أظهر القول بالقدر فأخذ عنه معبد الجهني وعنه غيلان الدمشقي.

روى اللالكائي في أصول السنة عن ابن عون قال: أدركت الناس وما يتكلمون إلا في علي وعثمان حتى نشأ هاهنا حقير يقال له: سيبويه البقال فكان أول من تكلم بالقدر.

وجاء عن الأوزاعي مثل ذلك وزاد: فأخذ عنه معبد الجهني، وأخذ غيلان عن معبد.

راجع: شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤/٧٤٩).

(٢) الذين ينكرون المرتبة الأولى والثانية اجتمع الصحابة والسلف على تكفيرهم.

قال القاضي عياض: والقائل بهذا القول كافر بلا خلاف، وذلك لأن العلم أعلم فمن أنكره فقد أنكر ما بعده، وقال ابن عباس: ما غلا أحد في القدر إلا خرج من الإسلام.

وجاء عن مالك وأحمد والشافعي قولهم: ناظروا القدرية بالعلم فإن أقروا به خصموا، وإن أنكروه كفروا.

وأما من أنكر الدرجتين الآخرتين وهما: المشيئة والخلق، ففي تكفير هؤلاء نزاع مشهور وهم أهل بدعة شنيعة.

راجع: شرح النونية (٢/٤٠٨)، شرح كتاب التوحيد للغنيمان (٦٣٠).

وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ، وَلَا يُحِبُّ الْفَسَادَ.

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ مِنَ الْقَدْرِ...) إلخ؛ فَهِيَ تَنْصَمُنْ شَيْئَيْنِ أَيْضًا:

أَوَّلُهُمَا: الْإِبْيَانُ بِعُمُومِ مَشِيئَتِهِ تَعَالَى، وَأَنْ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَأَنَّهُ لَا يَقَعُ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يَرِيدُ، وَأَنْ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مِنَ الطَّاعَاتِ وَالْمَعَاصِي وَاقِعَةٌ بِتِلْكَ الْمَشِيئَةِ الْعَامَّةِ الَّتِي لَا يَخْرُجُ عَنْهَا كَائِنْ، سَوَاءٌ كَانَ بِمَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَيَرْضَاهُ أَمْ لَا.

وَتَانِيَهُمَا: الْإِبْيَانُ بِأَنْ جَمِيعَ الْأَشْيَاءِ وَاقِعَةٌ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ لَهُ؛ لَا خَالِقَ لَهَا سِوَاهُ، لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَغَيْرِهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (١٦) [الصافات: ٩٦].^(١)

وَيُحِبُّ الْإِبْيَانُ بِالْأَمْرِ الشَّرْعِيِّ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَلَّفَ الْعِبَادَ، فَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رُسُلِهِ، وَنَهَاَهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ.

وَلَا مُنَافَاةَ أَضَلًّا بَيْنَ مَا تَبَيَّنَ مِنْ عُمُومِ مَشِيئَتِهِ سُبْحَانَهُ لِجَمِيعِ الْأَشْيَاءِ وَبَيْنَ تَكْلِيفِهِ الْعِبَادَ بِمَا شَاءَ مِنْ أَمْرٍ وَنَهْيٍ؛ فَإِنَّ تِلْكَ الْمَشِيئَةَ لَا تُتَانِي فِي حُرِّيَةِ الْعَبْدِ وَاخْتِيَارِهِ لِلْفِعْلِ^(٢)،

(١) قال ابن كثير: يحتمل أن تكون (ما) مصدرية فيكون تقدير الكلام: خلقكم وعملكم، ويحتمل أن تكون بمعنى تقديره: والله خلقكم والذي تعملونه، وكلا القولين متلازم، والأول أظهر لما رواه البخاري في كتاب أفعال العباد عن علي بن المديني عن مروان بن معاوية عن أبي مالك عن ربعي بن حراش عن حذيفة رضي الله عنه مرفوعًا قال: «إن الله تعالى يصنع كل صانع وصنعه». اهـ.

قلت: وحكى أهل الإعراب فيها أربعة أوجه: (١) موصولة، (٢) مصدرية، (٣) استفهامية، (٤) نافية ذهب ابن القيم في شفاء العليل إلى أنها مصدرية ولا يصلح أن تكون موصولة، وبعبارة ابن أبي العز في شرحه الطحاوية اختار أنها موصولة ولا يصح أن تكون مصدرية، وأما القول أنها استفهامية فهو ضعيف، وكذا القول أنها نافية فهي عقيدة أهل الجبر.

راجع: شفاء العليل (١١٩)، إعراب القرآن للدرويش (٨/ ٣٠٠)، مشكل إعراب القرآن (٢٣٩/ ٢)، تفسير ابن كثير آية (٩٦) من سورة الصافات.

(٢) العبد له استطاعة للفعل، وله اختيار لذلك الفعل ومع ذلك ففعله لا يخرج عن مشيئة الله عز وجل.

والناس يتنازعون في مسألة الاستطاعة هل يجب أن تكون مع الفعل أو يجب أن تتقدمه؟

قال ابن تيمية: وفصل الخطاب أن الاستطاعة جاءت في كتاب الله على نوعين: =

وَلِهَذَا جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَ الْمَشِيتَيْنِ بِقَوْلِهِ: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْقِيَ﴾ (٣٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٣٩﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩].

كَمَا أَنَّهُ لَا تَلَاذُمَ بَيْنَ تِلْكَ الْمَشِيَّةِ وَبَيْنَ الْأَمْرِ الشَّرْعِيِّ الْمُتَعَلِّقِ بِمَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَبِرِضَاؤِهِ، فَقَدْ يَشَاءُ اللَّهُ مَا لَا يُحِبُّهُ، وَيُحِبُّ مَا لَا يَشَاءُ كَوْنَهُ: فَالْأَوَّلُ: كَمَشِيَّتِهِ وَجُودِ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ.

وَالثَّانِي: كَمَحَبَّةِ إِبْرَاهِيمَ الْكَلْبِ، وَطَاعَاتِ الْفُجَّارِ، وَعَذَلِ الظَّالِمِينَ، وَتَوْبَةِ الْفَاسِقِينَ، وَلَوْ شَاءَ ذَلِكَ لَوُجِدَ كُلُّهُ؛ فَإِنَّهُ مَا شَاءَ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ.

وَالْعِبَادُ فَاعِلُونَ حَقِيقَةً، وَاللَّهُ خَلَقَ أَفْعَالَهُمْ.

وَالْعَبْدُ هُوَ: الْمُؤْمِنُ، وَالْكَافِرُ، وَالْبَرُّ، وَالْفَاجِرُ، وَالْمُصَلِّي، وَالصَّائِمُ.

وَلِلْعِبَادِ قُدْرَةٌ عَلَى أَعْمَالِهِمْ، وَلَهُمْ إِرَادَةٌ، وَاللَّهُ خَالِقُهُمْ وَقُدْرَتُهُمْ وَإِرَادَتُهُمْ؛ كَمَا قَالَ

تَعَالَى: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْقِيَ﴾ (٣٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٣٩﴾.

=الاستطاعة المشترطة للفعل، وهي مناط الأمر والنهي، كقوله تعالى: ﴿وَلْيَقُولُوا لِلنَّاسِ حُجٌّ الْبَيْتَيْنِ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ وقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ ثم ذكر كثيرا من الأدلة، فإن الاستطاعة في هذه النصوص لو كانت لا توجد إلا مع الفعل لوجب الحج إلا على من حج..

والاستطاعة التي يكون معها الفعل قد يقال: هي المقترنة بالفعل الموجبة له، وهي النوع الثاني، وقد ذكروا فيها قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لَا نَسْتَطِيعُكُمْ سَمْعًا﴾ (١٠)، وإذا عرف هذا التقسيم أن إطلاق القول، بأن العبد لا يستطيع غير ما فعل، ولا يستطيع خلاف المعلوم المقدرة وإطلاق القول بأن استطاعة الفاعل والتارك سواء، وأن الفاعل لا يختص عن التارك باستطاعة خاصة عرف أن كلا الإطلاقين خطأ وبدعة.

ولهذا اتفق سلف الأمة وأئمتها وجهور طوائف أهل الكلام على أن الله قادر على ما علم وأخبر أنه لا يكون، وعلى ما يتمتع صدوره عنه لعدم إرادته لا لعدم قدرته عليه، وإنما خالف في ذلك طوائف من أهل الضلال من الجهمية والقدرية والمتفلسفة الصابئة الذين يزعمون انحصار المقدور في الموجود ويحصرون قدرته فيها شاء وعلم وجوده دون ما أخبر أنه لا يكون.

راجع: مجموع الفتاوى (٨/ ٢٩٠-٢٩٤) و(١٠/ ٣٢)، النقل والعقل (١/ ٦١)، السنة للخلال (٣/ ٥٥٩)، الفتوح لابن حجر (١١/ ١٩٠)، شرح الطحاوية (٤٩٠)، الاعتقاد (٢/ ١٦١).

وَكَذَلِكَ لَا مُتَافَاةَ بَيْنَ عُمُومِ خَلْقِهِ تَعَالَى لِجَمِيعِ الْأَشْيَاءِ، وَبَيْنَ كَوْنِ الْعَبْدِ فَاعِلًا لِفِعْلِهِ؛ فَالْعَبْدُ هُوَ الَّذِي يُوصَفُ بِفِعْلِهِ، فَهُوَ الْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ، وَالسَّابِقُ وَالْفَاجِرُ، وَالْمُصَلِّي وَالصَّائِمُ، وَاللهُ خَالِقُهُ، وَخَالِقُ فِعْلِهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي خَلَقَ فِيهِ الْقُدْرَةَ وَالْإِرَادَةَ اللَّتَيْنِ بِهِمَا يَفْعَلُ.

يَقُولُ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرٍ آلِ سَعْدِيِّ عَفَرَ اللهُ لَهُ وَأَجَزَلَ مَثُوبَتُهُ: (إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا صَلَّى، وَصَامَ، وَفَعَلَ الْحَيْرَ، أَوْ عَمِلَ شَيْئًا مِنَ الْمَعَاصِي؛ كَانَ هُوَ الْفَاعِلُ لِذَلِكَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَذَلِكَ الْعَمَلِ السَّيِّئِ، وَفِعْلُهُ الْمَذْكُورُ بِلَا رَيْبٍ قَدْ وَقَعَ بِاخْتِيَارِهِ، وَهُوَ يَحْسُ صَرُورَةً أَنَّهُ غَيْرُ مُجْبُورٍ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ التَّرْكِ، وَأَنَّهُ لَوْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْ، وَكَانَ هَذَا هُوَ الْوَاقِعُ؛ فَهُوَ الَّذِي نَصَّ اللهُ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ، وَنَصَّ عَلَيْهِ رَسُولُهُ؛ حَيْثُ أَصَافَ الْأَعْمَالَ صَالِحَهَا وَسَيِّئَهَا إِلَى الْعِبَادِ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُمُ الْفَاعِلُونَ لَهَا، وَأَنَّهُمْ تَمْدُوحُونَ عَلَيْهَا إِنْ كَانَتْ صَالِحَةً وَمُثَابُّونَ، وَمَلُومُونَ عَلَيْهَا إِنْ كَانَتْ سَيِّئَةً وَمُعَاقِبُونَ عَلَيْهَا.

فَقَدْ تَبَيَّنَ بِلَا رَيْبٍ أَنَّهَا وَاقِعَةٌ مِنْهُمْ بِاخْتِيَارِهِمْ، وَأَنَّهُمْ إِذَا شَاؤُوا فَعَلُوا، وَإِذَا شَاؤُوا تَرَكَوا، وَأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ ثَابِتٌ عَقْلًا وَجِسًّا وَشَرْعًا وَمُشَاهَدَةً.

وَمَعَ ذَلِكَ؛ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ أَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ وَاقِعَةٌ مِنْهُمْ كَيْفَ تَكُونُ دَاخِلَةً فِي الْقَدَرِ، وَكَيْفَ تَشْمَلُهَا الْمَشِئَةُ؟ ! فَيَقَالُ: بِأَيِّ شَيْءٍ وَقَعَتْ هَذِهِ الْأَعْمَالُ الصَّادِرَةُ مِنَ الْعِبَادِ خَيْرَهَا وَشَرُّهَا؟ فَيَقَالُ: بِقُدْرَتِهِمْ وَإِرَادَتِهِمْ؛ هَذَا يَعْرِفُ بِهِ كُلُّ أَحَدٍ، فَيَقَالُ: وَمَنْ خَلَقَ قُدْرَتَهُمْ وَإِرَادَتَهُمْ وَمَشِئَتَهُمْ؟ فَالْجَوَابُ الَّذِي يَعْرِفُ بِهِ كُلُّ أَحَدٍ: أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي خَلَقَ قُدْرَتَهُمْ وَإِرَادَتَهُمْ، وَالَّذِي خَلَقَ مَا بِهِ تَفْعُلُ الْأَفْعَالُ هُوَ الْخَالِقُ لِلْأَفْعَالِ.

فَهَذَا هُوَ الَّذِي يُجِلُّ الْإِشْكَالَ، وَيَتِمَكَّنُ الْعَبْدَ أَنْ يَفْعَلَ بِقَلْبِهِ اجْتِنَاءَ الْقَدَرِ وَالْقَضَاءِ وَالْإِخْتِيَارِ^(١).

(١) القضاء والقدر متباينان إن اجتماعهما مترادفان إن تفرقا، فالقدر هو ما قدره الله في الأزل، والقضاء هو ما قضى الله تعالى به في خلقه من إيجاد وإعدام وتغيير.

وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ تَعَالَى أَمَدُ الْمُؤْمِنِينَ بِأَسْبَابٍ وَأَلْطَافٍ وَإِعَانَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ وَصَرَفَ عَنْهُمْ
الْمَوَانِعَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: «أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ؛ فَسَيَسَّرُ لِعَمَلِهِ أَهْلُ السَّعَادَةِ»،
وَكَذَلِكَ خَذَلَ الْفَاسِقِينَ، وَوَكَّلَهُمْ إِلَى أَنْفُسِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ، وَلَمْ يَتَوَكَّلُوا عَلَيْهِ،
فَوَلَّاهُمْ مَا تَوَلَّوْا لِأَنْفُسِهِمْ^(١) اهـ.

وَحُلَاصَةُ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي الْقَدَرِ، وَأَفْعَالِ الْعِبَادِ مَا ذَلَّتْ عَلَيْهِ
نُصُوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ مِنْ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ هُوَ الْخَالِقُ لِكُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْأَعْيَانِ
وَالْأَوْصَافِ وَالْأَفْعَالِ وَغَيْرِهَا، وَأَنَّ مَشِيئَتَهُ تَعَالَى عَامَّةٌ شَامِلَةٌ لِجَمِيعِ الْكَائِنَاتِ، فَلَا يَبْقَى
مِنْهَا شَيْءٌ إِلَّا يَتَلَكَّ الْمَشِيئَةُ، وَأَنَّ خَلْقَهُ سُبْحَانَهُ الْأَشْيَاءَ بِمَشِيئَتِهِ إِنَّمَا يَكُونُ وَفَقًا لِمَا عَلِمَهُ
مِنْهَا بِعِلْمِهِ الْقَدِيمِ، وَلِمَا كَتَبَهُ وَقَدَرَهُ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، وَأَنَّ لِلْعِبَادِ قُدْرَةً وَإِرَادَةً تَقَعُ بِهَا
أَفْعَالُهُمْ، وَأَنَّهُمْ الْفَاعِلُونَ حَقِيقَةً لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ بِمَحْضِ اخْتِيَارِهِمْ، وَأَنَّهُمْ لِهَذَا يَسْتَحِقُّونَ
عَلَيْهَا الْجَزَاءَ؛ إِمَّا بِالْمَدْحِ وَالْمُتَوَبِّهِ، وَإِمَّا بِالذَّمِّ وَالْعُقُوبَةِ، وَأَنَّ نِسْبَةَ الْأَفْعَالِ إِلَى الْعِبَادِ
فَعَلًا لَا يُنَافِي نِسْبَتَهَا إِلَى اللَّهِ إِيجَادًا وَخَلْقًا؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْخَالِقُ لِجَمِيعِ الْأَسْبَابِ الَّتِي وَقَعَتْ
بِهَا.

وَهَذِهِ الدَّرَجَةُ مِنَ الْقَدَرِ يُكَذِّبُ بِهَا عَامَّةُ الْقَدَرِيَّةِ الَّذِينَ سَمَّاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ مَجُوسَ
هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَيَعْلُو فِيهَا قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْإِنْبَاتِ، حَتَّى سَلَبُوا الْعَبْدَ قُدْرَتَهُ وَاخْتِيَارَهُ،
وَيُخْرِجُونَ عَنْ أَفْعَالِ اللَّهِ وَأَحْكَامِهِ حِكْمَهَا وَمَصَالِحَهَا.
وَصَلَّ فِي الْقَدَرِ طَائِفَتَانِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ:

وقيل: القضاء هو الحكم بالكلية في الأزل، والقدر: هو الحكم بوقوع جزئيات تلك الكليات،
وقيل: إنهما متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، وأما الاختيار فهو الاستطاعة على الفعل، وقد
تقدم بيان ذلك.

راجع: مفردات القرآن للراغب، شرح النونية (١/ ٧١)، شرح الواسطية (٢/ ١٨٣).

(١) رواه الشيخان عن علي بن أبي طالب عنه، رواه البخاري رقم (١٣٦٢) وله أطراف أخرى، ورواه
مسلم (٢٦٤٧).

الطَّائِفَةُ الْأُولَى: الْقَدَرِيَّةُ نَفَاةُ الْقَدَرِ، الَّذِينَ هُمْ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ كَمَا وَرَدَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا، وَهَؤُلَاءِ صَلُّوا بِالتَّنْزِيهِ وَإِنْكَارِ الْقَدَرِ، وَرَعَمُوا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَ مَا هُوَ ثَابِتٌ بِالضَّرُورَةِ مِنْ اخْتِيَارِ الْعَبْدِ فِي فِعْلِهِ وَمَسْئُولِيَّتِهِ عَنْهُ، وَيَبَيِّنُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ مِنْ عُمُومِ خَلْقِهِ تَعَالَى وَمَشِيئَتِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْعُمُومَ فِي رَعْمِهِمْ إِنْطَالٌ لِمَسْئُولِيَّةِ الْعَبْدِ عَنْ فِعْلِهِ، وَهَذَا لِلتَّكَالُفِ، فَرَجَحُوا جَانِبَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَخَصَّصُوا النُّصُوصَ الدَّالَّةَ عَلَى عُمُومِ الْخَلْقِ وَالْمَشِيئَةِ بِمَا عَدَا أَفْعَالِ الْعِبَادِ، وَأَثْبَتُوا أَنَّ الْعَبْدَ خَالِقٌ لِفِعْلِهِ بِقُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ، فَاتَّبَعُوا خَالِقِينَ غَيْرَ اللَّهِ، وَهَذَا سُمُومٌ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ^(١)؛ لِأَنَّ الْمَجُوسَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَخْلُقُ الشَّرَّ وَالْأَنْبِيَاءَ الْمُؤْذِيَةَ، فَجَعَلُوهُ خَالِقًا مَعَ اللَّهِ، فَكَذَلِكَ هَؤُلَاءِ جَعَلُوا الْعِبَادَ خَالِقِينَ مَعَ اللَّهِ.

وَالطَّائِفَةُ الثَّانِيَّةُ: يُقَالُ هَذَا: الْجَبَرِيَّةُ، وَهَؤُلَاءِ عَلَّوْا فِي إِنْثَابِ الْقَدَرِ، حَتَّى أَنْكَرُوا أَنَّ يَكُونَ لِلْعَبْدِ فِعْلٌ حَقِيقَةٌ، بَلْ هُوَ فِي رَعْمِهِمْ لَا حُرِّيَّةَ لَهُ، وَلَا اخْتِيَارَ، وَلَا فِعْلَ؛ كَالرِّيْثَةِ

(١) ورد هذا الحديث مرفوعاً عن جمع من الصحابة ولا يصح منها شيء:

(١) عن ابن عمر أخرجه أبو داود (٤٦٧٩)، والحاكم (٨٥/١) وفي سنده انقطاع بين أبي حازم وابن عمر، وجاء عن أبي حازم عن نافع عن ابن عمر كما عند الآجري، وفيه زكريا بن منصور وهو منكر الحديث، وجاء عند الطبراني في الكبير (٣٤١/١) وفيه سعيد بن الحسن الأموي منكر الحديث.

(٢) وعن حذيفة أخرجه أبو داود (٤٦٨٥) وأحمد (٤٠٦/٥) وفيه عمر مولى غفرة، وفيه ضعف.

(٣) عن أبي هريرة أخرجه الآجري (١٩١) وفيه: أبو الأشهب جعفر بن الحارث منكر الحديث، وانقطاع بين مكحول وأبي هريرة، وجاء عند ابن عدي في الكامل (٢٣١٧/٦) وزاد مكحول عطاء عن أبي هريرة، وفي سنده مسلمة بن علي وهو واهٍ.

(٤) عن جابر عند الآجري (١٩٠) وفيه عنينة بقية، وابن جريج، وأبي الزبير.

(٥) عن سهل بن سعد عند اللالكائي (١١٥٢) وفيه يحيى بن مسابق ليس بالقوي، وعد الذهبي هذا الحديث من منكر يحيى كما في الميزان.

(٦) عن عائشة عند ابن أبي عاصم (٣٣١)، وفيه عبدالله بن يزيد بن آدم متروك، وجاء موقوفاً عن ابن عمر عند عبدالله بن أحمد في السنة (٩٥٨)، والإبانة لابن بطه (١٥١٧)، وقد صححه موقوفاً

العلامة ابن القيم كما في تهذيب السنن (١٦٥/٧).

فِي مَهَبِ الرِّيحِ، وَإِنَّمَا تُسْنَدُ الْأَفْعَالُ إِلَيْهِ مَجَازًا، فَيُقَالُ: صَلَّى، وَصَامَ، وَقَتَلَ، وَسَرَقَ؛ كَمَا يُقَالُ: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَجَرَتِ الرِّيحُ، وَنَزَلَ الْمَطَرُ، فَأَتَهُمُوهَا رَبَّهُمْ بِالظُّلَمِ وَتَكْلِيفِ الْعِبَادِ بِهَا لَا قُدْرَةَ لَهُمْ عَلَيْهِ، وَمَجَازَاتِهِمْ عَلَى مَا لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِمْ، وَأَتَهُمُوهَا بِالْعَبَثِ فِي تَكْلِيفِ الْعِبَادِ، وَأَبْطَلُوا الْحِكْمَةَ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ.

* * *

(فصل)

وَمِنْ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ الدِّينَ وَالْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، قَوْلُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، وَعَمَلُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالْجَوَارِحِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ.

سَبَقَ أَنْ ذَكَرْنَا فِي مَسْأَلَةِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ وَاعْتِقَادٌ بِالْجَنَانِ وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ، وَأَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ دَاخِلَةٌ فِي مُسَمًّى الْإِيمَانِ الْمُطْلَقِ^(١).

فَالْإِيمَانُ الْمُطْلَقُ يَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ الدِّينِ: ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ، أَصُولُهُ وَقُرُوعُهُ، فَلَا يَسْتَحِقُّ اسْمَ الْإِيمَانِ الْمُطْلَقِ إِلَّا مَنْ جَمَعَ ذَلِكَ كُلَّهُ وَلَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ شَيْئًا.

وَلَمَّا كَانَتْ الْأَعْمَالُ وَالْأَقْوَالُ دَاخِلَةً فِي مُسَمًّى الْإِيمَانِ؛ كَانَ الْإِيمَانُ قَابِلًا لِلزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ، فَهُوَ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ^(٢)؛ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْأَدْلَةِ مِنَ الْكِتَابِ

(١) قد تقدم الكلام على هذه المسألة في ما تقدم فراجع.

(٢) تشعب مذاهب الناس في زيادة الإيمان ونقصانه، واختلفوا إلى مذاهب:

(١) أن الإيمان يزيد وتوقف في النقصان. وهذا ما جاء عن الإمام مالك في رواية ابن وهب عنه ورواية ابن القاسم، ورواية إسحاق بن أبي أويس، وهذه الروايات ثابتة عنه رحمه الله، واعتذر له العلماء بعدم وصول الدليل إليه في مسألة النقصان.

(٢) أن الإيمان يزيد ولا ينقص. وذهب إلى هذا القول خمس طوائف، (أ) طائفة من الأشاعرة، (ب) رواية أبي حنيفة ونسبتها إليه خطأ، (ج) الغسانية أتباع غسان المرجني، (د) النجارية أتباع أبي عبد الله =

وَالسَّنَةِ، وَكَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مُشَاهِدٌ مِنْ تَفَاوُتِ الْمُؤْمِنِينَ فِي عَقَائِدِهِمْ وَأَعْمَالِ قُلُوبِهِمْ وَأَعْمَالِ جَوَارِحِهِمْ.

وَمِنْ الْأَدِلَّةِ عَلَى زِيَادَةِ الْإِيَانِ وَتَقْصِيهِ أَنَّ اللَّهَ قَسَمَ الْمُؤْمِنِينَ ثَلَاثَ طَبَقَاتٍ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ، وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ، وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُذِنُ اللَّهُ﴾ [فاطر: ٣٢].

فَالسَّابِقُونَ بِالْخَيْرَاتِ هُمُ الَّذِينَ آدَوْا الْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحَبَّاتِ وَتَرَكُوا الْمُحَرَّمَاتِ وَالْمَكْرُوهَاتِ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْمُقَرَّبُونَ.

وَالْمُقْتَصِدُونَ هُمُ الَّذِينَ اقْتَصَرُوا عَلَى آدَاءِ الْوَاجِبَاتِ وَتَرَكُوا الْمُحَرَّمَاتِ.

وَالظَّالِمُونَ لِأَنْفُسِهِمْ هُمُ الَّذِينَ اجْتَرَأُوا عَلَى بَعْضِ الْمُحَرَّمَاتِ وَقَصُرُوا بِبَعْضِ الْوَاجِبَاتِ مَعَ بَقَاءِ أَضَلِّ الْإِيَانِ مَعَهُمْ.

وَمِنْ وَجْهِ زِيَادَتِهِ وَتَقْصِيهِ كَذَلِكَ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ مُتَّفَاوِتُونَ فِي عُلُومِ الْإِيَانِ، فَمِنْهُمْ مَنْ

=حسين بن محمد، هـ) الإباضية وهي فرقة من الخوارج.

(٣) أن الإيَان لا يزيد ولا ينقص. وهذا قول أبي حنيفة المشهور عنه، والجهمية والخوارج والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية ونسب هذا القول للخطابي.

(٤) مذهب السلف وعلماء أهل السنة قاطبة، أن الإيَان يزيد وينقص، وحُكي ذلك إجماعاً، قال يحيى بن سعيد: ما أدركت أحداً من أصحابنا إلا على الاستثناء، ويقولون: الإيَان يزيد وينقص.

وقال عبدالرزاق: لقيت ٣٦ شيخاً كلهم يقولون: الإيَان قول وعمل يزيد وينقص.

وقال الإمام أحمد بن حنبل: أجمع سبعون رجلاً من التابعين وأئمة المسلمين وفقهاء الأمصار ... ثم ذكر أموراً: والإيَان قول وعمل يزيد وينقص.

وهكذا نقل ذلك البخاري والفوسى والطبري وابن عبد البر والأشعري وابن بطال وعبد الغني المقدسي، وابن تيمية وابن القيم والسفاريني.

راجع: شرح مسلم للنووي (١/١٤٦)، أصول السنة للالكثاني (٥/٨٨٩)، المقالات (٢٩٠)

و(١٣٩)، رسالة إلى أهل الثغر (٢٧٢)، التمهيد لابن عبد البر (٩/٢٣٨)، الفتاوى لابن تيمية

(٧/٤٠٤، ٥٤٦، ٥٨٢، ٦٧٢)، مدارج السالكين (١/٤٢١)، تفسير ابن كثير (٢/٢٨٥)، فتح

الباري (١/٤٧)، صريح السنة (٢٥)، عمدة القاري (١/١٣٦)، العقيدة الأصبهانية (١٣٧).

وَصَلَ إِلَيْهِ مِنْ تَفَاصِيلِهِ وَعَقَائِدِهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، فَازْدَادَ بِهِ إِيْمَانُهُ، وَتَمَّ يَقِينُهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ دُونَ ذَلِكَ، حَتَّى يَبْلُغَ الْحَالُ بَعْضَهُمْ أَلَّا يَكُونَ مَعَهُ إِلَّا إِيمَانٌ إِنْجَالِيٌّ لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ مِنْ التَّفَاصِيلِ شَيْءٌ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُؤْمِنٌ.

وَكَذَلِكَ هُمْ مُتَفَاوِثُونَ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ وَالْجَوَارِحِ، وَكَثْرَةِ الطَّاعَاتِ وَقَلِّيَّتِهَا.

وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْإِيمَانَ جُرْدُ التَّصَدِيقِ بِالْقَلْبِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ قَابِلٍ لِلزِّيَادَةِ أَوْ النَّقْصِ؛ كَمَا يُرْوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ^(١) وَغَيْرِهِ؛ فَهُوَ مَخْجُوجٌ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَوَّلَةِ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً؛ أَغْلَاهَا: قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَذْنَاهَا: إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ».

(وَمِنْ مَعَ ذَلِكَ لَا يَكْفُرُونَ أَهْلَ الْقِبْلَةِ بِمُطْلَقِ الْمَعَاصِي وَالْكَبَائِرِ؛ كَمَا يَفْعَلُهُ الْحَوَارِجُ؛ بَلِ الْأُخُوَّةُ الْإِيمَانِيَّةُ ثَابِتَةٌ مَعَ الْمَعَاصِي؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَلْيَبِاعْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وَقَالَ: ﴿وَلَنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ ١ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ٩، ١٠].

وَمَعَ أَنَّ الْإِيمَانَ الْمُطْلَقَ مُرَكَّبٌ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ وَالْإِعْتِقَادَاتِ؛ فَهِيَ لَيْسَتْ كُلُّهَا بِدَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ؛ بَلِ الْعَقَائِدُ أَصْلٌ فِي الْإِيمَانِ، فَمَنْ أَنْكَرَ شَيْئًا مِمَّا يُحِبُّ اعْتِقَادُهُ فِي اللَّهِ أَوْ مَلَائِكَتِهِ أَوْ كُتُبِهِ أَوْ رُسُلِهِ أَوْ الْيَوْمِ الْآخِرِ أَوْ مِمَّا هُوَ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ؛ كَوُجُوبِ الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَحَرْمَةِ الزَّنا وَالْقَتْلِ... إلخ؛ فَهُوَ كَافِرٌ، قَدْ خَرَجَ مِنَ الْإِيمَانِ بِهَذَا الْإِنْكَارِ.

(١) والقول أن الإيمان مجرد التصديق هو قول أبي منصور الماتريدي ونسب إلى أبي حنيفة وتقدم نسب عدم الزيادة والنقص في الإيمان لأبي حنيفة.

وكل ذلك يبين أن أبا حنيفة على خلاف منهج السلف في الإيمان، ولمزيد إيضاح في الكلام على أبي حنيفة راجع: كتاب شيخنا العلامة مقبل بن هادي الوادعي وهو (نشر الصحيفة).

(وَلَا يَسْلُبُونَ الْفَاسِقَ الْمَلِيَّ اسْمَ الْإِيمَانِ بِالْكَلْبَةِ، وَلَا يُحْلِدُونَهُ فِي النَّارِ؛ كَمَا تَقُولُ الْمُعْتَزَّةُ).

بَلِ الْفَاسِقُ يَدْخُلُ فِي اسْمِ الْإِيمَانِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

وَقَدْ لَا يَدْخُلُ فِي اسْمِ الْإِيمَانِ الْمَطْلَقُ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢]، وَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَزِي الرِّيَازِي حِينَ يَزِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

وَيَقُولُونَ: هُوَ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ، أَوْ مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ فَاسِقٌ بِكِبِيرَتِهِ، فَلَا يُعْطَى الْإِسْمَ الْأَطْلَقُ، وَلَا يُسَلَّبُ مُطْلَقُ الْإِسْمِ).

وَأَمَّا الْفَاسِقُ الْمَلِيَّ الَّذِي يَزْكِبُ بَعْضُ الْكَبَائِرِ مَعَ اغْتِقَادِهِ حُرْمَتَهَا؛ فَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لَا يَسْلُبُونَ عَنْهُ اسْمَ الْإِيمَانِ بِالْكَلْبَةِ، وَلَا يُحْلِدُونَهُ فِي النَّارِ؛ كَمَا تَقُولُ الْمُعْتَزَّةُ وَالْخَوَارِجُ، بَلْ هُوَ عِنْدَهُمْ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ، قَدْ نَقَصَ مِنْ إِيْمَانِهِ بِقَدْرِ مَعْصِيَتِهِ، أَوْ هُوَ مُؤْمِنٌ فَاسِقٌ، لَا يُعْطَوْنَهُ اسْمَ الْإِيمَانِ الْمَطْلَقِ، وَلَا يَسْلُبُونَهُ مُطْلَقُ الْإِيمَانِ.

وَأَدِلَّةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ دَالَّةٌ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- مِنْ ثُبُوتِ مُطْلَقِ الْإِيمَانِ مَعَ الْمَعْصِيَةِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخِذُوا عَدَوِيَّ وَعَدَوْنَكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المنحة: ١].

فَنَادَاهُمْ بِاسْمِ الْإِيمَانِ، مَعَ وُجُودِ الْمَعْصِيَةِ، وَهِيَ مُوَالَاةُ الْكُفَّارِ مِنْهُمْ... إلخ. فَاذِلَّةُ: الْإِيمَانُ وَالْإِسْلَامُ الشَّرْعِيَّانِ مُتَلَازِمَانِ فِي الْوُجُودِ^(١)، فَلَا يُوْجَدُ أَحَدُهُمَا

(١) اختلف العلماء في مسألة العلاقة بين الإيمان والإسلام على قولين بين السلف:

(١) الإسلام غير الإيمان وأنها متغايران، وإلى هذا ذهب ابن عباس والحسن وابن سيرين وقتادة والزهرري وداود بن أبي هند وابن مهدي وابن أبي ذئب ومالك وابن حنبل وجماعة.

قال ابن تيمية: ولا علمت أحداً من المتقدمين خالف هؤلاء؛ ولهذا كان عامة أهل السنة على هذا=

يَدُونِ الْآخِرِ، بَلْ كُلُّمَا وَجِدَ إِيَّانَ صَحِيحٍ مُعْتَدٍّ بِهِ، وَجِدَ مَعَهُ إِسْلَامٌ، وَكَذَلِكَ الْعَكْسُ، وَلِهَذَا قَدْ يُسْتَعْنَى بِذِكْرِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا إِذَا أُفْرِدَ بِالذِّكْرِ؛ دَخَلَ فِيهِ الْآخَرُ، وَأَمَّا إِذَا ذُكِرَا مَعًا مُقْتَرِنَيْنِ؛ أُريدَ بِالْإِيَّانِ التَّصْدِيقَ وَالْإِعْتِقَادَ، وَأُريدَ بِالْإِسْلَامِ الْإِنْفِيقَادَ الظَّاهِرِيُّ مِنَ الْإِقْرَارِ بِاللِّسَانِ وَعَمَلِ الْجَوَارِحِ.

=الرائي. اهـ.

ومن الأدلة هذا القول: قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَّا قُلُومٌ لَمْ يَنْصُرُوا وَلكِنْ قَوْلُوا أَتَسْلَمُونَ﴾ وقوله: ﴿إِنَّ الْأَسْلِمِيَّاتِ وَالْمُسْلِمِيَّاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾، وحديث جبريل وفيه: (وما الإيمان... وما الإسلام)، وحديث سعد: والله إني لأراه مؤمناً... فقال ﷺ: «أو مسلماً».

(٢) الإسلام هو الإيمان وهما مترادفان، وذهب إلى هذا جماعة منهم البخاري وابن نصر المروزي وابن مندة وابن عبد البر وغيرهم.

وأدلة هذا القول:

قالوا: إن الله عز وجل سَمَى الإسلام بما يسمى به الدين حيث قال: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ وقوله: ﴿مَنْ يُرِدْ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ وقوله: ﴿فَأَعْرَضْنَا مَنْ كَانَفِيَّائِينَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ قَا وَجَدْنَا فِيهَا عِدَّةً مِنْ الْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾.

والراجع من هذين القولين هو ما قرره جماعة من الأئمة، ومنهم الشيخ المراس أن بينهما تلازم. قال الإسماعيلي في رسالته إلى أهل الجبل: إذا ذكر كل اسم على حدته مضموماً إلى الآخر، ف قيل المؤمنون والمسلمون جميعاً مفردين أريد بأحدهما معنى لم يرد بالآخر، وإذا ذكر أحد الاسمين شمل الكل وعمهم. اهـ. وقال الخطابي: والصحيح أن يقيد ولا يطلق على أحد الوجهين، وذلك أن المسلم قد يكون مؤمناً في بعض الأحوال، ولا يكون مؤمناً في بعضها، والمؤمن مسلم في جميع الأحوال، فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً. اهـ.

وقال ابن رجب: فاسم الإسلام والإيمان إذا أفردهما دخل فيه الآخر، ودل بانفراده على ما يدل عليه الآخر بانفراده، فإذا قرن بينهما دل أحدهما على بعض ما يدل عليه الآخر بانفراده، ودل الآخر على الباقي.

راجع: السنة لعبد الله بن أحمد (٧٤)، السنة للالكائي (٨١٢/٤)، الإبانة الصغرى (١٨٢)، الإيمان لابن مندة (٣١١/١)، تفسير ابن كثير (٤١٩/٤)، تفسير ابن جرير (٢٦/٩)، الفتاوى (٣٥٩/٧)، التمهيد لابن عبد البر (٢٢٦/٣)، الفصل (٢٢٦/٣)، فتح الباري (٧٤/١)، فتح الباري لابن رجب (٢٠٧/١)، جامع العلوم (١٠٦/١)، معالم السنن (٢٩٠/٤)، تعظيم قدر الصلاة (٥٣١/٢)، لوامع الأنوار للسفاريني (٤٢٧/١).

وَلَكِنَّ هَذَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُطْلَقِ الْإِيمَانِ، أَمَّا الْإِيمَانُ الْمُطْلَقُ؛ فَهُوَ أَحْصَى مُطْلَقًا مِنَ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ يُوَجِّدُ الْإِسْلَامَ بِدُونِهِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤].

فَأَخْبَرَ بِإِسْلَامِهِمْ مَعَ نَفْيِ الْإِيمَانِ عَنْهُمْ.
وَفِي حَدِيثِ جَنْزِيلٍ^(١) ذَكَرَ الْمَرَاتِبَ الثَّلَاثَ: الْإِسْلَامَ، وَالْإِيمَانَ، وَالْإِحْسَانَ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ كُلًّا مِنْهَا أَحْصَى مِمَّا قَبْلَهُ.

* * *

(فصل)

وَمِنْ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ سَلَامَةُ قُلُوبِهِمْ وَأَلْسِنَتِهِمْ لِأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَمَا وَصَفَهُمُ اللَّهُ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، وَطَاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: «لَا تُسَبِّحُوا أَصْحَابَ قَوْلِ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»^(٢).

وَيَقْبَلُونَ مَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ مِنْ فَصَائِلِهِمْ وَمَرَاتِبِهِمْ.
يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ: إِنَّ مِنْ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الَّتِي فَارَقُوا بِهَا مَنْ عَدَاهُمْ مِنْ أَهْلِ الرِّبْغِ وَالضَّلَالِ أَنَّهُمْ لَا يُزْرُونَ بِأَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا يَطْعَنُونَ عَلَيْهِ، وَلَا يَجْعَلُونَ لَهُ حَقْدًا وَلَا بُغْضًا وَلَا اخْتِفَارًا، فَقُلُوبُهُمْ وَأَلْسِنَتُهُمْ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ بَرَاءٌ، وَلَا يَقُولُونَ فِيهِمْ إِلَّا مَا حَكَاهُ اللَّهُ عَنْهُمْ يَقُولُهُ: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ

(١) تقدم تخرجه.

(٢) أخرجه في الصحيحين عن أبي سعيد رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ رَقْم (٣٦٧٣)، وَمُسْلِمٌ رَقْم (٢٥٤٠) (٢٢١)، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَةِ (٤٦٥٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٨٦١) وَاحِدٌ (١١/٣) وَجَاءَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ وَهُمْ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْمَرْيُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ .. الآية.

فَهَذَا الدُّعَاءُ الصَّادِرُ مِمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ مِمَّنِ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ يَدُلُّ عَلَى كَمَالِ مَحَبَّتِهِمْ لِأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَثَنَانِهِمْ عَلَيْهِمْ، وَهُمْ أَهْلُ لَذِيكَ الْحُبِّ وَالتَّكْرِيمِ؛ لِقَضَائِهِمْ، وَسَقْفِهِمْ، وَعَظِيمِ سَابِقَتِهِمْ، وَاخْتِصَاصِهِمْ بِالرُّسُولِ ﷺ، وَإِلَّا إِحْسَانِهِمْ إِلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ هُمُ الْمُبَلَّغُونَ لَهُمْ جَمِيعَ مَا جَاءَ بِهِ نَبِيُّهُمْ ﷺ، فَمَا وَصَلَ لِأَحَدٍ عِلْمٌ وَلَا خَبْرٌ إِلَّا بِوَاسِطَتِهِمْ، وَهُمْ يُوقِرُونَهُمْ أَيْضًا طَاعَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ؛ حَيْثُ تَمَّى عَنْ سَبِّهِمْ وَالْعَصْ مِنْهُمْ، وَبَيَّنَّ أَنَّ الْعَمَلَ الْقَلِيلَ مِنْ أَحَدٍ أَصْحَابِهِ يَفْضُلُ الْعَمَلَ الْكَثِيرَ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَذَلِكَ لِكَمَالِ إِخْلَاصِهِمْ، وَصَادِقِ إِيْمَانِهِمْ.

وَيُفَضَّلُونَ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَهُوَ صَلُحُ الْحُدُودِ^(١)، وَقَاتَلَ عَلَى مَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلَ، وَيُقَدِّمُونَ الْمُهَاجِرِينَ عَلَى الْأَنْصَارِ. وَيُؤَيِّمُونَ بِأَنَّ اللَّهَ قَالَ لِأَهْلِ بَذْرِ وَكَانُوا ثَلَاثَ مِائَةٍ وَبِضْعَةَ عَشَرَ: «اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ عَفَرْتُ لَكُمْ».

وَبِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ؛ كَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، بَلْ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ، وَكَانُوا أَكْثَرَ مِنْ أَلْفٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ^(٢).

(١) قال ابن كثير رحمه الله: وجعل ذلك الصلح فتحًا باعتبار ما فيه المصلحة، وما آل الأمر إليه... وقال البخاري: عن البراء بن عازب قال: تعدون أنتم الفتح فتح مكة وقد كان فتح مكة فتحًا، ونحن نعد الفتح بيعة الرضوان يوم الحديبية، رواه البخاري رقم (٤١٥٠).
راجع: تفسير ابن كثير عن قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾^(٣).
(٢) وذلك لما رواه البخاري في صحيحه عن البراء بن عازب قال: كنا مع النبي ﷺ أربع عشر مائة... الحديث برقم (٤١٥٠) وبرقم (٤١٥١) وزاد (أو أكثر).
وجاء عن جابر بن عبد الله أنه قال: (كنا خمس عشرة مائة) رقم (٤١٥٢) وكذا برقم (٤١٥٣) وفيه تأكيد العدد في حديث جابر أنه خمس عشرة مائة.

وجاء عن عبد الله بن أبي أوفى أنهم كانوا ألفًا وثلاثمائة، رقم (٤١٥٥).
فهذا الاختلاف في عدد من بايع تحت الشجرة جمع من بعض أهل العلم في سبب اختلافهم، ولهذا أشار ابن تيمية رحمه الله: والجمع بين هذا الاختلاف أنهم كانوا أكثر من ألف وأربعمائة، فمن قال ألفًا =

وَيَشْهَدُونَ بِالْجَنَّةِ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(١)، كَالْعَشْرَةِ، وَثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَاسٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَيُقَضُّونَ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَهُوَ صُلْحُ الْحُدَيْبِيَّةِ وَقَاتَلَ عَلَى مَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ وَقَاتَلَ)؛ فَلِرُودِ النَّصِّ الْقَرَأَنِيِّ بِذَلِكَ، قَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْحَدِيدِ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلًا أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلُوا وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَقْنَى﴾ [الحديد: ١٠].

وَأَمَّا تَفْسِيرُ الْفَتْحِ بِصُلْحِ الْحُدَيْبِيَّةِ؛ فَذَلِكَ هُوَ الْمَشْهُورُ، وَقَدْ صَحَّ أَنَّ سُورَةَ الْفَتْحِ نَزَلَتْ عَقِبَهُ.

وَسُمِّيَ هَذَا الصُّلْحُ فَتْحًا؛ لِمَا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ مِنْ نَتَائِجَ بَعِيدَةٍ الْمَدَى فِي عِزَّةِ الْإِسْلَامِ، وَقُوَّتِهِ وَانْتِشَارِهِ، وَدُخُولِ النَّاسِ فِيهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَيُقَدَّمُونَ الْمُهَاجِرِينَ عَلَى الْأَنْصَارِ)؛ فَلِأَنَّ الْمُهَاجِرِينَ جَمَعُوا الْوَصْفَيْنِ: النُّصْرَةَ وَالْهَجْرَةَ، وَهَذَا كَانَ الْخِلْفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَبَقِيَّةُ الْعَشْرَةِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَقَدْ جَاءَ الْقُرْآنُ بِتَقْدِيمِ الْمُهَاجِرِينَ عَلَى الْأَنْصَارِ فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ وَالْحَشْرِ، وَهَذَا التَّفْضِيلُ إِنَّمَا هُوَ لِلْجُمْلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ، فَلَا يُنَافِي أَنَّ فِي الْأَنْصَارِ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضِ الْمُهَاجِرِينَ.

= وخسائة جبر الكسر، ومن قال: ألفاً وأربعمائة ألفاه، ويؤيده في الرواية الثالثة من حديث البراء (ألفاً وأربعمائة أو أكثر) اعتمد على هذا الجمع النووي.

وأما البيهقي فمال إلى الترجيح، وقال: إن رواية من قال ألف وأربعمائة أصح. راجع: فتح الباري (٧/ ٥٠٤).

(١) قال شيخ الإسلام: ولهذا لا يشهد لمعين بالجنة إلا بدليل خاص، ولا يشهد على معين بالنار إلا بدليل خاص.

وقال رحمه الله: بل من استفاض من بين الناس إيمانه وتقواه، واتفق المسلمون على الثناء عليه كعمرو بن عبدالعزيز والحسن البصري شهدنا له بالجنة.

والصحيح أنه لا يشهد لأحد بعينه إلا لمن شهد له رسول الله ﷺ وغيرهم فلا يشهد إلا على وجه العموم. راجع: عقيدة السلف للصابوني (٩٣)، الفتاوى (٤٣/ ٣٥) و(٣١٣/ ١٨) و(٣١٤).

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ السَّقِيفَةِ: (نَحْنُ الْمُهَاجِرُونَ، وَأَوَّلُ النَّاسِ إِسْلَامًا، أَسْلَمْنَا قَبْلَكُمْ، وَقَدْ مَنَّا فِي الْقُرْآنِ عَلَيْكُمْ، فَخَضُّ الْأَمْرَاءِ، وَأَنْتُمْ الْوُزَرَاءُ^(١)).
وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَيُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللَّهَ قَالَ لِأَهْلِ بَدْرٍ...) إلخ؛ فَقَدْ وَدَّ أَنْ عَمَرَ ﷺ لَمَّا أَرَادَ قَتْلَ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا لِكِتَابَتِهِ كِتَابًا إِلَى قُرَيْشٍ يُخْبِرُهُمْ فِيهِ بِمَسِيرِ الرَّسُولِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ الرَّسُولُ ﷺ: «وَمَا يُبْدِيكَ يَا عَمَرُ؟ لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اغْمُلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ عَفَرْتُ لَكُمْ^(٢)».

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَيَأْتِيهِ لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بِاتِّعَاجِ الشَّجَرَةِ...) إلخ؛ فَلِإِنْجَارِهِ ﷺ بِذَلِكَ^(٣)، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].. الْآيَةَ فَهَذَا الرِّضَا مَانِعٌ مِنْ إِزَادَةِ تَغْذِيهِمْ، وَمُسْتَلْزِمٌ لِإِكْرَامِهِمْ وَمُتَوَبِّهِمْ.
وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَيَشْهَدُونَ بِالْجَنَّةِ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ الرَّسُولُ ﷺ؛ كَالْعَشْرَةِ، وَثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ).

أَمَّا الْعَشْرَةُ؛ فَهَمَّ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ^(٤).
وَأَمَّا غَيْرُهُمْ؛ فَكَثَائِبُ بْنُ قَيْسٍ، وَعُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ^(٥)، وَكُلُّ

(١) رواه البخاري في صحيحه رقم (٣٦٦٨).

(٢) الحديث أخرجه الشيخان عن علي بن عيسى رواه البخاري رقم (٣٠٠٧) وانظر بقية أطرافه، ورواه مسلم (٢٤٩٤).

(٣) رواه مسلم عن أم مبشر رقم (٢٤٩٦) وجاء عن ابن أبي أوفى رواه البزار وصححه شيخنا الوادعي في الصحيح المسند (١٧٤/١) وجاء عن جابر في مسلم (٢٤٩٥).

(٤) الحديث جاء عن سعيد بن زيد وعن عبدالرحمن بن وهب عند الترمذي وأبي داود وأحمد والضياء المقدسي في المختارة، وفي هذه الأحاديث ضعف، وحسن إسناده العلامة الألباني كما في تحقيقه على الطحاوية (٧٢٧) وفي تحقيقه على المشكاة (٦١٠٩) وكذا في صحيح الجامع رقم (٥٠).

(٥) جاء في الصحيحين عن أنس أن رسول الله ﷺ قال لثابت: «ولكنك من أهل الجنة» وكذا فيها عن ابن عباس في قوله: «سبقك بها عكاشة».

وجاء عن معاذ أن عبدالله بن سلام عاش عشرة في الجنة قال: ما سمعت رسول الله ﷺ يقول لحبي =

مَنْ وَرَدَ الْحَبْرَ الصَّحِيحُ بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

(وَيَقْرُونَ بِمَا تَوَاتَرَ بِهِ النَّقْلُ عَلَى خِلافةِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، وَيُثَلَّثُونَ بِعُثْمَانَ، وَيُرَبِّعُونَ بِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَنَاءُ، وَكَمَا أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى تَقْدِيمِ عُثْمَانَ فِي السِّيَةِ).

مَعَ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ السُّنَّةِ كَانُوا قَدِ اخْتَلَفُوا فِي عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى تَقْدِيمِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ أَتَيْهَا أَفْضَلُ؟ فَقَدَّمَ قَوْمٌ عُثْمَانَ وَسَكَنُوا، أَوْ رَبَّعُوا بِعَلِيٍّ، وَقَدَّمَ قَوْمٌ عَلِيًّا، وَقَوْمٌ تَوَقَّفُوا.

لَكِنِّي اسْتَقَرَّ أَمْرُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى تَقْدِيمِ عُثْمَانَ، ثُمَّ عَلِيٍّ. وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَسْأَلَةَ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ لَيْسَتْ مِنَ الْأُصُولِ الَّتِي يُضَلَّلُ الْمُخَالِفُ فِيهَا عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

لَكِنِّي الَّتِي يُضَلَّلُ فِيهَا: مَسْأَلَةُ الْخِلَافَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ أَنَّ الْحَلِيفَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ.

وَمَنْ طَعَنَ فِي خِلَافَةِ أَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ؛ فَهُوَ أَضَلُّ مِنْ حِمَارِ أَهْلِهِ).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَيُؤْمِنُونَ بِمَا تَوَاتَرَ بِهِ النَّقْلُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ)؛ فَقَدْ وَرَدَ أَنَّ عَلِيًّا ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ذَلِكَ عَلَى مَنِيرِ الْكُوفَةِ، وَسَمِعَهُ مِنْهُ الْجَمُّ الْغَفِيرُ؛ وَكَانَ يَقُولُ: (مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى عَلِمْنَا أَنَّ أَفْضَلَنَا بَعْدَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَمَا مَاتَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى عَلِمْنَا أَنَّ أَفْضَلَنَا بَعْدَهُ عُمَرُ) ^(٢).

= يعني إنه من أهل الجنة إلا لعبد الله بن سلام، متفق عليه.

وكذا عن معاذ أن عبد الله بن سلام عاشر عشرة في الجنة، أخرجه الترمذي، وصححه شيخنا الوادعي رحمه الله في الصحيح المسند (٢/ ٢٠٦).

(١) كما في صحيح البخاري برقم (٣٦٧١) عن محمد ابن الحنفية.

(٢) ضعيف كما في السنة لابن أبي عاصم (٢/ ٥٧٠).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَيُثَلَّثُونَ بِعُثْمَانَ، وَيُرَبُّعُونَ بِعَلِيٍّ...) إلخ؛ فَمَذَهَبُ جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ تَرْتِيبَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ فِي الْفَضْلِ عَلَى حَسَبِ تَرْتِيبِهِمْ فِي الْخِلَافَةِ، وَهُمْ هَذَا يُفَضِّلُونَ عُثْمَانَ عَلَى عَلِيٍّ، مُحْتَجِّينَ بِتَقْدِيمِ الصَّحَابَةِ عُثْمَانَ فِي الْبَيْعَةِ عَلَى عَلِيٍّ. وَبَعْضُ أَهْلِ السُّنَّةِ يُفَضِّلُ عَلِيًّا؛ لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّ مَا وَرَدَ مِنَ الْأَثَرِ فِي مَرَاتِبِ عَلِيٍّ وَمَنْاقِبِهِ أَكْثَرُ، وَبَعْضُهُمْ يَتَوَقَّفُ فِي ذَلِكَ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ؛ فَمَسْأَلَةُ التَّفْضِيلِ لَيْسَتْ كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ مِنْ مَسَائِلِ الْأُصُولِ^(١) الَّتِي يُضَلَّلُ فِيهَا الْمُخَالِفُ^(٢)، وَإِنَّمَا هِيَ مَسْأَلَةٌ فَرْعِيَّةٌ تَبَسُّعُهَا الْخِلَافُ. وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْخِلَافَةِ؛ فَيجِبُ الْإِعْتِقَادُ بِأَنَّ خِلَافَةَ عُثْمَانَ كَانَتْ صَحِيحَةً؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ بِمَشُورَةِ مِنَ السُّنَّةِ^(٣)، الَّذِينَ عَيَّنَهُمْ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِيَخْتَارُوا الْخَلِيفَةَ مِنْ بَعْدِهِ، فَمَنْ رَعِمَ أَنَّ خِلَافَةَ عُثْمَانَ كَانَتْ بَاطِلَةً، وَأَنَّ عَلِيًّا كَانَ أَحَقَّ بِالْخِلَافَةِ مِنْهُ؛ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ صَالٍ يَغْلِبُ عَلَيْهِ التَّشْبِيعُ؛ مَعَ مَا فِي قَوْلِهِ مِنْ إِزْرَاءٍ بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ.

(١) تقسيم الدين إلى أصول وفروع تقسيم مبتدع محدث لا أصل له عند السلف، قال ابن القيم كما في مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٨٩): وكل تقسيم لا يشهد له الكتاب والسنة وأصول الشرع بالاعتبار، وقال: وادعوا الإجماع على هذا التفريق، ولا يحفظ ما جعلوه إجماعاً عن إمام من أئمة المسلمين ولا عن أحد من الصحابة والتابعين بل أئمة الإسلام على خلافه...، وقال شيخ الإسلام كما في الفرقان (١٤٨): ولم يفرق أحد من السلف والأئمة بين أصول وفروع بل جعل الدين قسمين أصولاً وفروعاً لم يكن معروفاً في الصحابة والتابعين. اهـ.

(٢) وهذا القول ليس على إطلاقه من الشيخ رحمه الله، بل إذا كان الرجل من أهل السنة، ورأى اجتهداً منه أن علياً أفضل من عثمان لأمر عنده، فيكون هذا عما وسع فيه الخلاف ومع ذلك فهو مخالف لإجماع الصحابة في تقديم عثمان على علي في الخلاف.

وأما إذا كان يقدم علياً أفضل من عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ففي هذه الأمور لا يقال: إن صاحبه معذور بل هو ممن يهجر ويبدع فهو كحال الشيعة الضلال، فتأمل.

(٣) وهم: (١) عبدالرحمن بن عوف، (٢) سعد بن أبي وقاص، (٣) عثمان، (٤) علي، (٥) طلحة، (٦) الزبير. أخرج البخاري (٣٧٠٠) في قصة قتل عمر أنه قال: (ما أجد أحق بهذا الأمر من هؤلاء النفر الأربعة الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ فسمى عليّاً وعثماناً والزبير وطلحة وسعداً وعبدالرحمن).

وَيُحِبُّونَ آلَ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَتَوَلَّوْنَهُمْ، وَيَحْفَظُونَ فِيهِمْ وَصِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: حَيْثُ قَالَ يَوْمَ غَدِيرِ حُمْ: ^(١) «أَذْكُرُكُمْ اللَّهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي» ^(٢).

وَقَالَ أَيْضًا لِلْعَبَّاسِ عَمَّهُ وَقَدْ اشْتَكَى إِلَيْهِ أَنْ بَعْضَ قُرَيْشٍ يَحْفُوقُو بَنِي هَاشِمٍ فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحِبُّوكُمُ اللَّهُ وَلِقَرَاتِي» ^(٣).

وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ اضْطَقَّ بَنِي إِسْمَاعِيلَ، وَاضْطَقَّ مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ كِنَانَةُ، وَاضْطَقَّ مِنْ كِنَانَةَ قُرَيْشًا، وَاضْطَقَّ مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاضْطَقَّانِ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ» ^(٤).

أَهْلُ بَيْتِهِ ﷺ هُمْ مَنْ تَحَرَّمُ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ، وَهُمْ: آلُ عَلِيٍّ، وَآلُ جَعْفَرٍ، وَآلُ عَقِيلٍ، وَآلُ الْعَبَّاسِ، وَكُلُّهُمْ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، وَيَلْحَقُ بِهِمْ بَنُو الْمُطَّلِبِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّهُمْ لَمْ يُفَارِقُونَا جَاهِلِيَّةً وَلَا إِسْلَامًا» ^(٥).

فَأَهْلُ السَّيِّ وَالْجَمَاعَةِ يَرْعَوْنَ هُمْ حُرْمَتَهُمْ وَقَرَابَتَهُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ كَمَا يُحِبُّونَهُمْ لِإِسْلَامِهِمْ، وَسَبْقِهِمْ، وَحُسْنِ بَلَاتِهِمْ فِي نُصْرَةِ دِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

(١) قال النووي: اسم لمكان بين مكة والمدينة به شجر كثير نصب له عين ماء، وهو قريب من الجحفة بضم الحاء وقيل بفتحها.

راجع: شرح مسلم (١٧٩/١٥)، شرح الواسطية للعتيمين (٦٧٧/٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٩/١٥) رقم (٢٤٠٨) عن زيد بن أرقم.

(٣) حديث ضعيف، أخرجه الإمام أحمد (٢٠٧/١) وفي الترمذي (٣٧٥٨) أخرجه عبد الله في زوائده على المسند والحاكم كلهم من طريق يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف من حديث المطلب، وجاء عن ابن عباس واختلف عليه فيه، والصحيح أنه مرسل كما في المصنف لابن أبي شيبة (١٠٩/١٢) عن أبي الضحى عن ابن عباس مرسلًا.

(٤) أخرجه مسلم رقم (٢٢٧٦) (٣٦/١٥) شرح النووي، من حديث وائلة بن الأسقع.

(٥) الحديث بهذا اللفظ عند ابن إسحاق كما قاله ابن حجر، وجاء عند أبي داود برقم (٢٩٨٠) والنسائي (١٧٨/٢) وابن ماجه (٢٨٨١) والشافعي في الأم (١١٦٠) وأبو عبيد في الأموال (٨٤٢) وفي غيرها، وصححه الشيخ الألباني في الإرواء (١٢٤٢).

وينحوه عند البخاري برقم (٣١٤٠، ٣٥٠٢، ٤٢٢٩) واللفظ الأول فيه عن عنته ابن إسحاق مع أنه مدلس، ولكن صرح بالسماع كما عند الطبري والبيهقي في سنته، وخرجت هذا الحديث بأوسع من هذا في تحقيقي على كتاب الرسالة.

وَ (عَدِيرُ حُم) يَصْمُ الحَاءُ قِيلَ: اسْمُ رَجُلٍ صَبَاحٍ أَضِيفَ إِلَيْهِ الْعَدِيرُ الَّذِي بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ بِالْجُحْفَةِ.

وَقِيلَ: حُمُ اسْمُ غَيْصَةٍ هُنَاكَ نُسِبَ إِلَيْهَا الْعَدِيرُ، وَالْغَيْصَةُ: الشَّجَرُ الْمُتَلَفُ.
وَأَمَّا «قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَمِّهِ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحِبُّوكُمُ اللَّهُ وَلِقَرَاتِي»؛ فَمَعْنَاهُ: لَا يَتِمُّ إِيْمَانُ أَحَدٍ حَتَّى يُحِبَّ أَهْلَ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اللَّهُ أَوَّلًا: لِأَنَّهُمْ مِنْ أَوْلِيَائِهِ وَأَهْلٍ طَاعَتِهِ الَّذِينَ يُحِبُّ عَجَبَتَهُمْ وَمَوَالِيَهُمْ فِيهِ، وَثَانِيًا: لِمَكَائِهِمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، وَاتِّصَالِ نَسَبِهِمْ بِهِ، وَيَتَوَلَّوْنَ أَزْوَاجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَيُؤْمِنُونَ بِأَنَّهُمْ أَزْوَاجُهُ فِي الْآخِرَةِ: خُصُوصًا خَدِيجَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أُمُّ أَكْثَرِ أَوْلَادِهِ، وَأَوَّلَ مَنْ آمَنَ بِهِ وَعَاصِدَهُ عَلَى أَمْرِهِ، وَكَانَ لَهَا مِنْهُ الْمَنْزِلَةُ الْعَالِيَةُ.

وَالصَّدِيقَةُ بِنْتُ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، الَّتِي قَالَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ: «فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النَّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ»^(١).

أَزْوَاجُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هُنَّ مَنْ تَزَوَّجَهُنَّ بِنِكَاحٍ، فَأَوَّلُهُنَّ خَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، تَزَوَّجَهَا بِمَكَّةَ قَبْلَ الْبِعْثَةِ، وَكَانَتْ سِنُهُ ثَمَانًا وَعِشْرِينَ، وَكَانَتْ هِيَ تَكْبُرُهُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ عَامًا، وَلَمْ يَتَزَوَّجْ عَلَيْهَا حَتَّى تُوَفِّيَتْ، وَقَدْ رَزَقَ مِنْهَا بِكُلِّ أَوْلَادِهِ إِلَّا إِبْرَاهِيمَ، وَكَانَتْ أَوَّلَ مَنْ آمَنَ بِهِ، وَقَوَاهُ عَلَى اخْتِيَالِ أَغْبَاءِ الرُّسَالَةِ، وَقَدْ مَاتَتْ قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِثَلَاثِ سِنِينَ عَنْ ثَمَنِ وَسِتِّينَ سَنَةً، فَتَزَوَّجَ بَعْدَهَا سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَعَقَدَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَكَانَتْ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، حَتَّى إِذَا هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ بَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَنٍ، وَمَنْ زَوَّجَاهُ أَيْضًا أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، تَزَوَّجَهَا بَعْدَ زَوْجِهَا أَبِي سَلَمَةَ.
وَزَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ تَطْلِيلِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ لَهَا، أَوْ عَلَى الْأَصَحِّ زَوْجَهُ اللَّهُ إِيَّاهَا^(٢).

(١) متفق عليه، من حديث أبي موسى الأشعري رواه البخاري برقم (٣٤١١) ومسلم (٢٤٣١) وكذا جاء عن أنس في الصحيحين عند البخاري رقم (٣٧٧٠)، ومسلم (٢٤٤٦) (٢١٠ / ١٥) شرح النووي.

(٢) وقال إسماعيل الأنصاري: لا يليق التعبير بعبارة (أو على الأصح) بل الواجب أن يقال تزوجها بعد=

وَجُورِيَّةُ بِنْتُ الْحَارِثِ، وَصَفِيَّةُ بِنْتُ حَيَّيٍّ، وَحَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ، وَزَيْنَبُ بِنْتُ حُزَيْمَةَ، وَكُلُّهُنَّ أُمَّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُنَّ أَزْوَاجُهُ ﷺ فِي الْآخِرَةِ، وَأَفْضَلُهُنَّ عَلَى الْإِطْلَاقِ خَدِيجَةُ وَعَائِشَةُ ﷺ^(١).

=تطبيق زيد بن حارثة لها زوجه الله إياها؛ لأن ذلك الموافق لقوله تعالى: ﴿رَزَقْنَاهَا﴾.

(١) قال ابن تيمية: إن سبق خديجة وتأثيرها في أول الإسلام ونصرها، وقيامها في الدين لم تتركها فيه عائشة ولا غيرها من أمهات المؤمنين. وتأثير عائشة في آخر الإسلام، وحل الدين وتبليغه إلى الأمة، وإدراكها من العلم ما لم تتركها فيه خديجة ولا غيرها مما تميزت به على غيرها. واختار الذهبي ومال إلى أن الأفضل هي خديجة ﷺ.

وكذا توقف بعض العلماء في التفضيل كابن كثير في البداية والنهاية.

قال العثيمين تعليقاً على المراس في الطبعة القديمة: قوله: (وأفضلهم خديجة ثم عائشة) صريح في ترتيب التفاضل بين خديجة وعائشة، ولا شك أن خديجة ﷺ أفضل زوجات النبي ﷺ، أما أيها أفضل، فالصواب أن يقال: من كثرة الثواب والأجر، فهذا علمه إلى الله سبحانه وتعالى، وأما من جهة نفع الأمة والقيام بدين الله ونصرته فللكل واحدة منهم مزية تختص بها وكل واحدة منهما قامت بما ينبغي أن تقوم به، فخديجة ﷺ قامت في أول الأمر بما لم تقم به عائشة من تحمل لأعباء الرسول ﷺ ومناصرته وشد أزره وتقويته مادياً ومعنوياً، وعائشة ﷺ قامت في آخر الأمر بما لم تقم به خديجة من تعليم الأمة وتبليغ الدين ونشره فكم من سنة حفظتها على الأمة وكم من عمل أظهرته ﷺ، وأما من جهة دلالة النصوص على فضل إحداها على الأخرى، فإني أسوق هنا بإذن الله ما قد عرفته في ذلك.

قلت: ثم ذكر رحمه الله ثلاثة أحاديث ثم قال: قال ابن كثير (٢/ ٦١) من كتاب البداية والنهاية: بعد ذكر حديث الشيخين: فهذا لا ينفي كمال غيرها في هذه الأمة كخديجة وفاطمة ﷺ، وأما عائشة فهي أفضل من خديجة في قول طائفة من علماء السلف والخلف، والأحسن الوقف لأن قوله ﷺ: «وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام» يحتتمل أن يكون عائماً بالنسبة إلى المذكورات وغيرهن، ويحتتمل أن يكون عائماً بالنسبة إلى ما عدا المذكورات والله أعلم بمعناه.

ومن ثم عبر شيخ الإسلام رحمه الله بعبارة تقتضي اشتراكهما في الفضل على بقية زوجات النبي ﷺ من غير ترتيب بينهما وقد تبعه الشارح في الطبعة الثانية حيث عبر بالواو فقال: (وأفضلهن على الإطلاق خديجة وعائشة ﷺ). اهـ.

قلت: أما فاطمة ﷺ فهي أفضل نساء العالمين على أي إطلاق، نقل هذا إجماعاً، كما نقله الحافظ ابن حجر في شرح حديث: «فضل عائشة على النساء»... رقم (٥٤١٩، ٥٤٢٨).

وَيَبْرَزُونَ مِنْ طَرِيقَةِ الرَّوَافِضِ الَّذِينَ يُبْغِضُونَ الصَّحَابَةَ وَيَسُبُّونَهُمْ.

وَطَرِيقَةُ النَّوَاصِبِ الَّذِينَ يُؤْذُونَ أَهْلَ الْبَيْتِ يَقُولُ أَوْ عَمَلٍ^(١).

وَيُمْسِكُونَ عَمَّا سَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَنَارَ الْمَرْوِيَّةَ فِي مَسَاوِيهِمْ مِنْهَا مَا هُوَ كَذِبٌ، وَمِنْهَا مَا قَدْ زِيدَ فِيهِ وَنُقِصَ وَغُيِّرَ عَنْ وَجْهِهِ، وَالصَّحِيحُ مِنْهُ هُمْ فِيهِ مَعْدُورُونَ: إِمَّا مُجْتَهِدُونَ مُصِيبُونَ، وَإِمَّا مُجْتَهِدُونَ مُخْطِئُونَ.

وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ لَا يَنْتَقِدُونَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مَعْصُومٌ عَنْ كَبَائِرِ الْإِثْمِ وَصَغَائِرِهِ، بَلْ يَجُوزُ عَلَيْهِمُ الذُّنُوبُ فِي الْجُمْلَةِ.

وَلَهُمْ مِنَ السَّوَابِقِ وَالْفَضَائِلِ مَا يُوجِبُ مَغْفَرَةً مَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ إِنْ صَدَرَ، حَتَّى إِذَا تَغَفَّرَ لَهُمْ مِنَ السَّيِّئَاتِ مَا لَا يُغْفَرُ لِمَنْ بَعْدَهُمْ؛ لِأَنَّ لَهُمْ مِنَ الْحَسَنَاتِ الَّتِي تَمْحُو السَّيِّئَاتِ مَا لَا يَسْ لِمَنْ بَعْدَهُمْ.

وَقَدْ ثَبَتَ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ، وَأَنَّ الْمَلَأَ مِنْ أَحَدِهِمْ إِذَا تَصَدَّقَ بِهِ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ جَبَلٍ أَحَدٍ ذَهَبًا مِمَّنْ بَعْدَهُمْ.

ثُمَّ إِذَا كَانَ قَدْ صَدَرَ مِنْ أَحَدِهِمْ ذَنْبٌ؛ فَيَكُونُ قَدْ تَابَ مِنْهُ، أَوْ أَتَى بِحَسَنَاتٍ تَمْحُوهُ، أَوْ غُفِرَ لَهُ؛ بِفَضْلِ سَابِقَتِهِ، أَوْ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّذِي هُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِشَفَاعَتِهِ،

(١) قال الإمام الدارمي في معرض ثنائه على الصحابة: فهم عدول مؤمنون على عهد رسول الله ﷺ والمجروح من جرحهم، والطعن فيهم يلزم منه أربع أمور: (١) القدح في الله عز وجل، (٢) القدح في رسوله ﷺ، (٣) القدح في الشرع، (٤) القدح في الصحابة.

قال ابن قدامة: ومن السنة تولى أصحاب رسول الله ﷺ ومحببتهم وذكر محاسنهم والترحم عليهم والاستغفار لهم، والكف عن ذكر مساوئهم وما شجر بينهم، واعتقاد فضلهم ومعرفة سابقتهم، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾.

والكلام في حكم سبهم فصل فيه شيخ الإسلام في كتابه النافع: الصارم المسلول وبين فيه جميع الأحكام المتعلقة بمن سب الصحابة كأفراد أو ككل أو معظم ومن طعن في أزواج رسول الله صلوات الله وسلامه عليه

أَوْ ابْتَلَى بِبَلَاءٍ فِي الدُّنْيَا كُفِّرَ بِهِ عَنْهُ.

فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الذُّبُوبِ الْمُحَقَّقَةِ؛ فَكَيْفَ الْأُمُورُ الَّتِي كَانُوا فِيهَا مُجْتَهِدِينَ: إِنْ أَصَابُوا؛ فَلَهُمْ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخْطَرُوا؛ فَلَهُمْ أَجْرٌ وَاحِدٌ، وَالْخَطَأُ مَغْفُورٌ. ثُمَّ إِنَّ الْقَدَرَ الَّذِي يُنْكَرُ مِنْ فِعْلِ بَعْضِهِمْ قَلِيلٌ نَزَرَ مَغْفُورٌ فِي جَنْبِ فَضَائِلِ الْقَوْمِ وَتَحَاسِينِهِمْ؛ مِنَ الْإِبْطَانِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِهِ، وَالْهَجْرَةِ، وَالنُّصْرَةِ، وَالْعِلْمِ النَّافِعِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ.

وَمَنْ نَظَرَ فِي سِيرَةِ الْقَوْمِ بِعِلْمٍ وَبَصِيرَةٍ، وَمَا مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِهِ مِنَ الْفَضَائِلِ؛ عَلِمَ يَقِينًا أَنَّهُمْ خَيْرُ الْخَلْقِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ، لَا كَانَ وَلَا يَكُونُ مِثْلُهُمْ، وَأَنَّهُمْ الصَّفْوَةُ مِنْ قُرُونِ هَذِهِ الْأُمَّةِ الَّتِي هِيَ خَيْرُ الْأُمَمِ وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ.

يُرِيدُ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يَتَّبِعُوا مِنْ طَرِيقَةِ الرَّوَافِضِ الَّتِي هِيَ الْغُلُوفُ فِي عِلْيَ وَأَهْلِ بَيْتِهِ، وَبُعْضُ مَنْ عَدَاهُ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ، وَسَبَّهُمْ، وَتَكْفِيرُهُمْ. وَأَوَّلُ مَنْ سَبَّاهُمْ بِذَلِكَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَنَّهُمْ لَمَّا طَلَبُوا مِنْهُ أَنْ يَتَّبِعُوا مِنْ إِمَامَةِ الشَّيْخَيْنِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ لِيَتَابِعُوهُ أَبِي ذَلِكَ، فَتَرَفُّوا عَنْهُ، فَقَالَ: (رَفَضْتُمُونِي)، فَمِنْ يَوْمَئِذٍ قِيلَ لَهُمْ: رَافِضَةٌ.

وَهُمْ فِرَقٌ كَثِيرَةٌ: مِنْهُمْ الْغَالِيَةُ، وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ.

وَيَتَّبِعُونَ كَذَلِكَ مِنْ طَرِيقَةِ النَّوَاصِبِ الَّذِينَ تَأَصَّبُوا أَهْلَ بَيْتِ النُّبُوَّةِ الْعَدَاءِ لِأَسْبَابٍ وَأُمُورٍ سِيَاسِيَّةٍ مَعْرُوفَةٍ، وَلَمْ يَعُدْ لَهُوْلَاءِ وَجُودُ الْآنَ. وَتُفْسِكُ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَنِ الْخَوْصِ فِيمَا وَقَعَ مِنْ نِزَاعٍ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيهِمْ^(١)؛ لَا

(١) قال ابن تيمية: وأما أهل السنة فمعتقون على عدالة القوم، ثم لهم في التصويب والتخطئة مذاهب لأصحابنا وغيرهم:

أحدها: أن المصيب علي فقط، والثاني: الجميع مصيبون. والثالث: المصيب واحد لا بعينه. والرابع: الإمساك عما شجر بينهم مطلقاً، مع العلم بأن علياً وأصحابه هم أولى الطائفتين بالحق، كما في حديث أبي سعيد لما قال النبي ﷺ: «تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين، فيقتلهم أولى الطائفتين بالحق» =

سَيِّمًا مَا وَقَعَ بَيْنَ عَلِيٍّ وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ بَعْدَ مَقْتَلِ عُمَرَ، وَمَا وَقَعَ بَعْدَ ذَلِكَ بَيْنَ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ وَعَمْرٍو ابْنِ الْعَاصِ وَغَيْرِهِمْ، وَيَرَوْنَ أَنَّ الْأَثَارَ الْمَرْوِيَّةَ فِي مَسَاوِيهِمْ أَكْثَرُهَا كَذِبٌ أَوْ مُحَرَّفٌ عَنْ وَجْهِهِ، وَأَمَّا الصَّحِيحُ مِنْهَا؛ فَيَعْدُرُونَ فِيهِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُمْ مُتَأَوَّلُونَ مُجْتَهِدُونَ. وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ لَا يَدْعُونَ لَهُمُ الْعِصْمَةَ مِنْ كِبَارِ الذُّنُوبِ وَصَغَارِهَا^(١)، وَلَكِنَّ مَا هُمْ مِنَ السَّوَابِقِ وَالْفَضَائِلِ وَصُحْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْجِهَادِ مَعَهُ قَدْ يُوجِبُ مَغْفِرَةَ مَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ مِنْ زَلَّاتٍ؛ فَهُمْ بِشَهَادَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْرُ الْقُرُونِ^(٢)، وَأَفْضَلُهَا، وَمُذْ أَحَدِهِمْ أَوْ نَصِيفُهُ أَفْضَلُ مِنْ جَبَلٍ أُحِدَ ذَهَبًا يَتَصَدَّقُ بِهِ مَنْ بَعْدَهُمْ^(٣)، فَسَيِّئَاتُهُمْ مَغْفُورَةٌ إِلَى جَانِبِ حَسَنَاتِهِمْ الْكَثِيرَةِ.

= وهذا في حرب أهل الشام، والأحاديث تدل على أن حرب الجمل فتنة، وأن القتال فيها أولى، فعلى هذا نصوص أحمد وأكثر أهل السنة، وذلك الشجار بالأسنة والأيدي أصل لما جرى بين الأمة بعد ذلك، في الدين والدنيا، فليعتبر العاقل بذلك وهو مذهب أهل السنة والجماعة. راجع: الفتاوى (٥٠ / ٣٥).

(١) قال ابن تيمية: وسائر أهل السنة والجماعة وأئمة الدين لا يعتقدون عصمة أحد من الصحابة ولا القرابة ولا السابقين ولا غيرهم، بل يجوز عندهم وقوع الذنوب منهم، والله تعالى يغفر لهم بالتوبة، ويرفع بها درجاتهم، ويغفر لهم بحسنات ماحية أو بغير ذلك من الأسباب، قال تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾^(١) هُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ^(٢) يُكْفِرُ اللَّهُ عَنْهُمْ آسَاءَ الَّذِي عَمِلُوا وَبِحَسَنَاتِهِمْ يَجْعَلُهُمْ أَحْسَنَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ^(٣) فاما الصديقون والشهداء والصالحون فليسوا بمعصومين وهذا في الذنوب المحقة. راجع: الفتاوى (٦٩ / ٣٥).

(٢) الحديث المتفق عليه، عن عمران بن حصين رحمه الله رواه البخاري برقم (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٥)، وكذا جاء عن ابن مسعود كما رواه البخاري رقم (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣)، وكذا رواه مسلم عن أبي هريرة رقم (٢٥٣٤).

وجاء عن عائشة رضي الله عنها برقم (٢٥٣٦)، قال النووي (٧٥ / ٨): وهذا الإسناد مما استدركه الدارقطني فقال: إنما روى البهي عن عروة عن عائشة قال القاضي: قد صححوا روايته عن عائشة وقد ذكر البخاري روايته عن عائشة. اهـ.

(٣) تقدم هذا في حديث أبي سعيد "لا تسبوا أصحابي" متفق عليه.

يريد المؤلف رحمه الله أن ينفي عن الصحابة رضي الله عنهم أن يكون أحدهم قد مات مصراً على ماوجب سخط الله عليه من الذنوب، بل إذا كان قد صدر الذنب من أحدهم فعلاً؛ فلا يخلو عن أحد هذه الأمور التي ذكرها؛ فإنما أن يكون قد تاب منه قبل الموت، أو أتى بحسنات تذهب وتمحوه، أو غفر له بفضل سالفه في الإسلام؛ كما غفر لأهل بدر وأصحاب الشجرة، أو بشفاعه رسول الله ﷺ، وهم أسعد الناس بشفاعته، وأحفظهم بها، أو ابتلي بلاء في الدنيا في نفسه أو ماله أو ولده فكفر عنه به.

فإذا كان هذا هو ما يجب اعتقاده فيهم بالنسبة إلى ما ارتكبوه من الذنوب المحققة؛ فكيف في الأمور التي هي موضع اجتهد والخطأ فيها مغفور^(١).

ثم إذا قيس هذا الذي أخطئوا فيه إلى جانب ما لهم من محاسن وفصائل؛ لم يغد أن يكون قطرة في بحر.

فإن الذي اختار نبيه ﷺ هو الذي اختار له هؤلاء الأصحاب، فهم خير الخلق بعد الأنبياء، والصفوة المختارة من هذه الأمة التي هي أفضل الأمم.

ومن تأمل كلام المؤلف رحمه الله في شأن الصحابة عجب أشد العجب بما يرميه به الجهلة المتعصبون، وإدعائهم عليه أنه يتهم على أقدارهم، ويغض من شأنهم، ويخرق إجماعهم.. إلى آخر ما قالوه من مزاعم ومفتريات.

ومن أصول أهل السنة: التصديق بكرامات الأولياء^(٢) وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات وأنواع القدر والتأثيرات، كالتأثير

(١) قال شيخ الإسلام: وأما ما اجتهدوا فيه، فتارة يصيرون وتارة يخطئون، فإذا اجتهدوا فأصابوا فلهم أجران، وإذا اجتهدوا وأخطأوا فلهم أجر على اجتهدهم، وخطوهم مغفور لهم. اهـ راجع: الفتاوى (٦٩/٣٥).

(٢) قال ابن حجر: والمشهور عند أهل السنة إثبات الكرامات مطلقاً.

وقال ابن تيمية: فإن كرامات الصالحين إنما تكون لأولياء الله المتقين، الذين قال الله فيهم: ﴿أُولَئِكَ أَوْلِيَآءُ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (١١) الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ (١٢). ﴿الْأَلَا

راجع: فتح الباري (٣٨٣/٧)، الفتاوى (٢٨٧/١١).

عَنْ سَالِفِ الْأَمَمِ فِي سُورَةِ الْكَهْفِ وَغَيْرِهَا، وَعَنْ صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَسَائِرِ قُرُونِ الْأُمَّةِ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَقَدْ تَوَاتَرَتْ نُصُوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَذَلِكَ الْوَقَائِعُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا عَلَى وَفُوعِ كَرَامَاتِ اللَّهِ لِأَوْلِيَائِهِ الْمُتَّبِعِينَ هَذِهِ أَنْبِيَائِهِمْ.

وَالْكَرَامَةُ أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ^(١)، يُجْرِيهِ اللَّهُ عَلَى يَدِ وَلِيٍّ مِنْ أَوْلِيَائِهِ^(٢)؛ مَعُونَةً لَهُ عَلَى أَمْرِ دِينِي أَوْ دُنْيَوِيٍّ.

وَيُفَرِّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُعْجَزَةِ بِأَنَّ الْمُعْجَزَةَ تَكُونُ مَقْرُونَةً بِدَعْوَى الرَّسَالَةِ، بِخِلَافِ الْكَرَامَةِ.

وَيَنْصَمِنُ وَفُوعُ هَذِهِ الْكَرَامَاتِ حِكْمًا وَمَصَالِحَ كَثِيرَةً؛ أَهْمُهَا:
أَوَّلًا: أَنَّهَا كَأَمْرِ الْمُعْجَزَةِ^(٣)، تَذُلُّ أَعْظَمَ دَلَالَةٍ عَلَى كَمَالِ قُدْرَةِ اللَّهِ، وَتُقَوِّدُ مَشِيئَتِهِ، وَأَنَّهُ

(١) والناس في خوارق العادات على ثلاثة أصناف:

(١) قسم يكذب وجود ذلك لغير الأنبياء وربما صدق به مجملًا، وكذب ما يذكر له عن كثير من الناس لكونه عنده ليس من الأولياء.

(٢) ومنهم من يظن أن كل من كان له نوع من خرق العادة كان وليًا لله.

(٣) والصواب هو أن معهم من ينصرهم من جنسهم لا من أولياء الله عز وجل، وهؤلاء العباد والزهاد الذين ليسوا من أولياء الله المتقين المتبعين للكتاب والسنة تقترن بهم الشياطين. راجع: الفتاوى (١١/٢٩٥).

(٢) ضابط الولي:

قال ابن تيمية: بل يعتبر أولياء الله بصفاتهم وأفعالهم وأحوالهم التي دل عليها الكتاب والسنة ويعرفون بنور الإيثار والقرآن وبحقائق الإيمان الباطنة وشرائع الإسلام الظاهرة، وقال: إن ولي الله لا يخالف في شيء ولو كان هذا الرجل من أكبر أولياء الله.

راجع: الفتاوى (١١/٢١٣، ٢١٤).

(٣) قال ابن تيمية: وإن كان اسم المعجزة يعم كل خارق للعادة في اللغة وعرف الأئمة المتقدمين، كالإمام أحمد بن حنبل وغيره ويسمونها الآيات ولكن كثيرًا من المتأخرين يفرق في اللفظ بينها فيجعل المعجزة للنبي والكرامة للولي، وجماعها الأمر الخارق للعادة.

راجع: الفتاوى (١١/٢١٢).

فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ، وَأَنَّ لَهُ قُوَّةَ هَذِهِ السَّنَنِ وَالْأَسْبَابِ الْمُتَعَادَةِ شُتْنًا أُخْرَى لَا يَقَعُ عَلَيْهَا عِلْمُ الْبَشَرِ، وَلَا تُدْرِكُهَا أَعْيَانُهُمْ.

فَمِنْ ذَلِكَ قِصَّةُ أَصْحَابِ الْكَهْفِ، وَالتَّوَرُّمِ الَّذِي أَوْقَعَهُ اللَّهُ فِيهِمْ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ، مَعَ حِفْظِهِ تَعَالَى لِأَبْدَانِهِمْ مِنَ التَّحَلُّلِ وَالْفَنَاءِ.

وَمِنْهَا مَا أَكْرَمَ اللَّهُ بِهِ مَرْثَمَ بِنْتِ عِمْرَانَ مِنْ إِيْصَالِ الرُّزْقِ إِلَيْهَا وَهِيَ فِي الْمِحْرَابِ؛ حَتَّى عَجِبَ مِنْ ذَلِكَ زَكْرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَسَأَلَهَا: أَتَى لَكَ هَذَا.

وَكَذَلِكَ حَمَلُهَا بِعِيسَى بِلَا أَبٍ، وَلَا دَنُهَا إِيَّاهُ، وَكَلَامُهُ فِي الْمَهْدِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

ثَانِيًا: أَنَّ وَقُوعَ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مُعْجَزَةٌ لِلْأَنْبِيَاءِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْكَرَامَاتِ لَمْ تَحْصُلْ لَهُمْ إِلَّا بِبَرَكَهٍ مُتَابِعَتِهِمْ لِأَنْبِيَائِهِمْ، وَسَيَرِهِمْ عَلَى هَدْيِهِمْ.

ثَالِثًا: أَنَّ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ هِيَ الْبُشْرَى الَّتِي عَجَّلَهَا اللَّهُ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا؛ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالْبُشْرَى كُلِّ أَمْرٍ يَدُلُّ عَلَى وَلاَّتِهِمْ وَحُسْنِ عَاقِبَتِهِمْ، وَمِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ الْكَرَامَاتِ.

هَذَا؛ وَلَمْ تَزَلِ الْكَرَامَاتُ مُوجُودَةً لَمْ تَنْقُطْ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَالْمُشَاهِدَةُ أَكْبَرُ دَلِيلٍ^(١).

وَأَنْكَرَتِ الْفَلَاسِفَةُ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ كَمَا أَنْكَرُوا مُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ، وَأَنْكَرَتِ الْكَرَامَاتِ أَيْضًا الْمُعْتَزَلَةُ، وَبَعْضُ الْأَشَاعِرَةِ؛ بِدَعْوَى التَّيَاسُفِ بِالْمُعْجَزَةِ، وَهِيَ دَعْوَى بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّ الْكَرَامَةَ كَمَا قُلْنَا لَا تَقْتَرِنُ بِدَعْوَى الرِّسَالَةِ.

لَكِنْ يَجِبُ التَّنَبُّهُ إِلَى أَنَّ مَا يَقُومُ بِهِ الدَّجَاجِلَةُ وَالْمُشْغَوْدُونَ مِنْ أَصْحَابِ الطَّرِيقِ الْمُتَبَدِّعَةِ الَّذِينَ يَسْمُونَ أَنْفُسَهُمْ بِالْمُتَصَوِّفَةِ مِنْ أَعْمَالٍ وَخَارِيقٍ شَيْطَانِيَّةٍ^(٢)؛ كَدُخُولِ النَّارِ،

(١) وما شاهدنا -والله على ما نقول شهيد- كرامة لشيخنا مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله حين أجرى الله سبحانه على يديه الدعوة السلفية الصافية النقية حتى بلغت الآفاق، وطارت بها الأفطار، حتى قال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله: إن هذه الدعوة التي جدها الشيخ مقبل لم نعهدها حتى في زمن عبدالرزاق الصنعاني. اهـ. كلامه بمعناه حفظه الله تعالى.

(٢) قال ابن تيمية: فهؤلاء المتبدعون المخالفون للكتاب والسنة أحوالهم ليست من كرامات الصالحين. =

وَضَرَبَ أَنْفُسَهُمْ بِالسَّلَاحِ، وَالْإِمْسَاكِ بِالثَّعَابِينِ، وَالْإِنْجَارِ بِالْغَيْبِ.. إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ لَيْسَ مِنَ الْكَرَامَاتِ فِي شَيْءٍ؛ فَإِنَّ الْكَرَامَةَ إِنَّمَا تَكُونُ لِأَوْلِيَاءِ اللَّهِ بِحَقِّ، وَهَؤُلَاءِ أَوْلِيَاءُ الشَّيْطَانِ.

(فصل)

ثُمَّ مِنْ طَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ اتَّبَعَ آثَارَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَاتَّبَعَ سَبِيلَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَاتَّبَعَ وَصِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَيْثُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَصُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(١).

وَيَعْلَمُونَ أَنَّ أَصْدَقَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَيُؤَيِّرُونَ كَلَامَ اللَّهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ كَلَامِ أَصْنَافِ النَّاسِ، وَيَقْدُمُونَ هَدْيَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى هَدْيِ كُلِّ أَحَدٍ. وَلِهَذَا سُمُّوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَسُمُّوا أَهْلَ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ هِيَ الْاجْتِمَاعُ، وَضِدُّهَا الْفِرْقَةُ، وَإِنْ كَانَ لَفْظُ الْجَمَاعَةِ قَدْ صَارَ اسْمًا لِنَفْسِ الْقَوْمِ الْمُجْتَمِعِينَ. وَالْإِجْمَاعُ^(٢) هُوَ الْأَصْلُ الثَّلَاثُ الَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ.

= وقال: وهذه الأحوال تعرض لهم عند فعل ما يأمر به الشيطان مثل السماع البدعي - سماع الكواء، والتصدية وغير ذلك - فإن الذين يتخذون ذلك قرينة ودينًا تتحرك به قلوبهم.
راجع: الفتاوى (١١/٢٨٧، ٦٦٥).

(١) الحديث أخرجه أحمد (٤/١٢٦) وأبو داود (٤٦٠٧) والترمذي (٢٦٧٦) وابن ماجه (٤٢) وغيرهم من حديث العرباض بن سارية، وصححه الشيخ الألباني كما في صحيح أبي داود (٣/١١٨) وصححه العلامة الوادعي في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (٢/٧٥).
(٢) الإجماع في اللغة: الاتفاق والعزم، قال الله تعالى: ﴿فَأَتَّبِعُوا أَمْرَكُمْ﴾.

واصطلاحًا: اتفاق مجتهدو عصر من العصور من أمة محمد ﷺ بعد وفاته على أمر شرعي.
مسألة: هل الإجماع حجة؟

يحتاج الجواب إلى شيء من التفصيل، فالإجماع على قسمين: إجماع قطعي، وإجماع ظني.
فالقطعي: هو المعلوم بثبوته قطعًا بدون شك كوجوب الصلاة والزكاة وغيرهما من أركان الإسلام،
= وكالأموال العقدية والتوحيد.

وَهُمْ يَزْنُونَ بِهَذِهِ الْأُصُولِ الثَّلَاثَةِ جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَعْمَالٍ بَاطِنَةٍ أَوْ ظَاهِرَةٍ بِمَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْدِّينِ.

وَالْإِجْمَاعُ الَّذِي يَنْضَبِطُ هُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ؛ إِذْ بَعْدَهُمْ كَثُرَ الْإِخْتِلَافُ، وَانْتَشَرَ فِي الْأُمَّةِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ مِنْ طَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ...) إلخ؛ هَذَا بَيَانُ الْمَنْهَجِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الدِّينِيَّةِ كُلِّهَا، أَصُولُهَا وَقُرُوعُهَا، بَعْدَ طَرِيقَتِهِمْ فِي مَسَائِلِ الْأُصُولِ، وَهَذَا الْمَنْهَجُ يَقُومُ عَلَى أُصُولٍ ثَلَاثَةٍ:

أَوَّلُهَا: كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، الَّذِي هُوَ خَيْرُ الْكَلَامِ وَأَصْدَقُهُ، فَهُمْ لَا يَقْدُمُونَ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ كَلَامَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ.

وَأَثَانِيهَا: سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا أُثِرَ عَنْهُ مِنْ هَذِي وَطَرِيقَةٍ، لَا يَقْدُمُونَ عَلَى ذَلِكَ هَذِي أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ.

وَأَثَلِثُهَا: مَا وَقَعَ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ وَالْإِنْتِشَارِ وَظُهُورِ الْبِدْعَةِ وَالْمَقَالَاتِ، وَمَا جَاءَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ يَمَّا قَالَهُ النَّاسُ وَذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنَ الْمَقَالَاتِ وَرَزُّوْهَا بِهَذِهِ الْأُصُولِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، فَإِنْ وَافَقَهَا؛ قَبِلُوهُ، وَإِنْ خَالَفَهَا رَدُّوهُ؛ أَيَّا كَانَ قَائِلُهُ.

وَهَذَا هُوَ الْمَنْهَجُ الْوَسْطُ، وَالصَّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، الَّذِي لَا يَضِلُّ سَالِكُهُ، وَلَا يَشْقَى مَنْ اتَّبَعَهُ، وَسَطٌ بَيْنَ مَنْ يَتَلَاَعَبُ بِالنُّصُوصِ، فَيَتَأَوَّلُ الْكِتَابَ، وَيُتَكَبَّرُ الْأَحَادِيثَ

=والظني وهو ما حد في التعريف، وهذا الذي حصل فيه الخلاف؟ فمنهم من رده، ومنهم من فصل وخصه بإجماع الصحابة وهكذا، وإذا رأينا ودققنا القول عند الأصوليين لوجدنا أن الإجماع متعذر حصوله كما قال الإمام أحمد: من ادعى الإجماع فقد كذب.

فكيف يكون العمل مع هذه الإجماعات المنقولة في كتب الفقه وغيره؟

فالعمل معها هو القبول ما دام أنها لم تخالف نصاً صريحاً، فإذا خالفت فالعبرة بالدليل، ولأنه قد كثر ادعاء الإجماع بمجرد دعوى، وذلك كالإجماع المذعبي بنجاسة جميع الدماء، وادعاء الإجماع على عروض التجارة أن فيها زكاة، وانظر في ذلك نقض مراتب الإجماع لشيخ الإسلام.

وَيَرَوْنَ إِقَامَةَ الْحَجِّ وَالْجِهَادِ وَالْجَمْعِ وَالْأَعْيَادِ مَعَ الْأَمْرَاءِ أَبْرَارًا كَانُوا أَوْ فَجَارًا،
وَيُحَافِظُونَ عَلَى الْجَمَاعَاتِ.

وَيَدِينُونَ بِالصَّحِيحَةِ لِلْأَمَةِ، وَنَعْتَقِدُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَيْتَانِ
الْمَرْصُوصِ؛ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا وَسَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ»^(١)، وَقَوْلِهِ ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي
تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ؛ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ
بِالْحُمَّى وَالسَّهَرِ»^(٢).

وَيَأْمُرُونَ بِالصَّبْرِ عِنْدَ الْبَلَاءِ، وَالشُّكْرِ عِنْدَ الرَّخَاءِ وَالرَّضَا بِمَرِّ الْقَضَاءِ^(٣).

= الأمر والرؤساء فهو فرض عليهم في كل حال وأما سائر الناس فهو فرض عليهم بشروط منها أن
لا تلحقه مضرة.

وقال صاحب الآداب الكبرى: الأمر بالمعروف - وهو كل ما يؤمر به شرعاً -، والنهي عن المنكر -
وهو كل ما ينهى عنه شرعاً -، فرض عين على من علمه جزماً وشاهده وعرف ما ينكر ولم يخف
سوطاً ولا عصي ولا أذى. اهـ

هل يشترط بعضهم ذلك، قال السفاريني: والصحيح عدم اعتباره.

وقال العلامة ابن باز رحمه الله: والصواب أن مراتب الإنكار الثلاثة مشروعة للمسئول وغيره وإنها
يختلفان في القدرة، فالمسئول من جهة الحكومة أقدر من غيره، والإنكار بالقلب هو أضعف الإيمان
في حق العاجز عن الإنكار باليد واللسان سواء كان مسئولاً أو متطوعاً وهو صريح الحديث
الشريف ومقتضى القواعد الشرعية.

قال عمر بن عبدالعزيز: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية، ألا إنها ليست على الوالي وحده
ولكنها على الوالي والمولى عليه.

راجع: التمهيد (١٥١/٣) و(٥١١/١٠)، تفسير القرطبي (٤٧/٤)، تفسير ابن عطية (٢٥٣/٦)
و(١٣/٣٤٢) و(١٤/٦٨)، شرح مسلم (٢٢/٢)، أحكام القرآن (١/٢٩٢)، الوجيز (٥/١٦٦)
و(٨/٢٨٦)، و(١٠/٢٢٥)، غذاء الألباب (١/٢١٦)، شرح العقيدة الطحاوية (٨/١)، فتاوى
ابن باز جمع الشويعر.

(١) أخرجه البخاري رقم (٤٨١) ومسلم رقم (٢٥٨٢) عن أبي موسى رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٦٠١١) ومسلم (٢٥٨٦) عن النعمان بن بشير رضي الله عنه.

(٣) قال ابن تيمية: ليس في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ آية، ولا حديث يأمر العباد أن يرضوا
بكل مقضي مقدر من أفعال العباد حسنها وسيئها، فهذا أصل يجب أن يعتنى به، ولكن على الناس =

وَيَذْعُونَ إِلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَمَحَاسِنِ الْأَعْمَالِ، وَيَتَعَقَّدُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»^(١).

وَيَتَذَبُّونَ إِلَى أَنْ تَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ، وَتُعْطِيَ مَنْ حَرَمَكَ، وَتَعْفُو عَمَّنْ ظَلَمَكَ. وَيَأْمُرُونَ بِيْرِ الْوَالِدَيْنِ، وَصِلَةِ الْأَرْحَامِ، وَحُسْنِ الْحَوَارِ، وَالْإِحْسَانِ إِلَى النَّاسِ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالرَّفْقِ بِالْمَمْلُوكِ.

وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْفَخْرِ، وَالْحِيَلِ، وَالْبَغْيِ، وَالْإِسْطِطَالَةِ عَلَى الْخَلْقِ بِحَقِّ أَوْ بَعْدِ حَقِّ. وَيَأْمُرُونَ بِعَمَالِي الْأَخْلَاقِ، وَيَنْهَوْنَ عَنْ سَفَافِهَا. وَكُلُّ مَا يَقُولُونَهُ وَيَفْعَلُونَهُ مِنْ هَذَا وَغَيْرِهِ؛ فَإِنَّمَا هُمْ فِيهِ مُتَّبِعُونَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَطَرِيقَتِهِمْ هِيَ دِينُ الْإِسْلَامِ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ مُحَمَّدًا ﷺ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ هُمْ مَعَ هَذِهِ الْأُصُولِ...) إلخ؛ جَمَعَ الْمُؤَلَّفُ فِي هَذَا الْفَضْلِ جَمَاعَ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ الَّتِي يَتَخَلَّقُ بِهَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ؛ وَهُوَ مَا عُرِفَ حُسْنُهُ بِالشَّرْعِ وَالْعَقْلِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ؛ وَهُوَ كُلُّ قَبِيحٍ عَقْلًا وَشَرْعًا؛ عَلَى حَسَبِ مَا تَوَجَّهَ الشَّرِيعَةُ مِنْ تِلْكَ الْفَرِيقَةِ؛ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا؛ فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؛ فَلْيُلسِنِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؛ فَيَقْلِبْهُ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»^(٢). وَمِنْ شُهُودِ الْجَمْعِ وَالْجَمَاعَاتِ وَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ مَعَ الْأُمَرَاءِ أَيَّا كَانُوا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ

= أن يرضوا بما أمر الله به، فليس لأحد أن يسخط ما أمر الله به.

وقال: ينبغي للإنسان أن يرضى بما يقدره الله عليه من المصائب التي ليست ذنوبًا مثل: أن يتلبه بفقر أو مرض أو ذل وأذى الخلق له، فإن الصبر على المصائب واجب، وأما الرضا بها فهو مشروع، ولكن هل هو واجب أو مستحب؟ على قولين لأصحاب أحمد وغيرهم أصحابهما أنه مستحب ليس بواجب. اهـ

راجع: الفتاوى (١٩٠/٨) و(١٩١/٨).

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٨٢) والترمذي (١١٦٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (٢٨٤) وكذا شيخنا الوادعي في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين.

(٢) أخرجه مسلم رقم (٤٩) عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

السَّلَامُ: «صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ»^(١).

وَمِنْ النَّصِيحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»^(٢).

وَمِنْ فَهْمٍ صَحِيحٍ لِمَا تُوجِبُهُ الْأُخُوَّةُ الْإِيمَانِيَّةُ مِنْ تَعَاطُفٍ وَتَوَادٍّ وَتَنَاصُرٍ؛ كَمَا فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يُشَبِّهُ فِيهَا الرَّسُولَ الْمُؤْمِنِينَ بِالْبُيَّانِ الْمَرْصُوصِ الْمُتَبَايِكِ اللَّبَنَاتِ، أَوْ بِالْحَسَدِ الْمُرَابِطِ الْأَعْضَاءِ مِنْ دَعْوَةٍ إِلَى الْحَقِّ، وَإِلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، فَهُمْ يَدْعُونَ إِلَى الصَّبْرِ عَلَى الْمَصَائِبِ، وَالشُّكْرِ عَلَى النِّعَمَاءِ، وَالرِّضَا بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ يَمَّا ذَكَرَهُ.

لَكِنْ لَمَّا «أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ أُمَّتَهُ سَتَفَرِّقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛ كُلُّهَا فِي النَّارِ؛ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ»^(٣)، وَفِي حَدِيثٍ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «هُمْ مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي»^(٤)؛ صَارَ التَّمَسُّكُونَ بِالْإِسْلَامِ الْمَخْصِي الْحَالِصِ عَنِ الشُّوبِ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَفِيهِمُ الصَّدِيقُونَ، وَالشُّهَدَاءُ، وَالصَّالِحُونَ، وَمِنْهُمْ أَعْلَامُ الْهُدَى، وَمَصَابِيحُ الدُّجَى، أَوْ لَوْ الْمَنَاقِبِ الْمَأْتُورَةِ، وَالْفَضَائِلِ الْمَذْكُورَةِ، وَفِيهِمُ الْأَبْدَالُ، وَفِيهِمُ أَيْمَةُ الدِّينِ، الَّذِينَ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَاسَتِهِمْ، وَهُمْ الطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمُ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ مَنْصُورَةٌ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، وَلَا مَنْ خَدَّهُمْ؛ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»^(٥).

نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لَنَا مِنْهُمْ وَأَنْ لَا يُزَيِّغَ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا، وَأَنْ يَهَبَ لَنَا مِنْ لَدُنْهُ رَحْمَةً إِنَّهُ هُوَ الْوَهَّابُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

(١) الحديث عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه أبو داود (٥٩٤) و(٢٥٣٣)، والدارقطني (١، ٨٤)، وهو حديث معلل، مكحول لم يسمع من أبي هريرة، وضعفه الزيلعي في نصب الراية (٢٧/٢)، وضعفه الألباني في الإرواء (٥٢٧).

(٢) أخرجه مسلم (٥٥)، (٣٦/٢) شرح النووي، عن تميم بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) تقدم تخريجُه عند قوله: (فهذا اعتقاد).

(٤) تقدم الكلام عليه في الموضع السابق.

(٥) تقدم الكلام عليه في الموضع السابق.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَفِيهِمُ الصَّادِقُونَ...) إلخ؛ فَالصَّادِقُ: صِغَةُ مُبَالَغَةٍ مِنَ الصِّدْقِ، يُرَادُ بِهِ الْكَثِيرُ الصَّادِقِينَ، وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ الصَّادِقُ الْأَوَّلُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ.
وَأَمَّا الشُّهَدَاءُ: فَهُوَ جَمْعُ شَهِيدٍ، وَهُوَ مَنْ قُتِلَ فِي الْمَعْرَكَةِ.
وَأَمَّا الْأَبْدَالُ: فَهُمْ جَمْعُ بَدَلٍ، وَهُمْ الَّذِينَ يَخْلُفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي تَحْدِيدِ هَذَا الدِّينِ وَالِدِّفَاعِ عَنْهُ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ: «يَبْعَثُ اللَّهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجِدِّدُهَا أَمْرَ دِينِهَا»^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

* * *

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٩١)، والحاكم (٥٢٢/٤)، والبيهقي عن أبي هريرة وهو صحيح، صححه الشيخ الألباني كما في الصحيحة رقم (٥٩٩).

والأبدال: سموا أبدالاً لأمر:

(١) لتبادلهم.

(٢) تبدل سيئاتهم حسنات، انظر الضعيفة للشيخ الألباني (٩٣٥).

خاتمة: الحمد لله وحده سبحانه لا معبود سواه، وأشهد أن لا إله إلا هو، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد: فهذا الشرح الموجز على ما كتبه الشيخ محمد خليل هراس راعيت فيه الاقتصاد على أهم الأمور. فأسأل الله -جل وعلا- أن ينفعني بها والقارئ لها، وأن يغفر لنا عز وجل بسببها وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم.

ثم أقول لكل أخ قرأ في هذا الشرح المسمى بـ«النبراس»: إن وجد تقصيراً أو خطأ فليتق الله عز وجل ولينصح الكاتب فإنه بإذن الله قابل من كل أخ ناصح صادق.

كتبه

أبو عبدالله كمال بن ثابت الحموي العدني

في دماج دار الحديث حرسها الله

ودفع عنها شر الحزبية والفتن

رجب/ ١٤٢٥ هـ

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الناشر	٥
مقدمة فضيلة الشيخ/ يحيى بن علي الحجوري حفظه الله تعالى	٧
المقدمة	٨
مقدمة الشيخ/ محمد خليل هراس	١٣
الكلام على البسمة	١٤
مقدمة المتن	٢٥
الفرق بين الحمد والمدح (كلام نفيس لابن القيم)	٢٨
الرَّسول في اللغة وفي لسان الشرع	٢٩
(الهدى) في اللغة	٣١
الدين يأتي لعدة معاني	٣٢
فصل: وأما (الشهادة) فهي الإخبار بالشيء عن علم به	٣٥
الكلام على كلمة التوحيد: (لا إله إلا الله)	٣٥
فصل: (وأما قوله: وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله...)	٣٧
الصلاة في اللغة	٣٩
الكلام على «الآل»	٤٠
(أما بعد) وتقديرها عند النحويين	٤٢
فائدة: وأما الاعتقاد فهو مصدر اعتقد كذا	٤٣
المراد بالسنة	٤٥
أركان الإيمان الستة	٤٦
أصل كلمة (الملائكة)	٤٧

الصفحة

الموضوع

- ٤٩ الكلام على (الكُتُب) وما هو معلوم لنا منها
- ٤٩ الإيمان بالرسول جملة وتفصيلاً
- ٥١ أفضل الرسل (أولو العزم)
- ٥٢ فصل: وأما (البعث) في الأصل
- ٥٤ (القدر) في لسان الشرع
- ٥٦ فائدة: (وأما تحريف الكلام فهو إمالته)
- ٥٧ الفرق بين التحريف والتعطيل
- ٥٨ فصل وأما قوله: (من غير تكييف ولا تمثيل)
- ٦٠ اختلف في إعراب: (ليس كمثله شيء) على وجوه
- ٦١ الإلحاد في اللغة
- ٦٢ السلف رضي الله عنهم يؤمنون بكل ما أخبر الله به عن نفسه
- ٦٣ معنى (لا سَمِيَّ له)
- ٦٥ وأما قوله: (لا يقاس بخلقه)
- ٦٦ الفرق بين قياس التمثيل وقياس الشمول
- ٦٧ قاعدة الكمال والكلام عليها
- ٦٨ فائدة: والرسول ﷺ أعلم الخلق بمراد الله وأقدرهم على بيانه
- ٦٩ الكلام على (سبحان) واشتقاقه في اللغة
- ٦٩ فصل: وإضافة الرب إلى العزة من إضافة الموصوف إلى صفته
- ٧٠ بيان منهج السلف في الأساء والصفات وأنه (إثبات مفصل ونفي مجمل)
- ٧١ النفي الصرف لا مدح فيه
- ٧٣ الكلام على حديث (دعاء المكروب): «وأسألك بكل اسم...»
- ٧٤ فصل: وأما قوله: (فلا عدول...)
- ٧٥ الصراط المستقيم هو طريق الأمة الوسط

الصفحة

الموضوع

- الكلام على سورة الإخلاص وأنها تعدل ثلث القرآن ٧٦
- فائدة: والقرآن الكريم اشتمل على ثلاثة مقاصد أساسية ٧٨
- تفسير ابن عباس لقوله: (الله الصمد) ٨٠
- الكلام على آية الكرسي وأنها أعظم آية في كتاب الله ٨١
- اسم الله الأعظم ٨٣
- فصل: وقد تضمنت الآية إثبات الشفاعة الصحيحة وإبطال الشفاعة الشريكة ٨٤
- الكلام على «الكرسي» وأنه غير العرش ٨٥
- الحكمة في ختم الآية بهذين الوصفين الجليلين (العلي) و(العظيم) ٨٦
- الفرق بين (علو القدر) و(علو القهر) ٨٧
- الكلام على آية «الحديد» ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ...﴾ ٨٨
- فائدة: والآية كلها في شأن إحاطة الرب بجميع خلقه ٨٩
- فصل: في ذكر جملة من الآيات ساقها المؤلف لإثبات بعض الأسماء والصفات ٩٠
- فصل: والله سبحانه وتعالى حكيم وأفعاله في غاية الأحكام والإتقان ٩١
- الكلام على إثبات اسمه «الخبير» ٩٢
- تفسير النبي ﷺ لمفتاح الغيب في الحديث الصحيح ٩٣
- الدليل العقلي على علمه تعالى ٩٦
- فصل: وقد أنكرت الفلاسفة علمه تعالى بالجزئيات ٩٦
- فصل: في سياق الكلام على آية الذاريات ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ ٩٧
- فائدة: تفسير ابن عباس لـ(ذو القوة)، (المتين) ٩٨
- فصل: والمراد إثبات الصفات مع نفي مماثلتها لصفات المخلوقين ٩٩
- فائدة: وأما حديث أبي داود في «سنته» وفعل النبي ﷺ ففيه الرد على الأشاعرة في جعلهم سمعه «علمه بالمسموعات» وبصره «علمه بالمبصرات» ١٠٠
- وأما الأشاعرة يشتون إرادة واحدة قديمة ١٠٢

الموضوع

الصفحة

- بيان ضلال الفرقتين وأن الصواب مع أهل الحق الذين يشبّون نوعين من الإرادة ١٠٣
- فصل: وأما الأشاعرة والمعتزلة فيبيان صفة المحبة ١٠٦
- فائدة: وأما أهل الحق فيشبّون صفة المحبة لله على ما يليق به ١٠٧
- حديث جبريل والرّد على النافيين للمحبة ١٠٨
- فصل: في سياق بعض الآيات ساقها المؤلف رحمه الله لإثبات الصفات ١١١
- فائدة: ومن أقبح الجهل إنكار الأشاعرة والمعتزلة صفة الرحمة بدعوى أنها في المخلوق
- ضعف وخور ١١٢
- فصل: وإما إثبات صفات الفعل من الرضا والغضب، واللعن... إلخ فلا يلزم منها ما
- يلزم في المخلوق ١١٤
- ظن العلماء أن آية سورة النساء في القاتل عمداً وأنه لا توبة له وأنه مغلّد في النار
- معارضة لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ...﴾ والجواب على ذلك ١١٧
- الرد على ما قاله الشيخ محمد زاهد الكوثري في حاشيته على كتاب/ الأسماء والصفات
- لليهقي وتبين فساده ١٢١
- فصل: وأما دعوى المجاز في أفعاله فهو تعطيل له عن فعله ١٢٣
- فصل: ولا يمكن حمل اليدين على القدرة.. إلخ ١٢٨
- فائدة: وأما احتجاج المعطلة بأن اليد قد أفردت في بعض الآيات وجاءت بلفظ الجمع
- في بعضها فلا دليل فيه ١٢٩
- رؤية المبصرات على ثلاثة أقسام..... ١٣٤
- فصل: والعزة تارة تأتي بمعنى الغلبة والقهر، وتأتي بمعنى القوة والصلابة..... ١٤١
- الكلام على آية سورة «المؤمنون» وأنها تضمنت إثبات توحيد الإلهية وتوحيد الربوبية
- فصل: وهو سبحانه له المثل الأعلى..... ١٥٠
- تفسيرات السلف للفظ «الاستواء»..... ١٥٢
- الرد على من فسر «الاستواء» بـ«الاستيلاء» ١٥٦

الصفحة

الموضوع

- الأدلة على إثبات الفوقية والعلو على الخلق ١٥٩
- اختلاف العلماء في التوفى المذكور في آية «آل عمران» ١٦٠
- إثبات صفة المعية له عز وجل وأنها على نوعين ١٦٢
- فصل: في الإيمان بأن الله قريب من خلقه، وأن هذا لا يتنافى مع علوه ١٦٤
- الكلام على مسألة الكلام وتنازع العلماء فيها قديماً وحديثاً ١٦٥
- خلاصة مذهب أهل السنة والجماعة أن الله لم يزل متكليماً إذا شاء وأن الكلام صفة له قائمة بذاته ١٦٦
- الأشاعرة يجعلون الكلام معنًى قائماً بالنفس والرد عليهم ١٦٨
- فصل: في أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ١٧٣
- شبهة المعتزلة في نفي الرؤية ١٧٥
- فصل: وأما ما احتج به المعتزلة من قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ﴾ فلا حجة لهم فيه ١٨٠
- فصل: وأهل البدع والأهواء بإزاء السنة الصحيحة فريقان ١٨٨
- الكلام على صفة النزول (كلام شيخ رحمہ الله في تفسير سورة الإخلاص) ١٩٢
- توجيه قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: ﴿بَلَّ عَجَبَتِكَ وَتَسْخَرُونَ﴾ بضم التاء ١٩٨
- الحكمة من وضع رجله سبحانه في النار ٢٠٠
- فصل: في إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة بأبصارهم ٢٠٧
- فصل: وأهل السنة وسط في باب صفات الله سبحانه وتعالى بين أهل التعطيل الجهمية، وأهل التمثيل المشبهة ٢١٠
- فائدة: وأما قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ردُّ على المشبهة وقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ رد على المعطلة ٢١٢
- فصل: من الإيمان بالله الإيمان بما أخبر به في كتابه من أنه سبحانه فوق سواواته على عرشه ٢١٩

الصفحة

الموضوع

٢٢٥	فصل في الإيمان بما أخبر به النبي ﷺ مما يكون بعد الموت.....
٢٢٧	أهل المروق والإلحاد يتكرونها سؤال القبر ونعيمه وعذابه والصراط والميزان بدعوى أنها لم تثبت بالعقل.....
٢٣٤	فصل في الحوض.....
٢٣٧	فصل في الصراط.....
٢٣٩	الشفاعات يوم القيامة.....
٢٤٦	إيمان أهل السنة والجماعة بالقدر، وهو على درجتين.....
٢٥٤	فصل: وقد ضلَّ في القدر طائفتان.....
٢٥٦	فصل: ومن أصول أهل السنة: أن الدين والإيمان قولٌ وعمل وأن الإيمان يزيد وينقص.....
٢٦١	فصل: في أن من أصول أهل السنة: سلامة قلوبهم وألستهم لأصحاب رسول الله ﷺ ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع من فضائلهم ومراتبهم.....
٢٦٥	خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي عليه السلام.....
٢٧٠	براءة أهل السنة من طريقة الروافض والنواصب.....
٢٧٣	تصديق أهل السنة بكرامات الأولياء.....
٢٧٤	الفرق بين الكرامة والمعجزة.....
٢٧٦	فصل في أن من أصول أهل السنة: اتباع آثار رسول الله ﷺ باطنًا وظاهرًا، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار.....
٢٧٦	لم سمي أهل السنة والجماعة بهذا الاسم؟.....
٢٧٨	فصل: ثم هم مع هذه الأصول يأمرهم بالمعروف وينهون عن المنكر حسب ما تقتضيه الشريعة.....
٢٧٩	فصل: في بيان شيء من محاسن أهل السنة والجماعة.....
٢٨١	خاتمة المتن.....

الْبَيْتُ الْبَرُّ
عَلَى شَيْخِ الْوَأَسْطِيَّةِ الْمَهْرَسِ